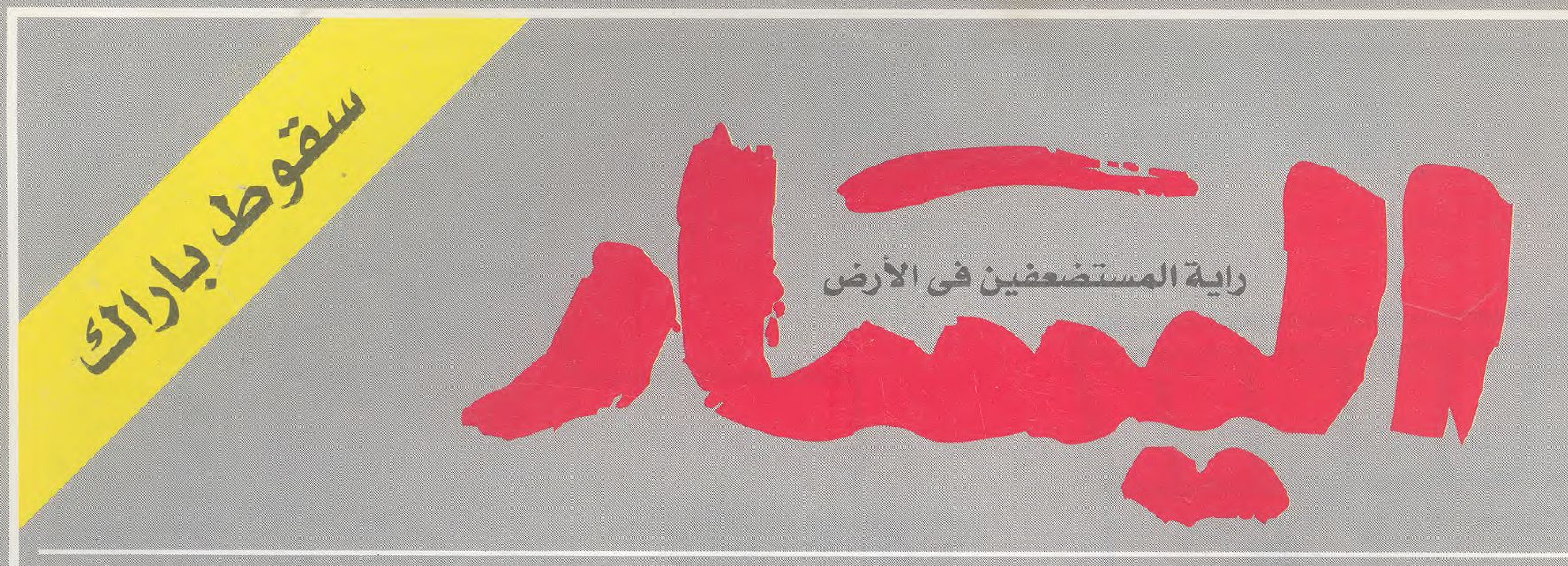


اليسار / العدد ١١٦ / فبراير ٢٠٠١ / ذو القعدة ١٤٢١ هـ / الثمن ٣ جنيهات

قفا الحكومة

التعددية الحزبية فى مجتمعات غير ديمقراطية

القرن ٢١ : اشتراكية أم همجية ؟

لا بديل للعمل المسلح فى السودان

تسعة أيام فى كردستان العراق

رفقا بأصحاب المعاشات

هل تكفى الإطاحة بحكومة عاطف عبيد ؟!

الحوار الاسلامى المسيحى فى الخبرة المصرية


بص بص
بص .. فاروق
ملك النص..
عمرو
فاروق جعفر مين يا شيخة .. قصدهم على فاروق حسني ..
عشان طلع أجدع واحد يعرف يمسك العصاية من النص !

فى هذا العـــدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

المستشارون

أحمد نبيل الهلالى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

محمة وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

عبد الغنى أبو العينين

د. خليل حسن خليل

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر ..

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٤٠ جنيها للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.

العالم : ١٠٠ دولار أمريكــى أو مايعادلها.

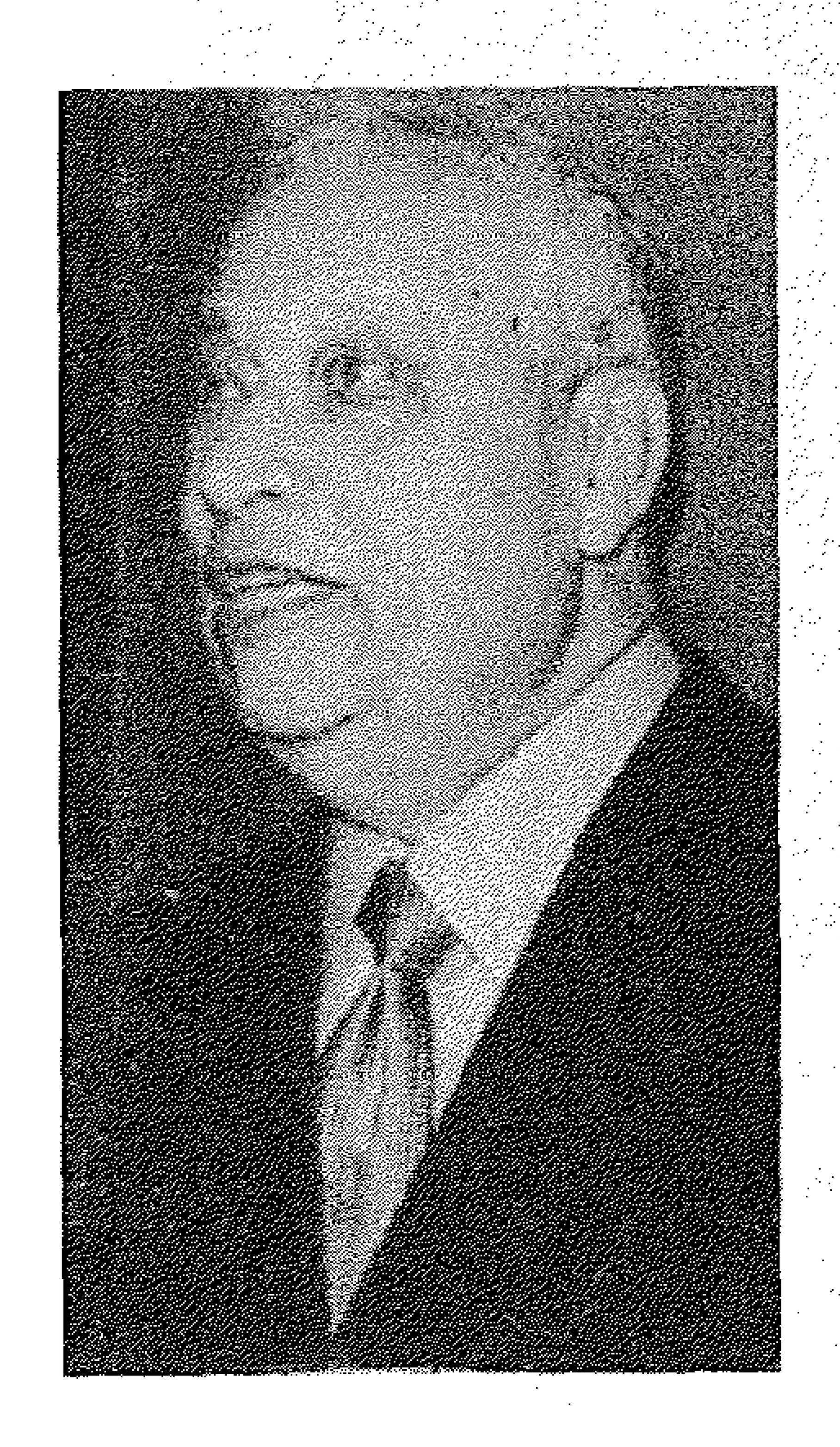
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة .

الادارة والتحرير :١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ -٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١- فاكس : ٥٧٨٦٢٩٨

FAX: ٥٧٨٦٢٩٨





هل تكفي الإطاحة بحكومة د. عاطف عبيد ؟

لاأدرى كيف استطاع **د. عاطف عبيد** رئيس مجلس الوزراء أن يكمل تلاوة بيان الحكومة أمام مجلس الشعب يوم الاثنين ٢٢ يناير الماضى (٢٠٠١) ، وكيف استطاع أعضاء مجلس الشعب الاستماع إليه حتى النهاية . ليس فقط لأن البيان طويل وممل وإنشائى وركيك ، ولكن أيضا لأن مابه من خداع وبيانات مغلوطة وادعاءات تناقض الواقع كفيل برفع ضغط الدم ويهدد المستمع بأزمة قلبية أو انفجار فى المخ.

الغريب أن رئيس الوزراء كان سعيدا وهو يتلو البيان. ولم يشعر لحظة بالحرج وهو يتلاعب بالأرقام ويضلل أعضاء مجلس الشعب والرأى العام الذى تابع التليفزيون مباشرة أو من خلال نشرات الأخبار.

وعندما عدت - مضطرا - إلى قراءة البيان ، تكشف لى منذ اللحظة الأولى أن **د. عاطف عبيد** لايتوجه بخطابه أساسا إلى أعضاء المجلس أو إلى الشعب. فكلاهما لادور له فى الاتيان به ، ولايستطيعون أن يزيحوه بعيدا عن منصبه الذى يتشبث به بكل قوة . **وإنما يخاطب من خلاله ولى نعمته الذى يملك له الضر والنفع .. أى رئيس الجمهورية.**

لذلك لم يكن غريبا أن يتكرر فى البيان عبارات من نوع.." شرف لنا أن نعمل معا **لتنفيذ تكليفات السيد الرئيس** لنواصل النماء ونحقق الرخاء .." و" الشرف الأكبر أن نبنى معا جسور الثقة ، ثقة الشعب فينا ، **وثقة الرئيس فى قدرتنا على العطاء** .. ثقة نعمل جاهدين لكسبها ونأمل مخلصين فى أن نحصل عليها .." و" تنفيذ خطة متكاملة كلفنا باعدادها **الرئيس القائد والزعيم الرئيس مبارك..**" و" **القائد والزعيم الرئيس محمد حسنى مبارك** وضع لنا الرؤية وحدد لنا معالم الطريق وطلب منا أن نقدم المزيد وإنا لفاعلون باذن الله..".

الحقيقة الثانية والتى يمكن رصدها بمجرد قراءة عناوين الصحف التى لخصت البيان ودون حاجة إلى قراءته أن **د. عاطف عبيد ليس رئيسا للحكومة وأن الحكومة ليست حكومة.**

فالأمر لايتجاوز رئاسة د. عاطف عبيد للمجموعة الاقتصادية وعدد من وزارات الخدمات . **أما السياسة العامة للدولة وعلاقاتها العربية والإقليمية والدولية فليس له بها علاقة من قريب أو بعيد.**

وإلا فكيف يخطر على البال أن رئيس مجلس الوزراء فى دولة شهدت انتخابات جديدة لمجلس الشعب منذ أسابيع قليلة **لايتناول فى بيانه كلمة واحدة عما جرى فى هذه الانتخابات** - وهو كثير - ومسئولية حكومته عن التدخل الأمنى الفظ الذى حدث فيها وأدى إلى سقوط قتلى وجرحى فى بعض الدوائر ، وتزوير إرادة الناخبين فى عدد من الدوائر ، وإهدار وقح لأحكام القضاء وضع سلطات الدولة فى تناقض سافر . فالسلطة التنفيذية اعتدت - مع سبق الإصرار والترصد - على السلطة القضائية ، والسلطة التشريعية تتلكأ فى تنفيذ أحكام القضاء وتدبر لصدام بين القضاء الادارى وقضاء النقض ، وتوشك أن تعبث هى الأخرى بالسلطة القضائية.

وليس لهذا سوى معنى واحد ، هو أن **وزير الداخلية ليس مسئولا أمام رئيس مجلس الوزراء** - رغم أن وزير الداخلية عضو فيه - وأن رئيس مجلس الوزراء لاعلاقة له بالأمن الداخلى والأمن السياسى ، بل لاعلاقة له أصلا بقضايا الحريات والديمقراطية والاصلاح السياسى والعلاقات بين السلطات وحق المواطنين فى اختيار حر لممثليهم فى البرلمان ، وأزمة النقابات المهنية ، وحالة الطوارئ المعلنة منذ مايقرب من عشرين عاما. **وهو إعلان للكافة أن الحكم - ولاأقول الحكومة - ليس لديه النية لتعديل حقيقى لقانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون انتخابات مجلس الشعب والمحليات ، وأنه مصر على**

الحكم الاستبدادى القائم، ويغلق أذنيه وعقله أمام الدعوات المخلصة للإصلاح السياسى والدستورى ، وإطلاق حرية العمل السياسى والنقابى (المهنى والعمالى) ورفع يد الإدارة عن مؤسسات المجتمع المدنى (الأهلى) .. إلخ.

وتتأكد ظاهرة محدودية مسئولية الحكومة ، **بالغياب الكامل لأى إشارة لعلاقات مصر بعالمها العربى وبالساحة الاقليمية والعالم.** فى وقت تدخل فيه عملية التسوية السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل فى أزمة خانقة ، وتواصل انتفاضة الشعب الفلسطينى مقاومتها للاحتلال ، وتضطر الحكومات العربية إلى عقد قمة تتخذ قرارات محدودة لمساندة الانتفاضة - لاتنفذ - وتلعب الإدارة المصرية دورا محوريا فى قضية التسوية والعلاقات مع إسرائيل يختلف الرأى العام فى تقييمه ، وتطالب أحزاب المعارضة بمنهج وسياسة أخرى فى إدارة الصراع العربى الإسرائيلى ، وتتعرض المنطقة كلها لخطر داهم نتيجة الصراع الانتخابى على منصب رئيس الحكومة فى إسرائيل والتهديدات التى يطلقها شارون ومن قبله باراك والحديث حول تعرض المنطقة لخطر الحرب. وفى نفس الوقت تتغيرالإدارة الأمريكية بدخول رئيس جمهورى (بوش الابن) للبيت الأبيض .. **كل ذلك ورئيس الحكومة لايفتح الله عليه بكلمة واحدة حول السياسة المصرية القومية والدولية . ويبدو أنه بالفعل لايعرف عنها شيئا.**

وإذا انتقلنا إلى جوهر السياسة الحكومية ، وهى السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى احتلت كل فقرات بيان الحكومة فسنواجه بسلسلة من الكوارث التى تهددنا.

فى حديث للرئيس **حسنى مبارك** أدلى به لمحفوظ الأنصارى رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط قبل بيان الحكومة بأسبوع (١٥ يناير ٢٠٠١) ، اعترف الرئيس بوجود أزمة حقيقية فى الاقتصاد المصرى ، وقال " الأزمة باختصار هى محصلة تراكمات وأخطاء بدأت عام ١٩٩٦ واستمرت حتى عام ١٩٩٩. وهذه الأخطاء والتراكمات التى قامت على أساس **بيانات غير دقيقة أدت إلى مجموعة من المشاكل وتحتاج اليوم إلى إصلاحات وإلى علاج،** وهو مابدأناه بالفعل. ولكن هذه المشاكل والتراكمات تحتاج فى علاجها إلى فترة طويلة " .

ويتفق الجميع على وجود هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية كجزء من الأزمة الشاملة التى تمسك بخناق المجتمع. **ولكن هناك خلافاً واضحاً على أسبابها ، وعلى القول بأنها بدأت عام ١٩٩٦ (أى منذ حكومة د. كمال الجنزورى) واستمرت حتى عام ١٩٩٩ (أى حتى تولى د. عاطف عبيد لرئاسة الحكومة).** ويقدم بيان الحكومة الدليل القاطع على عمق الأزمة وعلى خطأ السياسات المتبعة.

فعندما يعترف رئيس الوزراء بتعرض أسواق البضائع والأموال والنقد الأجنبى لاختلالات وهزات نتيجة لعدم التوازن المتواصل بين العرض والطلب "..

يتحدث عن الماضى رغم أن هذه الهزات مازالت قائمة وربما بشكل أعنف مما حدث فى الماضى (انخفاض سعر الجنيه المصرى أمام الدولار، والاسترلينى والريال السعودى أيضا). وينسب هذه الأزمة إلى عوامل خارجية" شأن عدد كبير من بلدان العالم فى أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية" متجاهلا العوامل الداخلية التى كانت الأساس فى هذه الأزمات.

ويطرح رئيس الوزراء أولويات خاطئة يعتبرها أساس سياسة الحكومة الاقتصادية والسياسية. فيقول عن التزامات الحكومة أن " أول هذه الالتزامات هو توفير احتياجات القوات المسلحة المصرية" . والالتزام الثانى هو الاستمرار فى توفير الموارد وتنفيذ برامج التحديث لمؤسسات الشرطة".

الرئيس حسنى مبارك:

الأزمة محصلة أخطاء وتراكمات بدأت عام ١٩٩٦.. قامت على أساس بيانات غير صحيحة

ومع أهمية توفير احتياجات القوات المسلحة والأمن الداخلى (الشرطة) فاعطائها أولوية فى التزامات الحكومة يعكس خللا حقيقيا . **فبدون معدل تنمية حقيقية و ارتفاع فعلى فى مستوى المعيشة ومعالجة ضعف الصناعة والزراعة المصرية، وتوزيع متوازن للدخل ومحاربة الفقر والبطالة بسياسات إنتاجية واستثمارات مرتفعة .. فلا يمكن توفير الاحتياجات الضرورية للقوات المسلحة المصرية والأمن إلا على حساب حياة الناس وبالتالى خلق تناقض بين المصالح المعيشية للمواطنين وحماية أمن الوطن .** وأخشى أن هذا المنطق سيؤدى إلى تعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ، وفى نفس الوقت تعذر توفير احتياجات القوات المسلحة والشرطة. **ولكن منطق الدولة البوليسية وحماية أمن (الحكم) هو المسيطر على تفكير السلطة التنفيذية ، وأحد الأسباب الواضحة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة.**

ويتميز البيان كله بالأرقام المطعون فى صحتها وبالوعود الكاذبة وبمستوى غير مسبوق فى خداع الرأى العام.

مثلا .. الأرقام الخاصة بالبطالة تشكل نموذجا مفزعا للتضليل المتعمد ، فرئيس الحكومة يقول إن عدد العاطلين ٥ر١ مليون بنسبة ٨ر٦٪ وأن عدد خريجى الجامعات والمدارس الفنية سنويا يصل إلى ٧٩٥ ألف مطلوب توفير فرص عمل لحوالى ٨٠٪ منهم أى ٧٣٣ ألف فرصة عمل سنويا . وأن

موقفنا

الحكومة ستعمل على توفير ٨٨٣ ألف فرصة عمل سنويا لمدة خمس سنوات لتصل بنسبة البطالة إلى ٤٪ وهى النسبة المتعارف عليها دوليا . ويزعم رئيس الوزراء أن الحكومة وفرت خلال العام الأول من تشكيلها ٦٠٠ ألف فرصة.

وأول المغالطات هو الرقم الخاص بعدد العاطلين عن العمل . فرئيس الوزراء قدرهم فى العام الماضى بحوالى مليون و٣٦٠ ألف (٨ر٦٪) والجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء بحوالى مليون و٧٨٠ ألف (٨ر٩٪) أى بزيادة ٤٢٠ ألف عاطل ، وتقرير اليونيسيف بـ ٣ ملايين عاطل بنسبة ٥ر١٧٪ ، وطبقا لدراسة د. رمزى زكى كان عدد العاطلين عام ١٩٩٤ - أى منذ ٦ سنوات - أكثر من ٣ ملايين عاطل ويستحيل أن يكون هذا العدد قد انخفض بنسبة ٥٠٪ خلال السنوات الست الماضية فالمؤكد أنه قد زاد وليس العكس.

ولو سلمنا جدلا بصحة بيانات رئيس الوزراء فمن المؤكد أن عدد العاطلين قد زاد خلال العام الماضى . فطبقا لبياناته المطعون قطعا فى صحتها فقد تم توظيف ٥٠٧١٣١ عاطلاً (منهم ٣٦٥٦٠٠ عن طريق مكاتب العمل (القطاع الخاص) والاقراض الشعبى و١١٠٤٧٦ فى القطاع الحكومى و٦٠٠٠ من أوائل الخريجين و٢٥٠٠٠ من خريجى أربعة مراكز للتدريب) بينما طالبو العمل من الخريجين الجدد ٧٣٣٠٠٠ ، أى أن هناك ٢٢٥٨٦٩ عاطلاً جديداً أضيفوا هذا العام ، دون حساب العاطلين نتيجة للخصخصة والمعاش المبكر.

وبهذا المعدل فسيزيد عدد العاطلين سنويا بحوالى ربع مليون لتصل بعد خمس سنوات - طبقا لسياسة وبيانات الوزارة المطعون فى صحتها - إلى ٤ ملايين عاطل !!

المثل الثانى للخداع والتلاعب بالأرقام يتضح عند الحديث عن الدين المحلى . فقد زعم رئيس الوزراء ان الدين العام الداخلى يصل إلى **٥٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى ،** أى أقل من المعدلات الآمنة المقبولة عالميا وهى ٦٠٪ . وهناك ملاحظتان حول هذه الأرقام . أولها ارتفاع الدين العام الداخلى بحوالى ١٥ مليار جنيه خلال ثلاثة أشهر فقط. وبينما يقول رئيس الوزراء أن الدين المحلى لم يتجاوز ٥٤٪ فالبنك المركزى فى سبتمبر من العام الماضى يقدره بـ ٥٧٪ والأخطر أن رئيس الوزراء يتحدث عن الدين الحكومى ويتجاهل متعمدا ديون الهيئات الاقتصادية وبنك الاستثمار القومى والتى تتجاوز ٥٠ مليار دولار ، وهو مايرفع نسبة الدين العام الداخلى إلى أكثر من ٦٠٪.

ويتكرر نفس التلاعب عند الحديث عن الاستثمارات . فيقول **د. عاطف عبيد** إن الاستثمارات الخارجية زادت هذا العام (فى ظل رئاسته للحكومة) بمقدار ٥٠٠ مليون دولار، بينما يؤكد التقرير السنوى لقطاع السياسات والبحوث الاقتصادية والمعلومات **"أن الاستثمارات الأجنبية انخفضت بسبب مجموعة من الأسباب" . ويكشف تقرير مصلحة الشركات أن الاستثمارات الأجنبية فى مصر انخفضت بنسبة ٥٤٪ عما كانت عليه فى الثمانينات.**

ويقدم **د. جودة عبد الخالق** شرحا لأحد الأسباب الأساسية لانخفاض الاستثمارات الأجنبية وهو عدم تحقيق معدلات عالية فى النمو والادخار والاستثمار المحلى ، مركزاً على قضية الادخار الذى يبلغ ١٦٪ فى حين أن متوسط دخل الفرد فى الهند يصل إلى ٢١٪

د. بطرس غالى وزير الاقتصاد



رغم أن متوسط دخل الفرد بها ٤٠٠ دولار سنويا. ويعود ذلك إلى السياسات الاقتصادية التى تشجع على السفه والتبذير ، بدليل زيادة فاتورة الواردات إلى ١٧ مليار دولار.

والدلائل على فشل السياسات الاقتصادية عديدة. تكفى قضية سعر الجنيه بالنسبة للدولار . **لقد عادت أزمة الدولار التى أطاحت بحكومة د. كمال الجنزورى للظهور وبصورة أحد خلال الأسابيع الماضية.** ووصل سعر الدولار لأول مرة حوالى ٤ جنيهات و١٠ قروش ، وانخفض الاحتياطى من النقد الأجنبى من ٤ر١٦ مليار دولار إلى حوالى ١٤ مليار دولار. وارتفاع سعر الدولار - كما يقول **مصطفى زكى** رئيس شعبة المستوردين - يؤثر على أسعار الخدمات والسلع الضرورية ومستلزمات الإنتاج ، بنفس نسبة الزيادة فى سعر الدولار مقابل الجنيه أى بنسبة ١٧٪"

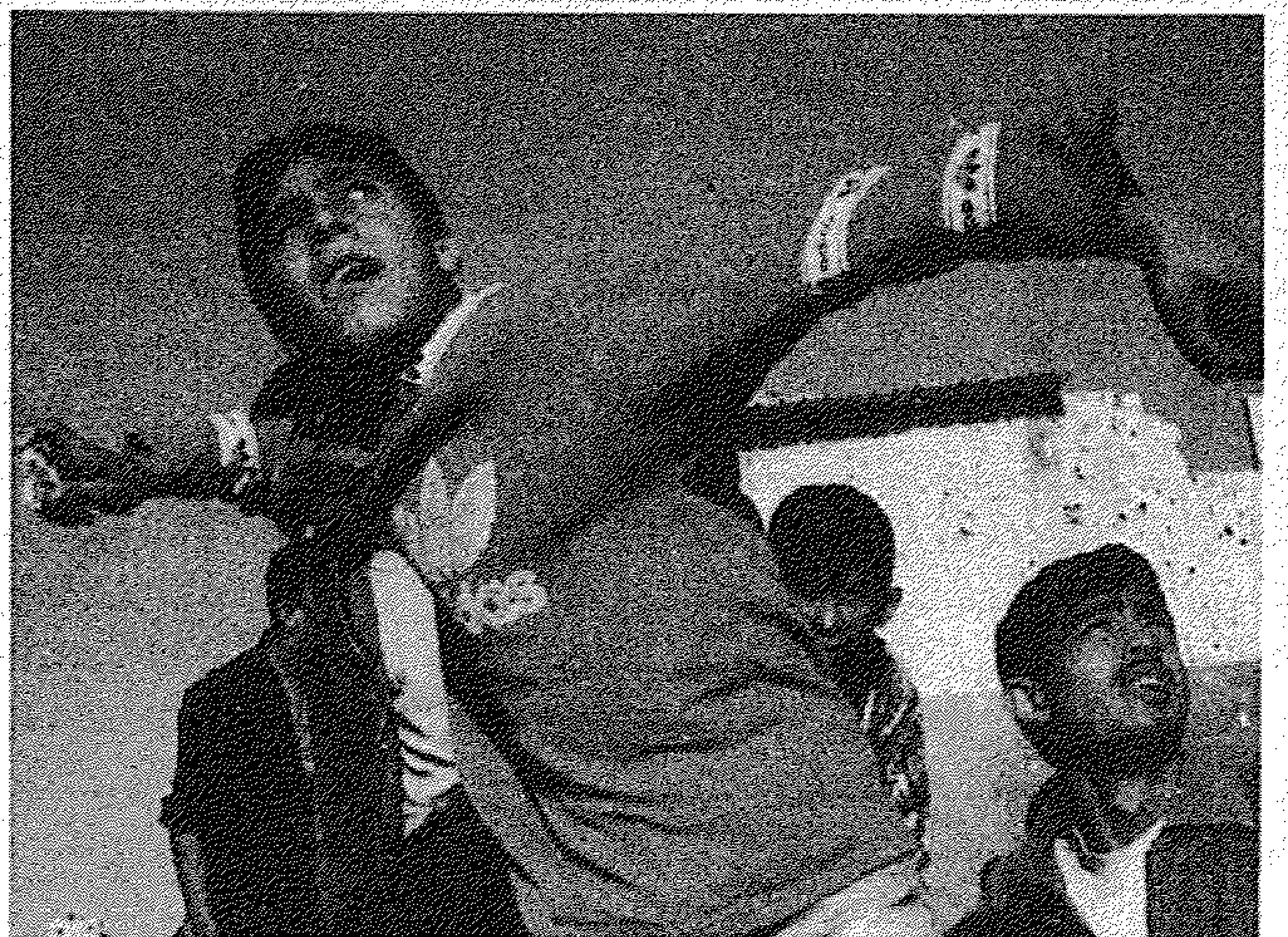
ويركز **د. إبراهيم العيسوى** على التناقضات العديدة الواردة فى بيان رئيس الوزراء مثل قوله بتحقيق معدل تنمية ٥ر٥٪ وخفض معدل التضخم (وهى نسب مشكوك فيها) وفى نفس الوقت الاعتراف بوجود حالة ركود يستحيل فى ظلها تحقيق هذا التقدم فى التنمية وخفض التضخم. ويضيف أن **هناك اختلالات رئيسية كامنة فى الاقتصاد المصرى** مثل" تواضع معدلات الادخار والاستثمار، والقصور الشديد فى القدرة التصديرية ، وانفلات الاستهلاك والاستيراد خاصة نصيب الطبقات الغنية منها ، وقصور القدرة الشرائية العامة بسبب التفاوت الشديد فى توزيع الدخل ، وانتشار الفقر مع غياب سياسة فعالة لإعادة توزيع الدخول وتحميل الأغنياء نصيب عادل فى الضرائب والأعباء العامة. وتسرب نسبة كبيرة من الدخول والثروات إلى خارج البلاد ، وضعف إمكانات القطاع الخاص عن الاستفادة من الحوافز والفرص التى أتيحت له ، وتعريض القطاعات الإنتاجية المحلية لضغوط المنافسة الخارجية قبل الاستعداد الكافى لمواجهتها.."

إن هذه الأوضاع كفيلة بالإطاحة بحكومة د. عاطف عبيد ولكن هذا وحده لن يحل المشكلة ، بل لابد من تغيير السياسات المتبعة منذ عام ١٩٧٤ والتى التزمت بها الحكومات المتتابعة بشكل دقيق خلال التسعينات. وبدون ذلك فستستمر الكوارث والأزمات.

رئيس التحرير

الرهان على(بوش) وفوز باراك أو خسارته لن يغير شيئا





الانتفاضة ..هى المدخل الصحيح لتحرير أرض فلسطين

خالد داود

انتهت أخيرا فترة الرئيس الأمريكى **بيل كلينتون** الذى يستحق بصدق الانضمام لقائمة الرؤساء الأمريكيين الأكثر صهيونية وانحيازا لإسرائيل وذلك رغم كل ما يقال عن أنه كان الأكثر تفهما للقضية الفلسطينية وحق الفلسطينيين فى تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة أو ادعائه القدرة على رسم خريطة الضفة الغربية فى ذهنه وأحلامه دون الحاجة لورقة أو قلم. **كلينتون** الذى كان يرغب بشدة أن يدخل التاريخ كصانع سلام لأحد أعقد صراعات العالم بدلا من أن يتذكره الجميع بفضيحة **مونيكا لوينسكى** التى كادت تطيح به خارج البيت الأبيض ، طرح مقترحات للتوصل لتسوية سلمية دائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين . ولكنها كانت مقترحات جائرة تماما وتفتقد أى فهم لحقيقة الصراع وتاريخه والدليل على ذلك قبول رئيس الوزراء الإسرائيلى **إيهود باراك** لها فور صدورها . وصاغ كلينتون أفكاره هذه رغم لقاءاته المتكررة مع الرئيس الفلسطينى **ياسر عرفات** الذى اعتبر بدوره ومعه مسئولو السلطة الوطنية تلك اللقاءات إنجازا بحد ذاته .فعرفات الذى كانت قضية منحه تأشيرة دخول للولايات المتحدة لحضور اجتماعات الجمعية العامة السنوية فى نيويورك تثير جدلا وأزمات حتى توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ **حطم الرقم القياسى من بين كل زعماء العالم فى عدد لقاءاته مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية(١٣ مرة)** .كما التقى الرئيس كلينتون الرئيس الراحل **حافظ الأسد** لساعات مطولة شرح له خلالها بكل تأكيد القضية العربية منذ عهد صلاح الدين الأيوبى . **ولكن المحصلة النهائية لسبع سنوات من المفاوضات العربية- الإسرائيلية كانت استمرار الاحتلال لفلسطين والجولان** .كما **أثبت القمع الإسرائيلى لانتفاضة الأقصى أن عقلية المحتل العنصرية لم يطرأ عليها أى تغيير وأن غالبية الإسرائيليين** ما زالوا ينظرون للفلسطينيين والعرب على أنهم همجيون وإرهابيون لا يصح معهم سوى الاستخدام المفرط للقوة .وحينما تم طرح القضايا الخلافية الجوهرية خاصة فيما يتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين توحدت مواقف حركات السلام الإسرائيلية مع موقف باراك وأحزاب اليمين المتشددة والتى ترفض مجرد الإشارة إلى مسئولية إسرائيل التاريخية عن مشكلة تشريد ما يزيد على أربعة ملايين لاجئ فلسطينى.

كلينتون لم يكتف بطرح أفكار منحازة للتصور الإسرائيلى للسلام بل استخدم كل وسائل الضغط على الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات من أجل القبول بها. ونقلت مجلة التايم الأمريكية الشهر الماضى نص محادثة جرت بين كلينتون وعرفات بعد طرح الرئيس الأمريكى لمقترحاته وإبداء الفلسطينيين لتحفظات بشأنها قال فيها كلينتون :« لو لم تقبل الأفكار التى تقدمت بها فإن الأجيال المقبلة من الفلسطينيين ستلعنك » .فما كان من عرفات سوى أن مرر سماعة الهاتف لأحد مساعديه وقال:« إنه يهددنى ». ولكن الموقف المتفجر على الأرض والانتفاضة الفلسطينية كانا السند الرئيسى لعرفات فى رفضه لمقترحات كلينتون مع الوضع فى الاعتبار أن ما طرحه الرئيس الفلسطينى ومفاوضوه من تنازلات فى كامب ديفيد وما تلاها من أجل التوصل لتسوية قد يراه الكثيرون من الفلسطينيين والعرب بمثابة تخلٍ عن الأسس الثابتة التى قام عليها الصراع مع إسرائيل منذ هزيمة ١٩٦٧: ضرورة تحرير كل الأرض التى تم احتلالها فى تلك الحرب وإقامة دولة فلسطينية مستقلة .

ما تم تسريبه من مفاوضات كامب ديفيد كشف أن الرئيس عرفات كان« مرنا » بخصوص حق عودة اللاجئين المقيمين فى لبنان إلى أراضى الدولة الفلسطينية الجديدة .كما أن عرفات -ووفقا لافتتاحية كتبها مكرم محمد أحمد فى مجلة المصور فى أعقاب فشل كامب ديفيد الصيف الماضى -لم يمانع من سيطرة إسرائيل على الحى اليهودى فى البلدة القديمة وأن المطلب الفلسطينى تركز فى السيطرة المطلقة على الحرم الشريف وتأمين دخول الفلسطينيين إليه دون المرور عبر حواجز الشرطة الإسرائيلية . وأقر **عرفات** كذلك ضم بعض أرض الضفة الغربية لإسرائيل والتى تتركز بها المستوطنات الإسرائيلية مقابل أراضى يتم منحها للفلسطينيين فى صحراء النقب وهو ما سمى بمبادلة الأراضى .كما وافق على أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح وأن تتركز قوات دولية على طول الحدود الدولية مع الاردن ومصر ولكنه رفض وجود الجيش الإسرائيلى ضمن تلك القوات أو أن يكون للإسرائيليين محطات مراقبة عسكرية فى الضفة الغربية.

الآن ومع تولى الرئيس **جورج بوش** رئاسة الولايات المتحدة فإن الخطوط العامة للتسوية لن تختلف كثيرا عما تم طرحه فى عهد سلفه **كلينتون** والخلاف يجرى الآن على مدى رغبة الرئيس الجديد فى التورط فورا فى عملية السلام فى الشرق الأوسط. ولكن السؤال الأهم هو نية بوش ممارسة الضغط على إسرائيل ليس من أجل تقديم أى تنازلات حقيقية للعرب أو الاعتراف مثلا بحق اللاجئين فى العودة ولكن فقط من أجل الالتزام بما تقوم بتوقيعه من اتفاقيات .

كاتبة أمريكية متخصصة فى الشئون الفلسطينية قالت فى مقال حول تقييم أداء **كلينتون فى مفاوضات الشرق الأوسط** على مدى السنوات الثمانى الماضية إن السمة البارزة لسياسته كانت التركيز على عملية السلام كعملية إجرائية من دون **التركيز على القضايا الجوهرية** . المهم أن تكون هناك مفاوضات ولقاءات ومصافحات وصور أمام كاميرات التلفزيون العالمية للإيحاء بأن كل شئ على ما يرام. وتبنى الوسطاء الأمريكيون وكلهم كما نعرف بالطبع من« المؤمنين» بإسرائيل التوراتية بحكم أصولهم اليهودية شعار عدم التدخل وإن القرارات الصعبة يجب أن يتوصل لها الطرفان بمفردهما مع **التجاهل التام لحقيقة أن الفلسطينيين هم الطرف الواقع تحت الاحتلال بينما إسرائيل هى التى يجب عليها تقديم تنازلات حقيقية** والإقرار بالحقوق الفلسطينية . وطلع علينا نفس الوسطاء ،بشعارات غير مسبوقة من قبل« **الحلول الخلاقة**» والتى تعتمد فى الأساس على تلاعب فى الألفاظ لكى يبدو الأمر وكأنه بمثابة تنازل من الطرفين بينما الحلول دائما منحازة للجانب الإسرائيلى .ومن أمثلة تلك الحلول« الخلاقة » وهى بالطبع نصب وضحك على دقون العرب والفلسطينيين ما **شاع عن اقتسام السيادة على الحرم الشريف «فوق الأرض»** و«تحت الأرض» .وفى هذا الحل تبن لقناعات غلاة اليمين الإسرائيلى لأن فيه إقراراً بأن المسجد الأقصى وقبة الصخرة يقومان بالفعل على انقاض الهيكل اليهودى الثالث و«حقهم التاريخى» فى القدس . وإذا كانت هذه مقترحات أمريكا فكيف تكون مقترحات إسرائيل وكيف يكون الحديث عن أى وسيط نزيه.

الموقف المصرى الرسمى من كل تلك التطورات كان «مساندة الموقف الفلسطينى» مع التأكيد على أن «السلام خيار استراتيجى» .مصر ومنذ توقيع معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل عام١٩٧٩ وإعلان **السادات** أن حرب ١٩٧٣ كانت آخر الحروب ورفع شعار أن« ٩٩ فى المائة من أوراق الحل فى يد الولايات المتحدة» **تبنت دور عراب السلام فى المنطقة** وكان دورها حاسما فى كل التطورات التى تلت حرب الخليج الثانية فمؤتمر السلام فى مدريد ثم اتفاقية أوسلو وما تلاها من اتفاقات عديدة وملاحق وتفاوض وإعادة تفاوض . وكان **الشعار أنه لا خيار سوى التفاوض وأن الصراع العربى الإسرائيلى عمره خمسون عاما ولذلك لابد من عدم توقع أن يتم الحل بين يوم وليلة** مع التأكيد على عدم التنازل على ضرورة احترام الشرعية

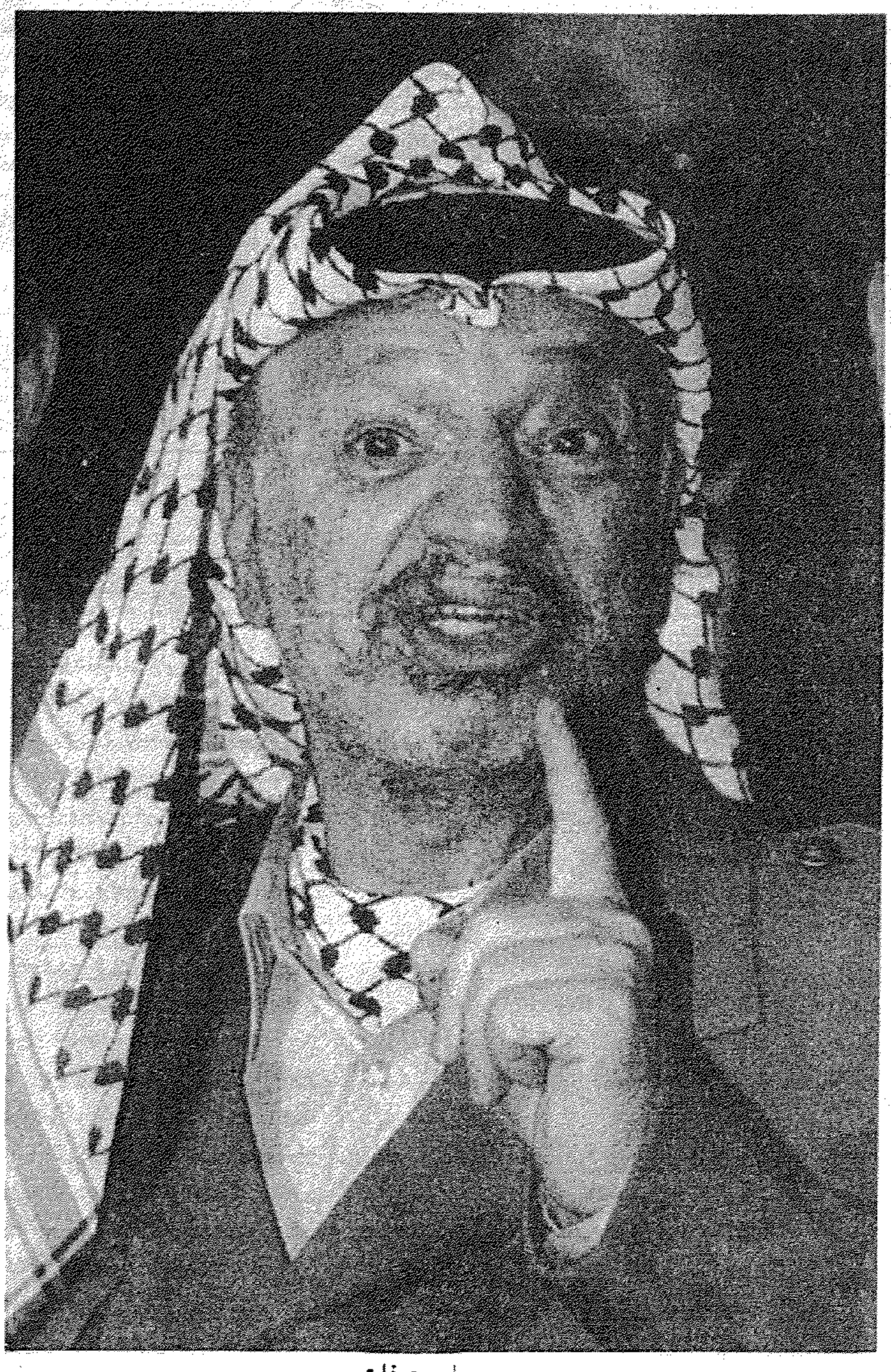
الإفراط فى التفاؤل حول مدى تفهم الإدارة الأمريكية الجديدة للمطالب العربية قد ينقلب وهماً



لدولية وأن تقوم أى تسوية دائمة على لانسحاب الإسرائيلى من الأراضى التى تم حتلالها عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس. وقد يبدو ذلك الموقف سليما من الناحية النظرية لكن ما يأخذه الكثيرون على مواقف كل لحكومات العربية التى ساندت ما سمى بالمسيرة السلمية منذ بدأها فى مدريد هى موافقتهم على الاستمرار فى مفاوضات خالية من المضمون لم تحقق أى إنجاز على أرض لواقع على مدى ثمانى سنوات كاملة التسليم بالهيمنة الأمريكية الكاملة على لمفاوضات وعدم استخدام أية أوراق ضغط عربية لتغيير الموقف الأمريكى وحمل إسرائيل على تنفيذ ما التزمت به من اتفاقات كان أيضا من أهم الأسباب التى وصلت بالأمور إلى ما هى عليه الآن .

.رئيس وزراء إسرائيل السابق **اسحق شامير** (وهذه المرة قرأه الجميع) قال بعد أن خسر الانتخابات الإسرائيلية أمام **اسحق رابين** عام **١٩٩٢ انه كان ينوى التفاوض مع العرب عشرة أعوام دون أن يعطيهم أى شئ** .نبوءة العجوز الصهيونى المتطرف تحققت وباراك الذى راهن الحكام العرب- بما فى ذلك الراحل **حافظ الأسد** -على نواياه السلمية وما زعم من أنه «رجل يحترم تعهداته» كرر فى تصريحاته أثناء الحملة الانتخابية الأخيرة أنه فاوض الفلسطينيين «**ولم يعطهم تنازلا واحدا**» **ولم يقم بالانسحاب من شبر واحد من الأراضى الفلسطينية المحتلة** . إذن هناك خلل حقيقى فى مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية وبغض النظر عن الحزب الذى يحتل السلطة فى إسرائيل سواء كان من العمل أو من الليكود وسواء كان الفائز فى انتخابات السادس من فبراير باراك أو مجرم الحرب **اريل شارون** . الفلسطينيون وبمساندة مصر والحكومات العربية قرروا رفض مقترحات كلينتون والانتظار لرؤية ما ستأتى به إدارة بوش الجديدة . والرهان هو أن حكومة بوش ستكون أقل تحيزا لإسرائيل من إدارة كلينتون على الأقل بحكم أنه محاط بأشخاص مطلعين على تعقيدات أزمة الشرق الأوسط مثل نائب الرئيس **ديك تشينى** ووزير الخارجية **كولين باول** ووالده **جورج بوش** الاب رغم مزاعمه من أنه لن يكون له أى دور فى سياسة إبنه الخارجية . **ولكن الافراط فى التفاؤل فى مدى تفهم الإدارة الأمريكية الجديدة للمطالب العربية قد ينقلب وهما فى جميع الاحوال وذلك بحكم التجارب مع كل الإدارات الأمريكية السابقة وتعقيدات السياسة الأمريكية الداخلية ونفوذ اللوبى المؤيد لإسرائيل** .وليس من المضمون أن يكون السلام أولوية إدارة **بوش** الجديدة ولا شك أنه سيسعى لتجنب تجربة **كلينتون** الفاشلة فى التدخل الشخصى المباشر فى المفاوضات دون تحقيق نتائج حقيقية.كما أن تقلبات السياسة الإسرائيلية وحالة الانقسام الحاد بين يمين ويسار ليس فقط فيما يتعلق بالموقف من التسوية مع العرب بل بهوية إسرائيل وتوجهها العلمانى أو الدينى أصبحت معروفة للجميع وبالتالى فان تولى **شارون أو باراك الحكم لن يغير كثيرا من واقع الحال وفى الغالب ستتم الاطاحة بشارون لو تولى الحكم كسابقيه قبل أن يتمكن من إنهاء مدته كرئيس للوزراء.**

إذن المطلوب هو **استراتيجية عربية جديدة للتفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة** تجبرهما على النظر بجدية للمطالب العربية وإدراك أن ما تم تقديمه من تنازلات حتى الآن لم يعد من الممكن تخطيه وهو ما تثبته يوميا دماء أطفال وشباب ونساء وشيوخ فلسطين الذين يتساقطون يوميا برصاص الاحتلال الاسرائيلى . **الانتفاضة الفلسطينية هى المدخل الصحيح لتحرير فلسطين تماما كما كانت مقاومة حزب الله فى الجنوب اللبنانى هى السبب الرئيسى وراء انسحاب قوات الجيش الإسرائيلى** وسط معالم ذل ومهانة شهد بها العالم. ولذلك يجب أن يتوجه الدعم العربى الشعبى والرسمى نحو استمرار الانتفاضة بدلا من وأدها والعمل على وقفها دون أية ضمانات من أن العودة لطاولة التفاوض لن تكون على نفس الأسس القديمة التى أثبتت فشلها بكل المقاييس.



ياسر عرفات

تسعة أيام فى كردستان العراق



خمسة ملايين كردى يكتبون ملحمة دامية دفاعا عن حقوقهم القومية

قبل ظهر يوم الثلاثاء ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠، بدأنا فى النزول إلى الزوارق الصغيرة التى حملتنا من كردستان إلى سوريا- عبر نهر **دجلة** عند مثلث**«خابور»** حيث تلتقى حدود العراق مع الحدود السورية والتركية - بعد رحلة دامت تسعة أيام بلياليها للمشاركة فى الاحتفال بمئوية الشاعر العربى الكبير **«محمد مهدى الجواهرى»**.

تحرك الزورق فى رحلة تستغرق دقائق معدودة. اتجهت ببصرى ناحية كردستان العراق ألقى نظرة وداع أخيرة. ورغم ارتفاع صوت« موتور» الزورق والضجيج الناتج عن اندفاعه فى مياه دجله ، شدنى صوت نشيج مكتوم . أدرت وجهى ناحية رفاقى فى العبور ،لأجد الشاعر العراقى الجميل **«محمد سعيد الصكّار»** يبكى فى صمت جليل وجسده النحيل الذى يتوجه شعر بالغ البياض يهتز بعنف، ووجهه النبيل يزداد حمرة، ويمد يد فى مياه دجلة ، ويشخص ببصره من بين دموعه ناحية الجنوب.

هزّنى بشدة هذا المشهد الحزين ، وأدركت أكثر من أى وقت عمق المأساة التى يعيشها هذا المثقف العربى العراقى ،وآلاف من المثقفين والكتاب والفنانين والصحفيين العراقيين ينتمون إلى أجيال مختلفة، أجبرتهم وحشية السلطة وعنفها فى بغداد على ترك عراقهم منذ سنوات بعيدة والعيش فى المنافى العربية (حوالى خمسة آلاف مثقف من بين أربعة ملايين مهاجر خارج العراق).

كان« **الصكّار** » قد وضع قدميه على جزء من أرض العراق (الشمال) خلال هذه الرحلة، لأول مرة منذ عشرين عاما .وها هو يغادرها دون أن يدرى هل يقدر له رؤية العراق مرة أخرى؟.



مع فرقة الفنون الشعبية



د. الطاهر مكى ود.نبيه ارشيدات وحسين عبد الرازق فى أقصى يمين الصورة

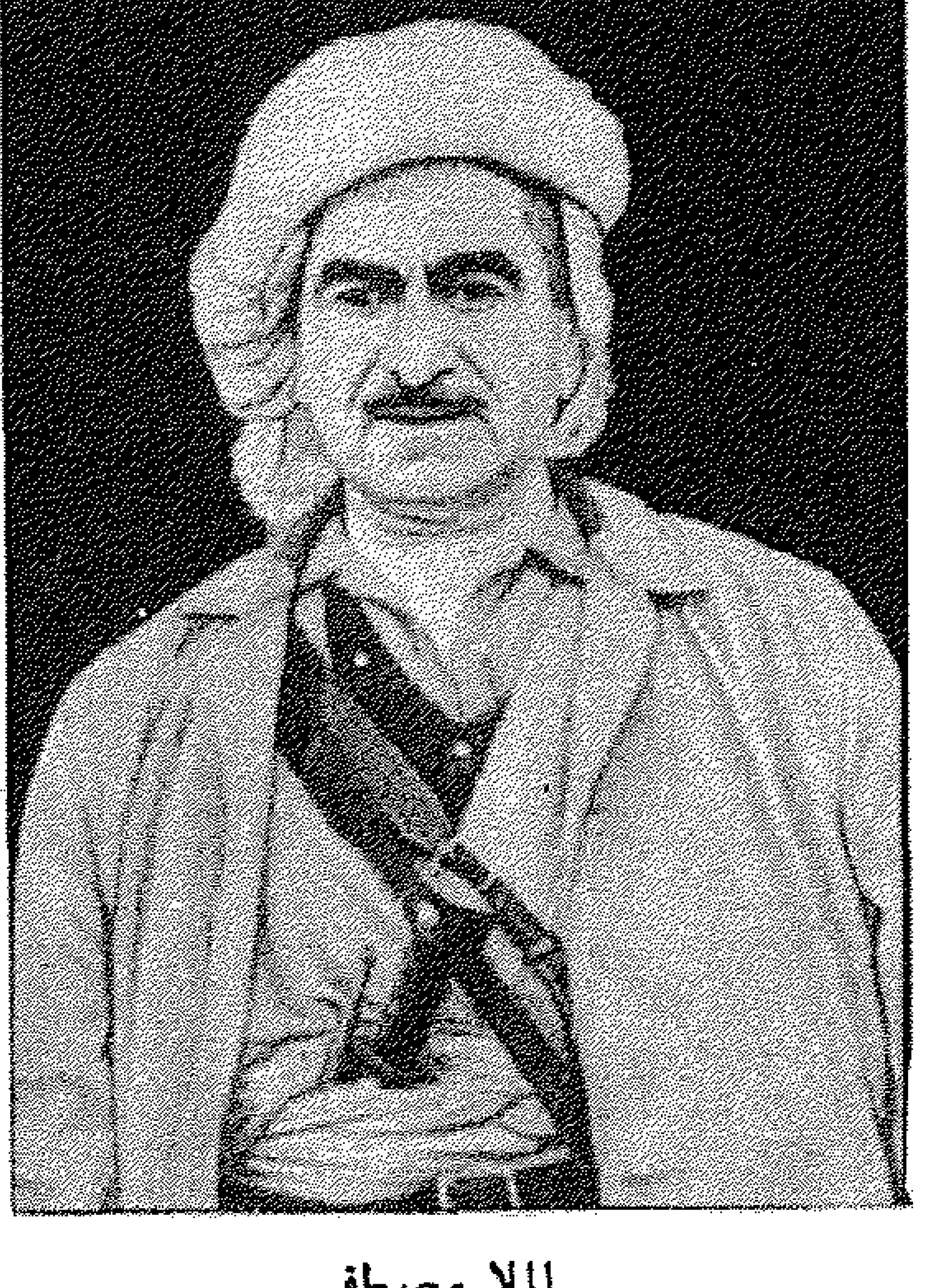
حسين عبد الرازق

لم يسجل التاريخ حادثة واحد تشير إلى

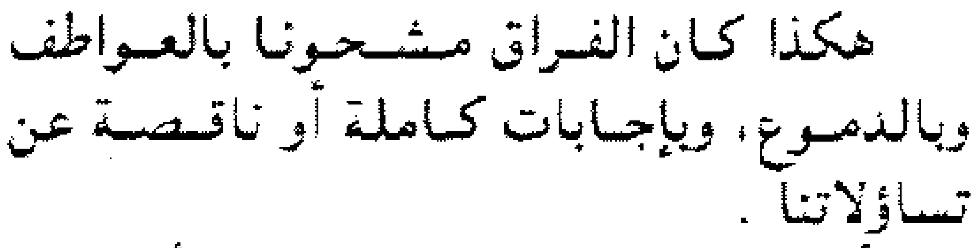
خلل فى العلاقة بين الشعبين الكردى والعربى بالعراق

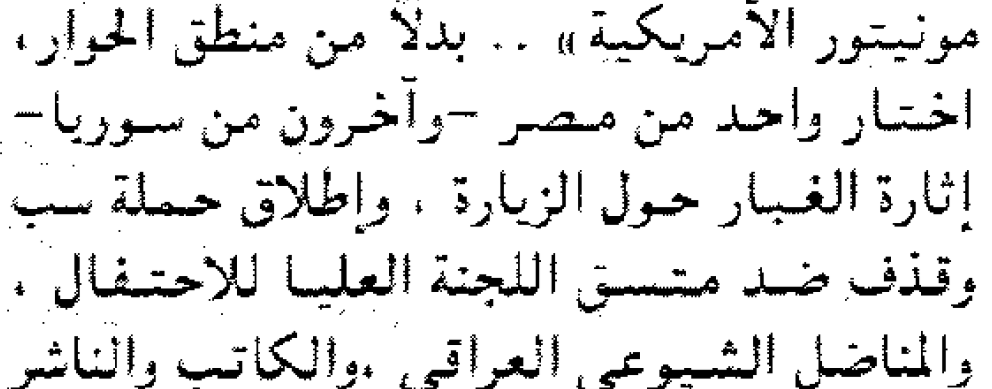
الكرد يحتفلون بمئوية الشاعر« الجواهرى»

ويستعدون للاحتفال بجمال عبد الناصر



الملا مصطفى





كانت الزيارة بالنسبة لنا -نحن القادمين من أنحاء الوطن العربى ، من مصر ولبنان والأردن والخليج والجزائر والمغرب- مشاركة فى الاحتفال بمئوية «الجواهرى» واكتشاف **كثير من الحقائق حول قضية كردستان ،ومحاولة الحصول على إجابات حاسمة لأسئلة عديدة حول علاقة كردستان ببقية الوطن العراقى ، والدور الأمريكى (والتركى والإيرانى) فى هذا الجزء من الوطن ، وأيضا الصراع -غير المفهوم بالنسبة لنا على الأقل- بين الحزبين الكبيرين ..الحزب الديمقراطى الكردستانى (حدك) ،والاتحاد الوطنى الكردستانى (أوك)** .. ولكنها بالنسبة للعراقيين القادمين من المنافى والذين شكلوا جزءا مهماً من وفود المثقفين العرب(١٦ من ٦٣ كاتبا وباحثا وفنانا وشاعرا وناقدا وصحفيا) ،كانت أبعد من ذلك بكثير ..

«كانت عيون العراقيين الذين عبروا دجلة إلى الضفة العراقية لحضور مئوية الشاعر **محمد مهد الجواهرى** ،مشدودة إلى جريان النهر وهو ينحدر صوب بغداد لينتهى فى مصبه بجوار مدينة البصرة أقصى الجنوب، وبفعل الفراق الطويل والعاطفة الجياشة ذابت دموع بعضهم فى مائه ،وقد حمّلوا النهر المتعب بالسدود والموانع عذرهم لمن تبقى من ذويهم .فاللقاء بهم- بالنسبة لمعظمهم -مستحيل رغم أن مضاربهم خلف سفح الجبل».

بهذه الكلمات البليغة عبر الكاتب والباحث العراقى«**رشيد الخيون**» عن حالة رفاقنا العراقيين فى هذه الرحلة . وكان مشهدا مثيرا للغاية عندما حضرت إلى السليمانية أسر بعضهم ليلتقوا معا لأول مرة منذ النفى ،إحدى الأسر استقبلت ابنها المغيب قسرا بالأغانى والأهازيج وفرق الموسيقى الشعبية التى جاءت من بغداد خصيصا لهذا اللقاء.

هكذا كان الفراق مشحونا بالعواطف وبالدموع، وبإجابات كاملة أو ناقصة عن تساؤلاتنا .

أما البداية فكان من الطبيعى أن تكون مختلفة.

فى منتصف شهر سبتمبر تلقيت دعوة من الصديق «**فخرى كريم**» منسق اللجنة العليا لاحتفالات مئوية الجواهرى للمشاركة فى« «إطلاق الاحتفالات من أرض عراقية، من كردستان العراق، تتشكل فيها ملامح الاخوة العربية الكردية، التى طالما تغنى بها شاعرنا الكبير، والتى ترمز فى الظرف الراهن إلى توق العراقيين لتحقيق حلم الجواهرى فى عراق ديمقراطي تعددى موحد»

لم أتردد فى قبول الدعوة ، بل وتشجيع عدد من الصديقات والأصدقاء على قبولها ،مع علمى بكل الملابسات التى تحيط بالرحلة ،وتوقعى لجاهزية البعض للتشكيك فى أهداف منظمى الاحتفال والمشاركين فيه ،إنطلاقا إما من عدم فهم، أو من موقف قومى شوفينى متعصب أو لأسباب شخصية بحتة وهى الغالبة.

كان قد سبقنا لخوض التجربة مجموعة من خيرة مثقفى الأمة العربية هم« **صنع الله ابراهيم ونبيل زكى ومصطفى الحسينى وكريم مروة وفواز طرابلسى وليلى غانم وليلى العثمان وانتشال التميمى وكامل شياع**» أعضاء اللجنة العليا لمئوية الجواهرى .وكتبوا فى عدد من الصحف العربية (منها **الأهالى والحياة**) إنطباعاتهم عن الزيارة . وبدلا من مناقشة ما كتبوه وما طرحوه من قضايا جادة وعميقة ، ومن انتقادات مسئولة لوضع كردستان العراق «**التى تعيش ما يشبه دولة الأمر الواقع الكردية** »كما وصفها «**ديفيد أكويدلورنس**» فى صحيفة «كريستيان ساينز مونيتور الأمريكية» .. بدلا من منطق الحوار، اختار واحد من مصر -وآخرون من سوريا- إثارة الغبار حول الزيارة ، وإطلاق حملة سب وقذف ضد منسق اللجنة العليا للاحتفال ، والمناضل الشيوعى العراقى ،والكاتب والناشر اللامع «**فخرى كريم**».

حملنا معنا المقال الأول الذى أطلق هذه الحملة إلى **دمشق** التى وصلناها مساء الجمعة ٢٠أكتوبر .وكان مقررا ان نغادرها بالطائرة إلى **القامشلى** صباح الأحد .فوجئنا -لأسباب فنية -بالغاء رحلة الطائرة ، وتقرر السفر بحافلتين سياحيتين فى الحادية عشرة مساء السبت ٢١ أكتوبر لنصل فى الصباح إلى «**القامشلى**» .. توزعنا بين الحافلتين .. وبدون ترتيب تجمع كبار السن مثلى فى حافلة، والشباب فى الحافلة الأخرى . توقفنا في بداية الطريق لشراء طعام وشراب للعشاء . أصر بعض شباب الصحفيين والمثقفين على انتقالى إلى حافلتهم . وأمضينا الليل كله بلا نوم وفى مرح، لنكتشف من بيننا مواهب عديدة تعرف كيف تقتل الوقت وتستخلص الفرح. وكانت فرصة لتعارف إنسانى حقيقى مع إخوة عرب لم ألتق ببعضهم من قبل ..مثل **حازم الأمين وسامر عادل وفادى خليل** (زملاء المهنة من لبنان) والشاعر والصحفى المغربى «**ياسين عدنان**» الذى يحفظ ويؤدى بإتقان كل أغانى الشيخ إمام ،والجزائريتان **زينب الاعوج و آمال بالخير** ،والشاعرة الخليجية **حمدة خميس** ،والعراقى **رياض النعمانى** .بل ومناسبة أيضا لإكتشاف مواهب مصرية لم تتح لى فرصة من قبل لأعرفهم عن قرب مثل« **مايسة زكى وفاطمة خير وحنان كمال وأحمد مراد**».

غادرنا القامشلى بعد أن تناولنا طعام الإفطار ووصلنا إلى النقطة التى عبرنا فيها

مسعود البرزانى:

كل ما نطالب به من حقوق يقع ضمن العراق الديمقراطى الموحد

جلال طلبانى:

الأخوة العربية الكردية تشكل أساس الوحدة الوطنية العراقية

نهر دجلة بالزوراق من الحدود السورية ،لنضع أقدامنا بعد دقائق معدودة فى« فيشخابور» ، أول نقطة عراقية فى كردستان فى طريقنا إلى« **زاخو**» ثم «**داهوك**» لنمضى ليلتنا الأولى، ومنها إلى« **أربيل**» عاصمة كردستان التاريخية- وتشير إليها كافة الخرائط فى كردستان باسمها الكردى القديم «**هه ولير**» - لتبدأ وقائع الاحتفال بمئوية «الجواهرى» ورحلة البحث عن الحقيقة فى كردستان العراق.

كان الاحتفال بمئوية الجواهرى بداية لإحياء ذكرى عدد من الشخصيات التاريخية قرر المجلس الوطنى لكردستان -ومقره مدينة أربيل- بناء على اقتراح «حكومة» الأقاليم الاحتفاء بهم ..«تقديرا من شعب كردستان لمواقفهم المشرفة حيال قضيتهم القومية وحركته التحررية» وضمت إلى جانب الجواهرى كلاً من **جمال عبد الناصر(مصر) وعزيز شريف ومحسن الحكيم وكامل الجادرجى (العراق)**.

كردستان فى القلب

والعلاقة بين الشاعر العراقى (العربى) الكبير **محمد مهدى الجواهرى** وكرد العراق علاقة خاصة جدا وحميمة .وكما قال «**جلال الطلبانى**» الأمين العام للاتحاد الوطنى الكردستانى ،فالجواهرى «لم يكن شاعر العرب الأكبر فحسب ، بل أستطيع القول بأنه كان شاعرا كبيرا للإنسانية جمعاء ، وصديقا دائما ومخلصا لجماهير كردستان والأمة الكردية ونضالها».. ويضيف «**نورى عبد الرازق**» سكرتير منظمة التضامن الافرو أسيوى «كان الجواهرى شخصية عالمية بكل ما تعنى هذه الكلمة من معنى .ولعلكم تعلمون أن فى اجتماع المثقفين العالمى الأول عام ١٩٤٨ فى بولونيا ،كان الجواهرى أحد كبار المدعوين إلى هذا المؤتمر جنبا إلى جنب **جوليوكورى وبروفيسير برنال وبيكاسو**».

وأشار «**جلال الطلبانى**» إلى بيت فى قصيدة ألقاها الجواهرى فى أربعينية الشخصية العراقية الوطنية «**جعفر أبو التمن**».

ذعر الجنوب فقيل كيدخوارج.
وشكا الشمال فقيل صنع جوار!.

وكان الجواهرى يشير إلى الاتهام الجاهز لشيعة الجنوب وكرد الشمال إذا ما احتجوا على القمع والظلم .

وطوال تجولنا فى كردستان كانت اللافتات تحمل أبياتا من قصيدة الجواهرى الرائعة «كردستان» أو موطن الابطال ..مثل

« قلبى لكردستان يهدى والفم
ولقد يجود بأصغريه المعدم».
«سلم على الجبل الاشم وعنده
من« أبجديات » الضحايا معجم»

...

«يا أيها الجبل الاشم لجلة
ومقالة هى والتجلة توأم
شعب دعائمه الجماجم والدم
تتحطم الدنيا ولا يتحطم»

وأشار الخطباء والمتحدثون إلى عديد من القصائد والأبيات التى خص بها الكرد ،مثل ما قاله فى قصيدته حول شهداء الحزب الشيوعى العراقى «**سلام عادل وجمال الحيدرى**».



محمد سعيد
الصكار



زينب
الأعرج

سلاما ومنذ العصور الخوالى
مذ احتضر حقل بسمر الغلال
ومذ حكمت سادة فى الموالى
تنسمت الأرض ريح النضال
زهت بالشهيد رؤوس الجبال
وتاه الثرى بالدماء الغوالى
ودقت مسامير خجلى عطاشى
بكف المسيح فصارت رشاشا
بقايا دم للعصور التوالى
تخضب بالدم هام الرجال

أو قصيدته « **طيف تحدر**» بمناسبة إعلان إتفاقية «آذار (مارس) ١٩٧٠» بين الحكومة العراقية وقادة الثورة الكردية ،والتى أقرت الحقوق القومية الكردية، والتى خاطب فيها القائد التاريخى للحركة القومية الكردية « **مصطفى البرزانى**» قائلا..

وسط الجبال كأن صم صخوره
من بعض ما استطفى من الحجاب
مستشرفا كبد السماء جبينه
للنيرات ،ورجله فى الزاب

فى إشارة لنهر الزاب الكبير . أو قصيدته« ماذا أغنى» المهداة إلى الزعيم الكردى **جلال الطلبانى** والتى يقول فيها

شوقا «جلال» كشوق العين للوسن
كشوق ناء غريب الدار للوطن
شوقا إليك وأنت النور من بصرى
وأنت منى محل الروح فى البدن
وأنت من قلة يسخو الزمان بها
تستل من كثرة عبء على الزمن
شوقا إليك ، وإن ألوت بنامحن
لم تدرأنا كفاء الضر والمحن
لم تدر أن فراق الصامدين لها
هو اللقاء على نهج من السنن
مستوثق ينتهى سعى(الحجيج) به
حيث ابتدت صيحة الغادين بالوثن.

لم يكن غريبا إذن أن تحتفل كردستان (وحكومتا الاقليم) بمئوية الجواهرى ،ويشارك



فخرى كريم

فى الاحتفال مئات من مثقفى كردستان ونسائه ورجاله وأطفاله ،وأن تسخر السلطات الكردية فى« أربيل » «والسليمانية » كل إمكانياتها لهذا الاحتفال ، وأن يرتفع فى كلا المدينتين نصب الجواهرى الذى صممه ونفذه الفنان العراقى المقيم فى سويسرا «سليم عبد الله» ،والذى قال فى رسالة اعتذاره عن الحضور بعث بها للمهرجان ..« يقف الآن شاعرنا على أرض كردستان وقدماه تلتصقان بأرضها الا لشئ إلا لأنها جزء من العراق . وها هو يقف على تلك الأرض التى غنى لها ،وحمل اسمها فوق رأسه ، ودافع عن حقوقها ومصيرها الإنسانى والثقافى والتاريخى حبا بالاخوة العربية الكردية ، ودفاعا عن وحدة العراق.. ها هو يقف وأصابع قدميه تتحول إلى جذور تتغلغل فى الأعماق .. ولكن تعود هذه الجذور منطلقة نحو الشمس كشجر البلوط.. تصير لباسا وحروفا واسما.

ها هو النسغ الصاعد يرتفع حتى أقصى معراج فى السماء ،وحتى موقع القلب.. إن حب الجواهرى للشعب الكرد هو حب خالص .حب الشاعر المتأمل، المتشرد ،المضطهد المحب لضوء الحق والحقيقة».

تاريخ من الثورات

لم يكن أمرا صعبا الاحاطة بسرعة بالمعلومات الأساسية حول كردستان بصفة عامة ،وكردستان العراق بصفة خاصة .فالحوارات المفتوحة التى دارت بيننا وبين كل من قابلناهم فى مدن وقرى كردستان والكتب والمطبوعات التى قرأناها- أو بعضنا على الأقل -قبل السفر إلى دمشق وبعد العودة ، والمحاضرة القيمة التى القاها « **رجائى فايد**» أحد القلائل المتخصصين فى مصر فى الشأن الكردى فى« ندوات النداء الجديد » ووفرها لنا مطبوعة خلال الزيارة ،وقصاصات حملتها معى من الصحف العربية والأجنبية ..كل هذا جعل الحقائق الأساسية فى متناولنا جميعا.

ويعود تاريخ كردستان السياسى إلى عام ٦١٢ قبل الميلاد عندما قامت « **امبراطورية ميديا** » على أرض تبلغ مساحتها ٤٠٩ ألف و٦٥٠ كيلو متراً مربعاً(حوالى نصف مساحة مصر) .وقد تم تقسيم كردستان على مرحلتين الأولى عام ١٥١٤ بعد موقعة« **جالديران**» بين إيران الصفوية والامبراطورية العثمانية ،وتوقيع اتفاق بينهما تم بموجبه تقسيم كردستان بين إيران والدولة العثمانية.

الثانية عام ١٩١٧ و« إنهيار الدولة العثمانية وتكالب الدول الغربية على الرجل المريضوتقطيع أوصاله وبالتالى تقسيم كردستان بين الدول التى تقع على نقاط التماس مع كردستان ،أى بين تركيا وسوريا والشام)والاتحاد السوفيتى وولاية الموصل أو« شهرزور» والتى ضمت إلى العراق عام١٩٢٥.

وهكذا توزعت كردستان -الأرض والناس- بين أربعة دول.. **تركيا** ويوجد فيها ما بين ١٥ و ٢٠ مليون كردى **وإيران** وبها ما بين ١٠ و١٢ مليون كردى ، **والعراق** بين ٥ و٦ ملايين كردى، **وسوريا ولبنان** ما بين ٢و٥ر٢ مليون كردى ،**والاتحاد السوفيتى** حوالى ٥ر١ مليون كردى.

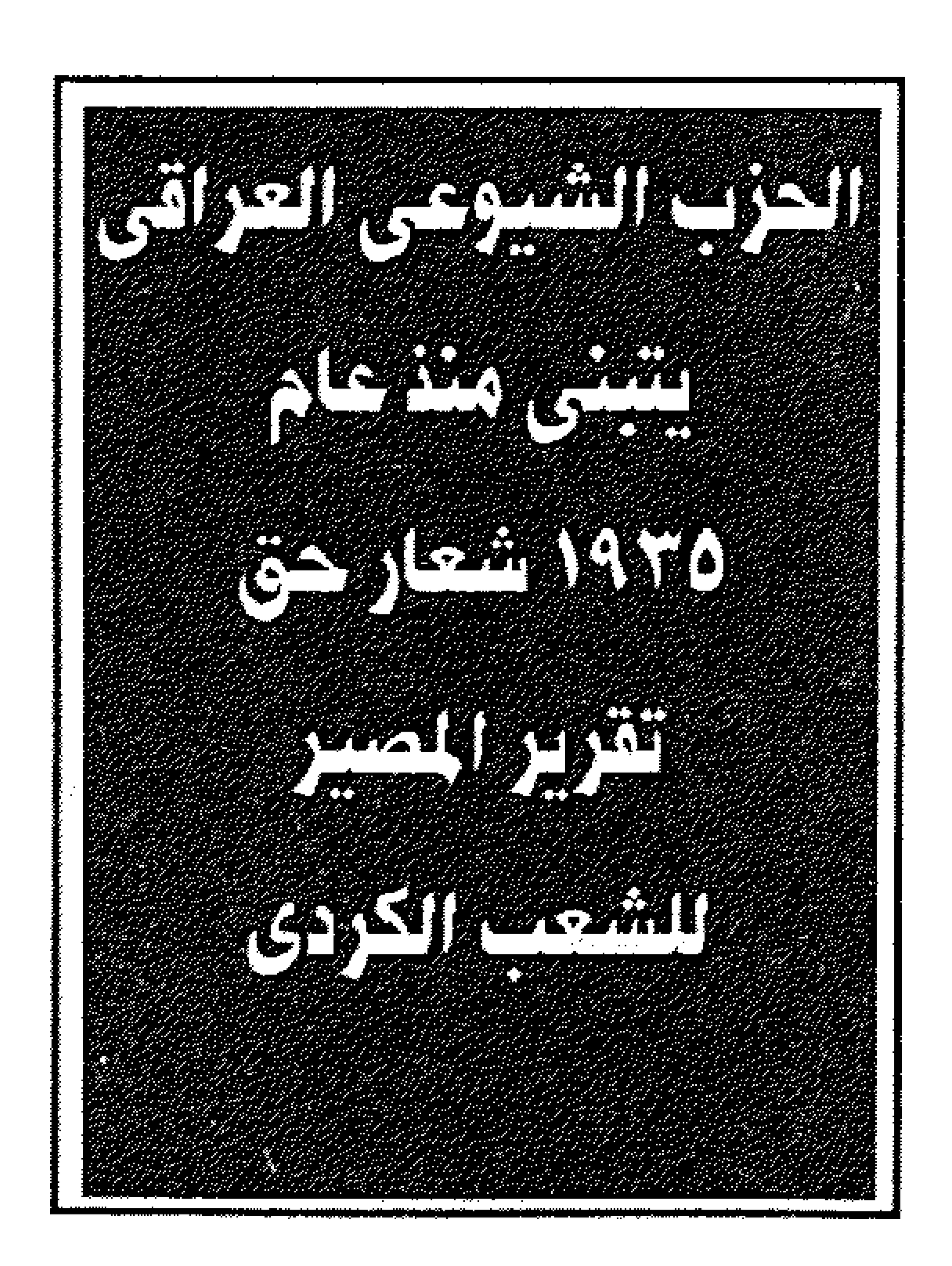
وبالنسبة للعراق فقد تأسست الدولة العراقية الحالية عام ١٩٢١ من ولايتى بغداد والبصرة .وعقب تفجر البترول فى الموصل وبالتفاهم بين الحكم فى بغداد (الملك فيصل بن الحسين) وبريطانيا المسيطرة على العراق ، تم **ضم ولاية الموصل إلى المملكة العراقية (الموصل حاليا تتوزع بين محافظات الموصل وكركوك وديالى) عام ١٩٢٥.**

ويكاد تاريخ الكرد أن يكون سلسلة من الثورات دفاعا عن حقوقهم القومية . ويقدر بعض المؤرخين ثوراتهم بألف ثورة . وقد بدأت ثورات كرد العراق فى القرن العشرين فى ظل الاحتلال البريطانى وقبل ضم ولاية الموصل للملكية العراقية ،وأشهر هذه الثورات **ثورة الشيخ محمود البرزنجى** فى مايو ١٩١٩ ضد القوات البريطانية وإعلانه لاستقلال كردستان ، وتكرره للثورة عام ١٩٣٠ . وبعد هزيمة الشيخ **محمود البرزنجى** ، قاد الشيخ **أحمد البرزانى** انتفاضة ضد القوات البريطانية والعراقية عام ١٩٣١ ،تم اخمادها عام١٩٣٢ بعد قصف منطقة بارزان بالسلاح الجوى .وفى عام ١٩٤٣ برز **الملا مصطفى البرزانى** أقوى زعيم عشائرى فى كردستان العراق ليقود تمردا مسلحا ضد السلطة ليلقى الهزيمة بعد ضرب المنطقة بالسلاح الجوى ،فإنسحب مع أنصاره إلى إيران ،والتى كانت «تشهد حركة كردية نشطة تحت زعامة الحزب الديمقراطى الكردستانى الايرانى اوالذى أسس **جمهورية «مهاباد»** فى ديسمبر ١٩٤٥ ،حيث تولى الملا مصطفى البرزانى منصبا عسكريا مهما فى هذه الجمهورية» .

وفى أغسطس ١٩٤٦ عقد سرا مؤتمر تأسيسى لتشكيل **الحزب الديمقراطى الكردستانى (حدك)** فى بغداد وانتخب **الملا مصطفى البارزانى** رئيسا للحزب(ولم يكن حاضرا) ، واختير **حمزه عبد الله** (وهو يسارى ماركسى) سكرتيراً عاما للحزب، وفى الوقت نفسه كانت **جمهورية مها باد** قد انهزمت وتم إعدام قياداتها فى إيران «إلا أن الملا مصطفى وتمكن من الهرب ومعه أنصاره .. وتمكن من الوصول إلى الاتحاد السوفيتى ، بعد أن فقد بعض الافراد من أعوانه ليظل فى الاتحاد السوفيتى منفيا لمدة١٢ عاما ،إلى أن عاد بعد قيام ثورة١٤ يوليو ١٩٥٨ ».

كانت هذه الثورات الكردية وما تلاها،هى محاولة من كرد العراق لاستخلاص حقوقهم القومية ،وليست موقفا معاديا للقوميات الأخرى- خاصة القومية العربية -ولكن رفضاً للشوفينية والقمع والتسلط .وقد كان الكرد وما زالوا جزءاً أصيلا من التكوين «الاجتماعى -الاثنى» فيما كان يسمى بالهلال الخصيب ، وشاركوا فى حضارة المنطقة العربية كلها وقيمها وأسسها .ويعتبرون أنفسهم من القوى الفاعلة فى انتشار دعوة الإسلام إلى يومنا هذا .وقد يغيب عن كثيرين أن **الايوبيين** (وهم من الكرد) حاربوا وقاوموا الغزو الصليبى أكثر من ربع قرن . وقاد **صلاح الدين الايوبى**(القائد الكردى) جيوشه لتحرير القدس من يد« الفرنجة» . **ومحمد على باشا**، وأمير الشعراء **أحمد شوقى وسيف وأدهم وانلى ،جميعهم من أصول كردية.**

وحتى قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) كان غريبا أن الأحزاب العراقية جميعا لم تتخذ الموقف الصحيح من كرد العراق باستثناء **الحزب الشيوعى العراقى** الذى تأسس فى ٣١



حكام العراق يدمرون ٧٣٢ قرية كردية فى كركوك .. ويهجّرون ٣٧ ألف و٢٧٦ أسرة كردية منها

مارس ١٩٣٤ وتبنى منذ يوليو عام١٩٣٥ **شعار حق تقرير المصير للشعب الكردى.** وأصدر بيانا فى عام ١٩٤٥ ساند فيه انتفاضة بارزان بقيادة **الملا مصطفى البرزانى** وأدان بشدة الحكومة العراقية «**أداة الامبريالية البريطانية**».

وأقرت ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ فى المادة الثالثة من الدستور المؤقت أن **العرب والكرد شركاء فى الوطن** . ووجه **عبد الكريم قاسم** الدعوة **للملا مصطفى البرزانى** للعودة إلى الوطن من منفاه. وعاد بالفعل فى أكتوبر واستقبل كبطل قومى ، وسمح له بإصدار صحيفة وللحزب الديمقراطى الكردستانى بالعمل كحزب شرعى وعلنى.

ولم تكن مصادفة هذا المشهد الذى شهدناه عندما صعد الصحفى والفنان العراقى «**سعود الناصرى**» إلى خشبة المسرح وأنشد أغنية« **هرى كورد عرب رمز النضال**» التى ألفها الشاعر **زاهد محمد** ولحنها وغناها المطرب العراقى الشهير« **أحمد خليل**» عقب ثورة تموز وأذيعت من الاذاعة العراقية ،وكلاهما عضو فى الحزب الشيوعى، وتم اعتقالهما بعد ذلك ومنعت اذاعتها عقب انفراد حزب البعث بالسلطة فى العراق . بمجرد أن أستمع الحاضرون فى المسرح إلى لحن الأغنية حتى وقف العراقيون جميعا ،عربا وكردا ورددوا كلماتها مع **سعود الناصرى** ، وسادت الجميع حالة وجدانية غريبة ،حالة من الانتشاء والفرح والاصرار ، امتدت الينا نحن الذين لم نسمع هذه الأغنية من قبل ولم نكن نعلم عنها شيئا ، ولكننا أدركنا بوضوح عمق الاخوة العربية الكردية.

نعود إلى العلاقة بين الكرد والسلطة العراقية فى بغداد بعد ثورة ١٩٥٨ ،فبعد عودة **الملا مصطفى البرزانى** بفترة بدأ التوتر فى العلاقات بين الزعيمين ، وبدأ «**عبد الكريم قاسم**» فى دعم العشائر (الكردية) المناوئة للملا، وبدأ الخطاب الاعلامى الحكومى ينتقد علانية الملا مصطفى ،والحركة الكردية ، بل بدأ يتحدث عن دولة العراق العربية، وأن **الاكراد هم عرب الجبال** ..هنا شعر« **الملا**» بحاسته الفطرية ، ماذا يخبأ له ولرجاله ، فانتقل إلى كردستان ،«وفى يونيو ١٩٦١ قاد **الملا مصطفى البرزانى** حركة مسلحة ضد الحكومة العراقية ،**ولجأت الحركة الكردية للصديق الدائم الوفى للأكراد ،وهو الجبل** .واشتعلت الحرب بين الحركة الكردية والقوات المسلحة العراقية» . ولم يكن غريبا أن تنسق قيادة الحركة الكردية مع الناصريين والبعثيين الذين كانوا يعدون لانقلاب ضد عبد الكريم قاسم، ونجحوا بالفعل فى ٨ فبراير ١٩٦٣ فى إنهاء حكم **عبد الكريم قاسم** والاستيلاء على السلطة ، وأذيع بيان بانهاء«الثورة المجيدة للكرد ».

وظلت العلاقات بين الكرد والسلطة المركزية فى بغداد بين شد وجذب وحملات عسكرية وانتفاضات كاسحة. فى يونيو ١٩٦٣ شنت القوات الحكومية هجوما واسع النطاق على القوات الكردية التى احتمت بالجبال. وبصعود **عبد السلام عارف** للسلطة فى أكتوبر ١٩٦٣ وتحسن وضع القوات المسلحة الكردية كثيرا ، توقفت الحركة الكردية عن قتال حكومة بغداد. ولكن سرعان ما بدأت القوات المسلحة العراقية فى أبريل ١٩٦٥ حربا جديدة ضد الكرد ،واستمرت الحرب لمدة عام كامل، وعادات القوات المسلحة العراقية فى عهد **عبد الرحمن عارف** (تولى الحكم بعد وفاة شقيقه فى ١٦ أبريل ١٩٦٦) لتشن هجوما واسعا جديدا على الكرد ، ولكنه هزم« هزيمة فادحة على أيدى ١٧٠٠ مقاتل من الأكراد .ودخل «**عبد الرحمن البزاز**» فى مفاوضات مع الملا مصطفى البرزانى أسفرت عن خطة متكاملة لحل القضية الكردية فى يونيه ١٩٦٦ على أساس «**الاعتراف الصريح بالحقوق القومية للأكراد واعتماد اللغة الكردية فى المنطقة ،وإنشاء المدارس الكردية والصحافة الكردية وغير ذلك**».

وباستيلاء **حزب البعث العربى الاشتراكى** على الحكم فى العراق فى ١٧ يوليو (تموز) ١٩٦٨ بدأت مرحلة جديدة تماما فى العلاقات بين الحركة الوطنية الكردية والسلطة فى بغداد ، بدأت باعلان بغداد العودة إلى اتفاق «البرزانى»- البزاز»،مع محاولة اثارة صراعات داخلية بين صفوف الكرد وإذكاء الفتن والانتقاص من نفوذ **مصطفى البرزانى** ،ليعود القتال من جديد ، لتدرك الحكومة أن استمرار القتال ليس فى صالحها وتعود للتفاوض مع البرزانى ليتم فى النهاية **اتفاق الحكم الذاتى** فى١١ مارس ١٩٧٠ ،والذى اعتبر انتصاراً للحركة الكردية والاخوة العربية الكردية.

ولكن تطبيق الحكم الذاتى على أرض الواقع بعد الفترة الانتقالية التى استمرت ٤سنوات وتراجع بغداد عن وعددها أدى إلى اشتعال القتال مرة أخرى عام ١٩٧٤ بصورة لم تحدث من قبل . ولعب الدعم الايرانى دورا مهماً فى دعم الثورة الكردية ضد الحكم المركزى فى بغداد .وجاء اتفاق «**صدام حسين**» وشاه إيران «**محمد رضا بهلوى**» فى الجزائر فى ٧ مارس ١٩٧٥ وتسليم صدام لإيران بكل مطالبها التاريخية فى شط العرب مقابل أن تتوقف إيران عن دعم الثورة(أو التمرد) الكردى ،لتواجه الثورة الكردية الانهيار وخروج الملا **مصطفى البارزانى** إلى الولايات المتحدة حيث توفى **الملا مصطفى البارزانى** فى مستشفى البحرية الأمريكية فى ٣٠ مارس ١٩٧٩.

وقد استعادت الحركة الكردية تدريجيا قوتهاإثر اقدام صدام حسين فجأة بالغاء اتفاقية الجزائر «مع شاه ايران» من جانب واحد فى ١٧ سبتمبر ١٩٨٠ وبدأت الحرب ضد إيران «الثورة الاسلامية» فى ٢٢ سبتمبر من نفس العام، وهى الحرب التى استمرت ثمانى سنوات.



حسين عبد الرازق يلقى كلمة المثقفين العرب



جلال الطلباني يرحب بحسين عبد الرازق ويحمله سلاما إلى خالد محيي الدين ورفعت السعيد

وفي مواجهة تصاعد الحركة الكردية ،التي أصبحت تسيطر على كردستان كلها خلال الليل نتيجة لتراجع الجيش العراقي إلى معسكراته ، وتمارس عمليات عسكرية جريئة في المدن- انطلاقا من الجبال -أثناء النهار ..أقدم **صدام حسين** على سلسلة من عمليات الإبادة والقمع ضد الشعب الكردي تمثلت في ثلاث عمليات مأساوية.

جرائم النظام الثلاثة

عندما تتكشف كل الحقائق والتفاصيل حول الجرائم التي ارتكبت في عهد الرئيس العراقي «**صدام حسين**» ضد الشعب العراقي عربا وكرداً وتركمان فسيكون حكم التاريخ قاسيا جدا على هذه الحقبة . لكن المتاح الآن من الحقائق يكفي ويزيد لإدانة عمليات القمع والإبادة للشعب العراقي ،وفي القلب منه كرد العراق.

*** وأولى العمليات المأساوية التي تعرض لها الكرد ، هي ما جرى في كوكوك.**

وكركوك من أغنى مدن العراق إذ يوجد بها خامس أغنى حقل بترول في العالم.وكانت ولا تزال أهم مصدر لتزويد العراق بهذه المادة.«وكانت المدينة منذ زمن بعيد متعددة القوميات ، إلا أن الاكراد شكلوا فيها خلال عدة قرون غالبية واضحة ، يليهما التركمان ،وكانت اللغتان الكردية والتركمانية سائدتين فيها حتى العقود الأخيرة .وتذكر المصادر العثمانية أن ثلاثة أرباع سكانها (الذين قدروا بثلاثين ألفا نهاية القرن التاسع عشر) كانوا كردا ،والبقية من التركمان والعرب (مسلمين ومسيحيين ويهود).

وبالنسبة للكرد فإقليمهم يتكون من أربع محافظات «**دهوك- أربيل- السليمانية» وكركوك** ولكن السلطات العراقية منذ الثلاثينيات وخاصة بعد اكتشاف البترول في كركوك ،حرصت على اقتطاعها من المناطق الكردية ولجأت إلى عملية غريبة ،**وهي تهجير الاكراد خارج كركوك بهدف تعريب المدينة** باستقدام عائلات عربية تحل محلهم .ومارست هذه العملية بأسلوب غير إنساني «فالسكان المهجرون يتم حجز أموالهم المنقولة -وغير المنقولة من دون أي مقابل في أغلب الاحيان .وتوزع الاموال غير المنقولة على العائلات التي تم استقدامها لتحل محل السكان الاصليين ،وأغلبهم من العشائر العربية المتنقلة في جنوب ووسط العراق ، ويزودون بالمال والسلاح ويمنع الأكراد من بيع بيوتهم لغير العرب» . **وتقدر بعض المصادر عدد العائلات العراقية (العربية) التي حلت محل الأسر العراقية (الكردية) بما يقرب من ١٦٠٠٠ عائلة يصل عددها اجمالا إلى ٩٤٠٠٠ ألف شخص** .وقامت الحكومة بتغيير سجلات إحصاء ١٩٥٧ لاضفاء أسماء« المستوطنين» الجدد إليها . ويكرر الكرد مقولة **الملا مصطفى البرزاني** عام ١٩٧٥ دفاعا عن هويتها الكردية وهي أن« **المدينة تخلو من أي مقبرة عربية يعود تاريخها إلى ما قبل الستينات» .**

وخلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٠ **دمّر الحكم القائم في بغداد ٧٣٢ قرية كردية في محافظة كركوك** كانت تحتوي لدى تدميرها على **٤٩٣ مدرسة و٥٩٨ مسجدا و٤٠ مركزا** صحيا ،**ورحل من هذه القرى حوالي ٧٢٦ ٣٧ أسرة كردية** .وفصل بصورة تدريجية جميع الكرد العاملين في منشآت شركة النفط في كركوك وضواحيها ، أو نقلوا إلى منشآت أخرى في وسط وجنوب العراق .ونقل كذلك خارج محافظة كركوك معظم الموظفين الكرد بمن فيهم المدرسون وبدّل الحكم أسماء الأحياء ،والشوارع والمدارس الكردية بأسماء عربية وبنى أحياء جديدة لتوطين العرب داخل مدينة كركوك منها أحياء «الكرامة ،المثنى ،البعث ،الحجاج ،العروبة ،قتيبة، الحرية ،القادسية ،الشرطة» ،**وأخيرا تم تبديل اسم محافظة كركوك إلى محافظة التأميم عام ١٩٧٢**

*** الجريمة الثانية ،هي عملية «الانفال»**

في ٢٩ مارس ١٩٨٧ أصدر مجلس قيادة الثورة برئاسة **صدام حسين** مرسوما خوّل بموجبه وزير الدفاع «**علي حسن المجيد**» جميع الصلاحيات المدنية والأمنية والعسكرية - صلاحيات رئيس الجمهورية- لاعادة الأمن إليها ،**فاتبع سياسة الأرض المحروقة** ،وتم الغاء القرى جميعها في المنطقة الشمالية للعراق ومحوها بالبلدوزرات وهجر أهلها إلى مناطق أخرى ، واعتبرت مناطق واسعة من كردستان مناطق محظورة .وأجبر الاهالي على ترك قراهم عن طريق قصف القرى بالمدافع وراجمات الصواريخ والطائرات الحربية التي استخدمت أحيانا أسلحة كيماوية .وفر بعض القرويين إلى الحدود العراقية والتركية إلا أن معظمهم إضطروا إلى تسليم أنفسهم للسلطات الأمنية والعسكرية العراقية التي نقلتهم إلى صحراء الرمادي والجنوب . وقيل إنه تم قتلهم بصورة جماعية ودفن بعضهم أحياء في مدافن جماعية **ويقدر عدد القتلى من الكرد في هذه العمليات بأكثر من ١٨٠ ألف إنسان .ونفى علي حسن المجيد** هذا الرقم بشدة وأكد أن عدد القتلى لا يتجاوز مائة ألف . وأطلق على هذه العملية **«الأنفال»**.

وبدون خروج عن الموضوع (كردستان العراق) قد يكون مفيدا هنا الاشارة إلى أن النظام العراقي بدأ منذ السبعينيات -وخاصة خلال الحرب العراقية الايرانية (٨٠-١٩٨٨) في ترحيل مجموعات كبيرة من العراقيين (معظمهم من الكرد الشيعة) يسكنون في بغداد ومدن وسط العراق «باعتبارهم تبعية إيرانية ،وتم ترحيلهم قسرا إلى إيران بعد مصادرة أملاكهم وأموالهم ووثائق جنسيتهم العراقية» ومعظم هؤلاء عراقيون مولود هم وآبائهم وأجدادهم في العراق ، وقبل تأسيس الدولة العراقية عام١٩٢١ .**ويقدر عدد العراقيين الذين تم إبعادهم إلى إيران بحوالي ٤٠٠ ألف مواطن** حسب إحصاءات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين.

*** الجريمة الثالثة : حلابجة**

بعد أن أنهينا زيارتنا لمدينة حلابجة وفي

نزوح مليون كردى إلى تركيا وإيران بعد انتفاضة ١٩٩١

طريق العودة إلى السليمانية، كان هناك سؤال يلح على ،لماذا لم نشاهد أية طيور تحلق فى سماء حلابجة .**بدت السماء موحشة وهى خالية من أى طير**،وهو مشهد لفت نظرى بشدة وأشعرنى بضيق شديد، ويبدو أننى لم أشاهد مثل هذه الصورة الخالية من الحياة من قبل ، طرحت السؤال على الزميلة الناقدة المسرحية والادبية« **مايسة زكى** »،فأصابتها الحيرة مثلى، وبسرعة اكتشفت غباء السؤال عندما طرحته على أحد الاخوة الكرد المصاحبين لنا. كانت إجابة بسيطة وحاسمة.. «**إنه الكيماوى**».

ففى صباح يوم ١٦ مارس ١٩٨٨ أصدر **على حسن المجيد** أوامره لسلاح الجو العراقى بالاغارة على المدينة التى كان يسكن فيها ٧٠ ألف عراقى (كردى) وضربها بقنابل تحتوى على غازالسيانيد وغاز الاعصاب .عندما بدأت الغارة أسرع الأهالى إلى منازلهم للاختباء من الطائرات، ليحاصرهم الغاز السأم فى الداخل ليقتل حوالى ٥٠٠٠ طفل وإمرأة ورجل وشيخ ،ويصاب أكثر من عشرة الاف بجروح بليغة .. ولتقتل أيضا جميع الحيوانات والطيور والكائنات الحية الأخرى التى كانت تستقبل بشائر الربيع الجميل».ولم **تأت إلى فضاء حليجة أبدا ومنذ ذلك اليوم المشئوم أية طيور.**

ولم تكن هذه الجرائم الثلاث الكبرى إلا المحطات البارزة فى سياسة ثابتة مارستها السلطة الحاكمة فى بغداد ضد الكرد فى الفترة من١٩٧٦ وحتى عام ١٩٩٠ تقوم على القتل« قتل الجنود والمحاربين الكرد (البشمركة) الذين سلموا أنفسهم للسلطات العسكرية والأمنية بعد صدور العفو العام عنهم.. قتل الألوف من الشباب الكرد فى غرف التعذيب وأقبية الدوائر الأمنية لمجرد الشك فى عدم ولائهم للنظام ..وإصدار المحاكم الخاصة للنظام حكم الموت على مئات آخرين بعد محاكمة شكلية من بين ضحاياها العديد من الصبية الذين لم تتجاوز أعمارهم الخمسة عشر عاما .. إبادة عائلات بأكملها.». وقد اكتشف فى السنوات الأخيرة العديد من المقابر الجماعية قرب المدن الكبرى فى كردستان بما فيها جثث الاطفال بجانب جثث النساء والرجال.

وتقع هذه الجرائم ضمن مفهوم «**جريمة الإبادة البشرية (جينوسيدGenoside) التى** حددتها الاتفاقية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام١٩٤٨ واتفاقية تحريم إبادة الجنس البشرى لعام١٩٥٤ التى إنضمت إليها العراق لاحقا.

ولذلك لم يكن غريبا أن يقول التقرير



الصادر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان التى قامت بدراسة الوثائق العراقية الرسمية التى تم الاستيلاء عليها فى كردستان عقب انسحاب السلطات العراقية عام١٩٩١ من كردستان وتضم وثائق صادرة عن الحكومة ودوائر الأمن والمخابرات ..« **إن النظام العراقى يعمل كدولة بوليسية أحادية الحزب، مسئولة عن قمع مبرمج ضد الكرد فى العراق على مدار أكثر من خمسة وعشرين عاما**».

انتفاضة الجنوب

وكان طبيعيا بعد إقدام صدام حسين على غزو العراق وقيام الولايات المتحدة بتكوين ما يسمى بالتحالف الدولى لتحرير الكويت وغزو قوات هذا التحالف للعراق وتدميره عسكريا واقتصاديا ، أن تنفجر انتفاضة فى جنوب العراق- بعد أن انسحب الحرس الجمهورى إلى بغداد وما حولها لحماية النظام- وأن تقوم انتفاضة شعبية عارمة ضد نظام صدام حسين فى كردستان العراق، **وخضعت كل محافظات كردستان ومدينة كركوك لقوات« البشمركة» التابعة للاحزاب الكردية الرئيسية »** الحزب الديمقراطى الكردستانى بزعامة **مسعود البرزانى** والاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة **جلال الطلبانى** .وشن صدام حسين حربا شاملة ضد الكرد واحتلت قواته الأراضى الكردية للقضاء على الانتفاضة ،وهو ما أدى إلى **نزوح مليون كردى هربوا من وحشية قوات صدام حسين إلى تركيا وإيران** وذهب القائدان البرزانى والطالبنى للتفاوض مع **صدام حسين** فى بغداد فى محاولة للتوصل إلى تسوية لم تتم .وانتهزت قوات التحالف الفرصة لتفرض وجود منطقة أمنية فى زاخو (كردستان) واقترحت على الأمم المتحدة إقامة منطقة أمنية فى كردستان يحظر فيها الطيران على الجيش العراقى شمال خط ٣٦ عرضا (القرار ٦٨٨ فى ٥ أبريل ١٩٩١) وردت السلطات العراقية بسحب قواتها من أجزاء واسعة من كردستان وسحب كل مؤسساتها المدنية وموظفيها من محافظات أربيل والسليمانية وداهوك ،مما أضطر الجبهة الكردستانية التى تكونت من ثمانية أحزاب «**الحزب الديمقراطى الكردستانى -الاتحاد الوطنى الكردستانى - الحزب الشيوعى العراقى (اقليم كردستان)- الحركة الديمقراطية الاشورية- الحزب الاشتراكى -حزب كادحى كردستان -حزب استقلال كردستان-حزب الشعب الكردستانى**»-إلى ملء الفراغ الذى أحدثه قرار الحكومة العراقية المفاجئ.

ودعت الجبهة الكردستانية -التى حاولت حفظ النظام وحماية الممتلكات العامة- إلى انتخابات عامة فى مايو ١٩٩٢ ،وتحول المجلس التشريعى السابق(فى ظل قانون الحكم الذاتى) إلى المجلس الوطنى لكردستان (البرلمان) والمجلس التنفيذى إلى حكومة إقليم كردستان مع توسيع الاختصاصات والصلاحيات ،مع استمرار سريان القوانين العراقية «كالقانون المدنى والجنائى والتجارى والادارى وأصول المحاكمات الجزائية والعقوبات والأحوال الشخصية ،فضلا عن قضايا التربية والتعليم والثقافة والصحة والبيئة والتملك والتأمين والعملة وغيرها. وباستثناء بعض التعديلات وإبطال مفعول بعض المواد القانونية ،خصوصا المتضمنة عقوبات غليظة أو سالبة للحرية ،فإن معظم مظاهر الدولة العراقية ما تزال باقية ومحفوظة ،وكذلك مرافقها .وتحرص الادارة الكردية عليها وعلى استمرارها حرصا شديدا».

ويجمع المراقبون والمسئولون فى كردستان على أن السنوات العشر التى انقضت منذ قيام هذا الوضع الذى وصف بأنه« دولة الأمر الواقع» كانت أكثر فترات حياة الشعب الكردى استقرارا وأمنا وازدهاراً!.

وقد لفت النظر منذ وصولنا إلى **داهوك** ثم **أربيل فالسليمانية** أن الأوضاع المعيشية - خاصة فى المناطق الخاضعة لحكم الحزب الوطنى الديمقراطى (المناطق الشمالية من كردستان) -أفضل بكثير مما توقعنا ،ويؤكد الأكراد أنهم يعيشون أكثر فترات الازدهار الاقتصادى منذ أكثر من عشرين عاما **فلأول مرة فى تاريخهم يحصلون على نسبة من عوائد النفط** فقرار الأمم المتحدة الخاص بالنفط مقابل الغذاء ،خصص لأقليم **كردستان ١٣٪ من امدادات الغذاء** ،على أساس أن سكان

المحافظات الثلاثة التي تقع تحت سلطة حكومة(حكومتي) إقليم كردستان يمثلون ١٣٪ من سكان العراق .الغريب أن هذه الامدادات شكلت نقلة هامة في حياة الكرد- وهو ما لم يتحقق بالنسبة لبقية العراق الخاضع لسلطة حكومة بغداد -لأن حكومة الاقليم «وضعت المواد المتوفرة من خلال هذا البرنامج في متناول الناس ومن دون شروط » وقام موظفو الأمم المتحدة بتوزيع هذه المواد بأنفسهم بالاشتراك مع السلطات الكردية ، رغم نقد السلطات الكردية للبيروقراطية السائدة في أجهزة الأمم المتحدة ، وتعنت بعض كبار موظفيها (بعضهم عرب للأسف) مما أدى إلى أن « **أكثر من ٥٠٪ من الأموال المخصصة لكردستان ما زالت في البنوك بدلا من أن تصرف فيما هو ضروري ومفيد للمنطقة**» كما قال **مام جلال** وهو الاسم الذي ينادون به جلال الطلباني ،وتعني كلمة مام ،الأب .

والسبب الثاني للرخاء الاقتصادي - النسبي بالطبع -هو التجارة المزدهرة بين إقليم كردستان وكل من إيران وتركيا وسوريا، بل والداخل العراقي أيضا. فكردستان تمثل ثغرة في منطقة «اتفاق النفط مقابل الغذاء» تتسرب من خلالها البضائع التركية -تهريبا -إلى العراق ويتسرب النفط الرخيص الثمن عبرها من العراق إلى تركيا وكذلك اطنانا من السلع تدخل يوميا إلى إيران عبر الجبال محملة على ظهور البغال.

وفي الطريق من الحدود لسورية على نهر دجلة إلى **زاخو** و **داهوك** عند وصولنا ،وبالعكس عند العودة ،شاهدنا طابوراً طويلاً من السيارات المحملة بالبترول المهرب تنتظر دورها لعبور مركز «**إبراهيم الخليل**» الحدودي .وفي مدينة **داهوك** نفسها كانت مشاهدة «السوبر ماركت» الكبير الذي تم إنشاؤه بالتعاون مع تركيا والمزدحم بالمواد الغذائية والاستهلاكية الراقية دليلا آخر على هذا الرخاء.

وفي مدينة **السليمانية** وأثناء تفقدنا للسوق دخلت أحد المكتبات لشراء بعض الصحف وفوجئت بالصحف العراقية تحتل مكانا بارزا وسط الصحف -وتتوسطها بالطبع صورة صدام لأكتشف أن **الصحف العراقية تباع بصورة عادية في كل كردستان** .ولنعرف من خلال النقاشات التي دارت مع المسئولين في **أربيل والسليمانية** ،ومع مثقفي كردستان أن هناك عدداً ضخماً من الصحف والمجلات التي تمثل كافة الأحزاب والآراء والاتجاهات تطبع وتوزع في كردستان،وهناك **أيضا عدد كبير من الاذاعات ومحطات التلفزيون (٨ محطات تلفزيون) مملوكة للأحزاب والتيارات المختلفة** ومحطتان فضائيتان واحدة في **أربيل** (تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني .والثانية في **السليمانية** (تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني).

وشاهدنا وزرنا مقار كافة الاحزاب من **الحزب الشيوعي إلى حركة الوحدة الإسلامية إلى الجبهة التركمانية** .

ومع هذه الأوضاع الاقتصادية والسياسية فهناك حرص واضح على استمرار العلاقة مع الوطن العراقي .وهناك اتصالات دائمة بين سلطات كردستان والسلطات العراقية في بغداد تتناول عديداً من القضايا كالمياه والسدود والكهرباء.

ولكن يظل السؤال الكبير الذي كنا جميعا نبحث عن إجابة له قبل وأثناء وبعد الزيارة.

ما مستقبل العلاقة بين كردستان العراق وبقية الوطن العراقي؟

عراق ديمقراطي موحد

وربما لهذا السبب حرص الذين تكلموا في الاحتفالات الرسمية في أربيل والسليمانية على التأكيد على قضية **العراق الموحد**.

وتصادف أن تحدثت باسم الوفود العربية المشاركة مرتين ،الأولى عند وصولنا إلى مدينة« **أربيل**» العاصمة التاريخية لكردستان ،والثانية في الافتتاح الرسمي للاحتفالات بالذكرى المئوية لشاعر العرب الكبير **محمد مهدي الجواهري** في اليوم التالي مباشرة .وكان من بين ما قلته في كلمتي..



النصب التذكاري للجواهري

«.. ومن وجهة نظري فاحتفال الشعب الكردي بشاعر عربي أمر طبيعي ، لا لمجرد أن الجواهري قد دافع دائما عن الشعب الكردي، وأدان الحكومات العراقية التي مارست أبشع أنواع القمع والقهر ضده.. وإنما لأن **أكراد العراق هم جزء أصيل من حضارتنا .فالعروبة ليست جنسا ولكنها انتماء والحضارة العربية هي نتاج لحضارات عديدة في المنطقة ، ساهم فيها كل الجماعات القومية، وفي مقدمتهم في هذا الجزء من الوطن ،العرب والكرد** .وليس تفضلا من أحد الاعتراف بأن الكرد كجماعة قومية هم جزء أصيل من التكوين الاجتماعي لهذه الأمة شاركوا في حضارتها وقيمها ودافعوا عن وجودها واستقلالها في وجه كل الغزوات الخارجية ، سواء اجتياح المغول أو التتار في الماضي البعيد ، أو الغزوات الاستعمارية الحديثة، ولا ننسى أن الايوبيين حاربوا وقاوموا الغزو الأوربي الذي تستر بالصليب أكثر من ربع قرن.." وبعد أن أشرت إلى انتفاضة الشعب الفلسطيني ختمت كلمتي قائلا « .. ودعم هذه الانتفاضة الوطنية الفلسطينية مسئوليتنا جميعا .. ولاشك أن **رفع الحصار عن شعب العراق والدفاع عن وحدة العراق وتحقيق الوحدة الوطنية داخل كل قطر عربي وإقامة مجتمعات ديمقراطية في بلادنا على أسس المواطنة والاعتراف بالحقوق المشروعة للجماعات القومية المختلفة** ، هو أحد أشكال الدعم التي يحتاجها الشعب الفلسطيني .. عاشت الأخوة العربية الكردية ، عاشت الديمقراطية ، عاشت انتفاضة الشعب الفلسطيني ، والمجد والخلود لشاعرنا الكبير محمد مهدي الجواهري ".

في السليمانية تحدث **عبد الغفار شكر** باسم الوفود العربية فقال.." عندما نلتقي هنا على أرض كردستان للاحتفال بالذكرى المئوية لميلاد شاعر العراق والإنسانية العظيم **محمد مهدي الجواهري** في إطار الوحدة الوطنية المشتركة ، في إطار الأخوة العربية الكردية التي تتجسد أول ماتتجسد في إطار **العراق الموحد الديمقراطي** ، الوطني المشترك ، للكرد والعرب ، فإن هذا الشعار لم يكن مجرد صياغة أدبية فرضتها هذه المناسبة، بل هو حقيقة تاريخية رغم كل الظواهر السلبية الطارئة .. أن هذا السلوك الراقي في التعامل مع القضية (الكردية) كان نتيجة لتمتع الأكراد بطلائع سياسية ناضجة صاغت رؤية فكرية سليمة لحل القضية أساسها أن **الأكراد جزء من العراق وأن تحرير الأكراد هو جزء من تحرير العراق وأن تمتع الأكراد بحقوقهم الثقافية والسياسية لايقل عن تمتع كل شعب العراقي بهذه الحقوق.."**

ويمضي **عبد الغفار شكر** قائلا.." مستقبل الشعب العراقي لاتصنعه الولايات المتحدة بل مستقبل

الصحف العراقية تدخل كردستان دون قيود.. و٨ محطات تلفزيونية مملوكة للأحزاب تخاطب الرأى العام

الشعب العراقى تصنعه إرادة شعب العراق الحرة عرباً وأكراداً على أرض العراق . من هنا فاننى أنضم إلى مادعا إليه الأخ العزيز **فخرى كريم** والأستاذ **نورى عبد الرازق** من أن تكون وحدة كردستان فى إطار ديمقراطى هى العامل الدافع والقوة المشجعة ، والعامل الذى يغرى بمزيد من التفاعل الديمقراطى على أرض العراق كله.."

وأعترف إن الالحاح على قضية وحدة العراق من جانبا كان تزيدا حرصنا عليه رغم أن كثيراً من الحقائق على أرض الواقع وتصريحات قادة ومثقفى كردستان العراق كانت تقطع بأن **الكرد لايسعون للانفصال ويتمسكون بوحدة العراق** ويتعالون على جراحهم التى لم تندمل بعد، ويتمسكون بما نص عليه الدستور العراقى الحالى فى مادته الخامسة فقرة(ب) .." **يتكون الشعب العراقى من قوميتين رئيسيتين ، هما القومية العربية والقومية الكردية " مؤكدا " حقوق الشعب الكردى القومية والحقوق المشروعة للأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية".**

أول هذه الحقائق أن" **التاريخ لم يسجل حادثة واحدة تشير إلى خلل فى العلاقة بين الشعبين الكردى والعربى فى العراق**" رغم أن هناك تجمعات كردية كبيرة تقيم فى مختلف مدن العراق الكردية ، وآلاف العراقيين يقيمون فى كردستان العراق . ومازالت السلطات القائمة فى إقليم كردستان تسمح للرعاة والمواطنين العرب العراقيين عامة بالدخول إلى والخروج من كردستان ، ولايواجهون أية صعوبات إلا من سلطات بغداد التى تمنعهم من السفر إلى كردستان أو يتعرضون للمساءلة عند عودتهم . ومازالت هناك أسر عراقية تتجشم المصاعب لكى تقضى أشهر الصيف فى مصيف صلاح الدين أو شقلاوة فى عمق كردستان.

ويؤكد **مسعود البرزانى** " إننا مؤمنون بأن مصيرنا مرتبط بمصير الأمة العربية .. والقضية الكردية لايمكن حلها بمعزل عن العراق .. وكل مانطالب به من حقوق يقع ضمن العراق الديمقراطى الموحد .. والموقع الصحيح لنا يجب أن يكون مع الأمة العربية ، فهى المؤهلة لمساعدتنا ، وهى تستطيع أن تساعدنا وأن تقدم لنا الدعم الضرورى "

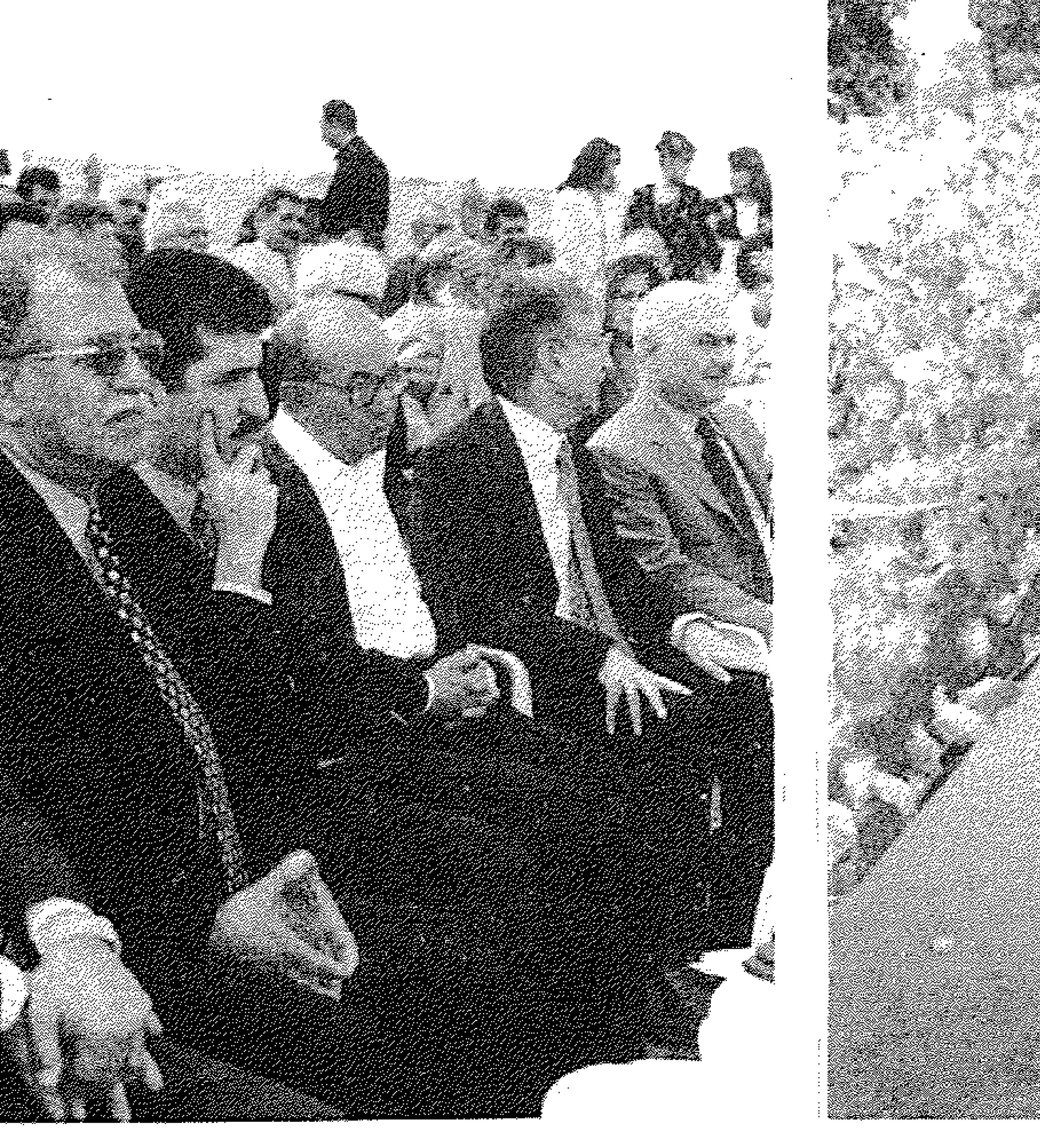
وكان مسعود أو الأخ «كاك» مسعود كما ينادونه فى كردستان هو زعيم **الحزب الديمقراطى الكردستانى** الذى أسسه **الملا مصطفى البرزانى** القائد القومى للحركة الوطنية الكردية . وخلال زيارتنا كان موجودا خارج كردستان فى زيارة لعدد من الدول الخارجية . والتقينا برئيس وزرائه (وابن أخيه) **نيجرفان البارزانى"** وهو شاب فى الثلاثينات من العمر يقرأ العربية ويفهمها ولكنه لايستطيع الحديث بها بسهولة حيث عاش أغلب سنى عمره خارج كردستان ، وتلقى دراسة عصرية حديثة فى الخارج ، ويقدم صورة تخالف الصورة الشائعة عن قادة الحزب الديمقراطى والبرزانيين عامة ، باعتبارهم جماعة عشائرية تقليدية.

فى كلمته الافتتاحية قال **نيجرفان البرزانى** .." فى بداية ثورة عام ١٩٤٥ أصدر **مصطفى البرزانى** بيانا وزعه على الشعب العراقى قال فيه: **نحن لانقاتل الشعب العراقى الذى هو شقيقنا ، لكننا مضطرون إلى مقاومة الحكومة العراقية التى هضمت حقوقنا وشنت علينا الهجوم العسكرى ..**

وعلمنا مصطفى البرزانى أن الجرائم والأعمال الغادرة التى اقترفت ضد الكرد ، إنما جاءت من الحكومات المتعاقبة ، وليس من الأمة



عمر بوتانى وحسين عبد الرازق وفخرى كريم فى الطريق لوضع الورود على قبر الملا مصطفى البرزانى



نيجرفان برزانى رئيس حكومة الاقليم وعلى يمينه فخرى كريم وعلى يساره حسين عبد الرازق

العربية ، وأننا لانحمل الأمة العربية وزر أية جريمة أو مأساة ، بل نحمل الحكام المستبدين . ولم يكن البارزاني يسمح بأداء الأعمال بروحية الانتقام . لم يسمح قط أن يتحول القتال إلى قتال بين الكرد والعرب . لم يكن يسمح أبدا بتنفيذ العمليات التخريبية داخل مدن العراق .. إن الشعب الكردي في العراق يتطلع إلى التعايش السلمي والأخوي مع العرب والتركمان والأشوريين والكلدان وجميع أهل العراق.."

في نفس المجرى يقف **جلال الطلباني** زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني" والذي يعرفه عن قرب كثير من قادة ومثقفي العرب وكتابه وصحفييه وساسته معرفة وثيقة ، بل ويرتبط بصداقة حميمة مع عدد كبير منهم .. مثل **الجواهري وخالد محيي الدين وجورج حبش وأحمد حمروش** ، وفي فترة من حياته كان مناضلا في صفوف الثورة الفلسطينية . يقول **" مام" جمال** في ترحيب بنا في السليمانية ، العاصمة الثقافية لكردستان والعراق أيضا.." **الأخوة العربية الكردية التي تشكل أساس الوحدة الوطنية العراقية نعتز بها وهي منبع التحالف النضالي المشترك للشعبين الشقيقين من أجل التحرر والديمقراطية** تشرفوننا في ظروف تندلع فيها الانتفاضة الفلسطينية مجددا . ولاشك أنكم تعلمون أن للشعب الكردي روابط تاريخية عتيدة مع الشعب الفلسطيني ، فعلى أديم فلسطين أريقت دماء زكية دفاعا عن الاسلام والشعب الفلسطيني الشقيق منذ صلاح الدين الأيوبي إلى جميع الحروب التي خاضها الشعب الفلسطيني .. وتغنى الشعراء الأكراد بنضاله وتضحياته .. وكان لي شخصيا شرف الاسهام والعمل في الثورة الفلسطينية ردحا من الزمن.." إلى أن يقول " .. نسعى في الاتحاد الوطني الكردستاني ونناضل من أجل تغيير ديمقراطي شامل على أيد وطنية عراقية وبإرادة عراقية مستقلة ، **ونرفض الاشتراك في المؤامرات الخارجية والدسائس المشبوهة التي تجري وراء ظهر شعبنا العراقي الأبي.** إيمانا منا بقدرة شعبنا العراقي على تحقيق أهدافه في الاستقلال والديمقراطية وتمتين الوحدة العراقية عاجلا أو آجلا.."

ويطالب الأكراد برفع الحصار عن العراق . يقول **جلال الطلباني** .. " نعم نحن نعتقد أن رفع الحصار عن الشعب العراقي مسألة ملحة ، مع ضمان النسبة المقررة للأكراد في عائدات البترول(١٣٪) ووضع ضوابط على استخدام الأموال من قبل الحكومة العراقية لكي لاتنفق على التسلح والقمع".

ويؤكد **مسعود البرزاني** للزميل نبيل زكي رئيس تحرير الأهالي " إننا عند الموقف نفسه الذي أعلنته لك قبل ثماني سنوات ، وهو المطالبة برفع الحصار عن العراق والغاء العقوبات . ولانؤيد الحصار الذي يضر بالشعب العراقي ، ونعاني منه نحن كأكراد . فهذا الحصار ندفع - نحن - ثمنه مضاعفا ، وهو حصار مزدوج بالنسبة لنا . كل مايشغلني هو ألا يعني رفع الحصار .. إطلاق يد نظام الحكم في بغداد لقمع الشعب الكردي .."

والحل الذي يتفق عليه كافة الأحزاب الكردية - وكرد العراق - هو الفدرالية ، وأصدر بالفعل المجلس الوطني الكردستاني - البرلمان - في ٤ أكتوبر ١٩٩٢ قرار بتطبيق الفيدرالية في كردستان العراق. ويقول رئيس البرلمان .." إن قرار الفدرالية الذي أصدره البرلمان خيار يتطلب اتفاقا بين سلطات شرعية في كل من الإقليم والحكومة المركزية وعلى قاعدة الاعتراف المتبادلة . كما يتطلب تسوية مشكلات معلقة خصوصا وضع حدود لمنطقة كردستان وحسم المناطق المختلف عليها مثل كركوك وخانقين . فضلا عن توافر ضمانات اقليمية ودولية للحيلولة دون النكوص عن اتفاق الفدرالية " مما يؤكد أن هذا الخيار يحتاج إلى جهود وتضحيات وعمل شاق من الجميع . ولفت نظري أن الباحث الكردي (**د. محمد عمر مولود**) قد حصل على الدكتوراه في الحقوق عن رسالة قدمها عن" الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق" ونشرت بعد ذلك في كتاب يؤصل فيها للفيدرالية ، ويقدم بعض التجارب القائمة حاليا مثل الولايات المتحدة وسويسرا.

ويستطيع أي مراقب أن يدرك بسهولة أن تمسك الكرد بوحدة أراضي العراق ورفضهم العمل لتقسيم العراق ، لاينبع فقط من قناعات فكرية وارتباطات تاريخية وتجارب عملية ، وإنما أيضا من ادراك أن المحيط الاقليمي والدولي يقاوم عمليا فكرة الانقسام.

فالدول المحيطة **مثل إيران وتركيا وسوريا** تقف بقوة ضد دولة كردية في كردستان العراق خوفا من امتداد العدوى إليها ، خاصة إيران وتركيا.ومازالت إيران تعيش الخوف من تكرار جمهورية" **مهاباد**" التي أعلنها كرد ايران. **ومن ثوابت السياسة التركية في شمال العراق " العمل الدؤوب على التصدي لأي محاولة تهدف لإقامة دولة كردية في شمال العراق.**

هذا التيار الجارف من الكرد نحو الفدرالية والتمسك بوحدة العراق ورفض الانفصال لايعني عدم وجود تيارات انفصالية ، خاصة بين الأكراد المهاجرين في الخارج، وبين بعض القوى في الداخل مثل **الاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني** الذي تأسس عام ١٩٩٥ من أجل " تحقيق هدف مقدس وهوكردستان **مستقلة وحرة وموحدة وديمقراطية"** معلنا أن **" الشعب الكردي كأي شعب آخر في الشرق الأوسط له الحق في أن تكون له دولته القومية وله الحق في أن يعيش على أرضه حرا ويمارس سلطته"** ويعلن **غفوري مخموري** السكرتير العام لهذا الاتحاد أنه لم يوافق على الفدرالية " إلا كمحطة نحو الاستقلال وتأسيس الدولة القومية الموحدة"

ولكن هذا الاتجاه الانفصالي ، هو الاستثناء الذي يؤكد القاعدة.

وبالطبع فالتمسك بوحدة العراق ومطالب الكرد بنظام فدرالي في اطار عراق موحد وديمقراطي لايجيب عن كل الأسئلة التي حملناها معنا الى كردستان العراق . وهو ماسنحاوله في العدد القادم.



حوار بين فُلك الدين كاكه يي وحسين عبد الرازق ..ومعهما كاتبة كردية


مصر
والأردن ولبنان
وعمان والسعودية
والكويت ..
؟!
والإمارات
والبحرين
واليمن وتونس
والمغرب وقطر..
؟!


هايل ..
دول كلهم طالبين عقد قمة عربية عاجلة عشان الممارسات الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني؟!
لأ ..
كل دى دول بتستورد بضائع من إسرائيل!
؟





التطبيع الزراعى والتغلغل الصهيونى

وقرارات القمة العربية

«.. ويؤكد القادة العرب - فى ضوء انتكاسة عملية السلام - التزامهم بالتصدى الحازم لمحاولات اسرائيل التغلغل فى العالم العربى تحت أى مسمى ،والتوقف عن إقامة أى علاقات مع إسرائيل».

من نص قرارات القمة العربية

عريان نصيف

منذ توقيع معاهدة «**كامب ديفيد** وظهور ذلك التعبير المراوغ ..«**التطبيع**» ،أصبحت الفرصة واسعة أمام العدو الصهيونى لاختراق المجتمع المصرى.

ولقد كان للمجال الزراعى -فى المخطط الإسرائيلى -الأولوية فى هذا الاختراق.

فالقطاع الزراعى يعنى -بالنسبة لمصر -ليس فقط الناتج الغذائى المباشر لأبنائها ، **بل أيضا نسبة ٦٠٪ من الدخل الصناعى** القائم على الزراعة **(كالغزل والنسيج)** ، أو المرتبط بها **(كالسماد)** ،كما أن العاملين فيه يمثلون أكثر من ٣٠٪ **من مجموع القوى العاملة المصرية.**

الموز الويليامز ..وكشف المستور

رغم أن عملية ما يسمى« التطبيع الزراعى» قد ابتدأت فعالياتها منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد، إلا أنه لم يتم الاعلان - والاعلام- الصريح عنها إلا منذ عام ١٩٩٤.

ولقد تفجرت القضية من خلال **الجلسة الساخنة لمجلس الشعب يوم ٥ فبراير ١٩٩٤** ،حيث تحدث الدكتور **يوسف والى** بوضوح -فى مجال دفاعه عن تدهور السياسات الزراعية التى أثارها نواب المعارضة -مؤكدا أنه تحكم مصر منذ عام ١٩٧٨ معاهدة مع إسرائيل فى المجال الزراعى وأن من آثارها الايجابية إتاحة الفرصة لأبناء الشعب المصرى ليتمتعوا **بأكل التفاح الإسرائيلى والموز الويليامز الكبير** وأنه ما كان لهم أن يحصلوا على هذه المتعة لولا إمداد زراعة هذه الفواكه الراقية ببذور إسرائيلية وبرعاية خبراء إسرائيليين على طول الطريق الزراعى بين القاهرة والإسكندرية.

وفور ذلك ، **تم الاعلان- لأول مرة وفى أماكن بارزة وواسعة من الصحف القومية- عن الاجتماع «الدورى» للجنة الزراعة المصرية /الاسرائيلية الذى عقد فى المدة من٧-١٠ /١٩٩٤/٢ بالقاهرة.**

ولعل قرارات هذا الاجتماع تعتبر من أخطر ما تم اتخاذه فى مجال العلاقات المصرية /الاسرائيلية **لفتحها** زراعة وأرض ومجتمع وسياسة مصر أمام العدو الصهيونى.

وتتضمن هذه القرارات ثلاثة محاور:

*** محور منهجى: تنص عليه القرارات التالية:**

١- تتسع مستقبلا دائرة التعاون بين مصر وإسرائيل فى المجالين الزراعى والتجارى.

٢- يركز التعاون على الاستثمار فى المجال الزراعى من خلال سياسات الخصخصة.

٣- العمل على زيادة التمويل الأمريكى للمشروعات الثلاثية (الإسرائيلية/ الأمريكية/ المصرية) «فى ضوء الدور الذى يلعبه القطران **(المصرى والإسرائيلى)** فى

تشجيع التعاون والسلام فى منطقة الشرق الأوسط».

٤- **إقامة قسم للغة العبرية فى وزارة الزراعة- وكل وزارة مصرية-** لترجمة الصحف والنشرات والمجلات الإسرائيلية للاستفادة مما يكتب فيها وفقا لاختصاص كل وزارة، بالإضافة إلى« عمل قنوات الاتصال اللازمة».

* **محور عملى: من أهم القرارات الخاصة به**

١- برنامج تدريب مشترك لتدريب ١٠٠٠ خريج مصرى سنوياً.

٢- إقامة مزرعة إرشادية فى منطقة غرب الدلتا على مساحة ١٠٠٠ فدان.

٣- إرسال ٤٨٠ خريجاً و١٢٠ قيادة زراعية ،٩٠٠ مزارعاً ،خلال عام ١٩٩٤ -فقط -إلى إسرائيل لتعليمهم خبرات التقدم الزراعى الإسرائيلى.

***محور تنظيمى : ينص على:**

بالاضافة إلى الاجتماعات الدورية- كل ٦ أشهر مرة فى إسرائيل ومرة فى مصر- لهذه اللجنة المشتركة العليا (التى تشكلت منذ ١٩٨٦) ،تشكل لجنة أخرى مشتركة من خبراء الزراعة بالبلدين- تجتمع أيضا دوريا وتبادليا فى مصر وإسرائيل -لمتابعة البرامج التنفيذية لأوجه التعاون وتقييم نتائج ما تم تنفيذه من مشروعات ولاقتراح البرنامج الجديد للمرحلة التالية.

ومنذ ذلك التاريخ وتلك القرارات ، تزايدت حركة التطبيع بالعمق والاتساع.

١- الأراضى المصرية نهبا للصهاينة تملكاً واستثمارا:

* سواء من خلال المشروعات المشتركة- محل الاتفاقات والبروتوكولات -كما حدث فى النوبارية.

* أو بواسطة عمليات الاستثمار والتملك المباشرة ، **كاستثمارات الشركة «الاسرائيلية /المصرية /العربية للاستثمار والتخطيط والتنمية»**، التى أعلن مستشارها المقيم فى أمريكا والمتابع لفرعيها فى بير سبع والقاهرة « أنها قد تشكلت بعد مباحثات مدريد وأنه لا مشكلة تواجهها بخصوص المقاطعة العربية لإسرائيل فالتعاون دائم تحت العباءة الأمريكية».

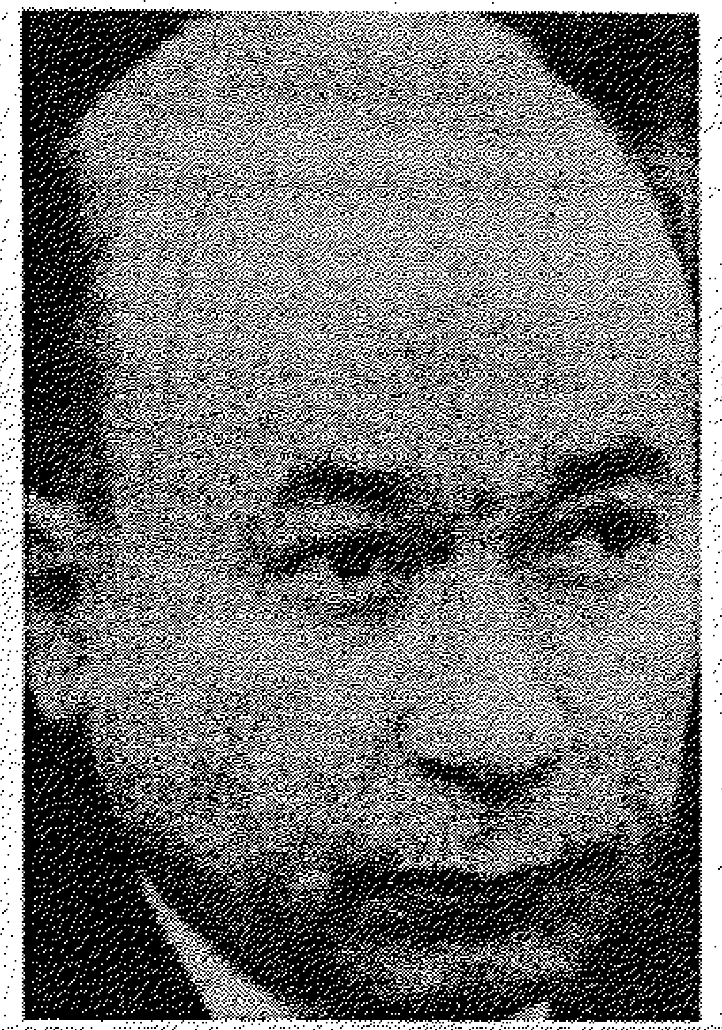
* أو من خلال مشروع تعمير سيناء الصادر فى أبريل ١٩٩٦ والذى يقضى **بتخصيص ٥٥٪ من أراضى سيناء لشروعات الشركات الاستثمارية** ،بعد أن تم إلغاء قرار لمجلس الوزراء كان ينص على« عدم السماح للأجانب بإقامة لمشروعات التنموية فى سيناء بحكم أن لها طبيعة خاصة بالنسبة للأمن القومى المصرى».

٢- القذف بالشباب المصرى إلى أحضان الصهيونية

بناء على الاتفاقيات التطبيعية ، تم -وخاصة منذ ١٩٩٢ -إيفاد عشرات الآلاف من الشباب

خبراء إسرائيل فى الزراعة

فتحوا الباب أمام التغلغل الصهيونى للصناعات القائمة على الزراعة أو المرتبطة بها


يوسف والى

المصرى سواء من الخريجين أو الحائزين لأراض مستصلحة،إلى الكيان الصهيونى ، بحجة تعليمهم أصول الزراعة المتقدمة فى إسرائيل ،وتركهم لمدد قد تطول أو تقصر- بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية غير المواتية وبعدم خبرتهم -تحت رحمة تلاعب الأجهزة الصهيونية واغراءاتها.

٣- الخبراء المصريون يتعلمون الزراعة فى إسرائيل:

الكثيرون من خبراء الزراعة فى مصر ومهندسيها- من قيادات وزارة الزراعة أو الشركات الزراعية أو الخاصة باستصلاح الأراضى ومن باحثى المراكز العلمية ،والطب البيطرى- قامت وزارة الزراعة فى العقدين الأخيرين بإرسالهم فى بعثات متوالية ومتواصلة إلى إسرائيل تحت دعوى تدريبهم هناك على علوم وفنون الزراعة.

ولقد تنامى هذا النشاط التطبيعى -وشمل الآلاف من الخبراء والمهندسين والباحثين- للدرجة التى« أقلقت» بعض الدوائر الحكومية المسئولة .فلقد ورد فى مذكرة أعدتها وزارة التموين والتجارة الداخلية فى أبريل ١٩٩٧ بهذا الشأن إن قطاع الزراعة هو أهم مجالات التعاون الفنى بين مصر وإسرائيل ،حيث توفد وزارة الزراعة المصرية- سنوياً- عدداً كبيرا من الخبراء والمهندسين الزراعيين للتدريب فى إسرائيل».

٤- وخبراء من إسرائيل لتعليم **المصريين الزراعة**

وفقا للعديد من البرتوكولات والاتفاقيات وقرارات اللجنة الزراعية المصرية /الاسرائيلية فلقد تم فتح أبواب مصر على مصراعيها أمام« الخبراء» الصهاينة.

* **كالاتفاق على الزيارة الدورية- كل ثلاثة أشهر -لمئات المهندسين الزراعيين لمصر.**

* وكالخبراء الذين وفدوا إلى مصر فى بدايات ١٩٩٤ ،لإنشاء **مزرعة إسرائيلية «نموذجية» بين العلمين والاسكندرية.**

* وكالخبراء الموجودون بالمشروعات المشتركة المصرية /الإسرائيلية /الأمريكية.

* وكالخبراء الذين يعملون لصالح مشروعات استثمارية خاصة.

*وكالخبراء المستدامون فى مشروع «الجميزة» فى وسط الدلتا.

ولا يحتاج الأمر إلى كثير ذكاء لإدراك أن كل هؤلاء -حتى وإن كانوا خبراء زراعيين حقا- **فإن فتح أبواب وعمق المجتمع المصرى أمامهم وبكل كرم الضيافة إنما يحمل مخاطر مهولة ليس على الزراعة فحسب بل وعلى أمننا القومى أساسا».**

٥- إسرائيل تدمر عمدا الصادرات المصرية ،ومصر تستورد منها الكرنب والخس:

* وصل حجم التبادل التجارى بين مصر وإسرائيل فى الفترة من١٩٨٨ حتى ١٩٩٣ - وفقا لتقارير الجهاز المركزى للاحصاء -إلى **أكثر من ٤ مليارات جنيه.**

* صدرت مصر إلى إسرائيل -وفقا لإحصاءات ١٩٩٥ -بترولا خاما قيمته **٥٠٣ ملايين جنيه**،واستوردت منها حوالى **١٢٣ سلعة زراعية** ،تشمل -بجانب مستلزمات الانتاج التى ثبتت أضرارها على المحصول والتربة وصحة الإنسان-كميات كبيرة من **الكرنب والخس والبطاطس والاوز والسمك.**

* يتم هذا فى الوقت الذى مارست فيه إسرائيل ،ما أسمته **جريدة الأهرام** فى ١٢/١٠/١٩٩٧» عمليات قرصنة على الصادرات الزراعية المصرية» -من خلال توكيل شركة« **زيم» الملاحية الاسرائيلية** بمصر- باستخدام كل الوسائل بما فى ذلك الاتلاف -المتعمد- للخضر والفواكه المصرية المصدرة.

٦- اهدار المحاصيل الزراعية وصحة الإنسان ،وكمجرد أمثلة على ذلك:

* **الطماطم**

لم تكتف حالة التطبيع الزراعى المتغلغلة ،بالبذور الاسرائيلية التى تتسلل إلى الزراعة المصرية رخيصة الثمن ولكن ضعيفة الإنتاجية

المحصولية ، بل أدت إلى قيام وزارة الزراعة بالتصريح رسميا- كما يتضح من النشرة الارشادية رقم٣١٧ لسنة١٩٩٧ -بزراعة لتقاوى الإسرائيلية من أصناف «**أوريت**» و«**تى فى**»، مما لم يؤد فقط إلى إهدار المحصول والخسارة الكبيرة للزراع -كما حدث فى موسم ١٩٩٨ نتيجة ما حملته هذه البذور من فيروس أدى إلى تجمد الأوراق أو عدم الانبات أصلا». ولكن أيضا -والأكثر خطراً -**الاضرار -بصحة المستهلكين ،فصنف «أوريت» معروف علميا بأنه يصاحب زراعته استخدام هرمون» تومست» المحظور** دوليا ،وصنف «تى.فى» يستلزم الرش بمبيدات جهازية تسبب إصابة المستهلك بالسرطان.

*** الخضروات**

أكدت بحوث مركز المعلومات والتوثيق فى لمركز القومى للبحوث عام ١٩٩٤ ،على خطورة الكثير من أصناف مستلزمات الإنتاج لزراعة الخضر الواردة من إسرائيل على النبات وصحة الإنسان.

*** الفواكه**

دخلت الأسواق المصرية هرمونات إسرائيلية محظور استخدامها «**الهرمون البودرة**» الذى سمحت الوزارة للجمعيات الزراعية بمناطق الزراعة البدوية بالتعامل فيه.

وتؤدى هذه الهرمونات إلى كبر حجم الثمرة- كالخوخ والفراولة- ولكن بارتفاع كمية الماء مع انخفاض نسبة المادة السكرية ، بالاضافة إلى أن لها- كما تحذر الدوائر العلمية والطبية المسئولة **كالدكتور عزت شهدى مدير منطقة وسط الطبية - بأن لها «دوراً أساسياً» وفعالا فى إصابة مستهلكيها بالأمراض بدءا من النزلات المعوية حتى السرطان والفشل الكلوى.**

٧- الاختراق الإسرائيلى للصناعات القائمة على الزراعة أو المرتبطة بها:

*** صناعة الغزل والنسيج:**

فى الوقت الذى تجتاز فيه صناعة الغزل والنسيج- نتيجة السياسات الحكومية المهدرة - أزمة حادة وعميقة تهددها بالانهيار كصناعة وطنية استراتيجية ، **فإنه -تحت دعاوى التطبيع- يفتح المجال أمام الاختراق الإسرائيلى لها** مما قد يؤدى إلى الإجهاز عليها ، ويتم ذلك بوسائل مختلفة:

-إنشاء مصانع وشركات إسرائيلية لهذه الصناعة فى مصر ،مثل شركة« تيفرون» .

-أو بشراء مؤسسات مصرية قائمة ، كتلك التى اشتراها الملياردير الأمريكى الصهيونى «فارمون».

-أو باقامة مشروعات مشتركة بين شركات إسرائيلية وبعض المستثمرين «المصريين» تم الاتفاق عليها من خلال مؤتمر عمان الاقتصادى التطبيعى عام١٩٩٥.

- بالاضافة إلى فتح العديد من منافذ التوزيع والتوكيلات بمصر للمنتجات النسيجية الاسرائيلية.

*** صناعة السماد:**

بينما يصرخ الفلاحون المصريون من أزمة السماد والارتفاع الكبير فى أسعاره وعدم توافره فى موسم احتياج الزراعة إليه- رغم وفرة وجودة انتاجية المحلى-فإن سياسات التطبيع مع العدو الصهيونى تتيح الفرصة الذهبية للشركات الإسرائيلية لتقتحم هذا المجال الصناعى المصرى المهم انتاجا وعمالة ،**كإنشاء «توجرين»** الدولية الوكيلة عن شركة **«حيفا كيميكال»** الاسرائيلية لصناعة الأسمدة ،مما كان موضع كشف من **المرحوم لطفى واكد نائب رئيس حزب التجمع وعضو هيئته البرلمانية** فى مجال الرد على بيان الحكومة لعام ١٩٩٥.

٨-إسرائيل تساعد على تنمية الزراعة المصرية، ولكن بالنسبة للبانجو:

..ولكن -إحقاقا للحق- فيجب أن نقر بأن إسرائيل قد أسهمت بالفعل فى تنمية الزراعة المصرية:

وإن كان ذلك بالنسبة لمحصول واحد هو **«البانجو» ،فلقد كشفت مصادر مسئولة فى الادارة العامة لمكافحة المخدرات عن إمداد إسرائيل لزراع المخدرات بسيناء بمخصبات تساعد على سرعة نمو البانجو بغرض تيسير عملية جنى المحصول قبل رصد أجهزة الأمن له.**

الحجة المتهافتة لأنصار التطبيع الزراعى

لايجد السادة المطبعون مع العدو الصهيونى فى المجال الزراعى ،حجة تبرر خروجهم على الإجماع الوطنى والقومى لشعبهم ، سوى «التقدم العلمى والتقنى الزراعى الهائل فى إسرائيل وأهمية أن نتعلم منه ونستفيد به لصالح الزراعة المصرية».

وسنورد فيما يلى بعض ردود القيادات الزراعية المصرية ،وبعض الذين تم إيفادهم إلى إسرائيل للتدريب على هذا التقدم:

*** مؤتمر الاقتصاديين الزراعيين العرب المنعقد فى٢و٣ فبراير ١٩٩٤- برئاسة د.أحمد جويلى وزير التموين والتجارة السابق**- يؤكد من خلال البحوث العلمية التى قدمت فيه أكذوبة التفوق الإسرائيلى على مصر فى المجال الزراعى.

* المهندس **سعد هجرس -رئيس لجنة الزراعة والرى بمجلس الشورى**- يقرر ما يلى:

«ثمة حقيقة واضحة- وإن كانت غير واضحة فى عيون البعض-وهى **أن التقدم الزراعى والتفوق البحثى والتكنولوجى للزراعة المصرية ،أقوى بكثير مما حققته إسرائيل** ،ولعلنا نذكر أنه بلدا أحدثت تنمية زراعية خلال أربعة عقود، لا يمكن أن تبلغ ما بلغته مصر من عراقة وخبرة زراعية عبر آلاف السنين،فضلا عما تملكه من قاعدة علمية يحمل لواءها أكثر من عشرة آلاف من رجال العلم والبحوث الزراعية من حملة الدكتوراة ، بالاضافة إلى ما يقرب من ربع مليون مهندس زراعى».

* الباحث الزراعى **إسماعيل عبد الحميد رضوان** ، يقول بعد عودته من إسرائيل« لم أنبهر -كما انبهر البعض- بالمعجزة الإسرائيلية فى الزراعة. **فمعظم ما شاهدته خلال رحلتى إلى إسرائيل لم يكن مفاجأة لى، حيث إننى أعمل بمركز بحوث الصحراء وهو مستودع الخبرات التقنية العالمية الحديثة** فى كل المجالات بدءا من الرى الحديث ومروا باستنباط المحاصيل الصحراوية المقاومة للجفاف والملوحة وانتهاء بالهندسة الوراثية.

* والمزارع **عبد الرحمن على حسن القاضى - عضو جمعية الإصلاح الزراعى باللاهون محافظة الفيوم**- يقرر فى بساطة بعد أن عاد من البعثة التى ألحقته بها وزارة الزراعة إلى الكيان الصهيونى ،«قمت بزيارة إسرائيل واستغرق ذلك شهراً ،للتعرف على الزراعة عن طريق الوسائل الحديثة والتكنولوجيا المتطورة. وهناك -خلال هذه الرحلة-رأيت المزارع المكشوفة والمغطاة داخل الصوب ،وشاهدت محصول الطماطم وجميع المحاصيل والخضر.

وخرجت من زيارتى بأن الموجود هناك لا يزيد شيئا على الزراعة فى مصر ،ولكن أثير غضبى وحزنى بفعل ما رأيته من احتلال إسرائيل للأماكن المقدسة».

تلك صفحات محدودة من الملف الكبير والمشين للتطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى ،الذى مكّن إسرائيل من اختراق المجتمع المصرى وليس فقط الزراعة المصرية.

ورغم نضال القوى الوطنية -السياسية والشعبية- على مدى ما يقرب من عقدين فى مواجهته حرصا على الزراعة المصرية ودورها المجتمعى.

*** وحماية لأمننا القومى.**

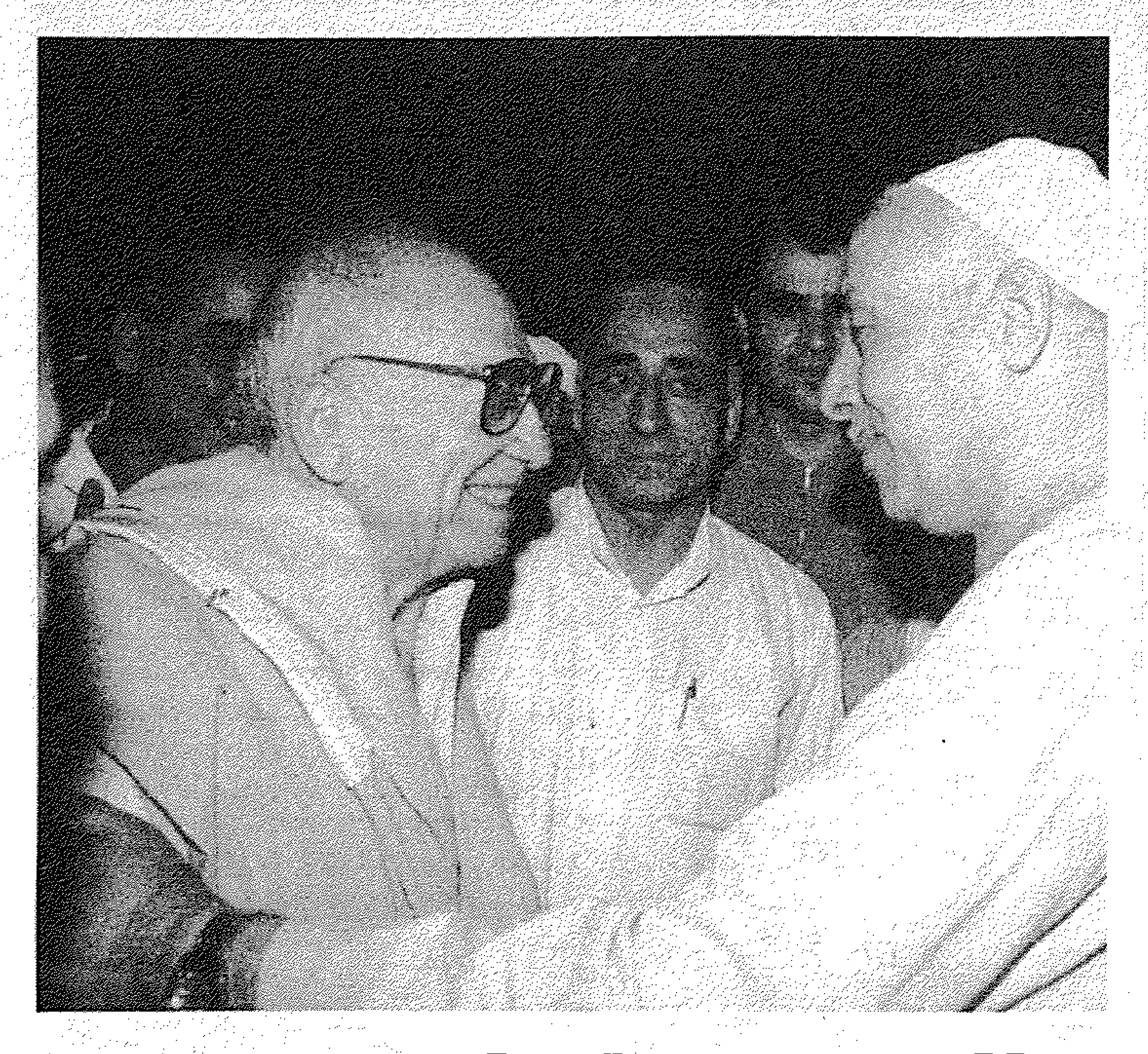
*** واجلالا لتضحيات شهدائنا.**

استمر وتواصل واستشرى

واليوم.. وبعد أن قرر رؤساء وملوك وسلاطين العرب- فى قمة أكتوبر ٢٠٠٠- «التزامهم بالتصدى الحازم لمحاولات إسرائيل التغلغل فى العالم العربى».

وحيث إن التطبيع الزراعى كان أوسع الأبواب التى فتحت ليدخل منها هذا «التغلغل» فإننا نطالب الحكومة -ووزارة الزراعة خصوصاً -بإعلان موقفها من هذا التغلغل.

إن لم يكن من منطلق الحرص على زراعتنا ومجتمعنا ودماء شهدائنا ،فالتزاما بما قرره رؤساء وملوك وسلاطين الأمة العربية.



الخيار الديمقراطي .. والموروث التسلطي

فى ظل أزمة مجتمعية شاملة ، أزمة اقتصادية متفاقمة أنتجت كساداً واضحاً للعيان يعترف به الجميع حتى صانعيه ، أزمة ديمقراطية جعلت رجل الشارع يسارع بالسخرية ويطلق لسانه ولسان المصرى سيفه عندما يسمع الحديث من أى مسئول عن الديمقراطية - خاصة لو كان من السيد كمال الشاذلى - هذه الديمقراطية التى يعانى من نتائجها فى حياته اليومية، سواء فى منعه من الحركة السياسية والاجتماعية المنظمة ، أو إهدار كرامته فى أقسام الشرطة ، أو هذا الفساد الذى جعل المواطن لايستطيع قضاء مصالحه بالطرق المشروعة.

فى ظل هذه الأزمة الممتدة والتى هى فى ازدياد منذ الوعد بالتغيير الذى أثمر تغييرا جوهره مزيد - من الاستمرار فى التردى الذى نسير فيه بخطى أسرع بكثير من الوزارة السابقة.

فى هذا الوقت جاء حكم المحكمة الدستورية العليا القاضى بعدم شرعية مجلس الشعب لعدم إشراف القضاء على العملية الانتخابية إشرافاً كاملاً ، ليكشف كل العورات ، كل الادعاءات عن النزاهة ويضع النظام فى أزمة شرعية .خاصة أن الحديث عن ديمقراطية النظام يعد جواز مرور ليلعب النظام دوراً اقليمياً مطلوباً ، فليس المهم أن يكون النظام ديمقراطياً بالفعل ، لكن لايجب ألاّ يكون مكشوفاً مفضوحاً كما أوضح حكم المحكمة الدستورية العليا - لذا بادر السيد الرئيس بمبادرة تستهدف إظهار النظام بمظهر الخاضع لارادة القضاء ، وتعبيراً عن قوة النظام واستقراره ، فأصدر تعديله لقانون مباشرة الحقوق السياسية . هذا التعديل الذى جاء متجاوبا فى الوقت ذاته مع مطلب الحركة الشعبية بالاصلاح السياسى والديمقراطى . **لكن هذا التعديل شابه بعض الثغرات كالبند الخاص بالتعرف على الناخب الذى لايحمل إثبات شخصية والذى رأى البعض أن المقصود منه النفاذ للعبث بالعملية الانتخابية** . وهكذا ألقى النظام بالكرة فى ملعب السلطة القضائية لتثار معركة حامية داخل المؤسسة القضائية عن طبيعة الإشراف القضائى وكيفيته، وهل هذا الاشراف بهذا الشكل إشرافا كاملاً أم لا وعن شرعية وجود النائب العام على رأس لجنة الإشراف واعتبر البعض منهم **أن الإشراف القضائى على الانتخابات محنة للقضاء.**

فى ظل هذا المناخ الذى تميز أيضاً بانفساح أجهزة الاعلام لمساحة معقولة.نسبياً لأحزاب المعارضة للتعبير ، فضلاً عن تحريض الجماهير على المشاركة فى الانتخابات أجريت الانتخابات على ثلاث مراحل .

تميزت المرحلة الأولى كفاتحة لانتخابات ٢٠٠٠ بقدر كبير جداً من النزاهة فقد نجح القضاء فى تجاوز المحنة

أحمد عبد القوى زيدان

التى خشى عليه منها الجميع وسد ثغرة التعرف . وكان دور الشرطة جيداً بشكل عام **فكانت النتيجة سقوط رموز الحزب الوطنى وعودة عدد من الرموز البرلمانية المعارضة** التى لعبت دوراً برلمانيا بارزاً ومميزاً فى مراحل سابقة ومفصلية **كأبو العز الحريرى وعادل عيد ، وكمال أحمد** إلخ واستبشر المصريون خيراً وتأكدوا أن نسمة الحرية التى هبت مع إشراف القضاء أيقظت وعى الجماهير.

لكن المرحلة الثانية قللت من درجة الاستبشار والفرحة ، فقط استمر دور القضاء المميز ، لكن الشرطة تخلت عن دور الحياد الإيجابى لتتحول إلى دور الحياد السلبى المتواطئ مع بلطجة الحزب الوطنى بل والحكومة، وتم هذا فى مواجهة الرموز المعروفة بالذات من المعارضة أو المستقلين غير الحكوميين إسلاميين أو مستقلين حقيقيين ، وقد ازداد هذا بصورة واضحة فى مرحلة الاعادة.

وجاءت أخيراً المرحلة الأخيرة وخاصة فى مدينة القاهرة ليزداد دور الشرطة سوءاً ويزداد دور البطلجة المسموح بها من الحكومة بروزا، تم كل هذا فى ظل كشوف انتخابية منعت الكثير من الناخبين من الادلاء بأصواتهم بسبب عدم دقتها وعدم انضباطها.

وبالرغم من كل هذه الملاحظات فلقد كانت هذه الانتخابات خطوة مهمة فى طريق الاصلاح الديمقراطى لأنها أعطت للجماهير الثقة فى أنها بأصواتها قادرة على حجب الثقة عمن عانت منهم لذلك أفرزت هذه الانتخابات عدداً من النتائج أهمها:

* **سقوط الحزب الوطنى فالحقيقة أن ٤٨٪ من أعضائه هم الذين حالفهم الحظ فى الانتخابات** . أما انضمام المستقلين فهو مؤشر سلبى لأنه يعنى أن هؤلاء النواب لايثقون فى جدية واستمرار الاصلاح الديمقراطى لأن انضمامهم إلى الحزب الوطنى هو فى الحقيقة احتماء بسلطة الدولة واستخدام لها.

* **هزال نتائج أحزاب المعارضة: وخاصة حزب الوفد الذى خاض المعركة الانتخابية بثقة كبيرة لأنه يلعب على أرضه فهو حزب انتخابى أولاً** وأخيراً يعبر عن البرجوازية الكبيرة والقطاعات العليا من البرجوازية الوسطى يمتلك التمويل الكبير للمعركة الانتخابية لذلك رفع شعار المائة كرسى أى أنه يستهدف

يوسف والى



فتحى سرور



حوالى ٢٥٪ من أعضاء المجلس وحوالى ٣٠٪ من مرشحيه لكنه **لم يحقق سوى ٧ مقاعد أى بنسبة ٥ر٢٪ من مرشحيه فقط.** هذه النتيجة التى تعنى فشلاً كبيراً لليبرالية الوفدية تعد مؤشراً سلبياً لأنها تعنى أن جماهير البرجوازية راهنت على الحزب الوطنى ومنشقيه أو على الإخوان المسلمين . وهى نتيجة ليست مفاجأة لأن الوفد فقد منذ زمن بريقه الليبرالى منذ تحالفه مع الاخوان سنة ٨٤ ثم الدور المتخاذل من كل قضايا حرية الفكر والتعبير بدءاً من **نصر حامد أبو زيد إلى وليمة لأعشاب البحر** وخاصة الدور الذى لعبته جريدة الوفد فى هذا المضمار تحت رئاسة **جمال بدوى** الذى خرج من رئاستها ليرأس جريدة صوت الأزهر . وكان ذلك حتمياً فكل القواعد المنطقية تقول أنك عندما تلعب على ملعب الغير تكون النتيجة لصالحه فهو الأحق بالتصديق . كما أن القاعدة الاجتماعية للوفد استوعبها منذ زمن الحزب الوطنى والاخوان المسلمون - **لكننا نؤكد أن انسحاب الوفد الليبرالى يلعب دوراً سلفيا فى تطوير العملية الديمقراطية وهو مايجب أن تعيه قيادته.**

أما الحزب الناصرى فقد أكدت الانتخابات وأوضحت عجزه الكامل عن استيعاب التيار الناصرى الذى لايزال له وجوده ودوره فى الحياة المصرية.

وأيضاً حزب التجمع الذى دخل المعركة بعدد من المرشحين لم يتجاوز الخمسين وهو مايؤكد أن الحزب بالرغم من حسمه للدور الأساسى المنوط بالعمل البرلمانى وضرورته فى أدبياته إلا أنه لايزال ثمة تردد كبير حول كفايته وحدوده من ناحية واتهامه بأن التركيز عليه سيئ لانحسار دور الحزب النضالى فى الكفاح المطلبى لجماهيره من ناحية أخرى.بالرغم من أن ستة من مرشحيه فازوا فى الانتخابات وهى نسبة **٥ر١٢٪ من مرشحيه** فضلا عن أن الحزب أدار معركة انتخابية قوية تميزت بوضوح الخط الحزبى سواء فى هوية مرشحيه أو البرنامج التى نزل بها المعركة أو الشعارات السياسية المطروحة. **ولذلك لم يكن من الغريب وإن كان لافتاً للنظر أن**



فتحية العسال مع أهالى شركس (دائرة قصر النيل)

من حالفهم الحظ من مرشحى التجمع هم من قادته الأساسيين : رئيس الحزب هذا المناضل الذى يستحق التحية - حتى من الذى يختلف معه - لأنه يطرح نفسه دائما لامتحان الجماهير لايخشى بحرهم ولايتعالى عليهم ولكن يستزيد من دفء هذه الجماهير ، **أمين الحزب بأسوان ، أمين الحزب بالاسكندرية ، أمين الحزب ببور سعيد ، أمين الحزب بسوهاج** فضلاً عن القيادى العمالى البارز الذى يمثل الحزب لدوره ثالثة بارادة الجماهير والذى وصفت الجرائد القومية المعركة فى دائرته أنها تجرى على أساس حزبى بين التجمع والحزب الوطنى . بل أن من دخلوا معركة الاعادة أيضاً هم أمناء محافظات الشرقية ، دمياط ، المنيا ، **كما أكدت المعركة أيضا أن التجمع حزب المعارضة الأقرب للجماهير ففى جميع الدوائر التى شارك الوفد فيها بمرشح كان مرشح التجمع الأكثر جماهيرية ، بل أن جميع الدوائر التى فاز فيها التجمع كان للوفد مرشحون فيها ..**

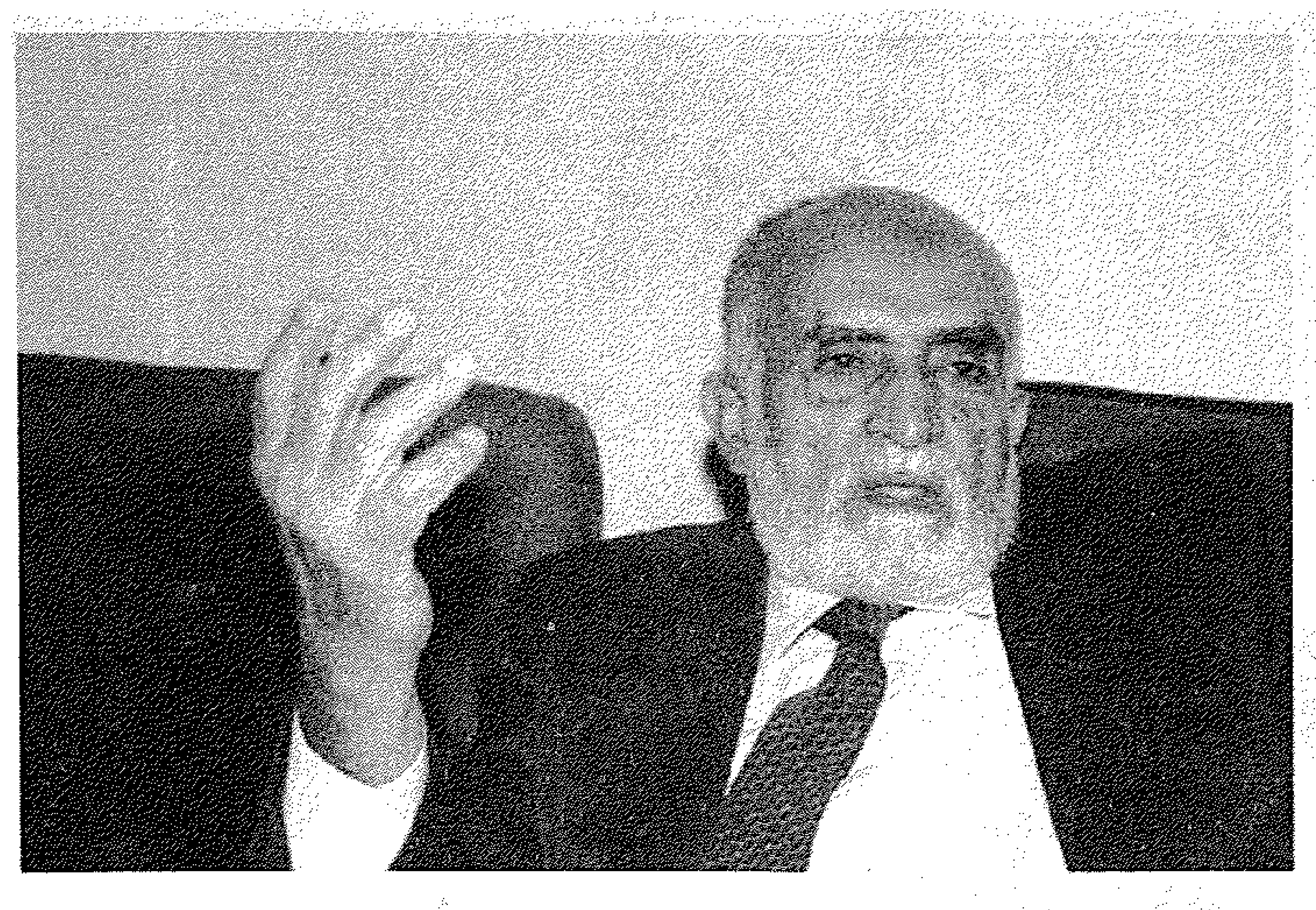
إن هذا يؤكد أن نسبة نجاح التجمع لاتعبر عن ثقل اليسار فى الواقع المصرى وهو مايجب أن يهتم به التجمع بمناقشته ودراسته خاصة أن لديه من الديمقراطية الحزبية ما يسمح بذلك ولايكتفى بذلك بل عليه أن يدير حواراً مع كافة القوى اليسارية التى انفرطت سواء كانت من التجمع أو ظلت خارجه.

ولعل فى بروز هاتين النتيجتين الدليل الواضح على فشل الحزبية المفروضة على الجماهير ، حزبية الأربعة عشر حزبا التى لاوجود جماهيريا لمعظمها بل ولاوجود تنظيمياً حقيقياً لأن الجماهير ليست صانعة هذه الأحزاب بل لجنة حكومية هى فى الواقع صاحبة هذه الأحزاب التى أعطتها شهادة الميلاد، **ولذلك لم يكن غريباً أن توافق هذه اللجنة على حزب الأمة فى نفس الوقت الذى رفضت فيه حزب الجبهة الوطنية الذى أسسه فى هذا الوقت د. محمود القاضى والمستشار ممتاز نصار والدكتور حلمى مراد وآخرون.** اذن ليست الحزبية هى التى فشلت كما يزعم كتاب النظام انما حزبيتهم هى التى فشلت . والدليل على ذلك أن الأحزاب التى تعبر عن قوى اجتماعية وفكرية فى الواقع المصرى هى التى لاتزال تقاوم وترفع رايات المعارضة بالرغم من قيود الواقع وقسوة الحصار وبالرغم من أخطائها فى بعض ممارساتها فضلاً عن التواجد لقوى حزبية محجوب عنها الشرعية تعمل فى الواقع المصرى.

ومن هذه النقطة نصل الى النتيجة الثالثة وهى : نجاح المستقلين بمن فيهم مرشحو الإخوان المسلمين.

كان نجاح المستقلين فى مواجهة الحزب الوطنى أكثر نتائج الانتخابات بروزاً وإثارة للنقاش والجدل، البعض كالأستاذ **ضياء رشوان** اعتبر أنها نوع من التصويت العقابى للحزب الوطنى لكننا نرى أنه و إن كان هذا وارداً إلا أن **ظاهرة المستقلين هى فى جوهرها - وأيضاً لنجاح الاخوان المسلمين -**

استبدال الدولة والمدنيـــة والوطــن .. بالطائفية والدين



مصطفى مشهور

تعبير عن يقظة المجتمع التقليدى فى مواجهة العملية الحزبية المشوهة والمحاصرة من الحزب الوطنى وحكومته من ناحية ، وتعبر عن قيم قد تكون أكثر تخلفاً حتى عما يطرحه الحزب الوطنى ، ولكن هؤلاء المستقلين أقرب إلى أمزجة الجماهير . ولعلنا هنا نتذكر مقولة **ماركس** فى مقدمته للطبعة الألمانية الأولى لكتابة **رأس المال ١٨٦٧ (إلى جانب الشرور الحديثة) هناك سلسلة كاملة من الأحداث الموروثة تقهر الانسان وهى نابعة من مجرد بقاء أنماط الانتاج العتيقة بقطارها الحتمى من الأشكال الاجتماعية والسياسية البالية "**

أننا لانعانى من الحى فقط بل من الميت أيضاً أن الميت يكبل الحى)

(نقلا عن خروج العرب من التاريخ **"فوزى منصور")**

ان حصار المجتمع المدنى الحديث من قبل الدولة وتشويهه وتخوينه ، وعجز المجتمع المدنى عن تطوير الأشكال التقليدية والاستفادة منها لدعم المجتمع المدنى دفع المجتمع التقليدى إلى البروز شاخصاً فى هذه العصبيات والتطرف والطائفية مستبدلا بالدولة أو المدينة أوالوطن بالطائفة أو الدين ولذلك لم يكن غريبا تدنى نسبة تمثل المسيحيين أو المرأة.

وهنا تكمن خطورة حقيقية على المجتمع ، خطورة لاتواجه بالقمع والكبت الادارى ذلك السلاح السهل الذى نلجأ إليه دائماً ولكنه سلاح العاجز عن الفعل الحقيقى ، إنما بالمواجهة السياسية والفكرية ودعم المجتمع المدنى وتعميق الديمقراطية فى الواقع والثقافة المصرية ولعل البداية تبدأ بالاعتراف والاقرار بهذا الاقرار والحوار معه لدفعه للتطور أو التلاشى.

ولكن يظل ثمة سؤال معلق وهو مامصير هذه التجربة الوليدة المحاصرة؟

نعم إن تجربة الاشراف القضائى تعنى أن الدولة - أيا كان دافعها - قد اختارت الديمقراطية. ولكن هذا الخيار محاصر بموروث تسلطى يتمثل فى بناء سياسى لايزال فى جوهره ضد **التعددية الحزبية. فالأحزاب تنشأ بقرار من لجنة حكومية ، والتشريع لايوضح من يشكل الحكومة إذا فاز - على سبيل الفرض - حزب غير حزب الحكومة القائمة بالأغلبية؟** كما أنه بالنسبة لعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية فأى متأمل للواقع المصرى يصل إلى ذات النتيجة التى توصل إليها **طارق البشرى** فى دراسته عن(**الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو** (أن واحداً من الأصول العامة فى بناء الدولة منذ ثورة يولية ١٩٥٢ كان الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية **أو استيعاب السلطة التنفيذية للوجود المستقل للمجلس التشريعى"**

ولعل أكبر دليل على ذلك أن مجلس الشعب لايستطيع تعديل الميزانية وأن الانتخابات تجريها الحكومة القائمة مستغلة كافة سلطاتها لانجاح أعضاء السلطة التشريعية ، **والأحزاب محاصرة فى مقارها - تتحمل بالطبع جزءاً أساسياً من المسئولية لاستسلامها لذلك - هذا فى ظل سلطة فردية كبيرة للسيد الرئيس.**

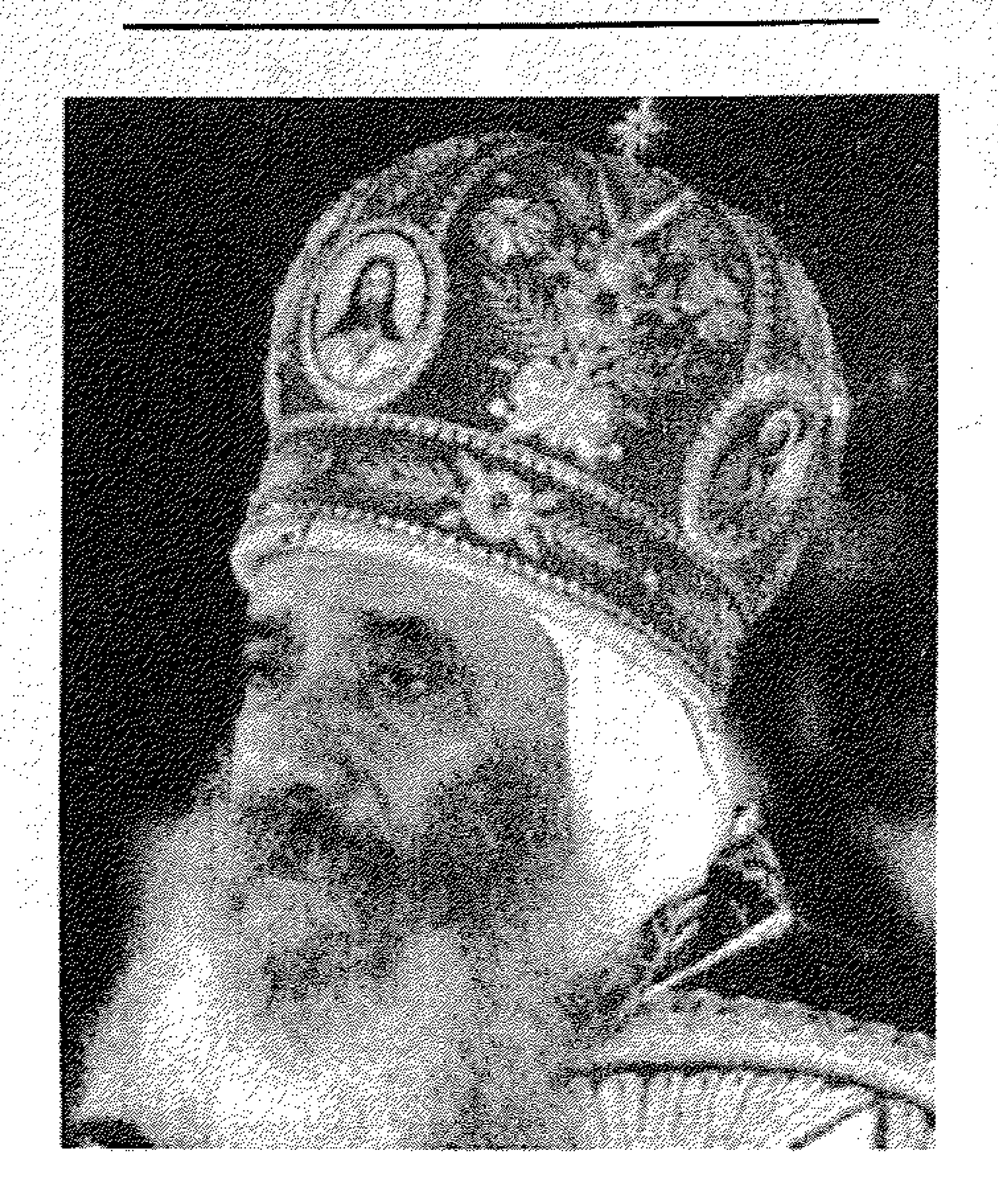
اننا فى ظل بناء سياسى فى جوهره ضد الحركة المستقلة للجماهير سواء كانت هذه الحركة نقابية أو أهلية أو خدمية المهم ألا تكون مستقلة وأن يكون مسموحاً بها من السلطة التنفيذية.

كل هذا يتم تحت عباءة قانون الطوارئ وترسانة كبيرة من القوانين المقيدة للحريات.

إن العملية الانتخابية - كما فى كل التجارب الديمقراطية - محصلة عمل ديمقراطى شعبى لشعب يمتلك حرية التنظيم بكافة أشكاله وليست هى بذاتها الديمقراطية.

ومن ثم على القوى الحزبية والسياسية بكافة فصائلها وخاصة قوى اليسار أن تعمل على تحقيق هذا بالنضال من أجل إصلاح ديمقراطى وسياسى حقيقى وبالانخراط وسط جماهيرها لممارسة حق التنظيم بكافة أشكاله دفاعا عن حقوقها . أما الاكتفاء بالتغنى بخطوة هامة ولكنها قاصرة ومحدودة سيحيل هذه الخطوة إلى رقعة فى ثوب قماش من نوع مختلف تماماً ستكون رقعة ديمقراطية فى ثوب من الموروث التسلطى وهذا هو الجهاد الحقيقى

نحو المواطنة



الحوار الإسلامى - المسيحى فى الخبرة المصرية

مقاربة أولية

سمير مرقص

(١)

مدخل

تنطلق الدعوة إلى الحوار، أى حوار، والحوار الاسلامي-المسيحى، بشكل خاص، من قاعدة: مفادها أن هناك حاجة موضوعية إلى التواصل بين الأطراف المتحاورة وذلك بعد أن اختبرت البشرية وعلى مدى زمنى طويل زساليب ووسائل صراعية تعددت أسبابها، فمنها ماكان سياسيا ومنها ماكان اقتصاديا أو اجتماعيا. إلا أن تعدد الأسباب أكد تاريخيا على **أن صراع المصالح، أيا كانت الأسباب، كان العامل الحاسم فى استخدام الأساليب والوسائل الصراعية من تحريم الآخر وتكفيره إلى الحروب الدينية** ليس فقط بين الدول المختلفة ولكن داخل المجتمع الواحد، وليس بين الأديان المختلفة ولكن بين الدين الواحد. بيد أنه فى لحظة تاريخية من تاريخ البشرية ليست ببعيدة (بدايات القرن العشرين)، بدأ الدعوة إلى الحوار وكانت لهذه الدعوة ملمحين هما:

* **انها دعوة غربية فى الأساس.**
* **انها بدأت فى إطار المسيحية الغربية أولا**

وكانت الأرضية الفلسفية التى حكمت الحوار هو" **أن كل طرف صاحب دين أو عقيدة، يرى الطرف الآخر جديرا بالاحترام وبالمناقشة.** ومع مواصلة عملية « الحوار» يتولد لدى كل طرف أن الآخر ليس محروما حرمانا كاملا من الحق، وأن هذا ليس احتكارا خالصا لأى من الطرفين. ومع ظهور عوامل جديدة تتحدى الطرفين وتهددهما معا، ومع تبين أهداف مشتركة، يتطور الحوار ويزداد عمقا من التعايش إلى التعاون إلى مايجاوز ذلك من تنسيق أو وحدة فى مجال نظرى أو عملى.." هذا هو الحوار على المستوى النظرى والذى انطلقت على أساسه دعاوى الحوار اللاحقة، ولكن إلى أى حد تحقق ذلك عمليا؟ **وهل كان الحوار فى دعوته العالمية نقيا خالصا؟ وإلى أى حد تقترب أو تبتعد تجربة الحوار فى الخبرة المصرية من هذه الدعاوى؟**

للاجابة عن هذه التساولات يلزمنا أن نعرض لتاريخية الحوار الاسلامى المسيحى.

(٢)

الحوار الاسلامى - المسيحى : خلفية تاريخية

كان الحوار فى الأغلب الأعم حوارا غير لين، سجاليا فى المجمل، سرعان مادخل فى طور صراعى ابان غزوات الفرنجة للمنطقة والمرحلة الاستعمارية بعد ذلك ولم يظهر مفهوم الحوار بالمعنى الذى قدمنا له إلا بعد أن ظهرت الحاجة داخل المسيحية الغربية المتعددة المذاهب إلى الحوار، وفى نفس الوقت بدا أن هناك ضرورة تحت ضغط المتغيرات الدولية وتبلور مصالح عالمية - اقتصادية فى المقام الأول - إلى الانفتاح على الخارج أو الآخر المسيحى غير الغربى والاسلام.

وبالنسبة إلى ردة الفعل المحلية تجاه دعاوى الحوار فلقد كان يحكمها خبرة تاريخية تعود إلى أن مبادرات الحوار بين الأديان غربية فى الأساس **وإنها فى البداية اتخذت أشكالا تحمل تهديدا عقائديا** لأن الوفود الغربى جاء بداية من خلال الارساليات التى تهدف إلى التحول الدينى وظلت هذه الخبرة ماثلة فى الفكر والوجدان العربيين. ولكن مع مرور الوقت ومن خلال المبادرات التى تبنتها مؤسسات دولية بدأ قبول دعاوى الحوار وان بدرجات متفاوتة خاصة وأن بعض هذه الدعاوى جاء ليخدم مصالح الغرب الصاعد وفى إطار الهيمنة وكما يقول د. **الجابرى " فان العقل الأوروبى لايتعرف على (الأنا) إلا عبر (الآخر) ، والاثنيات لايقوم إلا**

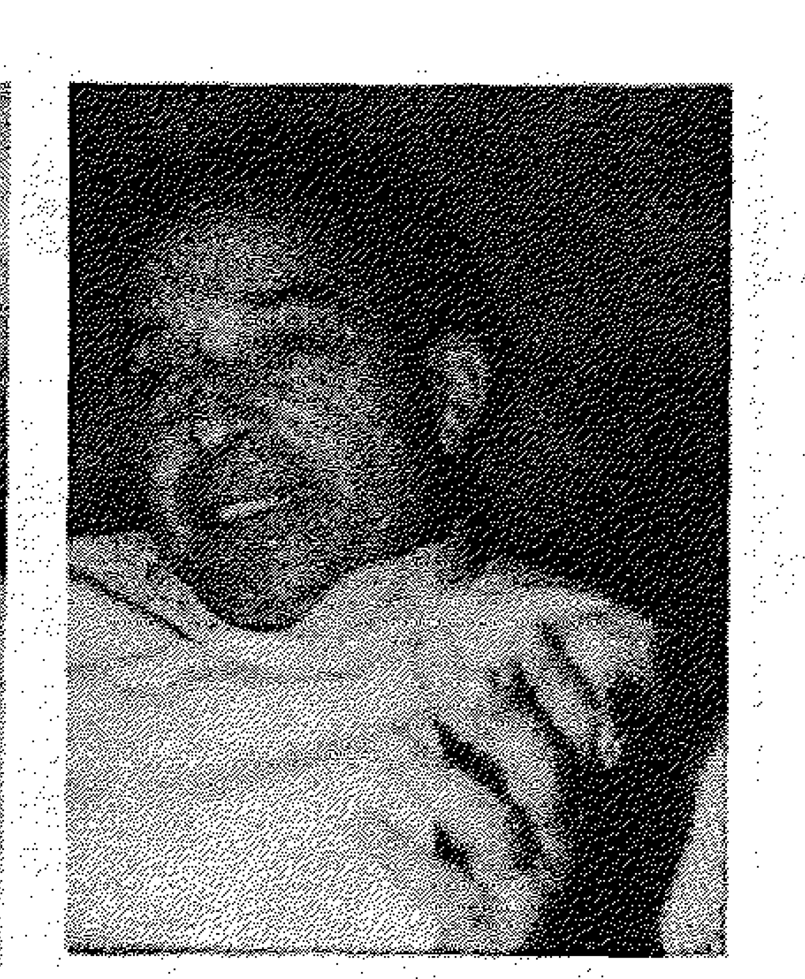
عبر النفى ، ويضرب أمثلة على ذلك حد بينها: ثنائية الشرق والغرب ، وحلول (الآخر) الشيوعى محل الشرق ، أى أن الغرب يتعرف على نفسه من خلال نقيضه الاقتصادي والاجتماعى ، فتارة الشرق وتارة « الخط الأحمر » **وهانحن نسمه اليوم ، خطر (الآخر) مجسداً فى " الخطر الأخضر" أو الإسلام.**

إلا أنه ومع مرور الوقت شقت فكرة الحوار الاسلامى المسيحى طريقها ، خاصة" مع تراجع الاستعمار المباشر ، وإنحسار أشكال الهيمنة ، وعودة بعض التوازن إلى العلاقات المسيحية الإسلامية ، والإنتشار المتزايد للاختلاط والتعدد الدينى فى المجتمعات الغربية ، وتزايد الاتجاهات المتأملة فى معانى التعددية التى تندرج فى مقاصد الله للبشرية ،« **ما يفترض نظرة جديدة إلى خلاص غير المسيحيين ، وإلى صلتهم بالحقيقة ، تتخطى المواقف التى سبق اختزالها فى القول المسيحى المعروف « لاخلاص خارج الكنيسة »** "

ويشار هنا إلى الدور الذى لعبه **الفاتيكان** بعد اصداره لوثائق مجمعه الثانى الداعية إلى الحوار (١٩٦٢ - ١٩٦٥) ورجوعا لما تضمنته رسالة **البابا بولس السادس** - آنذاك والتى كانت بعنوان " التوجهات العامة من أجل حوار مع المسلمين" ، وانطلقت لقاءات الحوار عقب ذلك وأخذت العديد من الأشكال والوسائل وتطرقت للكثير من الموضوعات . **وبالرغم أن الكنائس الشرقية كانت مستبعدة ولفترة غير قصيرة من حوارات عديدة إلا أنها بدأت المشاركة لاحقا** خاصة من خلال المؤسسات المكونية المختلفة مع بداية السبعينات.

وهكذا ، ويجب **رضوان السيد** ، يمكن القول إن " **بدايات الحوار جاءت من ضمن استراتيجية غربية..** كان النقاش من جانب المسلمين نقاشا عقائديا لايجوز التنازل فيه ، ومن جانب المسيحيين الغربيين باعتباره تواصلا مفيدا فى نطاق السيطرة العالمية للغرب التى تواجه تحديا شيوعيا .. حتى إذا أطلت الثمانينات سيطرت موضوعات **حقوق الانسان والديمقراطية** على النقاش مع غلبة

فهمى هويدى



طارق البشرى



سليم العوا

الطابع الرسمى.. ثم اتسعت بيئات الحوار لتشمل أناسا مهتمين . وقبل صدور البيانات وصار المشتركون يكتفون بعروض « موضوعية» متبادلة فى موضوعات محددة .." **واستمرت جهود الحوار واستمرت معها العديد من الاشكاليات الخاصة بطبيعة العلاقات الدينية بين الاسلام والمسيحية على المستوى العقائدى وإن لم يمنع ذلك من حدوث انجازات على المستوى الفكرى من نحو قضايا اجتماعية وسياسية.**

(٣)
أنواع الحوار

وحتى يمكن الحديث عن الخبرة المصرية فى الحوار الاسلامى المسيحى وأين تقف من الحوار الخارجى ، فانه لابد من تحديد أنواع الحوار المتنوعة فى ضوء الممارسات الحوارية التى قمت على مدى زمنى طويل ومن ثم أين توضع الخبرة المصرية. وسوف نعتمد هنا أولا على تصنيف ثلاثى وضعه **د. وليم سليمان قلادة** من واقع وثائق وخلاصة أعمال الكثير من المؤتمرات والندوات الخاصة بالحوار فى مختلف البلدان والمؤسسات ، حيث يحددها بثلاثة أنواع ثم نضيف من جانبنا أربعة أنواع أخرى وذلك كما يلى

أولا: الحوار الموجه:

وهو الذى يدور من أجل هدف موضوع مقدما لاتخاذ موقف معين من نحو قضيبة بذاتها . **ويكون هنا طرف مهيمن وطرف تابع يوجه الأول الثانى لبلوغ مايريده من أهداف.**

ثانيا : الحوار المجرد:

وينطلق زسا من الفكر الدينى فى إطلاق غير موجه . يحاول أطرافه الوصول معا إلى المطلق حسبما يفهمه كل طرف والالتقاء معه بالفكر والتأمل.

ثالثا: الحوار من خلال حياة مشتركة:

حيث يمضى أصحاب الأديان فيها لبناء الواقع وتطويره ومواجهة التحديات التى تواجههم معا . وهنا يكون ثمة تناسق بين الأهداف المطلوب تحقيقها والفكر الدينى.

ويمكن اضافة **أربعة أنواع أخرى** على هذا التصنيف وذلك كما يلى:

رابعا : الحوار الدعوى

ويهدف فيه كل طرف إلى تغيير عقيدة الآخر انه**حوار يهدف إلى نفى الآخر.**

خامسا: الحوار السجالى:

ويهدف فيه كل طرف ابراز أفضل مالديه بالنسبة للآخر وأنه الأصح حيث تسود صيغة أفعل التفضيل من دون تجريح أو تصريح التغيير عقيدة الآخر.

سادسا: الحوار الكونى:

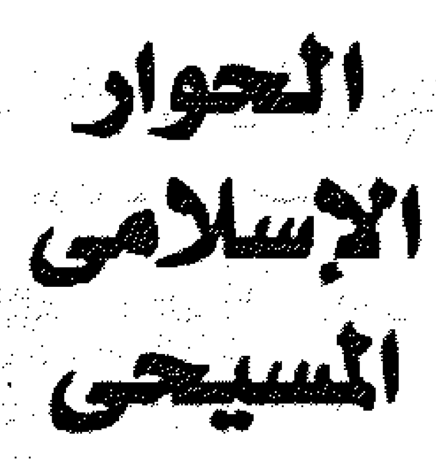
الذى لايهدف إلى حسم أى أمر أ أى موضوع ولايلتفت إلى الواقع محاولا تصويبه أو تفعيله وانما هو **حوار المجاملات والمناسبات.**

سابعا: الحوار الثقافى:

وهو حوار يحاول التأصيل النظرى والفكرى لحوار الحياة اليومية بما تنتجه من قضايا ومشاكل **أو يحاول رفق ماينقطع على أرض الواقع** وهنا يسخر الدين من أجل تدعيم الرؤى النظرية لقضايا من شأنها تحقيق الاندماج الوطنى والاجتماعى.

(٤)
خصوصية الحوار الاسلامى - المسيحى فى مصر

من الثابت تاريخيا أن مصر لم تعرف



الحوار الإسلامى المسيحى

الحوار الاسلامى المسيحى بمعناه المعاصر وبأشكاله التنظيمية وبقواعده التى عرفت لاحقا عندما تأسس هذا النوع من الحوار فى بدايات القرن العشرين وان كانت بدأت تشارك فى فاعلياته منذ السبعينات وان كان فى حدود. **فالعلاقات الاسلامية المسيحية فى مصر ارتبطت " بمجمل الحياة الاجتماعية للمصريين فى مختلف مجالاتها**، فالعلاقة الحوارية بين الدينين هى أساسا العلاقة الحية بين الأقباط والمسلمين" على أرض الواقع أو مايمكن أن ندرجه تحت نوع حوار الحياة اليومية المشتركة . نعم كانت هناك فترات مرت فى تاريخ هذه العلاقة برز فيها هذا النوع من الحوار الجالى الذى قد يتطرف فى أحيان أخرى إلى الحوار الدعوى . إلا أن هذه الأنواع كانت ترتبط دوما باللحظة التاريخية المنتجة لكل نوع، **وبلغة أخرى كان صعود أو تراجع زيا من هذه الأنواع يرتبط باللحظة التاريخية التى يمر بها الواقع المصرى. ففى لحظات النهوض الوطنى وبروز مشروع نهضوى يسعى لتحقيق مصر المستقلة القوية كان يتأكد حوار الحياة اليومية المشتركة بين المسلمين والأقباط والذى يتجسد فى حركة نحو اندماج وطنى تتجاوز الانتماءات الأضيق وتصب فى انتماء وطنى يشمل الجميع.** فالحوار هنا هو حوار التفاعل الوطنى على أرض الممارسة الحية لبناء الوطن الواحد . أما فى لحظات التراجع الوطنى والتى تؤدى إلى حدوث توترات مجتمعية متعددة من ضمنها التوتر الذى يلحق بالعلاقة بين المسلمين والأقباط حيث الارتداد إلى دائرة الانتماء الخاصة بكل طرف فانه ينتج نوع من الحوار يتراوح بين السجال والدعوة حيث الهجوم والدفاع ، التلميح والتصريح.

بيد أن قبول التعددية الدينية ، تاريخيا - رغم أية أحداث اعترضتها عبر هذا التاريخ - من الأمور اللافتة للنظر ، والتى جعلت حوار الحياة اليومية يصير أمرا مستقرا حتى فى أوج مراحل التوتر أو التى تبرز فيها حوارات أخرى غير حوار الحياة المشتركة. أن الاقرار بالتعددية تحقق فى التاريخ ومن خلال الممارسات العملية المشتركة، نعم كانت هناك فترات يشعر فيها طرف بالسيادة أو الهيمنة على الطرف الآخر أو أن الطرف الآخر له حقوقا لابد من أخذها ولكن بموافقة الطرف الأول وليس باعتبارها أمرا طبيعيا يتساوى فيه الجميع ، **إلا أنه فى جميع الأحوال كان الاقرار بالوجود حقيقة لايمكن انكارها** أن التعددية ماكانت تصبح واقعا لولا التوحد الذى يجمع الأغيار قاعديا من خلال الحياة اليومية من جانب ، وفى مواجهة الظلم الذى يلحق بهم من جانب أخر ، وفى المعركة مع الوافد الأجنبى ، حاكما أو مبشرا ، من جانب ثالث.

لقد أتاحت " التعددية الواقعية" ، أى التى لم تأت بمنحة من حاكم فرد أو بقرار سياسى وإنما وجدت فى الواقع واستمرت"، أن يتعايش " المسلمون والأقباط" عبر العصور وان تحق نوعا من الحوار يتجاوز المقدس والالهى إلى ماهو زمنى وإنسانى من خلال الحياة اليونية، والتجاوز هنا لايعنى « الانكار أو الاهمال» وإنما « الاستلهام ».

صفوة القول أن الخبرة المصرية قد تراوحت بين نوعين من الحوار: **حوار الحياة اليومية والحوار السجالى** وذلك بحسب اللحظة التاريخية التى تمر بها الجماعة الوطنية ، على أن هناك حوار ثالثا قد بدأ يعرفه المصريون بداية من الثمانينات ويختبروه عمليا أنفسهم ألا وهو **الحوار الثقافى وهو نوع من الحوار بادر به نفر من المثقفين المصريين فى ظل مناخ طائفى حاولوا ايجاد أرضية فكرية مشتركة بين المسلمين والأقباط حول قضايا وطنية عامة مثل المواطنة والعدالة الاجتماعية وغير ذلك.** من موضوعات بهدف تحقيق رؤى مشتركة تجمع بينهم فكريا حيث يجتهد كل طرف وعينه أن يصل إلى أفضل صيغة يكون من شأنها أن تصب فى صالح الوطن كله . ونجد الارهاصات الأولى لهذا النوع من الحوار فى كتابات **المستشارين طارق البشرى ووليم سليمان قلادة**، فالأول بدأ بسلسلة مقالات بعنوان" **أحمد والمسيح فى مصر**" نشرت فى

مجلة الكاتب مع مطلع السبعينات ثم نشرت لاحقا مع اضافات فى المجلد الهام " **المسلمون والأقباط فى اطار الجماعة الوطنية**" . أما الثانى فكانت كتاباته المبكرة فى مجلة الطليعة ثم كتابه " **الحوار" بين الأديان** والذى أرسى فيه قواعد الحوار فى ضوء الخبرة المصرية وأخيرا كتابه" **المسيحية والاسلام فى مصر**".

ثم تأتى تجربة الحوار المباشر فى نهاية الثمانينات مجموعة من الحوارات أطلقها مجموعة من الشباب المصرى بشكل منظم مثلت خبرة مصرية جديدة فى هذا المجال حيث شهدت اجتهادات حقيقية وتنظيرات جديدة فى مجال العلاقات الاسلامية القبطية تصب فى خانة **المواطنة والمساواة والتكافؤ وتمثل قاعدة فكرية لعمل بناء . وربما تكون هذه الخبرة قد استفادت من الخبرات الحوارية الخارجية إلا أن القطعى أنها استطاعت أن تشكل خبرة مصرية ذات خصوصية تتفق والواقع المصرى المركب.**

إلا أن الملفت للنظر هو تجدد دعاوى الحوار الغربية فى السنوات الخمس الأخيرة والتى تركز على المؤسسات الرسمية دون الأهلية من جانب ، كذلك تستبعد مؤسسات شريكة محلية أخرى من جانب آخر، وتفرض جدول أعمال غربى فى الأساس، وهى أمور تعد عودة لمراحل تاريخية سابقة مر بها الحوار الاسلامى المسيحى فى خبرات بلدان أخرى، كذلك عدم الأخذ فى الاعتبار الخبرة المصرية فى الحوار سواء على المستوى القاعدى الحى المتبلور غير التاريخى أو الثقافى الذى قطع فيه شوط لابأس به . ويتنا نسمع عن مؤسسات غربية شتى تعمل فى هذا المجال لانعرف بالضبط أهدافها ومن ورائها ولماذا تعمل مع مؤسسات بعينها دون غيرها . بل **الأخطر من ذلك هو تراجع أحد الكيانات الدينية الهامة الأوروبية عن انجاز تحقق فى الستينات حول رويته للمذاهب المسيحية الأخرى والاسلام ورغم ذلك لم يزل له نشاط فى مجال الحوار وله تعاملات مع مؤسسات دينية محلية** بالرغم من تراجع نظرته على المستوى العقائدى بالنسبة للآخر.

وهنا تبرز مجموعة من التساؤلات: **أليس أجدى أن ندعم الحوار الاسلامى المسيحى الداخلى الذاتى بشتى وسائله خاصة فى المجال الثقافى ، وأن يكون الحوار مع الخارج بتمثيل مشترك اسلامى مسيحى،** كذلك التأكيد على الدور الحوارى للمسيحية الشرقية فلا تهمل ولاتستبعد ولاتستأثر المؤسسات الغربية بالطرف الاسلامى حرصا على الخبرة الذاتية الوطنية فى هذا المقام. ولماذا حرص بعض هذه المؤسسات على تمرير الحوارات الثلاثية الآن وفى هذا الوقت بالذات . ولماذا لانشجع المبادرات الأهلية لدعم الحوار الثقافى فى مصر والذى بدأت ثماره تظهر فى الخبرة المصرية خاصة فى مجال المواطنة ، المنطقة الشائكة فى العلاقات الاسلامية المسيحية ، فكانت من أهم الانجازات التى تمت فى مجال الحوار الثقافى فى الحقبة الأخيرة(**راجع فهمى هويدى فى " مواطنون لاذميون" العوا ، وطارق البشرى فى " ندوة المواطنة . تاريخيا ودستوريا وفقهيا ووليم سليمان قلادة فى " مبدأ المواطنة" ..**) وانعكست عمليا فى الانتخابات الأخيرة فى دعم المرشحين الأقباط وهكذا يتلاقى الثقافى مع الواقع العمى.

لاشك أن الموضوع يحتاج إلى مزيد من الدراسة وماسبق ليس إلا مقاربة أولى لهذا الموضوع نتمنى أن ننجز تفصيلا دراسة تعنى بأبعاده فى وقت قريب.

(*) هذه المقاربة الأولية لدراسة أوسع حول الموضوع تحت الاعداد

مصادر:

١) وليم سليمان ، الحوار بين الأديان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦.

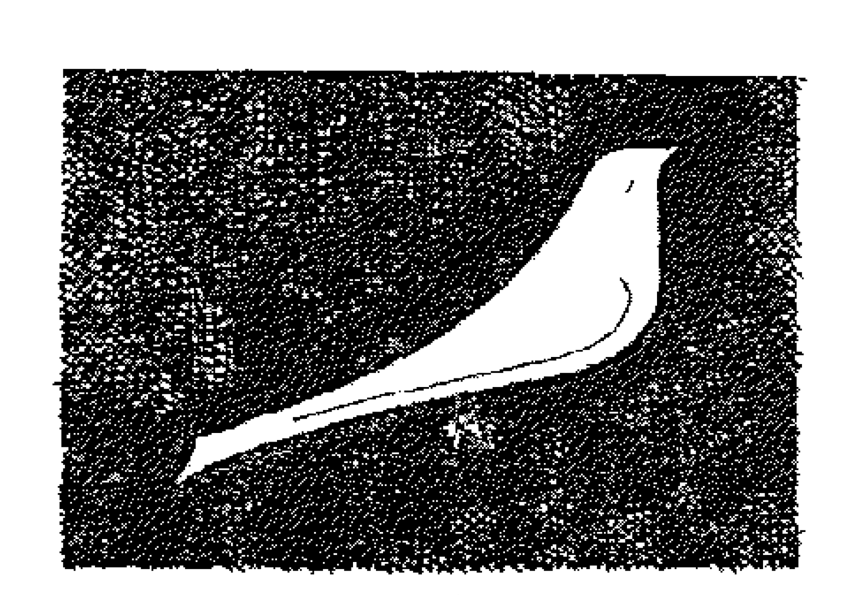
٢) وليم سليمان قلادة ، العلاقات الاسلامية - المسيحية فى الواقع المصرى: المفهوم الأساسى فى الماضى والحاضر والمستقبل ، فى العلاقات الاسلامية - المسيحية ، قراءات مرجعية فى التاريخ والحاضر والمستقبل ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٤

٣) يوسف الحسن ، الحوار الاسلامى المسيحى : الفرص والتحديات ، منشورات المجمع الثقافى ، أبو ظبى ، ١٩٩٧

٤) رضوان السيد ، الحوار الاسلامى المسيحى والعلاقات الاسلامية - المسيحية ، مجلة الاجتهاد ، العددان ٣١و٣٢ ، السنة ٨ ، ربيع وصيف ١٩٩٦.

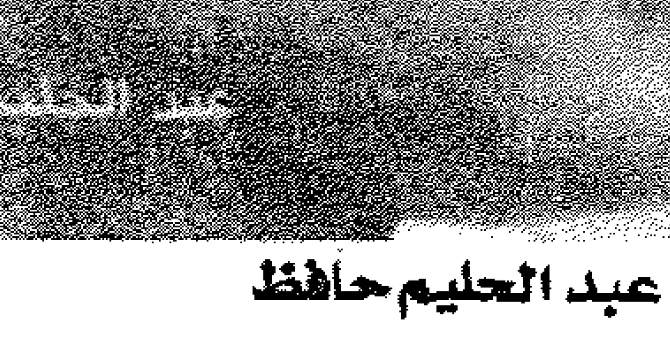
٥) سعود المولى ، الحوار الاسلامى المسيحى وضرورة المغامرة ، دار المنهل اللبنانى ، لبنان ١٩٩٦.

٦) راجع خبرة الحوار الثقافى من خلال سلسلة كتب المواطنة اصدار المركز القبطى للدراسات الاجتماعية.





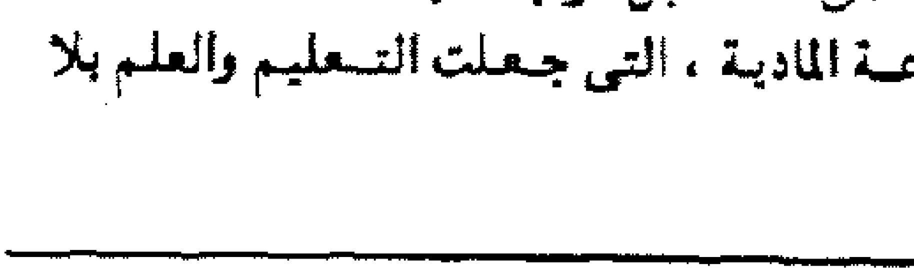




عبد الحليم حافظ
مغنى المجتمع العامل

أغانى المقهورين

فشلت تماما فى أن أنقذ أبنائى من تيار سلوكيات الاستهلاك المعولم التى اكتسحت جميع القيم التى حرصنا عليها جيلاً بعد جيل ، فأولادى الآن أخر" روشنة" ، فمتعة ابنى(١٧ عاما) أصبحت الوقوف مع عصابته من المراهقين أمام " المولات" ، فى تجمع يجعلنا نشك فى مستقبل هذا الوطن ، وابنتى الصغيرة بنت ١٤ سنة أصبحت تتسوق بالتليفون من خلال إعلانات التليفزيون ، وأصبح الحديث معى يتم بمصطلحات مثل: **كبر دماغك ، دوس وهات من الآخر، ده بيئة ، ده روش ، فى حاجة علينا ، قشطة ، بيس، كول ، ستايل ، ماما عايزه جاز..** إلخ تلك المصطلحات التى نسمعها من المراهقين الآن . واكتشفت أننى لاأواجه سلوكيات أولادى فقط بل **أواجه مجتمعاً كاملاً ، حدث فيه انهيار قيمى شامل ، وسيطرت فيه النزعة المادية ، التى جعلت التعليم والعلم بلا قيمة فى نظر الكثيرين وبالأخص من الشباب الذين يرون الغنى الفاحش والإسراف المتوحش بلا مبرر منطقى ، والتصرفات الاستفزازية للأغنياء الجدد** ، فانهارت قيم العلم والفكر ، وسيطرت على المجتمع الأنماط الاستهلاكية ، وأصبح الجميع يتهافتون على لقمة العيش، بأى طريقة ، وأصبح الشباب بلا هدف ولاأمل ، الا البحث عن المال والغنى بأسهل الطرق ، ولايستهويهم غير المظهرية والضخامة ، ولايعترفون بأبطال غير السماسرة ، ونجوم السينما والإعلان ، وباتوا يتحدثون عن أنواع السيارات والمحمول ، والمنتجعات ، وعالم" الروشنة".



د.أحمد محمد صالح

إننا أمام جيل جديد من الشباب فى غيبوبة تامة ، ومخدر تماما فى زمن ارتفعت فيه أيدى الأبناء على الأباء والأمهات ، زمن استطاع فيه مايسمى بمطرب شعبى مترهل الجسد وكرشه يسبق رأسه وملامحه تذكرك فورا ببلطجية الانتخابات وصوته يذكرك بالمخدرات ، وملابسه مثل الأراجوزات ، ويضع غوايش ذهب فى يده كالنساء ، وخواتم ضخمة فى أصابعه ، استنتجت أنه يعمل مكوجياً فى منطقة ريفية أو عشوائية ، اللهم لااعتراض عليه كانسان نقدم له كل الاحترام ، **لكن اعتراضنا أنه يعتقد أنه يغنى ، وأنه مطرب مشهور من باريس إلى شبرا** كما يقول ، واعتراضنا الأكثر على انتشاره بين الشباب ، والمصيبة أن التليفزيون بعد أن فرضه علينا من خلال مسلسلاته ، عاد وقدمه فى برنامج يتناول فيه أسرار نجاح المبدعين فى شهر رمضان ، وكانت صورته وصوته على الشاشة تجسيدا حيا للعشوائية التى نعيش فيها ، **ومثال حى على ترهل المجتمع وإفلاس نظامه السياسى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى** . إن ظهوره فى التليفزيون كنموذج للشباب يعكس قمة منظومة التناحة التى نعيش فيها من خلال سلوكيات السلبية واللامبالاة ، والأنامالية ، والاستهتار ، والبلادة ، والتحايل ، والعجز، والنفاق ، والاستسلام لدرجة اليأس . إن مايقوله هذا الشخص يعتبر تجسيدا حيا على إبداع المقهورين ، فالمجتمع المقهور سياسيا واقتصاديا وثقافيا هو الذى يردد تلك الكلمات التى يعتقد هذا الشخص أنها أغانى ، والشباب المقهور هو الذى يعجب بكلمات مثل" من أول يناير ، حبطل سجاير ، وأشيل حديد. بل انظروا الى الشباب وملابسهم الغريبة ، والمحمول على حزام البنطلون ، وشعورهم على شكل كعكة ،! وتأملوا أيضا ملابس البنات وبعض السيدات الشابات ، تجد القصير والشفاف والضيق من الملابس ، فهن يتشبهن بنجومهن من بنات الاعلانات ، وشابات الفيديو كليب وهن يتراقصن مع الموسيقى الصاخبة . بل تأمل مايردده الأطفال فى الشوارع من كلمات حمقاء غبية تعكس تخلفاً عقلياً جاءت على لسان نجوم الكوميديا والغناء فى هذا الزمن.

وكانت دراما التليفزيون عندنا تقدم البطل النجم فى صورة المكافح ضد الفساد ، المناصر للمبادئ الشريفة ، وكان هذا النجم أحيانا فى صورة فرد ، أو فى صورة أسرة مناضلة شريفة ، أو عدة أفراد . لكن مع التحولات التى حدثت فى المجتمع المصرى بسقوط قيمة العلم والمتعلمين ، وسقوط قيم الشرف والضمير ، وارتفاع القيم المادية ، حيث أصبح الثراء والوفرة هما مقياس النجومية فى المجتمع ، حتى لو كان هؤلاء النجوم من الجهلة والمشبوهين ، ومهربى المخدرات والتجار المستغلين والموظفين

النماذج التى يقدمها التلفزيون كقدوة للشباب هى:

النجم القادر الفاجر


صفوت الشريف

والحرفيين الغشاشين ، وفاقدى الذمة والضمير فى كل موقع ، أصبحوا هم نجوم المجتمع اليوم ، خاصة مع تفاقم الضغط السكانى الذى تقلصت معه إنجازات التنمية المتواضعة ، وتحول المجتمع إلى السلوك الاستهلاكى ، وأصبح كل شئ يرتبط بالاستهلاك ، وأصبحت الطبقة التى تملك النقود هى من نوعية السماسرة ، ووكلاء الشركات الأجنبية ، **وأصبح نجم المجتمع اليوم فى مصرهو القادر الفاجر بعد أن كان الكادح الصابر الشريف** ، ونلمح ذلك بوضوح فى أغلب الدراما التى تقدمها وسائل الاعلام ، وفى ضيوف برامج التليفزيون ، وفى الإعلانات المصورة فى الصحف والمجلات . وإذا كانت تلك هى حال النماذج التى تقدم لشبابنا ، وهو القاعدة الأساسية لمستقبل الوطن ، فلا أدرى من أين جاءت جرعة التفاؤل الإعلامى بالمستقبل فى مصر!

عولمة العنف

وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية فى العالم كله وبكل اللغات ، انتقدت بشدة وشجبت تصاعد العنف كمرض مستوطن ، وكأسوأ ظاهرة فى العالم ، ولكن هل هذا هو الواقع الفعلى فى العالم ؟!

وبداية نعترف أن تقييمنا لتصاعد العنف فى العالم استنادا إلى ماتقوله وسائل الإعلام ، يعتبر دليلا محفوفا بالمخاطر ، والأفضل أن نختبر الحقائق فعلا ، ونرصد نسبة جرائم القتل كمقياس موثوق للعنف فى العالم ، حيث الألم والتألم والمعاناة ، مع صعوبة تجاهل الجثة.

المتوسط العالمى لجرائم القتل ، من عينة فى ٣٤ دولة من مختلف بقاع العالم بين عام ١٩٨٠- ١٩٨٤ ، يبين أن **هناك ٨٢ر٥ جريمة قتل تحدث لكل ١٠٠ ألف نسمة ، ثم ارتفعت نسبة جرائم القتل فى العالم بنسبة ٥٠٪ فى أوائل التسعينات ، حيث زادت فى الدول الصناعية بنسبة ١٥٪ ، بينما زادت بنسبة ٨٠٪ فى أمريكا اللاتينية ، وزادت بنسبة ١١٢٪ فى العالم العربى** ، ونكررها حتى لايعتقد البعض أنه خطأ مطبعى **زادت نسبة جرائم القتل فى بلاد العرب بنسبة ١١٢٪ فى أوائل التسعينات**، وأرجو أن تتمالك أعصابك عزيزى القارئ ، فقد قفز المتوسط العالمى لجرائم القتل إلى ٨٦ر٨ جريمة قتل لكل ١٠٠ ألف من السكان أثناء الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ ، وفقط فى دول آسيا والباسفيك انخفضت النسب.



زادت جرائم القتل فى البلاد العربية بنسبة ١٢٪

وبالرغم من أن المعلومات حول جرائم القتل غالبا ماتعطى فكرة تخطيطية عامة ، ولاتبرز معطيات ضخامة جانب الانتقام من قبل القاتل ، التى تعطى رؤية أخرى وأنماطاً أخرى للعنف. لسوء الحظ فأن المعلومات والبيانات المقارنة المتاحة عن الانتقام ، تغطى فقط خمس دول فقط هى **كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، ونيوزيلندا ، وفنلندا ، وإمارة ويلز فى انجلترا.**

آه لو توفرت معلومات عن جرائم الانتقام فى الدول العربية ، أعتقد كنا سنرى صورة تقطر دما.

فأوروبا الغربية حالات القتل فيها وخاصة فى ويلز فى انجلترا فى تزايد مستمر وسريع للعنف من خلال مقياس لحالات الانتقام بالاعتداءات والتهديد ، خلال الفترة من الثمانينات إلى منتصف التسعينات ، وبرغم تراجع جرائم القتل بصفة عامة فى الولايات المتحدة الأمريكية ،الا أن معدلات جرائم الانتقام بالاعتداء والتهديد مستمرة فى التزايد فى نفس الفترة. فقط كندا أظهرت عدم زيادة فى جرائم الانتقام . ويبدو أن الوضع قياسا على الاحصائيين ، ليس فقط فى البلدان التى رصدت فيها أعلى نسبة لجرائم القتل أثناء فترة منتصف الثمانينات ، لكن على مستوى العالم ككل ، نسبة جرائم القتل كمؤشر للعنف فى تصاعد سريع ومستمر.

فالإحصاءات والأرقام المتوافرة تشير إلى أن أكثر من ٤٠ جريمة قتل لكل ١٠٠ ألف من السكان موجودة فى جنوب صحارى أفريقيا ، كأعلى نسبة ، تأتى بعدها أمريكا اللاتينية فهى تقريبا ٢٣ جريمة قتل لكل ١٠٠ ألف من السكان ، وترصد الأرقام أيضا فى المدن العالمية أن معدل الجريمة فى جوهانسبرج مرتفع للغاية ، حيث وصل إلى ١١٥ جريمة قتل، وفى كالى وصلت ٩١ جريمة قتل لكل ١٠٠ ألف من السكان . وتطرح هذه الأرقام المميتة عدة أسئلة

ماسبب هذا الاندفاع للعنف فى العديد من الأجزاء للعالم؟

وهل هو ظاهرة دائمة أو مؤقتة؟

ويزيد على تلك المعاناة الواضحة والخسارة الحياة الإنسانية مزيدا من العنف الاقتصادى والاجتماعى.

فهل أصبح الناس فى العالم أكثر شرا ؟!

السياسة و البقر

إلى هؤلاء الذين لايفهمون فى السياسة ، نقدم لهم شرحا بسيطا للمذاهب السياسية

* الاقطاع هو أن يكون لديك بقرتان ، ويأخذ منك الإقطاعى صاحب الأرض بعضا من اللبن.

* والاشتراكية النقية جدا هى أن يكون لديك بقرتان تأخذهما الحكومة وتضعهما فى شونة مع بقر الآخرين ، ويجب عليك أن تعتنى بكل البقر ، وتعطيك الحكومة كوبا واحدا من اللبن.

* وعندما يعتنى ببقراتك مزارعو الدواجن الآخرين ، ويجب عليك فى نفس الوقت الاعتناء بدواجن الحكومة التى أخذت من المزارعين ، وتعطيك الحكومة عندها الكثير من اللبن والبيض وفقا لاحتياجاتك كما تقول اللوائح ، هنا تسمى اشتراكية البيروقراطية.

* وعندما يكون لديك بقرتان ، والحكومة تأخذ منك الاثنتين ، وتستأجرك للعناية بهما ، وتبيع لك اللبن ، تكون هذه هى الفاشية.

* وعندما تقتسم بقراتك الاثنتين مع جيرانك وتتشاحن أنت وجيرانك عن من الذى يملك " القدرة" والذى تتعاظم عنده" الحاجة" وفى نفس الوقت ، لايشتغل أحد ويعتنى بالبقرات ، ولايحصل أحد على كوب من اللبن ، وتسقط الأبقار ميتة من الجوع ، هذه هى الشيوعية النقية.

* وعندما يكون عندك بقرتان ، ويجب أن تعتنى بهما لكن الحكومة تأخذ منك كل المنتج من الحليب ، وأنت تختلس بقدر ماتستطيع من إنتاج الحليب وتبيعه فى السوق السوداء هذه هى الشيوعية الروسية.

* فى البريسترويكا ، يكون لديك بقرتان ، ويجب عليك أن تعتنى« بهما ، لكن المافيا تأخذ منك كل اللبن ، وقبل أن تأخذه المافيا تحاول أنت أن تسرق كل ماتستطيعه من اللبن وتبيعه فى السوق الحرة.

* إذا كان لديك بقرتان ، وتأخذهما الحكومة ، وتطلق عليك النار فأنت فى الشيوعية الكمبودية.

* وفى الدكتاتورية لديك بقرتان ، تأخذهما الحكومة وتجندك قسرا.

* وفى الديمقراطية النقية لديك بقرتان ، جيرانك يقرروا من الذى يحصل على اللبن!

* فى الديمقراطية الممثلة لديك بقرتان ، يختار جيرانك شخص مالإخبارك من الذى يحصل على اللبن.

* فى البيروقراطية لديك بقرتان ، فى البداية ، الحكومة تضبط وتنظم كيف يمكن أن تغذيهما؟ ومتى يمكن أن تحلبهما؟ ثم بعد ذلك تدفع الحكومة لك لعدم حلبهما ، ثم تأخذهما ، تقتل واحدة ، وتحلب الأخرى وتصب اللبن هباء على الأرض . ثم تطلبك الحكومة لملء الاستمارات لتبرر أسباب البقرة المفقودة.

* فى الرأسمالية ليس لديك أى بقر ، ولن يعيرك البنك المال لشراء البقر ، لأنه ليس لديك أى بقر لإقامة ضمان.

* فى الفوضوية النقية لديك بقرتان ، إما أن تبيع اللبن بسعر عادل ، أو أن جيرانك يحاولون أن يأخذوا منك البقر ويقتلونك.

* فى الرأسمالية الفوضوية لديك بقرتان ، تبيع واحدة وتشترى بدلا منها ثوراً.

* فى السريالية لديك زرافتان ، وتطلبك وتأمرك الحكومة لأخذ دروس فى الهرمونيكا.

* وفى مذهب الألعاب الأولمبية لديك بقرتان ، واحدة أمريكية ، والأخرى صينية ، ومع موسيقى خلفية ومونتاج سينمائى تسرد حكاية مؤثرة ، كيف أن البقرة الأمريكية تغلبت على الألم وعذاب النمو فى إحدى الضواحى بين والدين منفصلين بالطلاق ، ثم يذكر بشكل عابر أن البقرة الصينية تضرب يوميا بواسطة مزارع استبدادي وشاهدت والديها مذبوحين أمام عينيها ، وتفوز البقرة الأمريكية بالمسابقة ، وتتلوى وتتمرغ بحدة على الرمال ، وهى تسمع فوزها بعقد عمل بعدة ملايين من الدولارات ، بينما تقاد البقرة الصينية خارج الحلبة ونسمع طلقاً نارياً عليها من مسئولى الحكومة الصينية ، ولم يعد أحد يسمع عنها شيئا ، ويشترى ماكدونالدز MCDONALD اللحم ويقدمه ساخناً وسريعاً فى مطاعم بكين.

* وإذا كانت لديك بقرتان ، فى عزبة فيها جميع الأنماط السياسية السابقة ومتعايشة فى تناغم ، وصاحب العزبة فرض عليك ضريبة مبيعات ، فلا يتبقى لك لبن أو لحم ، فهاجرت البقرتان إلى المدينة ، إحداهما انضمت للحزب الحاكم ، والأخرى انضمت لأحزاب المعارضة وأنت ضائع بين البقرتين ، البقرة الأولى دخلت الانتخابات وأصبحت عضوا فى المجلس النيابى ، واقترضت من البنوك ، مدخرات جيرانك ، وهربت للخارج ، وهناك أصيبت بجنون البقر ورجعت تنشر العدوى بين بقية البقر ، والبقرة الثانية تضرب يوميا بالسياط ، والماكدونالدز واقف ينتظر سقوطها حتى يشترى لحمها برخص التراب ويقدمه ساخنا وسريعاً فى مطاعمه ، طبعا أنت وجيرانك لاتملكون أى أمل ، لا فى البقرة الأولى ولا فى البقرة الثانية ، ولافى صاحب العزبة ، والسؤال الآن هل تعرف أين أنت؟!

عماليات



حافظوا على أموال التأمينات الاجتماعية حماية لأصحابها من التسول

محمد جمال إمام

صيحة تحذير من الوقوع فى مصيدة المعاش المبكر

قراءة الصحف الصباحية (الحكومية) تصيب المرء فى كثير من الأحيان بمنغصات مزعجة وتبعث فى نفسه الكثير من دواعى الكآبة والاكتئاب ، ولكن قراءة صحف المعارضة تصيبه حتما بقدر أكبر من الاكتئاب والإحباط واليأس ، وهو ماقد يتسبب - فى حالة من يتقدمون فى العمر من أمثالى - فى زيادة حدة الأمراض المصاحبة للتقدم فى العمر ، وهو أمر يحرص من هم على شاكلتى من وأرباب المعاشات على تجنبه حرصا على عدم زيادة استنزاف معاشاتهم المحدودة فى شراء المزيد من الأدوية ، وحرصا على عدم تعريض أنفسهم لمزيد من العواقب الصحية المترتبة على التعرض لمثل هذه المنغصات.

غير أن المرء أحيانا مايقع فى المحظور وتخونه حصافته وتغريه نفسه الأمارة بالسوء بأن يقرأ من حين لآخر بعض صحف المعارضة ، فيلقى جزاءه على الفور . ومن أمثال ذلك، ماحدث لى عندما فعلتها واشتريت عدد صحيفة " **الأهالى**" الصادر يوم ١٠ يناير الماضى . كان عنوان العدد الرئيسى ، الملعلع بلونه الأحمر ، يقول: **الحكومة تلعب فى البورصة بمليار و٥٦٠ مليون جنيه من المعاشات** . ووقع قلبى فى حذائى ، وبحثت عن الموضوع المنشور فى صدر الصفحة الأولى فوجدته مزينا بعنوان يقول: **فى محاولة لإنقاذ بورصة الأثرياء .. الحكومة تضحى بأموال المعاشات !! خسائر ٢٩٠ مليون جنيه بعد المضاربة بأموال العاملين:** فماذا تنتظر أن يصيب رب معاش من أمثالى بعد ذلك وقبل أن يقرأ الموضوع نفسه .

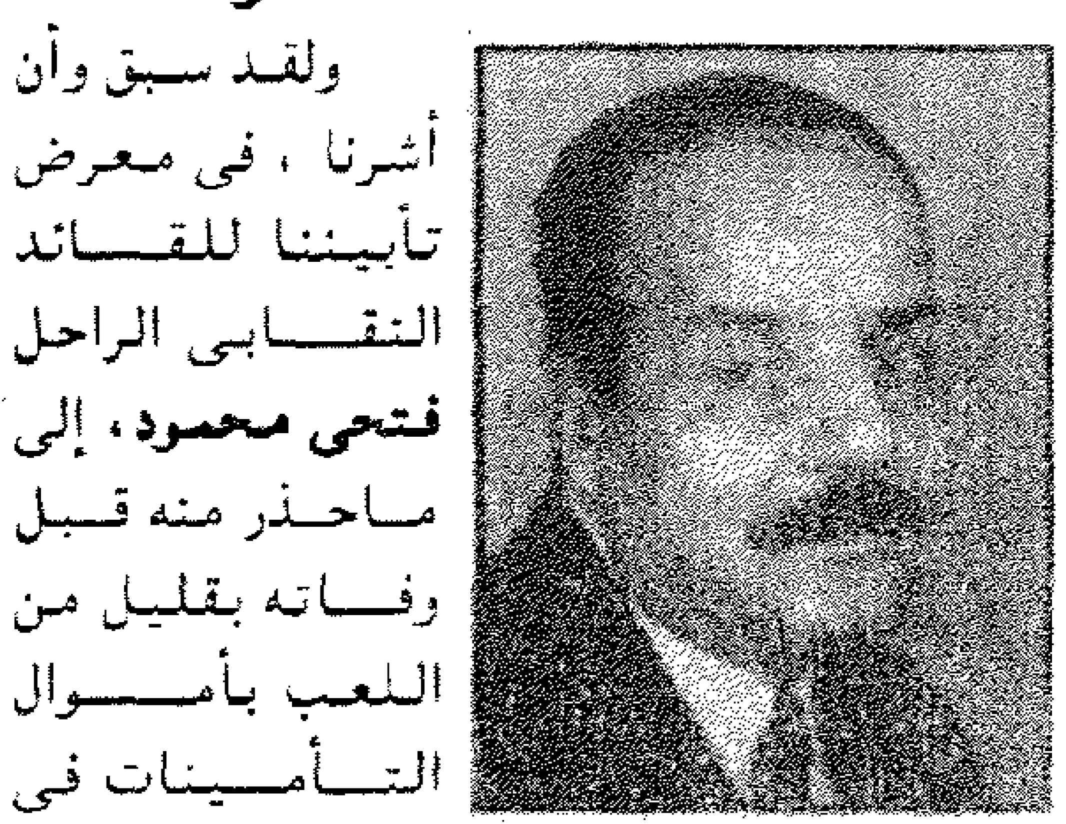
خسائر فى خسائر

الموضوع المنشور يقول إن خسائر أموال التأمينات الاجتماعية المستثمرة فى البورصة فى العام الماضى بلغت **١١٠ مليون جنيه ،** وإن وزارة التأمينات كانت قد قررت **استثمار ٦٠٠ مليون جنيه من أموال التأمينات فى البورصة فحققت خسائر بلغت ٥٠ مليون جنيه بالإضافة إلى ضياع مبلغ ٦٠ مليون جنيه كان يمكن أن تتحقق كعائد سعر فائدة فى حالة إيداع المبلغ فى البنوك.** ويضيف كاتب الموضوع قائلا" الغريب أن الوزارة قررت هذا العام استثمار **مبلغ مليار و٦٥٠ مليون جنيه فى البورصة** ، الأمر الذى يحذر منه خبراء الاقتصاد ويرون أنه يهدد بخسارة مبالغ تصل **إلى ١٨٠ مليون جنيه أخرى** نتيجة لأوضاع البورصة وتقلباتها .. يذكر أن أموال التأمينات تستقطع من أجور أكثر من ١٧ مليون عامل بأجر وأن إجمالى المستثمر من أموال التأمينات والمعاشات يصل إلى ١٣٠ مليار جنيه ، منها ١١٩ مليار و٦٠٠ مليون جنيه مودعة لدى بنك الاستثمار القومى و٢ مليار و٧٣٠ مليون جنيه اقترضتها الدولة بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة فى البنوك ، و٥ مليارات و٢٠٠ مليون جنيه ودائع فى البنوك تحقق أفضل عائد ، ومليار و٦٥٠ مليون جنيه سندات وأسهم للمضاربة فى البورصة".

أحمد العماوى

حدث ماتوقعناه

ولقد سبق وأن أشرنا ، فى معرض تأبيننا للقائد النقابى الراحل **فتحى محمود ،** إلى ماحذر منه قبل وفاته بقليل من اللعب بأموال التأمينات فى بورصة لاتزال تعتبر ناشئة ومعرضة لتقلبات خطيرة قد تلحق الضرر بالمزايا التأمينية للملايين من العاملين وبحياة مئات الألوف من أرباب المعاشات الذين لامورد رزق لهم ولمن تبقى معهم من أفراد أسرهم سوى معاشاتهم المحدودة التى لاتكفى لسد احتياجات الحياة المصرية المتصاعدة التكلفة ، وبمستقبل مئات ألوف آخرين من العاملين الذين يوشكون على بلوغ سن التقاعد من


السيد راشد

العمل. ولكن الحكومة تفعل ماتشاء دون أن تجد من يوقفها عند حدها أو يحاسبها على أخطائها.

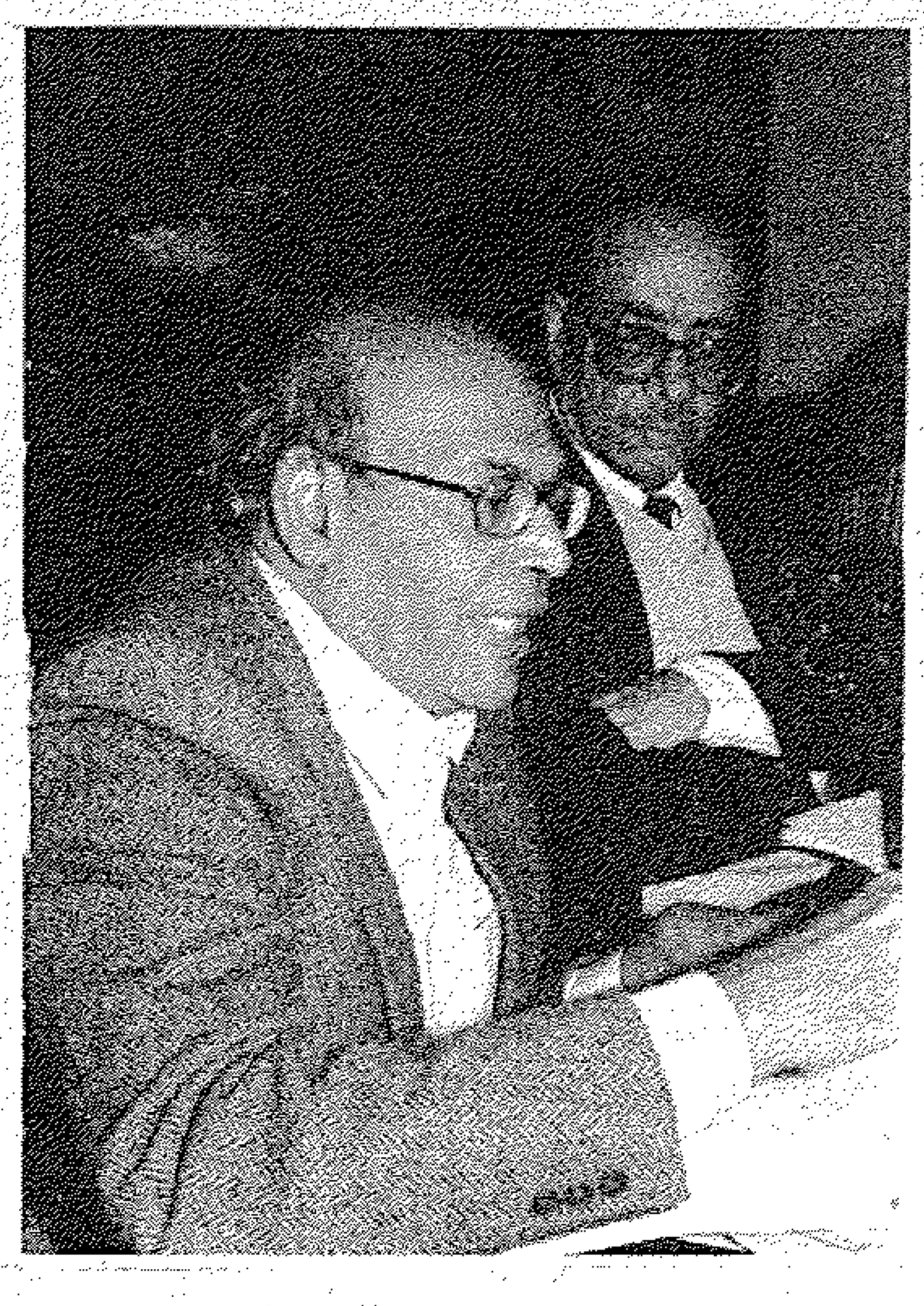
نظام للتكافل

ولايخفى عن الأذهان أن نظام التأمينات الاجتماعية فى **جوهره نظام للتكافل**، فالعامل يستقطع منه طوال فترة عمله أقساط الاشتراك فى هذا النظام، ومن هذه الأقساط تمول معاشات المتقاعدين عن العمل وتأمينات العجز وإصابات العمل والبطالة وخلافه، وعندما يصاب ذلك العامل بمكروه يقتضى تعويضه عنه فانه يحصل عليه مما سبق له وأن ساهم فيه باشتراكاته هو وغيره من جماهير العمال، أو عندما يبلغ هو الآخر سن التقاعد عن العمل فإنه يبدأ فى الحصول على معاشات تقاعدية تمول من الاشتراكات التى يدفعها الملتحقون الجدد بسوق العمل حتى يبلغوا سن التقاعد، وهلم جرا، ولذلك تواجه بعض المجتمعات الأوروبية الحالية التى يتناقص فيها معدل المواليد، ومن ثم عدد الملتحقين سنويا بسوق العمل، وخاصة مع امتداد عمر أرباب المعاشات إلى أكثر مما كان يحدث فيما سبق ومما توقعه الخبراء الاكتواريون الذين حددوا الأسس المالية للنظام، تواجه مشاكل حادة فى تمويل النظام بدون اللجوء إلى الحصول على دعم من الدولة، فيفكر البعض منها فى تقليص امتيازات نظم التأمينات الاجتماعية الحالية والتشجيع على اللجوء إلى نظم التأمينات الخاصة من خلال صناديق المعاشات التقاعدية الخاصة الأشبه بصناديق الزمالة الحالية لدينا، وهى الصناديق التى تنشط بشدة - وليست أموال التأمينات الاجتماعية العامة حتى الآن - فى بورصات الأموال المالية المأمونة فى أغلب الأحوال وليست الناشئة المعرضة لتقلبات شديدة وخطيرة.

اتحاد العمال هو المسئول

ومن هنا فإن مصير أرباب المعاشات معلق فى رقبة اتحاد العمال بوصفه قيادة التنظيم النقابى العمالى الوحيد فى بلادنا. وقد يقول قائل بأن التنظيم النقابى مسئول عن الدفاع عن مصالح أعضائه، أى العمال المنتمين إلى عضويته والمسددين لاشتراكاتهم فى هذه العضوية فينيطون به بهذا الشكل مهمة تمثيلهم والدفاع عن مصالحهم. ولكن الرد على هذا القول ينطوى على أربعة عناصر:

* **أولا، التنظيم النقابى مسئول من ناحية المبدأ عن تمثيل الطبقة العاملة عموما والدفاع عن مصالحها**، سواء منهم المسددين لاشتراكات العضوية أو من تقاعسوا عن ذلك بسبب عدم حماس التنظيم فى استمالتهم وإقناعهم بالإنضمام إلى صفوف الأعضاء أو بسبب عدم اقتناعهم بجدارة التنظيم النقابى الحالى بتمثيلهم. وفى الستينيات والسبعينيات، أيام تجارب الفكر الاشتراكى المهال عليها التراب، كان الشعار السائد وقتها أن التنظيم النقابى يمثل كل من يتعيش على أجره أو راتبه الشهرى، سواء كان عاملا يدويا أو موظفاً مهنيا، كما يمثل كل الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ويمثل عمال التراحيل الذين يتعيشون على ناتج كدحهم كلما أتيحت لهم فرصة عمل. **باختصار يمثل كل من لامورد رزق له سوى ناتج عمله اليدوى أو الذهنى فى الحال أو عندما تتاح له فرصة العمل.** ومن ثم فإنه مظلة جامعة لكل أفراد الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة الصغيرة، ممن لايملكون مصادر رزق أخرى تتمثل فى ممتلكات عقارية أو زراعية أو مالية تدر عليهم دخلا آخر يتعيشون منه.



د. محمود عبد الفضيل

* **وثانيا أموال التأمينات الاجتماعية** كما ذكرنا عبارة عن استقطاعات من أجور العمال الحاليين، الذين يفترض أن التنظيم النقابى يمثلهم ويدافع عن مصالحهم. ومن هذا المنطلق فإن قوانين العهد الاشتراكى نصت على تمثيل اتحاد العمال فى مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، أى أن ممثلى الاتحاد فى المجلس يتحملون تبعة أية قرارات تلحق الضرر بتلك الأموال وتعرض مصالح العمال المستفيدين منها أو أرباب المعاشات الحاليين والمستقبليين للخطر. **ومن هنا، فان المنتظر من الاتحاد أن يعلن رأيه فيما حدث لتلك الأموال وأن يتصدى لأى محاولة للعبث بها فى المستقبل وتعريضها للضياع، وكفى ماحاق بها من قبل، ومايحيق بها منذ سنوات طويلة نتيجة لاقتراض الحكومة لجانب كبير منها بسعر فائدة أقل من السعر السائد فى السوق، أو استغلالها من خلال بنك الاستثمار القومى فى مشاريع تفشل بعضها ولا تستطيع أن ترد ماالستثمر فيها من أموال.**

* **وثالثا**، أن هذه الأموال ليست مخصصة فقط للمعاشات التقاعدية، ولكنها تغطى كما ذكرنا تأمينات العجز وإصابات العمل والبطالة، إلى آخره، ومن ثم **فإن العبث بها يعرض مصالح العمال الحاليين، وقبل بلوغهم سن التقاعد عن العمل، للخطر نتيجة لنقص الأموال المخصصة لدفع تلك المزايا.**

* **وأخيرا**، فقد كان معظم أرباب المعاشات قبل تقاعدهم عن العمل من أعضاء التنظيم النقابى الذين استقطعت من أجورهم اشتراكات العضوية الشهرية التى مولت نشاط التنظيم وحافظت على كيانه. **ورغم أن القانون لايعطيهم الحق فى الاستمرار فى عضوية التنظيم، فانهم رغما عن ذلك جزء لايتجزأ من الطبقة العاملة التى يشرف الاتحاد بتمثيلها والدفاع عن مصالحها.** وفضلا عن ذلك فان مفهوم التكافل المتجذر فى الوعى الشعبى المصرى، والذى يعتبر أحد الركائز المهمة فى الأديان السماوية كلها. يفرض على التنظيم النقابى الاهتمام بأوضاع مئات ألوف من العاملين السابقين الذين لايوجد من يدافع عن مصالحهم سواً. والمثل الشعبى المصرى يقول أن من يقدم السبت يجد الأحد أمامه، **وليتذكر القادة النقابيون الحاليون أنهم سيصبحون، رغما عن التحايل على تطبيق القوانين العمالية، من أرباب المعاشات يوما ما عندما يفقدون الحظوة لدى الدوائر السياسية التى تبقيهم فى مواقعهم الحالية رغم تجاوز عدد كبير منهم لسن التقاعد القانونى عن العمل، وأنهم حينئذ سيتطلعون إلى من يدافع عن مصالحهم المهضومة، فليرسوا التقاليد التى تؤمن لهم ذلك فى المستقبل.**

احمونا من التسول

إننا نرجو ألا يأتى علينا، نحن أرباب المعاشات، يوم نصبح فيه مثل أرباب المعاشات الروس الذين أذلتهم السياسات

الاقتصادية الخاطئة لعصر الانفتاح وسياسة آليات السوق فى روسيا إلى حد اضطرارهم لبيع نياشينهم ومتعلقاتهم الشخصية البسيطة أو التسول من أجل سد الرمق وتلبية حاجاتهم اليومية المحدودة. وياحكومة اتقى الله فينا ، وياقادة اتحاد العمال، تحملوا مسئوليتكم قبل جزء كبير من المستضعفين فى الأرض المصرية فى هذا الزمن القاسى.

خدعة المعاش المبكر

وكـأنما لم يكن فى ذلك الكفـاية ، فـأشارت " الأهالى" فى الصفحة الأولى من نفس العدد إلى أن الحكومة تفكر فى تغيير نظام **المعاش المبكر** بطريقة تقلل من امتيازاته المحدودة التى أغرت الآلاف من العاملين فى القطاع العام بقبوله فى عملية سرابية أوقعتهم فى محاظير لايستطيعون الخروج منها حتى الآن . ثم جاء الدكتور **محمود عبد الفضيل** فوضع على الجراح المؤلمة ملحا موجعا فى مقاله الأسبوعى **" تأملات اقتصادية"** فى عدد " المصور" الصادر فى نفس اليوم عندما ذكر قارئيه بكل مثالب ذلك النظام الذى اخترعه زبانية صندوق النقد الدولى وروجوه فى البلدان التى وقعت فى إساره والتى أسموها" **البلدان التى تمر بمرحلة تحول" (التحول إلى ماذا؟).**

إذ يشير الدكتور **عبد الفضيل** إلى أن عدد المسرحين وفقا لنظام المعاش المبكر بلغ حتى نهاية عام **٢٠٠٠ نحو ٢١٠ آلاف عامل** .. وأنه رغما عن أن هذا النظام اختيارى بناء على رغبة العامل فانه فى حقيقة الأمر أحد صور التسريح الجماعى للعاملين مقابل حصولهم على تعويض مادى محدود" **أى خلو رجل يدفع للعامل حتى يترك العمل".** ويضيف الدكتور **عبد الفضيل** أنه يحدث فى معظم الحالات ألا تتجاوز المكافأة مبلغ ٣٥ ألف جنيه عند الإحالة إلى المعاش المبكر.. **سوهكذا يلاحظ أن حجم هذه التعويضات هزيل سرعان مايتبخر . فلا يبقى من تعويضات المعاش المبكر سوى مرارة البطالة** .. ومبلغ التعويضات الذى يحصل عليه أصحاب المعاش المبكر قد يكون مغريا للكثيرين فى بداية قبول القرار تحت ضغط وإلحاح المشاكل المالية والمعيشية للكثيرين منهم . فهو يشكل بالنسبة لهم حلا لبعض الاختناقات المالية التى يعانون منها فى الأجل القصير ، دون أن يفكروا كثيرا فى مستقبلهم المادى والمعيشى فى الأجل الطويل ، أى بعد أن تتبخر تلك المنحة المالية . وهذا الوضع يذكرنى بما يطلق عليه الاقتصاديون **خداع النقود** حيث يكون منظر النقود مبهرا فى البداية ، ثم يتبين بعد مدة أنه نوع من السراب الخادع.

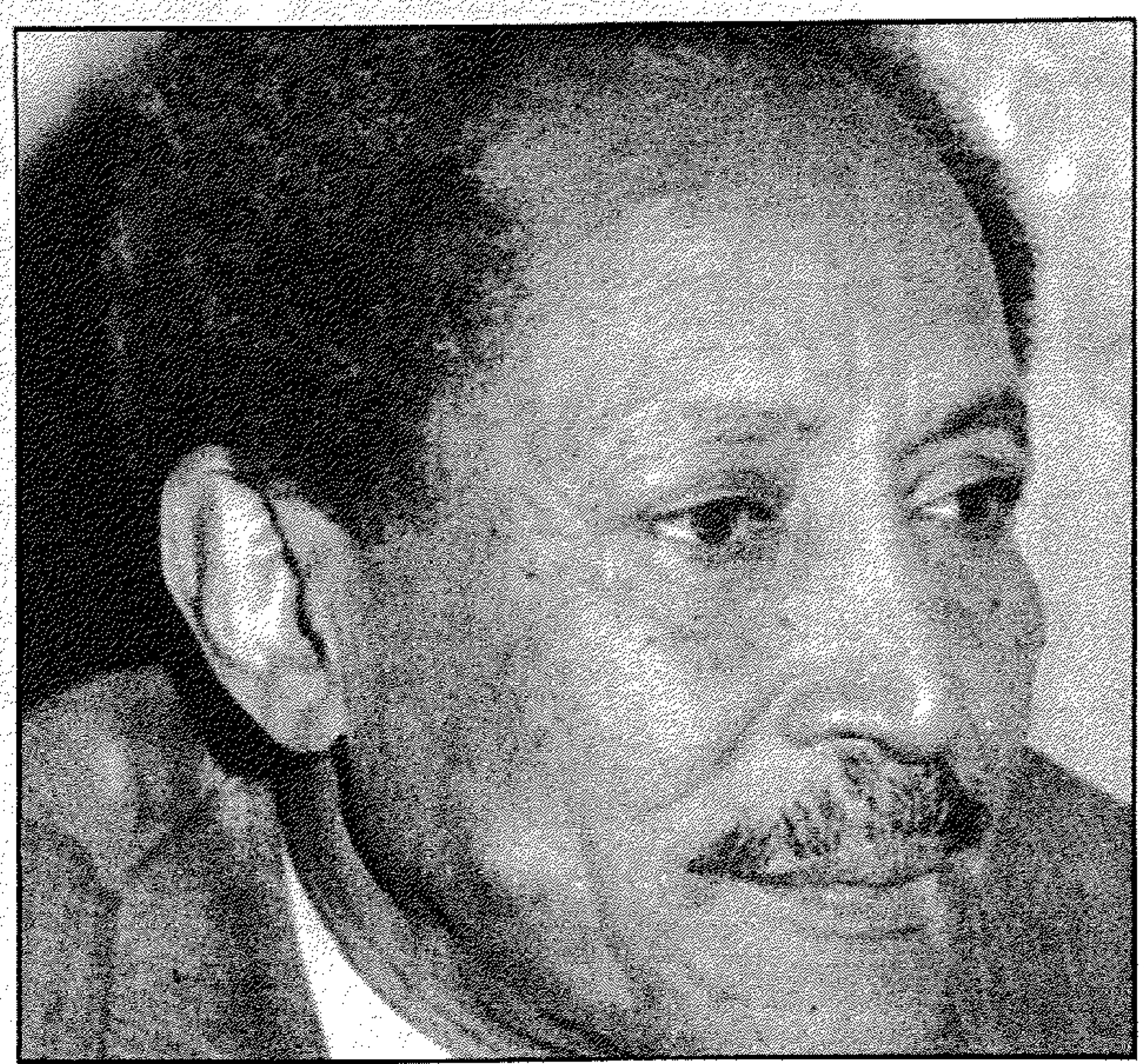
خلاصة القول هنا أن تلك الأعداد الغفيرة التى يتم تسريحها من الخدمة وفقا لنظام المعاش المبكر - ورغم الأعباء المالية الكبيرة المترتبة على هذا النظام - فان هؤلاء المسرحين سوف ينضمون إن عاجلا أو أجلا إلى مخزون البطالة المتفجر فى الاقتصاد المصرى ، ومايرتبط بذلك من مضاعفات اقتصادية واجتماعية يعرفها الجميع».

هذه صيحة تحذير يطلقها عالم من كبار علمائنا الاقتصاديين ، وهو لايخترع معلومة مجهولة وإنما يورد حقائق يعرفها كثير من المهتمين بهذه المسائل . ورغم أن قادة اتحاد العمال يكتفون بتأييد سياسة الحكومة فى هذا الصدد ويحاولون تجميل الخدعة الكبرى التى يتعرض لها عشرات الألوف من العمال المغلوبين على أمرهم ، **ورغم أن المسئولين عن شئون العمل والعمال فى بلادنا يتسابقون على توظيف تعاريف البطالة المختلفة بما يفضى إلى تخفيض نسبة البطالة الحالية فى المجتمع المصرى إبرازا لنجاحات وهمية يحققها النظام السياسى القائم فى خدمة مصالح الشعب والتخفيف من مواجعه ، فلابد من أن يتحمل البعض مسئولياتهم أمام جماهير الشعب،** فى عصر تعتبر الشفافية من أهم شعاراته وبحرص بعض من البلدان التى تقل عنا فى سجل إنجازاتها الحضارية الطويلة فى الأخذ به ، وأن يضعوا الحقائق سافرة أمام الناس بدون تزويق أو تزييف ، وألا يخدعوا الجماهير العمالية بمعسول الكلام ويدفعوها إلى التسابق على أموال المعاش المبكر السرابية ثم يتركوها بعد ذلك تعانى مشكلة البطالة وضيق الدخل وضرورة البحث عن مصادر إضافية تسد الفجوة بين ماتبقى لها من معاشات وضرورات الحياة القاسية.

فهل يمكن أن تظل الجماهير العمالية طويلا بدون نصير حقيقى لها يدافع عن مصالحها ويبصرها بما ينتظرها من مزالق خطيرة ويحميها من المتربصين بها دفاعا عن مصالح قوى استغلالية لايهمها إلا تعظيم أرباحها ومغانمها ؟



المعارض السودانى البارز التيجانى الطيب: فى حوار مع «اليسار»:



لا بديل عن العمل المسلح لانتزاع الحكم الديمقراطى فى الســودان

حوار: أمينة النقاش

ماالذى يجرى فى السودان؟ هل أنهت الانتخابات الرئاسية والتشريعية الصراع بين قطبى النظام" **البشير**"و " **الترابى** " أم عززت ذلك الصراع وأججته؟ ومامستقبل التسوية السلمية بعد الانقسام الذى جرى فى **التجمع الوطنى الديمقراطى**" بانسلاخ " **حزب الأمة**" منه ، وعودة قياداته للخرطوم، وكثرة الأنباء التى تتحدث عن حوار بينه وبين " **حكومة البشير**"؟

ومامموقع " **التجمع الوطنى الديمقراطى**" الذى يضم كل فصائل المعارضة السودانية ، من خريطة القوى التى توجه الأحداث وتؤثر فيها ؟

عن هذه الأسئلة وغيرها ، يجيب " **التيجانى الطيب**" عضو السكرتارية المركزية للحزب الشيوعى السودانى ، والقيادى البارز فى" التجمع الوطنى الديمقراطى" المعارض.

غيبة الحقوق

*** ما تقييمك للأوضاع السياسية فى السودان ، بعد إجراء الانتخابات الرئاسية ، والتشريعية؟**

موضوعيا ، لم يتغير أى شئ لا بالانتخابات ولابنتائجها . فمازالت " **الجبهة الاسلامية**" هى التى تحكم ، ومازال برنامجها هو المطبق فى الواقع العملى ، ومازال الشعب السودانى ، يعيش فى ظل القهر وغيبة الحقوق ، وانعدام الديمقراطية . **لكن علينا الاعتراف بوجود هامش محدود للحركة ، وهو هامش تم انتزاعه بمعاناة شديدة.** لكن هذه الحركة المحدودة التى تتم فى إطار ضيق ، لم تستثمر إلغاء القوانين والمراسيم ولم تستحدث مؤسسات ومكتسبات دائمة حقيقية . **وكل السودانيين يعرفون تماما، أن الانتخابات التى جرت هى انتخابات مزورة ، معروفة النتائج سلفا،** فى ظل مناخ تفتقد فيه كل أشكال الحريات الديمقراطية ، حتى فى أبسط أشكالها . والأغلبية الساحقة من الشعب السودانى قاطعت الانتخابات وهو نوع من **المقاومة السلبية ، كان يمكن أن تكون أكثر فاعلية لو أن المقاطعة اتخذت شكلا إيجابيا من المظاهرات والتجمعات** التى تثبت أن ماتم لم يكن سوى تزوير لإرادة الشعب السودانى .. وربما يعود السبب فى انعدام المقاطعة الإيجابية ، إلى عودة قيادات حزب الأمة إلى السودان ، ودخولها فى مفاوضات مع النظام منفردة ، مما أدى إلى انقسام المعارضة الحقيقية لقوى التجمع فى الداخل. **لكن السبب الأهم يعود فى رأيى ، إلى أن التجمع الوطنى الديمقراطى الذى يضم فصائل المعارضة ، لم يقم بدور فعال فى الدعوة للمقاطعة الإيجابية للانتخابات**

تحسين الصورة

*** بماذا تفسر إصرار الرئيس السودانى " عمر البشير" على إجراء تلك الانتخابات برغم الإجماع على خطأ تلك الخطوة؟**

لاتفسير سوى أنها وسيلة تقول للرأى العام الدولى والعربى والإقليمى إن النظام قد أضفى على وضعه شرعية ، هى شرعية الانتخابات وهى شرعية مزيفة ، لأنها حظيت بمقاطعة جماهيرية واسعة . أما الأمر الثانى ، فهو أن " **البشير يسعى لحسم الصراع الداخلى فى الجبهة الاسلامية ومع" حسن الترابى " لصالحه ،** ليصبح هو رئيس الجمهورية للمرة الثالثة على التوالى ، وهو بهذه الصفة يستطيع أن يكون حكومة جديدة، ويعين الولاة فى الأقاليم ، ويدعو البرلمان الذى شكله من أنصاره لسن مايراه من قوانين لتثبيت هذه الشرعية المزعومة الواهية.

*** وهل تعتقد أن الصراع بين" البشير"و" الترابى" قد حسم لصالح الأول؟**

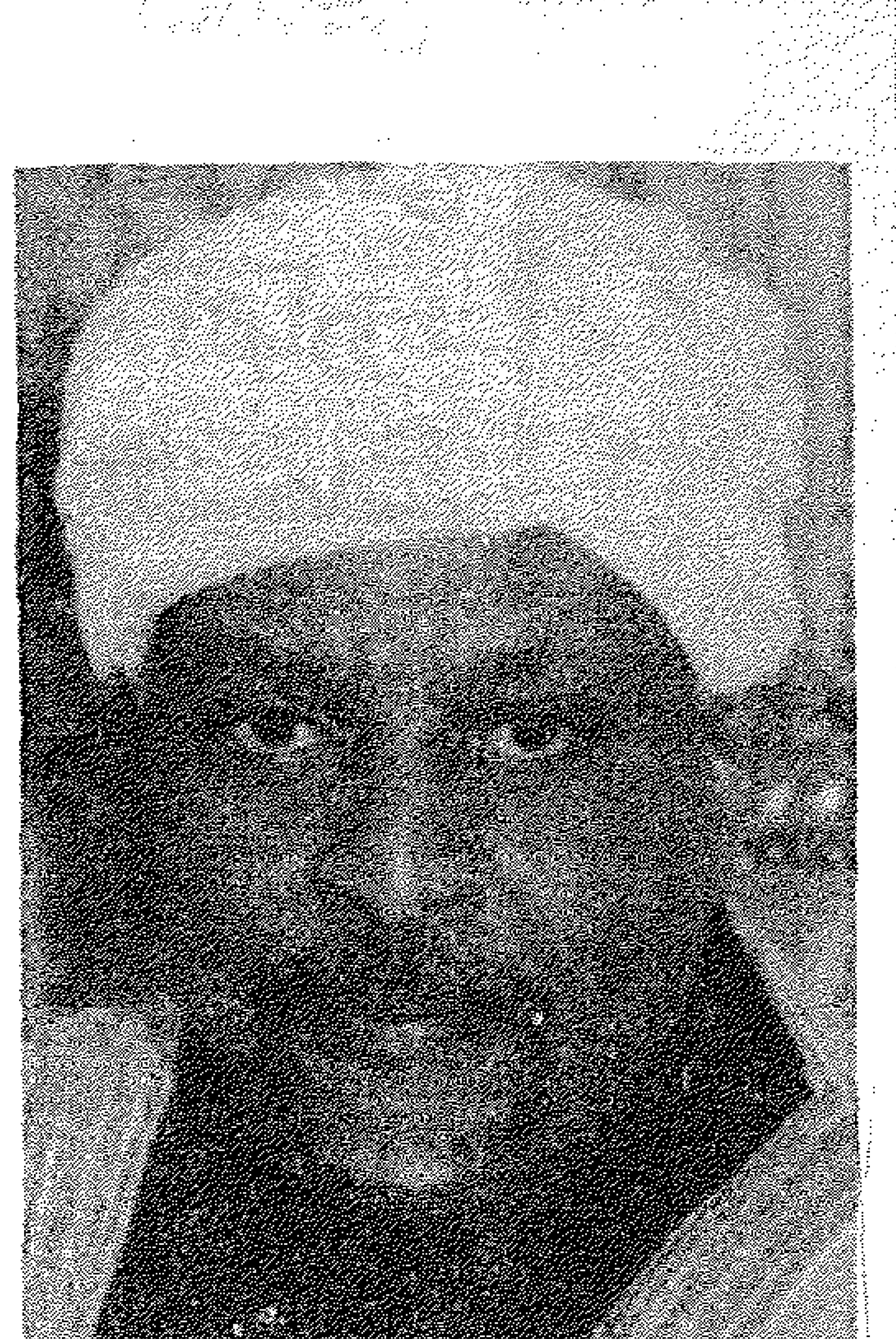
لا أعتقد لأن كليهما يعرف حقيقة



عمر البشير



المهدي



الميرغني

الشعب السودانى بارع فى استحداث أساليب المقاومة

الجبهة الاسلامية ، وانتماءات الناس للجبهة الاسلامية ، وأين يقفون الآن . فالمؤكد أن" البشير" **يعلم أن أغلبية شباب الجبهة الاسلامية يناصر" الترابى"**، والأخير يعرف جيدا أن معظم الكوادر التى قامت بإنقلاب الانقاذ وشكلت حكومة ، هم الآن مع" البشير" . فالانقسام حدث فى التركيبة القيادية بشكل عام، وأغلبية تلك القيادات تؤيد **«البشير»** الآن . ويصبح الصراع الآن بين قطبى الانقاذ على " الجنوبيين" مثلا ، أو على الجيش وأجهزة الأمن ، وعلى أجهزة الدولة وكوادرها التنفيذية ، وعلى العلاقات الاقليمية والعلاقات مع الحركة الاسلامية والتنظيم العالمى للاخوان المسلمين. **فالصراع بين" البشير" و" الترابى" لم يعد مرشحا للانتهاء بحكم مايملكه كل طرف من أدوات قوة تعزز موقعه.**

معارضة فى كل مكان

*** ما ملامح خريطة القوى السياسية الآن فى السودان ، وما موقع الحزب** الشيوعى السودانى منها ؟

أعتقد أن **الأغلبية الساحقة من السودانيين معارضين للنظام السودانى الحالى** ، بما فى ذلك كوادر وسيطة وكبيرة فى حزب الأمة وجماهيره أيضا . وهناك قوى اجتماعية تنتمى للحزب الاتحادى الديمقراطى وخاصة فئات التجار ، قد أرهقت من ملاحقة النظام لها فى أرزاقها ، ومحاربة كل من يمت للمعارضة بصلة فى لقمة عيشه ، بعد أن **استخدمت الجبهة الإسلامية أجهزة الدولة ومرافقها ، لمنع أى تجار آخرين باستثناء المنتمين لها بالعمل والربح، والفوز بالنصيب الأعظم من خصخصة البنوك والشركات والمؤسسات العامة التى تؤول بأبخس الأسعار لتجار الجبهة الاسلامية** وهذه المعارضة الكاسحة للنظام فى الداخل ، جزء منها ليس يسيرا تم بتأثير شعارات " التجمع الوطنى الديمقراطى " المعارض . لكن الجزء الأكبر تشكل من ملامسة الناس لواقعهم البائس والشقاء الذى يعيشون فيه ، **ولعدم وجود أى أفق لتحسن مستوى معيشتهم الذى ينخفض يوما بعد آخر** ، بعد أن رفعت الدولة يدها عن تقديم أى دعم أو خدمة سواء فى التعليم أو الصحة والسكن والخبز الخ مع زيادة الضرائب والرسوم بشكل مستمر ، مما يجعل التعاطف مع هذا النظام معدوما.

أما موقع الحزب الشيوعى السودانى فى خريطة القوى السياسية السودانية ، فهو معروف ، فقد شاركنا فى تأسيس **«التجمع الوطنى الديمقراطى »**، وفى وضع ميثاقه وبرامجه وأساليب عمله ، وكنا مبادرين فى العمل الجماهيرى وفى قيادة عمليات معارضة فى الداخل ، وعدد كبير من الشيوعيين دخل السجون ، وآلاف من الشيوعيين وأنصارهم تم فصلهم من

ثقل مصر للتقريب بين المبادرات

دعم للحل السلمى

عملهم ، وأجبروا على مغادرة السودان ، وسقط منهم قتلى نحو عشرين عضوا . **ولعب الحزب الشيوعى دورا بارزا فى عمليات التحالف بين القوى السياسية ، وتقوية ذلك التحالف والتمسك بالتجمع الوطنى الديمقراطى وبوحدته،** والإصرار على أن يضم التجمع للمرة الأولى فى تاريخ الحركة السياسية السودانية جنوبيين وشماليين جنبا إلى جنب. **ورغم أننا لم نكن قوة مسلحة ، فقد لعب الحزب الشيوعى السودانى دورا مهماً فى التأكيد على ضرورة العمل المسلح لتحقيق أهداف الشعب السودانى.**

أثر سيئ

*** ما الأثر الذى تركه انسحاب حزب الأمة ، وعودة قيادته إلى الخرطوم على التجمع؟**

حاولنا دائما ألا ينسلخ حزب الأمة عن تجمع المعارضة السودانية سواء بالعلاقات الثنائية بين الحزب الشيوعى وقيادات حزب الأمة.

ونحن والتجمع معا ، لاحساسنا الكبير ، بأن **خروج حزب الأمة ، يشكل إضعافا لاشك فيه للتجمع ، وإضعافا للمعارضة** وحاولنا أن نثنى حزب الأمة عن اتخاذ هذه الخطوة . وأثناء هذه المحاولات قلنا لحزب الأمة ، إن خروجه من **التجمع سوف يضعفه هو نفسه . فالتجمع يستطيع أن يلملم صفوفه ليعوض الخسارة بخروج حزب الأمة منه ، لكن حزب الأمة ليس أمامه نفس الفرصة.** خاصة وهو يتجه للاتفاق مع النظام ، أو يظل يعمل



عمرو موسى

منفردا فى مواجهة النظام ، مما يسهل الضربات التى يمكن أن توجه إليه.

وكانت لدينا ثقة كبيرة فى أن هناك قوة داخل حزب الأمة ، متمسكة بمعارضة النظام بمالايسمح لحزب الأمة ولقيادته، أن تكون حركته مطلقة اليد ليفعل مايشاء . والآن أثبتت الأحداث صحة ذلك ، **فهناك انقسام فى الرأى داخل الحزب بشأن التعاون مع الحكم لكننا لانستطيع أن نقلل من إمكانيات " الصادق المهدى" كزعيم للحزب ورئيس لطائفة فى التأثير على معارضيه.**

ولكننا نأمل من الأعضاء الذين يعارضون خط قيادة حزب الأمة ، أن يتمكنوا من فرض تصورهم، للاقتراب أكثر من التجمع وأن يتبنّوا شعاراته ، وأن يسعوا لاستعادة موقع حزب الأمة داخل التجمع.

وحزب الأمة كما هو معروف هو الذى بادر بترك التجمع . وفى مؤتمر التجمع فى « مصوّع» الذى انعقد فى سبتمبر الماضى ، أخذ قرارا إن حزب الأمة مازال عضوا فى التجمع برغم خروجه قبل ذلك فى مارس بشرط أن يصحح موقفه ، ثم فوجئنا ببعض قيادات حزب الأمة تفسر موقف التجمع ، بأنه دعوة لكى يعدل حزب الأمة مباد ئه وهو مالم يحدث على الإطلاق أما التى حدث ، فهو أن حزب الأمة بعد خروجه ، شن حملة شديدة على التجمع ، **وليس هناك شك فى أن ترك حزب الأمة للتجمع كان خطوة أضعفت التجمع ، الذى افتقد حيوية حزب الأمة ، وابتكارات قياداته وإسهاماتهم فى المناقشات التى تؤدى للصياغات النهائية لوثائق ومواقف التجمع.**

اتهامات باطلة

*** هناك رأى شائع لدى عدد من المراقبين ، أن جون قرنق "رئيس الحركة الشعبية ، يلعب بالمعارضة والحكومة ، ويناور عليهما لأهداف حركته .. هل توافق على ذلك؟**

هناك أيضا ، من يقولون إن **دخول حزب الأمة للتجمع كان نفسه مبادرة ،** وأن خروج " **الصادق المهدى**" من السودان عام ١٩٩٦ كان الهدف منه هو دفع التجمع للتراجع عن مواقفه ، وسحبه للمصالحة مع النظام ، ونحن لانوافق على ذلك بالنسبة لحزب الأمة. ذلك أن كل القوى السياسية قد أدركت أنه ، **بوصول الجبهة الاسلامية للحكم وتنفيذ برنامجها للانقاذ ، أصبح السودان فى وضع أن يكون أولا يكون،** بما فى ذلك الحركة السياسية السودانية نفسها ،التى أصبح وجودها مهددا وهذا الخطر الدامغ هو الذى وحد حزب الأمة والاتحادى الديمقراطى

الحزب الشيوعى قدم تضحيات جسيمة من أجل وحدة المعارضة

والحزب الشيوعى وغيرهم من القوى السياسية داخل التجمع لدرء هذا الخطر الداهم الذى يهدد مستقبل السودان.

والحركة الشعبية عارضت انقلاب الجبهة الإسلامية من يومه الأول ، وانضمت إلى التجمع مع أحزاب سبق أن اتهمتها بأنها جزء من الصليبية الجديدة ومجلس الكنائس العالمى ، وأنهم عملاء لإسرائيل والصهيونية ، وأنهم ضد العروبة والإسلام ، وهذه الاتهامات طالت الحركة الشعبية إبان الحكم الديمقراطى الأخير الذى كان حزب الأمة والاتحاديون شركاء فى الحكومة وكان **يمكن" لقرنق" أن يرفض بسبب ذلك الانضمام للتجمع ، لكنه لم يفعل ذلك** ، وقدم برنامجا وافق عليه الحزبان ، كما وافق الحزبان الأمة والاتحادى على تحديد علاقة الدين بالسياسة فى **إعلان " نيروبى"** ، ووافقا على حق تقرير المصير للجنوبيين، **حتى لو كانت موافقة حزب الأمة على ذلك مناورة كما يزعم البعض ، فإن هذه الموافقة نقلت عمل المعارضة السودانية نقلة نوعية مهمة**، حين بلورت موقف الدين من السياسة ، وقضية حق تقرير المصير ، وبناء الوحدة الوطنية السودانية ، على أسس جديدة بالاختيار الحر ، وبالعقل وتلك مساهمة كبرى فى التطور السياسى فى السودان . ومساهمة الحركة الشعبية فى مؤتمر القضايا المصيرية الذى أسفرت عنه مقررات أسمرا ، كان عملا مهما ، **ونحن مدينون لحزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى وللحركة الشعبية ، لمواقفهم الاختيارية ، للتوصل إلى برنامج متماسك وجيد للتجمع الوطنى الديمقراطى .** ولانقبل أن كل هذه الخطوات السياسية ، ماهى إلا محض مناورات ، فهذا كلام عدمى ، **يفرغ كل خطوة نضالية مهما** كانت محدوديتها ، من محتواها . ولقد لعبت الحركة الجماهيرية السودانية دورا مهماً فى تبلور تللك المواقف للقوى السياسية السودانية.

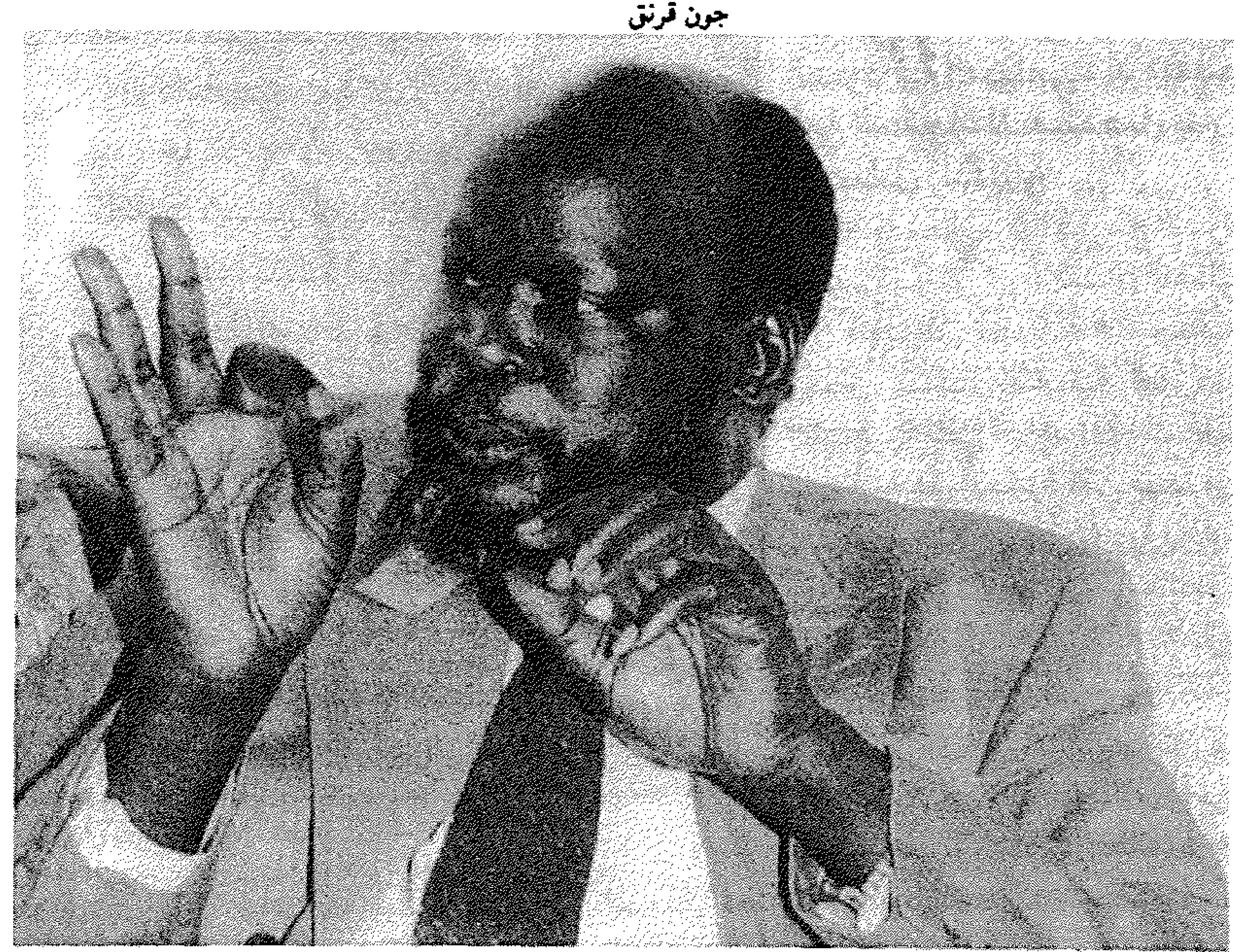
التقريب ضرورى

*** يجرى الحديث الآن داخل التجمع ، حول التقريب بين المبادرة الليبية - المصرية المشتركة وبين مبادرة الإيجاد ، فكيف يتم ذلك؟**

المبادرة المشتركة هى دعوة للحل السياسى السلمى وهى تدعو لوقف الحملات الاعلامية المتبادلة ووقف القتال ، لكنها تخلو من مقترحات محددة حول التوصل لهذا الحل السلمى لكن **مبادرة الايجاد لديها مقترحات محددة بينها ديمقراطية نظام الحكم وحسم علاقة الدين بالسياسة**. كما أنها تضع اقتراحات واضحة بشأن القضايا المختلف بشأنها .

وفى بداية إعلان المبادرة المشتركة، لم يكن هناك ترحيب من أطرافها بالتقريب بينها وبين الإيجاد ، أما الآن فقد شارك السيد **"عمرو موسى"** وزير الخارجية المصرى ، فى مؤتمر الإيجاد الأخير فى الخرطوم، **وقبل أيام أعلن" عمرو موسى " ضرورة التنسيق بين المبادرتين.** ونحن فى التجمع نرحب بذلك ، لأننا كنا قبل أن تنشأ المبادرة المشتركة ندعو للتنسيق بين المبادرات المختلفة ومنذ عام ١٩٩٧ ، ونحن ندعو أن يكون هناك تنسيق بين كل المبادرات ، وأن يشمل كل القوى السياسية السودانية. **وكون مصر تضع بثقلها الآن ، إلى جانب التنسيق بين المبادرتين ، فتلك خطوة كبيرة جدا للأمام ، لأن مصر تستطيع ثقلها ، أن تحقق ذلك** ليصبح هناك منبر واحد للتفاوض ، وليتم توحيد القوى السياسية السودانية حول مبادرة واحدة ، خاصة أن **" البشير" يسعى لخلق أكثر من مبادرة ، مرة مع الرئيس الجزائرى " بوتفليقة" وأخرى مع الرئيس النيجيرى " أبو سالجو" .. إلخ . ودخول**

جون قرنق



مصر بشقلها طرفا فى التنسيق بين المبادرتين كفيل بانجاح محاولات التوصل إلى نتائج

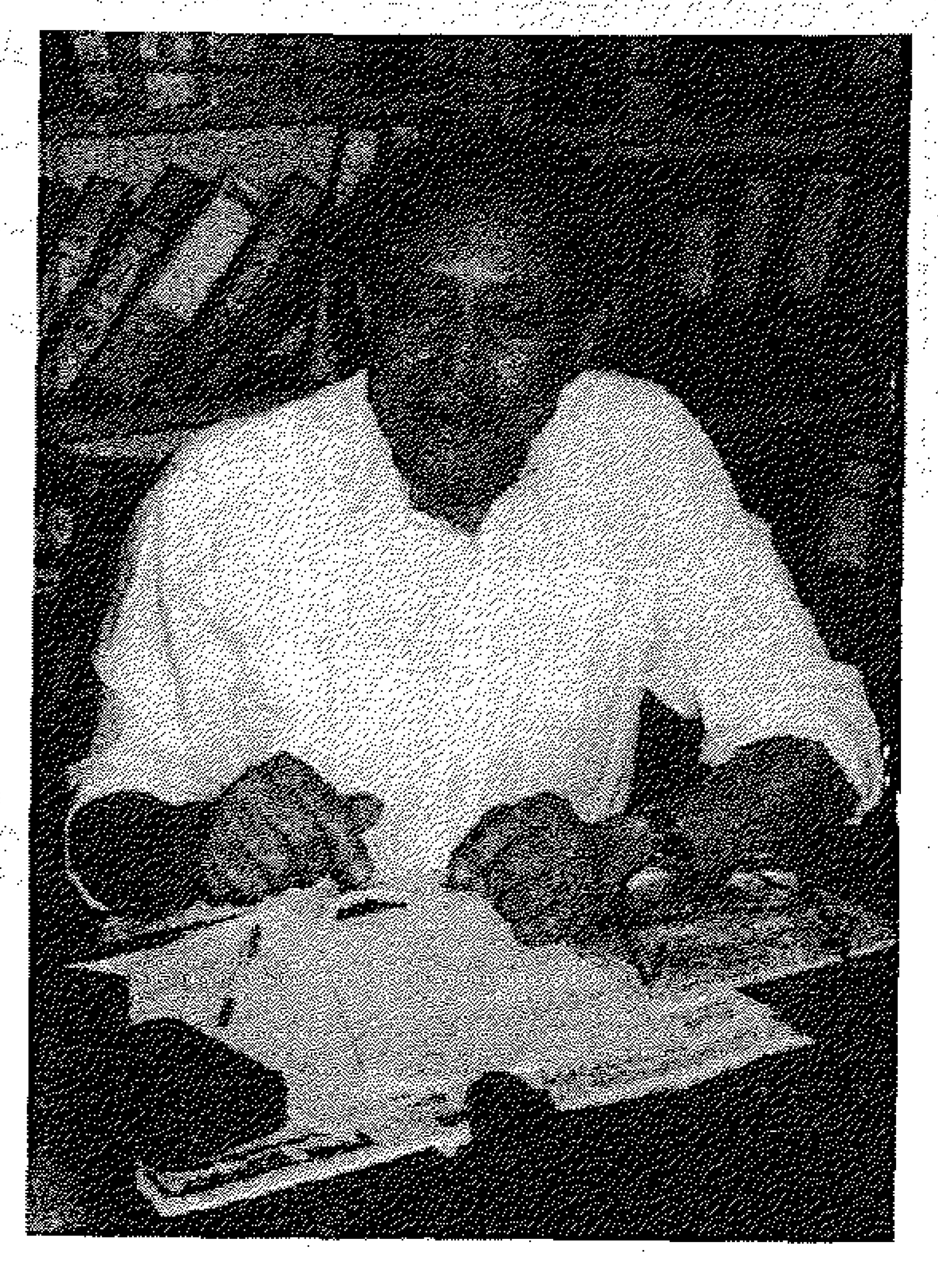
*** عقد رئيس التجمع" محمد عثمان الميرغنى" لقاء مع البشير فى أسمرا ، فهل تم اللقاء بتنسيق مع التجمع ، وما النتائج التى أسفر عنها؟**

اللقاء بين" **الميرغنى**"و"**البشير**" تم بتفويض من التجمع وبوساطة من أريتريين، وقد طلبنا من القيادة الأريترية ردا مكتوبا على مقترحاتنا التى قمنا بتقديمها مكتوبة أيضا للنظام والتى تتضمن قواعد تستند إلى مبادرة الإيجاد ، لكننا لم نتلق حتى الآن أى رد من الحكومة على ماطرحناه

مناورات البشير

*** بعد التطورات التى انتهت بتحسين النظام السودانى علاقاته بأريتريا وأثيوبيا ومصر ، هل تعتقد أن شعار التجمع لتحقيق حكم ديمقراطى بانتفاضة مسلحة ، ممكن التنفيذ الآن؟**

إذا كان المقصود من السؤال ، القول بأن جيران السودان سوف يعرقلون العمل المسلح المعارض ، **فليس هناك شعب سوف تعوزه الحيلة ، لتنفيذ مايرغب فيه ومايصبو إلى تحقيقه** لكن التجمع وقواه السياسية يدرك أن النظام السودانى غير جاد، فى تحسين علاقاته بالجيران .. والدليل على ذلك أنه لم يصلح الأوضاع التى أدت إلى توتير علاقاته بالقاهرة ، **وحتى الآن لم يسلم الارهابيين المعادين لمصر ، ولم يبين حتى هذه اللحظة الدور الذى لعبه فى محاولة اغتيال الرئيس" مبارك"**، فهذه الإجراءات لو اتخذت فهى وحدها دليل على الجدية فى تحسين العلاقات، والنظام السودانى مايزال يدعم مجموعات الجهاد الاسلامى المعارضة للنظام الأثيوبى ، والأريترى. ومازال النظام السودانى يرتبط بالتنظيم العالمى للاخوان المسلمين ولم يتخل عن برنامجه الأساسى ، **وإقامة أممية إسلامية هو مشروعهم الدائم ، ومازال قائما.**



التيجانى

*** لقد غير نظام الانقاذ البنية التحتية لمؤسسات الدولة السودانية ، ألا يؤثر ذلك فى شعار التغيير بالعصيان المدنى العام؟**

لابد من الأخذ فى الاعتبار ، أن النظام مازال يعتمد على القهر المسلح كأسلوب لاخضاع الشعب السودانى ، ومعارضته اليومية الملموسة له . والنظام عجز عن تقديم أى برنامج مغاير لما قدمه ، ولايستطيع الخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالى فإن معاداة الشعب له ستستمر وتتصاعد أيضا. **والمخرج الوحيد لمواجهة التغيرات التى طرأت ، أن يبحث الناس عن أساليب وأشكال ملائمة للتنظيم ولأحداث انتفاضة شعبية ضد النظام . بالاضافة إلى العمل المسلح ، الذى يقدر وحده على غل يد النظام** . وفى ديسمبر ١٩٩٦ عندما عمل التجمع هجومه الكبير ، وفتح به الجبهة الشمالية الشرقية فى النيل الأزرق فى شرق السودان ، منذ ذلك الوقت دخل التجمع فى مرحلة هجومية ، والنظام أصبح فى موقف دفاعى ، فى مناطق من أقصى الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى ، مما زعزع النظام وجعله فى وضع يصعب عليه الاسترخاء . **والنظام يقدم أموال الشعب يوميا ليمول بها تسليحه ، حيث زادت ميزانية الدفاع لديه فى العامين الأخيرين ٢٠٪ . وفى** مثل هذه الأوضاع ، لاسبيل إلى التغيير إلا بالانتفاضة الشعبية المحمية بالعمل المسلح وهو مايحتاج إلى وقت وصبر.

لابديل للتجمع

*** هناك من يرون أن الوضع فى السودان مرشح للثبات لفترات طويلة ، لضعف النظام ، وضعف المعارضة ، فهل توافق على ذلك؟**

ليس أمام النظام أى مخرج للأوضاع التى يرزح فيها ، ولذلك حتى لو لم يكن الوقت ملائما ، فإن التجمع لديه برنامج متكامل للتغيير ، يحظى بموافقة ، كل القوى السياسية وكما أن التجمع لديه قابلية للتغيير ، لمعالجة نقاط الضعف والتغيرات التى تطرأ ، ولديه جماهير تقبل به . ولدينا قرار بضرورة إعادة حزب الأمة إلى صفوف التجمع ، وأعتقد أننا سننجح فى إقناعه بذلك . ونحن ندعو جميع الأصدقاء فى كل مكان للمساعدة فى إقناع حزب الأمة بالعدول عن مواقفه الأخيرة.

لا أحد يتحدث اليوم فى إسرائيل عن إنجازات ايهود باراك كرئيس حكومة ،مع أنها فعلا إنجازات حقيقية وكبيرة ، لم يحقق مثلها أى رئيس قبله .. قياسا مع المدة الزمنية القصيرة جدا من حكمة(١٨ شهرا). فلماذا يتحدثون فقط عن فشله ؟ وكيف جاء تدهور شعبيته »؟ وهل يكمن السبب فيه وفى سياسته، أم فى حزبه وحلفائه وأصدقائه ؟ وهل كان للعرب دور فى هذا السقوط ؟.

ولماذا ؟.



باراك

قصة هبوط «باراك» العجيبة

رسالة حيفا :

نظير مجلى

القشة التى قصمت ظهر البعير وجعلت رئيس الوزراء الإسرائيلى، **إيهود باراك** ،يشعر بالاحباط التام، كانت لدى زيارته إلى بلدة « متسبيه رامون».

فهذه واحدة من البلدات اليهودية المسماة « بلدات تطوير» بنيت فى سنوات الخمسين والستين فى المناطق النائية فى الجليل والنقب ، وتم توطين اليهود الشرقيين بالاساس فيها ، إضافة للمهاجرين الجدد من أوروبا الشرقية ، الذي عانوا الأمرين فى مساكن المعابر الموقتة. **ومع أن البلدات الجديدة كانت بمثابة جنة عدن بالمقارنة مع تلك المعابر ، إلا أنها أهملت هى الأخرى ،وتحولت مع الزمن إلى بلدات فقر وبطالة وجهل. وأصبحت بؤر عداء تقليدى لليسار**. إذ رأوا فى الحكومة بقيادة حزب العمل وأحزاب اليسار سببا لكل مآسيهم .ووقفوا إلى جانب المعارضة بزعامة حيروت (الليكود لاحقا) ،مع أن هذا وغيره من أحزاب اليمين طرحوا برنامجا اقتصاديا لصالح الأثرياء وضد أولئك الفقراء .**والسبب فى نجاح اليمين هو ليس فقط فشل حزب العمل ، بل أيضا دياغوغية اليمين ولعبه على العواطف والغرائز من جهة وجهل هؤلاء الناس من جهة أخرى.**

متسبيه رامون هى بلدة تطوير تقوم فى النقب ويسيطر فيها الليكود .وقد زارها باراك ضمن حملته الانتخابية سنة ١٩٩٩ ،ووعد أهلها بإحداث طفرة فى حياتهم الاجتماعية والتعليمية . وقال لهم :« **إذا صوتم لى أو لم تصوتوا ،فانى سأصل اليكم بعد الانتخابات وسأصل عشية الانتخابات القادمة، لأطلب منكم أو تحاسبونى**». وبالفعل ، زارهم باراك بعد خمسة أشهر من انتخابه وكان قد بدأ بتنفيذ مشروعه الاقتصادى - الاجتماعى، فى بلدات التطوير وغيرها .فلم يسمع منهم إلا المدائح ،خصوصا من رئيس المجلس البلدى، المعروف بأنه عضو فى الليكود المعارض «كل الاحترام لك -قال له وأضاف- أننى أشهد أن برنامجك جدى ومخلص وبعيد عن الحسابات الحزبية .فإذا واصلت تنفيذه ، ستكون المنقذ والمخلص لنا من تمييز دام ٥٠ عاما».

فى حينه كان باراك قد رصد ميزانيات لهذه البلدة من أجل بناء مطار ، يجعلها مركزا لمنطقة النقب الوسطى ،وإحداث ثورة فى مستوى التعليم ومكافحة البطالة .وفى شهر يناير /كانون الثانى٢٠٠٠ ، أى بعد سنة من تلك الزيارة ،جاء باراك إلى البلدة فى زيارة ثالثة وهذه المرة طالبا دعمهما له فى الانتخابات لرئاسة الحكومة .وبالمناسبة ، أصبح المطار واقعا ،وقام بافتتاحه رسميا ووزارة المعارف منحته تقريراً يقول إن قفزة حصلت فى مستوى التعليم، إذ أن عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية ارتفع خلال سنة واحدة من ٤٢٪ إلى٥٨٪ .وعدد الطلاب الجامعيين زاد بنسبة ٦٠٪ ونسبة البطالة انخفضت إلى النصف.

ومع ذلك، فإن رئيس البلدية اعلن انه لن يصوت لصالح باراك، بل لصالح ارئيل شارون!.

-لماذا ؟.

سأله أحد الصحفيين ما الذى يغضبك من باراك؟.

فأجاب: «**باراك حقا ممتاز .هو أول رئيس حكومة مهتم بالفقراء وببلدات التطوير ويحرص على رفع مستوى التعليم .إنه قائد حقيقى وكبير . ولكنه ارتكب خطأ فاحشا بتنازلاته للفلسطينين**،فحتى لو كان برنامجه السلمى صحيحا ،كان عليه أن يقيم حكومة مع الليكود . لكنه لم يفعل . وهذا يمزقنى لقد احترت فعلا ما بين التصويت معه أو ضده ، وقررت فى النهاية أن أصوت لصالح شارون .لكننى سأصدر بيانا إلى السكان أقول لهم فيه ما الذى فعله باراك لصالح بلدتنا ،وليقرروا بأنفسهم ،كيف يرون مصلحتهم .ويختارون مرشحهم لرئاسة الحكومة بأنفسهم ومن دون تأثير بموقفى».

هذه الاجابة صفعت **باراك** وتتساءل :هل نحن شعب جحود إلى هذا الحد؟ فهذه لم تكن أول حادثة معه من هذا النوع .والمسألة لا تقتصر على متسبيه رامون وحدها فقد خسر باراك ٥٤٪ من مصوتيه ،فكيف ستكون حاله مع مؤيدى الليكود ؟.

بيد أنه لا يستطيع ولا يريد أن يفهم ، ما الذى حصل، حتى يرفض الناس تقدير جهوده وإنجازاته وهى كثيرة فعلا؟.

الازدهار

لقد تسلم باراك الاقتصاد الإسرائيلى فى حالة ركود متواصلة لمدة ثلاث سنوات من حكم بنيامين نتنياهو . وخلال ١٨ شهرا ، تمكن من نقله إلى حالة نمو لم تشهد اسرائيل **مثيلا لها خلال ٥٢ سنة منذ قيامها .ولولا انتفاضة الأقصى وما تسببت به من أزمات اقتصادية ، لبلغت نسبة النمو ٧٪ على الأقل.**

وكانت نسبة البطالة لدى تسلمه الحكم ٨ر٩٪ ، ووعد بتوفير ٣٠٠ ألف فرصة عمل خلال ٧ سنوات ، وتمكن توفير ١٣٠ ألف مكان عمل خلال ثلث المدة. وهبطت البطالة إلى ٣ر٨٪ **(ولولا انتفاضة الأقصى لهبطت**

إلى ٨،٧٪).

وخلال حكم باراك زادت الاستثمارات الأجنبية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار.

وأعد باراك خطة لسد الهوة بين حياة اليهود والعرب في إسرائيل نحو تحقيق المساواة في الاقتصاد والتعليم بلغت كلفتها ٩ر١ مليار شيكل(٤٨٠ مليون دولار) خلال أربع سنوات ، بضمنها وضعت خطة لاحداث تطوير شامل لحوالى ٨٠ بلدة عربية (فلسطيني ٤٨).

ووضعت خطة لتطوير التعليم ، خصوصا في البلدات النائية اليهودية والعربية. ورفع ميزانية التعليم من **١٦ مليار شيكل(٧ مليارات دولار) إلى ٤٤ مليار شيكل (٥ر٥ مليار دولار).**

ولم تكن هذه مجرد أرقام ، بل انعكست مباشرة على حياة المواطنين بشكل ملموس ، ورسم آفاقا واضحة للمزيد من الازدهار ، حين طلب من الولايات المتحدة من ميزانيات دعم اضافية لتعويضه عن الانسحاب ،من لبنان ومن الجولان السوري ومن الأراضي الفلسطينية.

وعلى الصعيد السياسي والأمني ، انسحب باراك من لبنان ووضع حدا لسفك دماء جنوده هناك. وبدأ مفاوضات جادة مع سوريا ، أبدى خلالها الاستعداد للانسحاب **من٩٨٪ من أراضي الجولان** . ثم توجه إلى التفاوض مع الفلسطينيين بأسلوب جديد ، طرح خلاله افكارا جريئة لم يسبق لرئيس حكومة قبله أن طرحها : الموافقة على دولة فلسطينية عاصمتها القدس(وليس ابو ديس) ، تقوم على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ **(١٠٠٪ من قطاع غزة و٩٦٪ من الضفة الغربية ، والتعويض عن بقية الأراضي بمنح الفلسطينيين ما يعادل ٣٪ من مساحة الصفة، من الأراضي المحسوبة على إسرائيل ما قبل ١٩٦٧)** ووافق على كسر مسلمات إسرائيلية معروفة ، ففتح ملف القدس وملف اللاجئين.

وعلى الرغم من أن هذه الطروحات لا تتجاوب بشكل عام مع المطالب والحقوق العربية ، إلا أنها كانت أفكارا جديدة وجريئة .وقد توجه باراك إلى شعبه بصراحة مباشرة قائلا: **رؤساء الحكومات السابقون لم يقولوا لكم كل الحقيقة .فالسلام ثمنه باهظ ومؤلم. ولا يمكن تحقيقه من دون هذه التنازلات.**

فأين أخطأ باراك إذن؟.

ولماذا خسر كل هؤلاء المؤيدين ، من معسكر اليسار ومن العرب وكذلك من قوى الوسط؟.

وكيف أصبح **شارون** ،الجنرال المغامر والذي يهدد الديمقراطية ببلطجيته العسكرية ومفاهيمه الكلاسيكية في الحكم والذي يهدد مسار للسلام ، مرشحا قويا جدا يعطيه الاسرائيليون ثقتهم (عند كتابة هذا المقال ،كانت استطلاعات الرأي تشير إلى أن شارون سيهزم باراك بنسبة (٥١٪/٣١٪).

المعذرة

لقد ارتكب باراك خلال حكمه سلسلة من الأخطاء الفاحشة والخطايا ،على جميع المستويات ، كانت كافية لأن يخسر الحكم بسرعة قياسية ،وهو الذي اكتشف نقاط ضعف سابقه ومنافسه نتنياهو. ليس فقط لم يتعلم من الأخطاء ، بل سار على نفس طريق تلك الأخطاء ، وزاد عليها.

الخطأ الأول الذي ارتكبه باراك، كان في علاقته مع حزبه ومعسكره .فعند تشكيل حكومته تعامل بإهانة وبإذلال مع قادة حزبه(العمل) .احتفظ لنفسه بمنصب وزير الدفاع ، وبذلك اغضب كل الجنرالات من حلفائه .منح وزارة الخارجية لدافيد ليفي ، الذي انضم إليه بعد أن ترك الليكود ، وأغضب كل رجالات المسيرة السلمية في حزبه : **شمعون بيرس**(الذي شعر بالاهانة .وانضم إلى الحكومة من دون حقيبته وبعد عدة أشهر حصل على وزارة التطوير الإقليمي ، التي فصلت خصيصا من أجله . ولكنها كانت كالطير بلا اجنحة) ، شلومو بن عامي ، الذي منح وزارة الأمن الداخلي ، **ويوسي بيلين** ، الذي عين وزيرا للقضاء ،وجاء رامون ، الذي أعطي وزارة بلا حقيبة . ولم يبق مكان لعدد آخر من زعماء الحزب مثل **رعنان كوهن ، الأمين العام لحزب العمل ،وعوزي برهام (الذي كان وزيرا في حكومات رابين وبيرس) وابراهام بورنج(الذي فرض نفسه وانتخب رئيسا للكنيست -البرلمان -رغما عن انف باراك)** .وبالاضافة إلى ذلك منح باراك عددا من الوزارات الغنية (بالوظائف وبالميزانية) إلى أحزاب أخرى في الائتلاف ،مما حرم مئات النشطاء في حزبه من الوظائف والنفوذ **(وزارات الاسكان ،الاديان ، المواصلات ،البنى التحتية ،العمل والرفاه).**

حزبه لم ينس له هذه الفعلة. ووزراؤه من أعضاء حزبه حقدوا عليه . وزاد هذا الحقد أكثر خلال عمل الحكومة في الأشهر التالية و إذ أحاط باراك نفسه (مثل نتنياهو تماما) بعدد من المستشارين المهنيين في مختلف الوظائف والمجالات ولم يشاور وزراءه ولم يصغ لأي منهم،وفي بعض الأحيان أرسل مساعديه ليهاجموهم ، لا بل ليهددوهم بالطرد من الحكومة اذا لم يبثتوا له ولاءهم.

-فشل باراك في تشكيل الائتلاف الحكومي أيضا .فقد أقام حكومة واسعة فضفاضة (٢٥ نائبا) تشتمل على الكثير من النقائض : المتدينون المتزمتون إلى جانب العلمانيين الراديكاليين وقد حسب انه يستطيع تجنيد المتدينين إلى جانبه في المساعي السلمية مقابل بعض التنازلات في الوظائف والميزانيات .فأخضع نفسه إلى عملية ابتزاز لا تنتهي عند حد، ودفع فيها ليس المال فحسب ، بل بعض المبادئ مثل: التنازل عن مطلب الخدمة الاجبارية في الجيش لطلاب المدارس الدينية (مما آثار ضده معسكرا كبيرا من الجنود والضباط الذين يرفضون تهرب المتدينين من الخدمة) والتنازل عن مبدأ «عدم الرضوخ للابتزاز» الذي طرحه في معركة الانتخابات.

وهذه التنازلات لم تفده . إذ أن الاحزاب الدينية انسحبت من ائتلافه لمختلف الذرائع محاولة المزيد من الابتزاز، ولحق بها الفارون من أحزاب اليمين،أمثال دافيد ليفي . ولم يبق في الائتلاف سوى ٣٠نائبا من مجموع ١٢٠ نائبا .ولم تعد حكومته حكومة. **وحاول أن يفزع الأحزاب الدينية فطرح خطة «الثورة المدنية» العلمانية ، التي تفصل بين الدين والدولة وتقلص نفوذ الاحزاب الدينية . لكنه اضطر إلى سحبها بعد أيام قليلة، إذ كان أول من اعترض طريقه فيها ، ووزراؤه من حزب العمل.**

وهكذا ، فحتى تلك الخطوة الشجاعة ، التي تحظى بتأييد غالبية الشعب(٧٥٪ من اليهود في إسرائيل علمانيون ،معظمهم معادون للأحزاب الدينية وبعضهم يرفضون التعامل مع اليهودية بوصفها دينا) ،اضطر إلى التراجع عنها وبذلك فقد هيبته ومصداقيته.

بيد أن الضربة الكبرى جاءت بسبب موقفه السياسي وبرنامجه للعملية السلمية ،كما طرحه في كامب ديفيد (يوليو تموز ٢٠٠٠) ،**وما تبع ذلك من تطورات وأحداث** فقد كانت قمة كامب ديفيد بمبادرة باراك، محاولة نسخ فكرة كامب ديفيد الأولى(سنة ١٩٧٨ في المفاوضات المصرية الاسرائيلية) ،فالأمريكيون والفلسطينيون ومعظم الوزراء الاسرائيليين لم يكونوا مقتنعين . وطلبوا أن يجرى التمهيد لهذا المؤتمر ، أولا باعداد الرأي العام لدى الشعبين وثانيا بإجراء مفاوضات

رسالة حيفا

تهديدية على مستوى القيادات الوسطى والثانية .إلا أن باراك أصر على عقد المؤتمر بدعوى أن مجرد انعقاده والاهتمام العالمى الكبير به يخلقان آلية تحتم نجاحه.

وفى الواقع فإن مؤتمر كامب ديفيد توصل إلى اتفاقات مبدئية شبه كاملة ،وليس صحيحا انه انفض بسبب خلافات جوهرية. والاتفاقات التى توصل إليها هى نفسها التى بنى عليها الرئيس الأمريكى بيل كلينتون مبادرته ،وكانت الاتفاقات فى كامب ديفيد أفضل من مبادرة كلينتون بالنسبة للفلسطينيين فى بعض القضايا الأساسية.

وما منع التوصل إلى اتفاق بشأنها هو إصرار باراك من جهة على الخروج باتفاق بأى ثمن ، ومن جهة ثانية تردد الرئيس الفلسطينى ، ياسر عرفات .فقد طلب أبو عمار أن يسمع رأى عدد من الزعماء العرب والمسلمين قبل التوقيع ،واتصل فعلا بهم .فجاءت ردود الفعل باردة ولم يسمع تشجيعا من أحد. فشعر أن القادة العرب يريدون تحميله وحده مسئولية الاتفاق ، وقال بعض مساعديه إن هذا الموقف ما هو إلا مطب . إذ سيستغله كثيرون لمهاجمته فى «الوقت المناسب» .فقرر ألاّ يوقع حتى بالاحرف الأولى . وبعد حرب أعصاب شرسة وضغوط مكثفة عليه ، صمد فيها بصلابة ، قال عرفات انه يريد مهلة شهراً ،يعود بعدها للتوقيع ،والبقية معروفة .**فقد استقبل الفلسطينيون والعرب عرفات استقبال الأبطال لأنه «رفض الرضوخ» و« لم يتنازل عن الأقصى» ،وراح هذا التقدير يتصاعد فى العالم العربى والشارع الفلسطينى** .وأعاد لعرفات والسلطة الفلسطينية التأييد فى الشارع وأصبح مغريا.

بالمقابل ، عاد باراك بالطريقة نفسها ،وأخذ يتباهى بأنه لم يرضخ . وراح يهاجم عرفات والسلطة الفلسطينية . ويتهمها بالتراجع عن مسيرة السلام وعدم النضوج . وقال ان عرفات ليس شريكا فى عملية السلام . وراح يضغط على الشارع الفلسطينى فى نقاط مواجعه ، بواسطة الأدوات العسكرية الاحتلالية العميقة.

ولم يرتق الطرفان إلى شجرة عالية وحسب، بل تدهورت الأمور تحت قيادتهما إلى حرب مسلحة ، استخدم فيها الفلسطينيون السلاح لأول مرة بهذه الكثافة والقوة ، استخدم فيها الاسرائيليون لأول مرة الطائرات والدبابات فى قصف المقرات الفلسطينية ودك البيوت والمكاتب **ثم راحوا يغتالون القادة المدنيين للانتفاضة من «فتح» و«حماس» و«الجهاد الاسلامى» . ورد الفلسطينيون بتصفية عملاء الاحتلال ، ودارت دوامة سفك الدماء من جديد لتحصد أرواح ٣٢٠ فلسطينيا و٤٣ إسرائيليا والحبل على الجرار.**

هذه الأحداث لم تفهم فى إسرائيل على أنها انتفاضة شعبية غاضبة لشعب ملّ المماطلات الاسرائيلية وبات يسأل نفسه: «ماذا أفادتنا عملية السلام»! و«لماذا انسحبت اسرائيل من لبنان ولا تريد أن تنسحب من بلادنا؟ أليس ذلك لأننا لا نقاومها مثلما قاومها اللبنانيون من حزب الله، وهم تلاميذنا فى المقاومة؟ ولم يكن ممكنا أن يفهم الاسرائيليون أن حكومتهم هى السبب فى تعطيل مسيرة السلام ، عندما كانوا يستمعون إلى الخطابات الفلسطينية عن الحرب وعندما رأوا كيف يقتل جنديان تائهان فى رام الله ويجرى التمثيل البشع فى جثتيهما أو عندما رأوا كيف يقتل شرطى فلسطينى فى الدوريات المشتركة زميلا إسرائيليا له وهكذا فبالنسبة لهم هناك خطوط حمراء **وقد اعتادوا أن يهتموا فقط بخطوطهم الحمراء وأن يتجاهلوا الخطوط الحمراء فى الطرف الآخر.**

وهكذا ،فقد بدأ الكثيرون من مؤيدى مسيرة السلام يتراجعون ويجلسون فى بيوتهم ، وينقضون على باراك .وبعضهم ذهب إلى شارون بحثا عن الأمن الشخصى.

العرب فى إسرائيل حاولوا التضامن مع أشقائهم فى فلسطين . ولكن نضالهم هذه المرة لم يكن مخططا أو مدروسا فأعلنوا الإضراب العام والمظاهرات . وقتلت شرطة باراك ١٣ شابا منهم .ونقول غير مدروس لأن أحدا لم يقدر عقباه. **فبعد ثلاثة أيام من المظاهرات والمعارك ، توقف فلسطينو ٤٨ عن أى نشاط تضامنى ، سوى نقل المواد الغذائية بشكل مكثف إلى الأشقاء** . ولم تحضر الجماهير ،حتى ،إلى احتفالات إحياء الذكرى الأربعين للشهداء ،فهى ليست مستعدة للقتل وللمزيد من القتل . بل راحت تطلب الحماية الدولية، وراحت أحزابها السياسية تعلن الحرب (السياسية الحزبية) على باراك . وتهدده بمقاطعة الانتخابات ، رغم علمها بأن ذلك يصب فى صالح **شارون** ورفضوا استقباله فى أى نشاط انتخابى ،حتى بعد أن اعتذر لهم علنا (خلال بث تلفزيونى) عن تلك الجريمة وأشار إلى أن لجنة التحقيق فى الموضوع ستخرج بنتائج بحثها «فتعاقب كل المخالفين»: **وهكذا ،خسر باراك رفاقه فى الحزب وحلفاءه فى الحكومة ومصوتيه العرب مصوتيه فى معسكر السلام ، شيئا فشيئا .وفقد شعبيته ،حتى بدا أن فوزه يمكن أن يتم فقط بأعجوبة.**



المعارضة الأردنية

تنسق فى الانتخابات

النيابية

وتتنافس فى الانتخابات

النقابية

ما زالت الانتفاضة الفلسطينية المشتعلة منذ نحو أربعة أشهر تحظى بالاهتمام الأول لدى المواطنين فى الأردن، وما زال خبر الانتفاضة وتفاصيله وذيوله هو الذى يجذبهم إلى وسائل الإعلام والفضائيات تحديدا. وربما كان من الطريف أن نذكر أن اندلاع الانتفاضة قد أدى إلى زيادة كبيرة فى الإقبال على شراء أجهزة التقاط بث المحطات الفضائية ، وذلك على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التى يعيشها المواطنون من جراء ركود اقتصادى متواصل منذ أكثر من سبع سنوات.

وبالطبع فقد كان اندلاع الانتفاضة مناسبة للأحزاب السياسية الأردنية أن تبادر إلى استثمار هذا الاهتمام الجماهيرى بالانتفاضة ، والتى يمكن القول إنها شأن أردنى داخلى سواء بالنسبة للحكومة أو للأحزاب أو للجماهير الأردنية. **فعلى الرغم من التراجع فى عدد المهرجانات الخطابية والندوات والمسيرات التى دأبت الأحزاب الأردنية المعارضة على إقامتها ،فإن الانتفاضة ما زالت رقما أساسيا فى عمل أحزاب المعارضة فى البلاد.**

وتنسق هذه الأحزاب أنشطتها من خلال **«اللجنة العليا لأحزاب المعارضة»** ،وهى لجنة تضم ممثلين عن جميع أحزاب المعارضة

بوادر أشرس معركة انتخابية بين القوميين واليساريين من ناحية والتيار الإسلامى من ناحية أخرى بدأت فى نقابة المحامين

رسالة عمان: صلاح يوسف


توجان الفيصل

باستثناء «**حزب اليسار الديمقراطى**» ،وهو تجمع من مجموعات خرجت من أحزاب يسارية مختلفة لتشكل تيارا يساريا وسطيا على غرار حزب اليسار الديمقراطى الإيطالى الذى ضم غالبية الشيوعيين الإيطاليين بعد انشقاق الحزب الشيوعى الإيطالى فى مطلع التسعينات.

قوانين

ولكن عمل الأحزاب المعارضة هذه الأيام لا يقتصر على الأنشطة الجماهيرية ،فهى تعمل على بلورة مواقف تحاول أن تكون موحدة حول عدد من القضايا العالقة مع الحكومة ،مثل قانون الأحزاب وقانون الانتخابات واللذين جاء ذكرهما فى البيان الوزارى لحكومة المهندس **على أبو الراغب** الحالية والتى ضمت عددا من الشخصيات المحسوبة تاريخيا على المعارضة .فقد جاء فى البيان الوزارى أن **الحكومة تسعى إلى إدخال تعديلات على قانون الانتخابات الحالى مع إبقاء مبدأ الصوت الواحد**، الذى يعنى أن الناخب الواحد لا يحق له سوى انتخاب نائب واحد وليس قائمة بأكملها أو اختيار مرشحين من قوائم مختلفة. **وقد كان هذا البند فى القانون الانتخابى المطبق حاليا هو السبب الذى جعل غالبية أحزاب المعارضة الأحد عشر المنضوية تحت لواء اللجنة، فضلا عن عدد من الشخصيات الوطنية الأخرى تقاطع الانتخابات الأخيرة التى جرت فى العام ١٩٩٧.**

وقد رأت أحزاب المعارضة أن إدخال تعديلات على قانون الانتخابات لا تضمن إلغاء مبدأ الصوت الواحد ستكون بالضرورة تعديلات شكلية وأن من الأفضل ألاتطبق.وقد أعادت الأحزاب إلى الأذهان أنها قدمت للحكومة ورقة تضمنت مجموعة من المبادئ التى من شأن الأخذ بها صوغ قانون انتخابات عصرى وديمقراطى ،غير أن الحكومة لم تعلق بشئ على هذه الورقة .وهى ترى أن من الأفضل عدم المساس بقانون الانتخابات الحالى.

وعلى أى حال فمن الواضح **أن الأحزاب التى قاطعت انتخابات العام ١٩٩٧ بالذريعة التى أشرنا إليها سابقا تتجه إلى المشاركة فى الانتخابات التى ستجرى فى شهر نوفمبر من العام الجارى**،وعلى حد قول **سعيد ذياب** ،الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية المعارض ،والذى قاطع الانتخابات السابقة فإن العودة إلى المشاركة فى الانتخابات النيابية مسألة غاية فى الأهمية ،وعلى جميع الأحزاب أن تدرس الأضرار التى نجمت عن مقاطعة الانتخابات السابقة وتقدر حجمها.

وعلى الرغم من أن أحزاب المعارضة لم تعلن موقفها من المشاركة فى الانتخابات المقبلة سواء منفردة أم مجتمعة من خلال اللجنة العليا للتنسيق بين الأحزاب فإن هناك أكثر من إشارة إلى أن أغلبيتها ستشارك فى هذه الانتخابات.

القانون الثانى هو **قانون الأحزاب** الذى قالت الحكومة إنها سوف تدخل عليه بعض التغييرات وخاصة مع صدور بعض التلميحات من الجهات الرسمية إلى تجاوزات تقوم بها بعض الأحزاب على القانون الحالى للأحزاب الذى صدر قبل نحو سبع سنوات ، وذلك فى إشارة إلى تأخر بعض الأحزاب فى تقديم ميزانياتها المالية وما يقال حول ارتباط بعض هذه الأحزاب بأحزاب أخرى غير أردنية.

وترى أحزاب المعارضة أن كل «التجاوزات » المشار إليها شكلية وأن هذا القانون على رغم كل ما يمكن أن يؤخذ عليه من ملاحظات ما زال صالحا لتنظيم العمل الحزبى فى المملكة ،وهى ترى أنه إذا **كانت هناك ضرورة لتعديل بعض القوانين فإن ذلك يجب أن يكون فى اتجاه مزيد من الحريات ومزيد من المرونة السياسية** وتنظيم للعلاقة بين الحكومة والأحزاب المعارضة.

السياسى والنقابى

غير أن أحزاب المعارضة التى تنضوى تحت «**اللجنة العليا لأحزاب المعارضة**» والتى تضم الأحزاب اليسارية والقومية والإسلامية ،لتوحيد مواقفها من القضايا الوطنية والقومية المختلفة ،تدخل مع بعضها بعضا فى منافسات حامية عندما يتعلق الأمر بالانتخابات النقابية .وقد بدأت بوادر واحدة من **أشرس المعارك الانتخابية بين التيارين القومى واليسارى من جهة ،والتيار الإسلامى من جهة أخرى للسيطرة على واحدة من أعرق النقابات فى البلاد وهى نقابة المحامين** .وقد كانت نقابة المحامين حتى دورتها الأخيرة معقلا قويا للأحزاب القومية واليسارية ، لكنها خسرت منصب النقيب فى هذا المعقل بفوز **صالح العرموطى** الذى دخل الانتخابات ممثلا للتيار الإسلامى.

وأهمية الانتخابات المقبلة فى هذه النقابة العريقة هى أن التيار الإسلامى الذى اعتبر نفسه حقق إنجازا عظيما بالسيطرة على هذه النقابة يستميت فى الإبقاء عليها بين يديه ،أما التيار القومى اليسارى فهو يستميت فى المقابل لاسترداد هذا المعقل من أيدى الإسلاميين الذين يتحالفون مع أحزاب المعارضة فى بعض المعارك ويتنافسون معها فى معارك أخرى .وهذه القضية محور تساؤلات كثيرا ما توجه للأحزاب بتياراتها الرئيسية ،فهذه **الحالة التى تستوعب التقاء التيارات الثلاثة على قضايا أساسية فى السياسة والاقتصاد وغير ذلك من القضايا الوطنية، ثم تتنافس فيما بينها على الفوز بنقابات مهنية مسألة جديدة على الواقع السياسى الأردنى الذى كانت فيه الحركة الإسلامية الممثلة فى جماعة الإخوان المسلمين أساسا ، حليفا دائما للحكومة فى حين كانت الأحزاب اليسارية والقومية والديمقراطية تلاحق وتسجن وتعذب.**

وكان العام ١٩٩٠ ،وهوالعام الذى شهد غزو العراق للكويت وحشد أمريكا لقواتها وقوات حلفائها استعدادا لضرب العراق هو المناسبة الأولى التى ظهر فيها التيار الإسلامى بموقف متسق مع موقف الأحزاب الأخرى اليسارية والقومية .وفى ذلك الحين اكتشفت التيارات الثلاثة أن هناك مساحة مشتركة بينها يمكن البناء عليها ،ولكنها اكتشفت أيضا درجات من الاختلافات تجعلها تتنافس فى ساحة الانتخابات النقابية.وهكذا نشأ هذا الوضع الفريد.

الشعب العراقى

بين مطرقة الاستبداد والحصار الدولى

منذ ربيع ١٩٩١، أى منذ توقف حرب الخليج الثانية ، تحول الحصار الاقتصادى الدولى ضد النظام إلى حرب تجويع وهدر كرامة موجهة ضد الشعب العراقى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بمعونة بريطانيا ، وهى كارثة كبيرة على الغالبية العظمى من المجتمع ، أما الطغمة الحاكمة فلم تتأثر كثيرا بهذا الحصار ، بل أصبح مصدرا لاغتنائها الفاحش وغير المشروع. **فالعراق بلد نفطى يعتمد على إيرادات تصدير النفط الخام فى تكوين النسبة العظمى من دخله القومى وفى تأمين استيراداته . واستهدف الحصار تعطيل هذا المورد. فبعد أن كان دخل العراق من نفطه فى عام ١٩٨٠ حوالى ٢٩ مليار دولار أمريكى ، وبعد أن كان يمتلك فى نفس العام احتياطياً من العملات الصعبة بلغ حوالى ٣٢ مليار دولار أمريكى ، كما لم تكن فى ذمته ديون مالية نحو الخارج ، فى مقابل أرصدة فى بنوك أجنبية ، تراجعت إيراداته النفطية السنوية إلى ٥٣٥ مليون و٢٫٨ مليار دولار أمريكى فى عامى ١٩٩٦و ١٩٩٧ أى ما يعادل ٢٪ و١٠٪ على التوالى من مستواه فى عام ١٩٨٠.** كما فقد الاحتياطى

د. كاظم حبيب

وبلغت ديونه المعروفة حوالى ١٠٠ مليار دولار أمريكى ، إضافة إلى عشرات المليارات من الدولارات الأمريكية كخسائر مباشرة فى الحربين ، وعشرات المليارات الأخرى للتعويض عن خسائر الحربين التى لحقت بالدول الأخرى.

وقرار "النفط مقابل الغذاء" لم يغير من الوضع كثيرا. إذ ماتزال إمكانيات إعادة تعمير ماخربته الحروب من مشاريع اقتصادية إنتاجية وخدمية وتنشيط عملية التنمية والتحرر النسبى من الديون المتراكمة وتقليص البطالة محدودة جدا . ويواجه العراق حاليا الحالة التالية":

-وجود منشآت صناعية ومزارع كثيرة غير صالحة للعمل لأسباب كثيرة ، وبالتالى، **فالانتاج المحلى يعجز عن تغطية ٢٠-٢٥٪ من حاجة الطلب الداخلى للسلع الغذائية والاستهلاكية الأخرى**

-عجز عن إقامة مشاريع اقتصادية إنتاجية وخدمية جديدة أو تصليح المخرب منها بسبب نقص الموارد المالية الداخلية وانعدام التوظيفات العربية والدولية.

-تفاقم حالة البطالة حتى بلغت نسبتها حوالى ٧٠٪ من القوى القادرة على العمل **فى عام ١٩٩٨**، رغم التجنيد الواسع للشبيبة فى القوات المسلحة المختلفة والأمن ، إضافة إلى وجود بطالة مقنعة حتى بين المشتغلين ،

-عجز حقيقى عن استيراد مايحتاجه العراق من مستلزمات ضرورية لسببين هما: قلة الموارد المالية بسبب الحصار ، وشدة الرقابة التى تفرضها الأمم المتحدة ، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا ، على قوائم استيرادات العراق بحجة توجهها لأغراض التسلح أو العسكرة عموماً، وبالتالى تفاقم الفجوة بين عرض السلع والخدمات وبين الطلب عليها.

وإذا كان النظام قد عزز من مواقع قطاع الدولة لفرض هيمنة الفئة الحاكمة على الاقتصاد الوطنى والبرجوازية الوطنية العراقية فى عقد السبعينات ، فإنه ومنذ الحرب العراقية - الإيرانية **قام ببيع أغلب مشاريع قطاع الدولة إلى مجاميع من أفراد العائلة والمقربين بأبخس الأثمان، ألحقت أضراراً** فادحة بثروة المجتمع من منطلق إثراء المجموعة العسكرية والمدنية التى تسانده وفى سبيل الحفاظ على دعمها له.

تراجع متوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومى من ٤٢٢٠ دولاراً أمريكياً للفرد الواحد فى عام ١٩٧٩ إلى أقل من ٤٠٠ دولار للفرد الواحد فى نهاية عام ١٩٩٨ حسب تقديرات الحكومة الأمريكية، أى بانخفاض قدره أكثر من عشرة أضعاف ، وبالتالى أصبح العراق واحدا من أكثر البلدان تدهورا فى متوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومى . **وسيزداد هذا الوضع تدهورا لثلاثة أسباب هى :** استمرار الحصار واستمرار السياسة الاقتصادية والعسكرية للنظام من جهة ، واستمرار بقاء الإنتاج المحلى ضعيفاً وعاجزاً عن تغطية جزء مهم من حاجة الاستهلاك المحلى من جهة ثانية ، وتزايد السكان بمعدل نمو سنوى قدره ٣٫٢٪ تقريبا من جهة ثالثة ، رغم أن نسبة الوفيات عالية جداً فى الجنوب والوسط من العراق ، وخاصة بين الولادات الجديدة ومن هم أقل من ٥ سنوات ، كما أنها ماتزال عالية فى **كردستان العراق،** رغم إنها أقل من نسبتها فى الجنوب والوسط ، فآخر الدراسات التى أجريت من قبل أساتذة جامعيين تبين أن نسبة **تتراوح بين ٧٥-٨٠٪ من السكان باتت تحت مستوى خط الفقر المحدد دوليا من قبل الأمم المتحدة (على أساس ٢ دولار فى اليوم للفرد الواحد) وأن الطبقة الوسطى تراجعت إلى مواقع ذوى الدخل المحدود والواطئ** ، فى حين نشأت أو نمت فئة صغيرة جداً من النخبة الحاكمة من أصحاب المليارات . وتجدر الإشارة إلى أن **صدام حسين احتل المرتبة السابعة بين أثرياء العالم !**

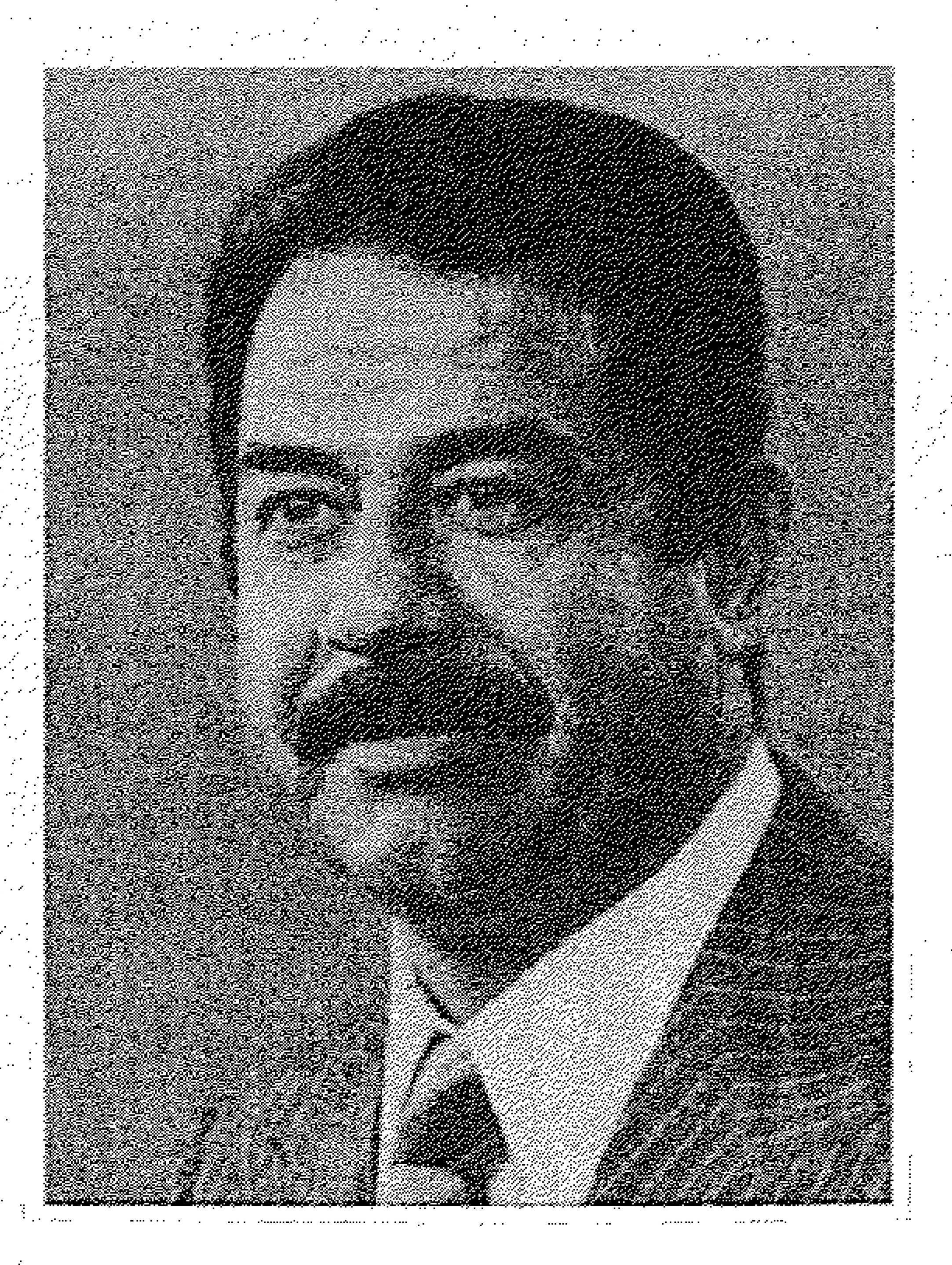
إن اختلال العرض والطلب فى سوق

السلع والخدمات قد نشط حركة السوق السوداء في العراق لصالح العصابات المنظمة **(المافيا) التي يديرها أبناء المستبد وبقية أفراد العائلة والحاشية الحاكمة** ، ضد مصالح الغالبية العظمى من السكان ، خاصة أن الواقع الراهن يشير إلى تفاقم عدد من الظواهر السلبية منها مثلا: **استمرار الارتفاع في أسعار السلع والخدمات** ، وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي، والذي يعني تدهور الدخل الحقيقي للسكان بمعدلات عالية ووتائر سريعة ، إضافة إلى تزايد عدد العراقيين المهاجرين بصورة رسمية أو هروبا من الإرهاب والخراب الاقتصادي وتقلص إمكانيات إيجاد فرص عمل في العراق حتى قدر عدد العراقيين الموجودين في الخارج حاليا بما يزيد على ٣ ملايين نسمة.

وتلعب لجان الرقابة على قوائم استيرادات العراق التابعة للأمم المتحدة التي توجهها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا دوراً كبيراً في تأخير وإلغاء الكثير من طلبات الاستيراد بحجة إمكانيات استخدامها للأغراض العسكرية، وهي تزيد الأمور تدهورا حتى اضطر رئيس لجنة تنفيذ قرار النفط مقابل الغذاء إلى الاستقالة من منصبه لما لمسه من حيف يلحق بالشعب العراقي من جراء سياسات الولايات المتحدة وبريطانيا إزاء الشعب العراقي ، وليس إزاء النظام العراقي.

تحول قرار النفط مقابل الغذاء في الممارسة العملية إلى أداة بيد النظام لفرض مزيد من الهيمنة على العوائل من خلال توزيع بطاقات التموين والحصول على الأرزاق بأسعار رسمية، إذ أن عمليات التوزيع تجرى من خلال أجهزة خاضعة لقوات الحزب الحاكم والأمن الداخلي ، وأصبح توزيع الغذاء سلاحا جديدا بيد النظام ضد الفرد والمجتمع.

ويختلف الوضع في كردستان العراق بسبب المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لإقليم كردستان وحصولها على نسبة ١٣٪ من إيرادات تصدير النفط مقابل الغذاء ووجود سوق سوداء نشطة من ثلاث دول مجاورة هي تركيا وإيران وسورية ، إضافة إلى ماتحققه من استيفاء للجمارك على



صدام حسين

الحدود ، رغم وجود مصاعب كبيرة ناتجة عن وجود حكومتين في هذا الإقليم العراقي الصغير . **ورغم أن الوضع الغذائي فيها يعتبر أفضل حالا مما هو عليه في بقية مناطق العراق ، فإن هذا لايعني أبدا بأن الحالة المعاشية للكادحين هناك بخير ، والرابح من هذا الوضع تلك الفئات المستفيدة من الأوضاع العامة في كردستان ومخاطر الحرب المستمرة والتدخل التركي الإيراني في شئون المنطقة وتهديدات النظام بالتدخل** ، علماً بأن الفترة الأخيرة ومنذ إيقاف القتال بين الحزبين الكرديين عرفت تحسناً نسبياً في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، إلا إنها ستبقى معرضة لخطر داهم من خارج كردستان العراق ومن النظام العراقي أو من حرب بين الطرفين الحاكمين.

الوضع السياسي

إن الوضع الاقتصادي المتدهور ناتج طبيعي للسياسات التي تمارسها الدكتاتورية في العراق إضافة إلى الحصار الدولي . فرغم الهدوء النسبي على سطح أحداثه السياسية الداخلية ، يتميز الوضع بمزيد من التعقيد والتشابك ، إذ كانت وماتزال هناك عوامل دولية وإقليمية وعربية تلعب دورها المباشر وتتدخل في تشكيل صورة الواقع الراهن. **فسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إزاء منطقة الحصار الدولي إزاء الشعب العراقي من جهة ، وسياسات الدول العربية ودول المنطقة الأخرى ، وخاصة تركيا وإيران وإسرائيل من جهة ثانية ، إضافة إلى طبيعة وسياسات النظام الاستبدادي القائم وأوضاع المعارضة العراقية ، تشارك مجتمعة في خلق هذا التعقيد** وفي إعاقة عملية نضوج وتبلور التناقضات والصراعات الفاعلة في أوساط العائلة الحاكمة وفي السلطة عموما ، وتلك الدائرة بين السلطة والقاعدة العريضة لقوى المجتمع المتضررة من وجود سياسات النظام ، وبين السلطة وقوى المعارضة العراقية المنظمة ، العربية منها والكردية وغيرها ، اضافة إلى إعاقتها قيام تحالفات سياسية ضرورية فيما بين قوى المعارضة ، وبينها وبين قوى المجتمع في الداخل وفي الشتات.

وتقود مثل هذه الحالة إلى جمود نسبي ملموس في الوضع السياسي دون تغيير مؤثر ، وتبقى الفئة الحاكمة في السلطة ، وتبقى المعارضة العراقية خارجها عاجزة عن توفير مستلزمات الحلول محلها أو إيجاد حل لوضعها.

ماذا يعني ذلك في واقع العراق الراهن؟ إنه ، وباختصار كبير ، يعني مايلي :

* **تفاقم واتساع قاعدة العنف الذي تمارسه السلطة ضد الشعب وقواه السياسية المناهضة للدكتاتورية** ، بحيث أصبح قطع الرؤوس والإعدامات في السجون والمعتقلات الصحراوية وقطع الأيدي والأرجل وجدع الأنوف والاعتقال والتعذيب والاختطاف حالة يومية اعتيادية ينتظرها أو يتوقعها كل إنسان في العراق.

* **لم يعد المجتمع الدولي والرأي العام العربي والعالمي يحفل بعواقب ونتائج مصادرة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق وبالمعاناة المستمرة التي تنجم عن إرهاب السلطة والموت غير المنقطع لمزيد من الناس في حين يزداد ضغط الإرهاب والحصار الاقتصادي على الإنسان الاعتيادي ويحرم المجتمع من قدرته على تعبئة صفوفه للنضال ضد الاستبداد ومن أجل الديمقراطية وحقوق الانسان وتحقيق التغيير الديمقراطي المطلوب.**

* كما أن **مواصلة الحصار الدولي واستمرار الضربات العسكرية الأمريكية**

والبريطانية بحجة حماية الشمال والجنوب أصبحت حالة اعتيادية يألفها المجتمع الدولى والعربى ولايحتج عليها أو يطالب بوقفها، رغم تقاطعها التام مع قرارات مجلس الأمن الدولى والأمم المتحدة ، وأصبحت هذه الحالة تشغل فئات المجتمع الكادحة بأوضاعها المعاشية وتضعف من تأثير إرهاب السلطة اليومى عليها وتبعد الغالبية العظمى منها عن التفكير فى العمل السياسى المنظم.

وأجبر هذا الواقع قوى المعارضة على وضع ترتيب جديد لأهداف نضالها الراهن. ومن هنا نشأ الاستقطاب الجارى الذى فرض نفسه بين من يدعو إلى رفع الحصار ويرى فيه عاملا معرقلا لتصعيد النضال ضد الاستبداد ومسئولا أيضاً عن تحويل المجتمع إلى مستجدين يركضون وراء تأمين لقمة العيش ، وبين أولئك الذين يريدون استمرار الحصار باعتباره أداة للضغط لاسقاط النظام **لاهثين وراء الحل الأمريكى للمعضلة العراقية،** أى إبقاء العراق على حاله الراهن سنوات أخرى قادمة . **ومن هنا أيضا تتخلخل العلاقة مع الجماهير وتتدهور إمكانيات إيجاد لغة وقواسم مشتركة بين المناضلين ضد الاستبداد.** ويتسبب هذا الموقف فى تعقيد العلاقة النضالية بين قوى المعارضة العراقية المناهضة للنظام ، وبينها وبين القوى الديمقراطية فى الدول العربية التى تناضل على هذا الطريق.

إن تجميد الوضع السياسى فى العراق يخدم بالدرجة الأساسية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ، ومصالح استمرار الطغمة الحاكمة فى السلطة من جهة أخرى. إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية ماتزال فى حاجة إلى النظام العراقى . ولكن هذا الوضع يلحق أفدح الأضرار بالمجتمع العراقى ذاته وبمستقبل أجياله الراهنة . فما هى أهداف السياسة الأمريكية إزاء العراق حاليا ؟

- الاستفادة من دورها فى العراق فى سياستها الداخلية وفى التأثير على الناخب الأمريكى.

-احتواء الوضع فى العراق والحفاظ على خضوع الحكم لقرارات الولايات المتحدة.

- إبعاد العراق عن الصراع العربى الإسرائيلى وإبقاء النزاع وعدم الاتفاق فى المعسكر العربى حول الموقف من الحصار والعراق.

- إبقاء النفط العراقى ينساب محدودا إلى السوق الدولية ولصالح تسويق المزيد من النفط السعودى.

-إبقاء المنطقة تحت حماية الولايات المتحدة عسكريا وسياسيا واقتصاديا ونفطيا بحجة الخوف من صدام حسين وضرورة استمرار وجودها العسكرى والسياسى فيها.

- البقاء فى المياه الدافئة وعلى مقربة من روسيا الاتحادية لمواجهة احتمالات ولوجها ثانية للمنطقة ، إضافة إلى منع أوربا والصين من العودة إلى المنطقة بهدف إبقاء المنطقة تحت هيمنة المصالح الأمريكية.

- احتكار بيع الأسلحة فى المنطقة تقريباً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

- إبقاء المعارضة العراقية ، باعتبارها غير مؤيدة للوجود الأمريكى وغير محسوبة العواقب ، بعيدا عن السلطة فى العراق.

- التحكم فى المسألة الكردية فى العراق بما يساعد على زيادة تأثيرها على حكومات بلدان تركيا وإيران والعراق وفيما بعد سوريا أيضاً ، باعتبارها ورقة ضغط رابحة بيديها.

ويستفيد النظام العراقى من هذه السياسة ، رغم إبداء الامتعاض من استمرار الحصار ، خاصة أن جميع حكومات دول المنطقة لاترى حاليا ضرورة تغيير الوضع فى العراق ، وهى تلتقى فى ذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، إذ أن الهدوء السطحى السائد فى العراق مريح لها أكثر من مجئ المعارضة الوطنية للسلطة ، وتتوافر للنظام إمكانية الحصول على الموارد المالية الضرورية لتمشية أموره ، كما يكسب الرأى العام العربى والإسلامى والعالمى إلى جانبه ، بسبب الحقد الملموس الموجه ضد دور وسياسات الولايات المتحدة إزاء العرب وإسرائيل فى المنطقة. ويزيد الطين بلة ذلك القانون سيئ الصيت الذى أصدره الرئيس الأمريكى الموسوم ب قانون **تحرير العراق** الذى رفض من جانب غالبية الشعب لا لأنهم إلى جانب بقاء النظام ، بل بسبب طبيعته الدعائية الفارغة ومحاولة تحويل المعارضة إلى مرتزقة وتابعين للسياسة الأمريكية فى العراق وخداع الرأى العام العالمى وتدخل فظ فى شئون المعارضة العراقية والعراق ، إذ يبدو وكأن العراق ولاية أو محمية أمريكية.

ماالعمل ؟

إن الخلاص من الواقع الراهن يتطلب توفير مستلزمات أساسية يصعب تصور تحقيق ذلك ولصالح الديمقراطية والأمن والاستقرار فى المنطقة بدونها ، وأعنى بها:

*** الرفع الفورى للحصار الاقتصادى عن الشعب العراقى.**

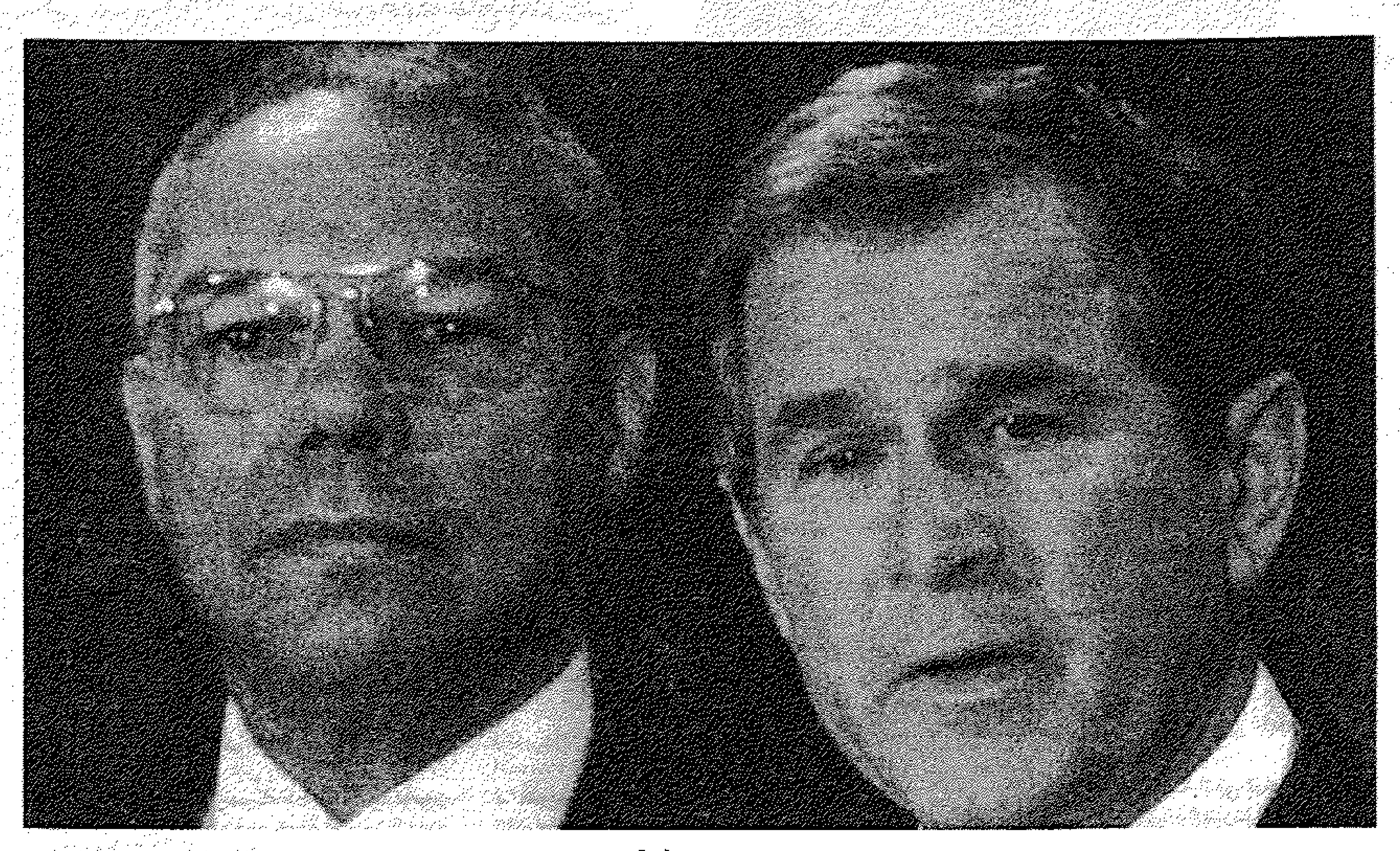
*** وقف جميع الضربات العسكرية الموجهة للمواقع العراقية سواء كانت عسكرية أم مدنية.**

*** كف الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل فى شئون المعارضة العراقية وتركها تعيد تنظيم صفوفها بعيدا عن الدور الأمريكى الراهن وإلغاء قانون تحرير العراق سيئ الصيت ، وهذا لايعنى التخلى عن تأييد أمريكا للمعارضة العراقية أو عدم الاهتمام بدورها فى العالم !!**

*** دعم نضال الشعب العراقى من أجل سيادة الديمقراطية وحقوق الانسان ووقف الإرهاب وإطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة المهجرين قسراً إلى العراق .. إلخ ، وتأمين تنفيذ ذلك عبر آلية دولية وعربية مناسبة.**

* «سيدى الرئيس اسمح لى الآن بأن انتقل إلى الشرق الأوسط، حيث نواجه -كما تعرفون- تحديا رئيسيا لعملية السلام . وإننى لأمتدح التزام رؤسائنا السابقين فى جهودهم التى لم تعرف الكلل للمساعدة على إيجاد حل لهذا الصراع الذى امتد عمره إلى نصف قرن بينما تمتد جذوره فى العصور القديمة . إن الرئيس المنتخب بوش يشارك هذا الهدف.

إننا نسعى بحثا عن سلام دائم مؤسس على دعم لا يهتز لأمن إسرائيل ،والأمانى المشروعة للشعب الفلسطينى وأصدقاؤنا فى



بوش وباول

هل تعنى الرئاسة الأمريكية الجديدة سياسة جديدة فى الشرق الأوسط

أمانى العرب من إدارة بوش أوهام سببها النسيان

العالم العربى ،ولدينا إدراك راسخ بأن على **الأطراف نفسها أن تصنع السلام.** كذلك فإننا نتعهد بأن نركز جهودنا على المنطقة ككل وليس فقط على عملية السلام ذاتها.

ونحن حين ننظر إلى المنطقة ككل يا سيدى الرئيس -**لا نجد ما هو أكثر مأساوية من العراق ، دولة فاشلة لها زعيم فاشل** ومن المحزن أن ننظر فيما يمكنها أن تكون وفيما ينبغى أن تكون .. لكن العراق- بدلا من أن يسعى للسلام والرخاء لشعبه- ينطق ،وقد أصبح ضعيفا ،بتهديدات ويسعى لإنتاج أسلحة رهيبة لإرهاب جيرانه.

لسوف يقع العبء على العراق ،عبء أن يثبت للمنطقة وللأمم المتحدة وجيرانه وأطفال جيرانه أنهم لم يعودوا مهددين ..إلى أن يفعل العراق هذا سنظل نحن على تصميمنا».

ذلك كان الجزء الخاص بالشرق الأوسط فى شهادة الجنرال (متقاعد) **كولين باول** أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى وهى تناقش التصديق على تعيينه وزيرا للخارجية فى إدارة الرئيس الأمريكى الجديد **جورج بوش الإبن.**

ولو تصورنا أن الجنرال باول أراد أن يسكب ماء باردا على التوقعات الحارة الحميمة التى انطلقت من كثير من القيادات العربية- وقيادات العرب الأمريكيين فى الولايات المتحدة -منذ وقت الحملة الانتخابية لبوش الابن كمرشح للحزب الجمهورى .. وبصفة أخص بعد فوزه، لما كان يمكنه أن يقول سوى ما قال ،مع ذلك فقد استمرت لهجة الترحيب ببوش الابن الذى سيغير مسار الشرق الأوسط لأنه سيقلب سياسة بيل كلينتون- الرئيس الديمقراطى الذى أنهى رئاسته فى الشهر الماضى- رأسا على عقب.

واشنطن من

سمير كرم

وقد برر القادة العرب والمعتدلون -حسب تصنيف الدبلوماسيين والإعلاميين الأمريكيين تصوراتهم هذه على أسس أهمها:

* **إن الحزب الديمقراطى الأمريكى عرف طوال نصف القرن الأخير بقربه الشديد من إسرائيل ومن منظمات الضغط اليهودية الأمريكية** .وهو ومرشحوه للرئاسة ولمجلسى الكونغرس ينالون تأييد الغالبية العظمى من الناخبين الأمريكيين.

* **إن إدارة كلينتون ضمت أكبر عدد -فى تاريخ الإدارات الأمريكية كلها- من المسئولين اليهود** ..حتى «فريق السلام» الأمريكى كان مشحونا بشخصيات سياسية من السلك الدبلوماسى ومن خارجه .أمثال **دينيس روس** منسق عملية السلام و **ميللر** نائبه ، **ومارتن إينديك** السفير الأمريكى لدى إسرائيل والمساعد السابق لوزيرة الخارجية الأمريكية. فضلا عن وزيرة الخارجية ذاتها **مادلين أولبرايت** ومستشار **كلينتون** لشئون الأمن القومى **صمويل بيرغز.**

* إن ادارة **جورج بوش** الأب السابق كانت قد دخلت فى خلاف ضار مع إسرائيل فى عام ١٩٩١ حول شروطها لمنح إسرائيل ضمانات قرض بقية ٢٠ مليار دولار، وهى أن توقف بناء المستوطنات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

ونسى قادة العرب المعتدلون أن النقاط المهمة السابقة كانت تعنى ما يلى:

* **إن الحزب الجمهورى أكثر حرصا على إرضاء إسرائيل من أجل إقناع الناخبين اليهود بأن يتحولوا إليه ..** باعتبار أن الطريق الأقصر إلى نيل أصواتهم هو الوقوف قلبا وقالبا مع إسرائيل ، وهذا ما تؤكده سياسات الحزب الجمهورى سواء كان يمسك بالسلطة التنفيذية (البيت الأبيض) أو يمسك بالسلطة التشريعية (مجلس الكونجرس).

وتاريخ الحزب الجمهورى مع العرب أسود من ظلامية موقف الحزب نفسه من قضايا السود والأقليات.

ولمن نسى هذه الحقيقة لابد أن تذكره بأن الرئيس الجمهورى **نيكسون** كان صاحب القرار الذى قلب نتائج حرب أكتوبر رأسا على عقب .**وهو قرار مد جسر جوى بأحدث المعدات الحربية الثقيلة لإسرائيل سريعا ..وحتى إلى مواقع المعارك فى سيناء . وهو القرار الذى نتجت عنه «الثغرة»** .

لابد أيضا أن نذكر أن الرئيس الأمريكى الجمهورى الأسبق **رونالد ريجان** كان صاحب قرار إقامة« علاقة استراتيجية عسكرية » مع إسرائيل ، وكان أول رئيس أمريكى وقع« مذكرة تفاهم » نظمت هذه العلاقة وأقامت لجنة عسكرية وسياسية مشتركة بين البلدين لا تزال قائمة وتجتمع مرة كل ستة أشهر بالتناوب بين واشنطن وتل أبيب.

هذا فضلا عن أن **رونالد ريجان** الجمهورى هو أيضا الرئيس الأمريكى الأكثر اصطداما بالعدوان العسكرى مع العرب ، عدة مرات ضد ليبيا حتى كان العدوان الجوى البحرى الواسع النطاق فى أبريل عام ١٩٨٧ الذى كان أحد أهدافه الأساسية اغتيال **معمر القذافى** من الجو . وبعد ذلك كان هو صاحب قرار إرسال القوات الأمريكية إلى لبنان للاشراف على إخراج جيش التحرير الفلسطينى وكل القوات الفلسطينية ..أى تحقيق النتيجة النهائية للغزو الإسرائيلى .**وهو قبل ذلك أعطى الضوء الأخضر للاجتياح الاسرائيلى للبنان فى عام ١٩٨٢ ،وهو الذى أرسل أضخم مدمرات البحرية الأمريكية لتقصف قرى الجبل فى لبنان.**



نيكسون

الإدارة الجمهورية الأمريكية تاريخ أسود ضد العرب على الرغم من أنهم لا يحصلون على تأييد اليهود فى الانتخابات

يأتى بعد هذا دور **الرئيس الجمهورى الأسبق بوش** فى حرب الخليج ..**الذى تحول من مجرد تحرير الكويت -بتأييد ومشاركة من العرب -إلى حرب تدمير شامل للعراق عسكريا واقتصاديا واجتماعيا وحتى ثقافيا** ،ومن أجل هدف إبقاء الشرعية لحرب «إرجاع العراق إلى العصر الحجرى» على حد تعبيره كانت استراتيجية افتعال الخلاف مع حكومة **اسحق شامير** الاسرائيلية آنذاك حول ضمانات القروض.. بدليل أنه فى النهاية وعندما اقترب موعد انتخابات الرئاسة وكان يريد فترة رئاسة ثانية اختفى فجأة الخلاف بينه وبين إسرائيل واللوبى اليهودى الأمريكى . **حصلت إسرائيل على ضمانات القروض دون أية شروط واستمرت نشطة فى بناء المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية وغزة (توسيع المستوطنات القائمة(..).**

أما أن ادارة كلينتون قد امتلأت بمسئولين من اليهود الأمريكيين- وهذه حقيقة-فإن الوجه الآخر من هذه الحقيقة هى أن **هؤلاء لم يكونوا أكثر صداقة للاسرائيليين مما كانوا لمعظم القادة العرب الذين أجروا محادثات معهم طوال حقبة رئاسة كلينتون**. ولم تكن تثار مسألة «انحيازهم لإسرائيل» إلا فى مواقف ومناسبات يسودها التوتر فى المحادثات .. ثم لا يلبث الجميع أن يتبادلوا الابتسامات وحتى الأحضان والقبلات السياسية أمام عدسات الكاميرات.

ولابد أن نضيف أن الحزب الجمهورى -خلال فترات توليه الرئاسة -لم يحقق أى تقدم نوعى أو جوهرى بشأن قضايا الصراع العربى -الإسرائيلى .. لأنها كانت دائما تحتل مركزاً متأخراً فى جدول أعماله وحتى فى البرامج الانتخابية لمرشحيه.

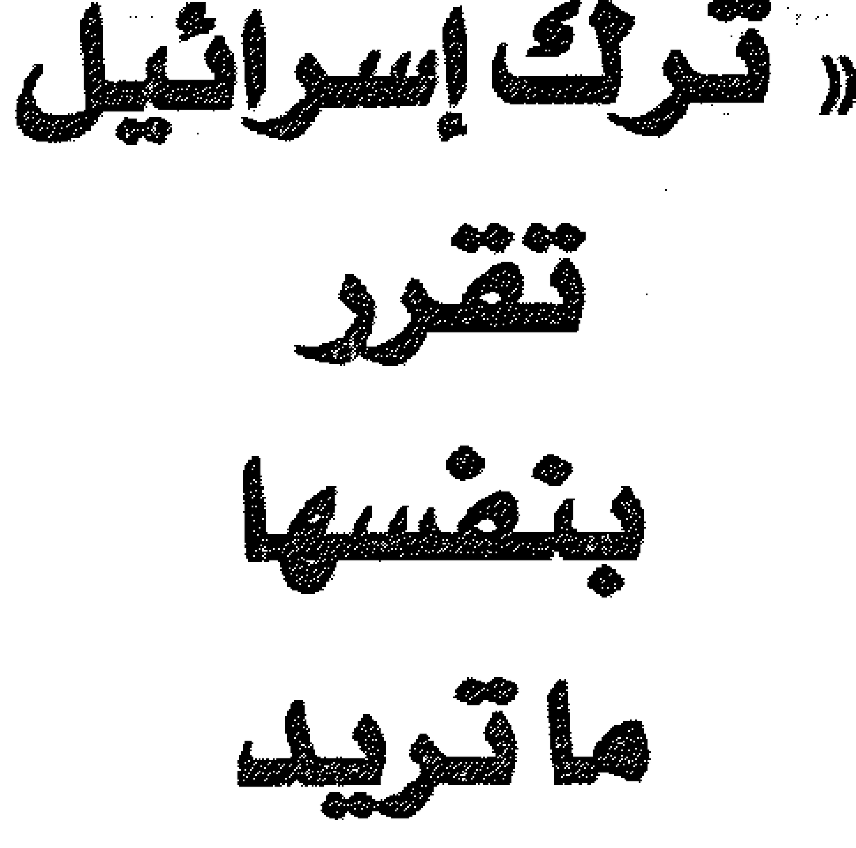
أشهر الجمهوريين صخبا بالنسبة للصراع العربى- الإسرائيلى كان **هنرى كسينجر** . فهل نسينا أنه كان أيضا يهوديا وأن ولاءه لإسرائيل كان فوق الشكوك ، وأنه لعب دوره لحساب إسرائيل وأمريكا باعتبار أن لا تناقض بين الحسابين ما دام يستطيع أن يرغم العرب على قبول تقديم التنازلات لإسرائيل دون مقابل (مثل فتح قناة السويس للملاحة الإسرائيلية لأول مرة فى التاريخ) .مع ذلك فقد كانت سياسة **كيسنجر «المكوكية» أو سياسة «الخطوة خطوة» بمثابة« جعجعة بغير طحن» لأنها لم تسفر عن شئ يتجاوز اتفاقات فك الارتباط.**

وعلى النقيض من ذلك الحزب الديمقراطى اهتم بقضايا الصراع العربى -الإسرائيلى بدرجة أكبر من الفهم والعمق ..وليس بعقلية المستعمرين المحافظين التى تهيمن على أفكار الجمهوريين . وقد بدأ هذا الاهتمام الديمقراطى فى أول سنوات الرئيس الراحل **جون كيندى** برسائل متبادلة مع الزعيم الراحل **جمال عبد الناصر** (عام١٩٦١) . ولا يزال الديمقراطيون يعتبرون هذه الرسائل المقدمات الأولى لعلاقات أفضل بين الولايات المتحدة ومصر، ولفهم أفضل فى هيئات الحكم والسياسة الخارجية الأمريكية لأبعاد الصراع العربى الاسرائيلى.

وعلى الرغم من أنه لم يقدر لسياسات **كيندى** أن تستمر وأن تثمر لأنه اغتيل فى

القاعدة الذهبية لوزير الخارجية

الأمريكى الجديد الجنرال باول:



كولين باول

مادلين اولبرايت

العام التالى لايفاده مبعوثا إلى مصر لمعرفة حقائق المصاعب التى تخوضها مصر داخليا وخارجيا .. **إلا أن أول منعطف مهم(وخطر) فى الصراع العربى الإسرائيلى منذ حرب ١٩٤٨ كان اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التى تمت كلها فى عهد رئيس ديمقراطى هو جيمى كارتر.**

وهذا طبعا بصرف النظر عن رأينا فى محتوى هذه الاتفاقات وما أدت إليه من عواقب نشهدها حتى الآن فى المنطقة .. فكل ما نريد تأكيده هنا هو أن الديمقراطيين كانوا أكثر فاعلية فى اهتمامهم بالمنطقة.

وقد يختلف العرب والإسرائيليون -وكل منهما فيما بينه -على ما أداه بيل كلينتون الديمقراطى ...لكنهم لا يختلفون على أنه أعطى لعملية السلام أولوية على كل ما عداها ، وأنه أنفق جهدا ووقتا لا يتصور المراقبون الأمريكيون المعنيون بالشرق الأوسط أن سيكون له نظير فى إدارة بوش الجمهورية الجديدة .. وربما حتى فى أى إدارة قادمة.

وإذن فإن **كلينتون** واصل تقليدا ديمقراطيا بدأه كينيدى قبل ٤٠ عاما عندما فتح قنوات التواصل مع جمال عبد الناصر.. ويصبح الفرق متعلقا بنوع الزعامة التى انفتح عليها كينيدى ،والزعامات التى انفتحت على الرؤساء الأمريكيين طوال السنوات منذ رحيل عبد الناصر.

***

إنما يبقى من أمانى القادة العرب الذين يتوقعون **«حيادا على الأقل» من جانب الإدارة الجمهورية الجديدة فى أمريكا بين العرب وإسرائيل** (هكذا يتصورون!!) جانب يعلقون عليه أهمية كبيرة وكأنهم عثروا على السلاح السرى الذى سيتمكن به الجمهوريون وقد وصلوا إلى الحكم فى أمريكا .. وهو أن بوش الابن وفريق إدارته الجديدة هم فى معظم -وبالأخص القياديون منهم- هم من رجال النفط . وما داموا من رجال النفط فلابد أنهم سيتآلفون ويتحالفون ويتضافرون مع النفطيين العرب (بالأخص الخليج الذى يملك الحصة الأكبر من الانتاج والحصص الأضخم من الاحتياطى الكامن فى باطن الأرض).

سذاجة ما بعدها سذاجة

إن النفط ليس اكتشافا حديثا ،لقد كان النفط هناك دائما والإدارات الأمريكية تتعاقب ديمقراطية وجمهورية ..وهناك ديمقراطيون نفطيون كما أن هناك جمهوريين نفطيين ، ولم يؤد هذا إلى أى تغيير فى ثوابت الاستراتيجية الأمريكية سواء ما يتعلق منها بالنفط أوما يتعلق منها بإسرائيل . إن الأهداف التى تتكرر فى كل تقرير استراتيجى سنوى يرفعه الرئيس الأمريكى إلى الكونجرس ،وكل تقرير استراتيجى سنوى يرفعه وزير الدفاع الأمريكى إلى الرئيس عبارة ذات شقين فى تحديد أولويات الاستراتيجية الأمريكية.

* **تأمين مصلحة الولايات المتحدة الحيوية فى الوصول إلى مصادر الطاقة فى الشرق الأوسط والخليج،وتأمين حصول حلفاء الولايات المتحدة بالتالى على الامدادات اللازمة لهم من هذه المصادر التى تشكل شريان الصناعة لهم.**

* ضمان أمن إسرائيل -الحليف القوى للولايات المتحدة فى هذه المنطقة الحيوية -عن طريق تأمين تفوقها الاستراتيجى النوعى على كل القوى المعادية لها أو التى يمكن أن تتحول إلى أعداء لها.

كان النفطيون الأمريكيون فى السلطة دائما ..إما بصورة واضحة وفجة كما هى الحال فى إدارة بوش الابن الجديدة، حيث الرئيس نفسه ثروته (مثل أبيه) من الاستثمارات النفطية ، ونائبه ديك تشينى ووزير دفاعه **رونالد رامسفيلد** ..وعدد كبير من القيادات الجمهورية فى الادارة وفى الكونجرس) . لكن هذا لم يؤد فى الماضى إلى انحياز أمريكى للنفط العربى ضد إسرائيل.

يقفز كثيرون من الكتاب المتفائلين باحتكارات النفط الأمريكية ودورها فى إدارة بوش ليقولوا :لقد اختار بوش وزيرا للطاقة فى إدارته من أصل عربى .وبصرف النظر عن أنه لا دخل لهذا بعملية السلام وموقف الادارة الجمهورية الجديدة إزاءها ، ينبغى أن ندرك أن **وزير الطاقة الأمريكى الجديد من أصل عربى يملك واحداً من أكثر السجلات تأييدا لإسرائيل والقوانين المتعلقة بها فى تصويته بمجلس الشيوخ الذى كان عضوا فيه لفترة واحدة (٦ سنوات)** .

والسناتور سينسر ابراهام -من أصل لبنانى -لم يظهر فى أى وقت اعتزازاً بأصله العربى ولاشارك فى أى نشاط سياسى أو ثقافى للعرب الأمريكيين .. إلا عندما شعر أنه سيكون بحاجة إلى أصواتهم فى حملته الانتخابية لنيل فترة ثانية فى عضوية مجلس **الشيوخ ،مع ذلك فقد سقط فى ولاية ميتشغان (أكثر الولايات الأمريكية فى عدد سكانها من أصل عربى) وسقط فيها بوش أيضا(..).**

ثالثا: وربما كان هذا أهم- فإن وزير الطاقة الجديد قد اختير لهذا المنصب على الرغم من أنه كان أشد المتحمسين لفكرة إلغاء وزارة الطاقة فما معنى هذا؟. معناه ..كما أوضحه ناطقون جمهوريون بصفة غير رسمية فور تعيينه -**أن بوش عهد إلى إبراهام** بمهمة تصفية وزارة الطاقة **لأن بوش نفسه من أنصار هذه الفكرة..لأنه من أنصار رفع يد الحكومة عن صناعة النفط وعن الصناعات الأخرى المتعلقة بالطاقة.. وترك الأمور لحركة السوق وقوانينها.**

وعندما يحدث هذا **ستتحرر أسعار النفط في الأسواق الأمريكية كلية من أي قيد** (وهو أمر يحدث بصرف النظر عن سعر النفط الذي تبيعه الدول المنتجة لأمريكا) **وعندما يكتوي الأمريكيون بنار الأسعار المرتفعة للبنزين وللتدفئة ولأغراض الصناعة وكل ما عدا ذلك ،فإنهم سيشيرون إلى العرب والوزير ذي الأصل العربي الذين تسببوا في هذا.**

يشار كثيرا إلى أن ادارة بوش الأب السابقة هي التي خلقت عملية السلام بمؤتمر مدريد.. والواقع أن اهتمامها هذا كان مرهونا باستمرار تحالف الحكومات العربية« المعتدلة» معها في الحرب ضد العراق ، أولا الحرب العسكرية ..وبعد ذلك حرب الابادة بالعقوبات الاقتصادية.

(من أين يمكن أن نستقي الشواهد على ما ستكون عليه سياسة إدارة **بوش الأمريكية** الجديدة تجاه الشرق الأوسط .. بتعبير أصدق وألصق بالواقع تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي في المرحلة الخطيرة الراهنة؟!.

يبقى المصدر الرئيسي ما قاله **الجنرال كولين باول وزير الخارجية** في هذه الادارة أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. فبالاضافة إلى ما أوردناه في بداية هذا الموضوع من أقوال باول هناك ملاحظات أساسية جديرة بالاعتبار:

* **إن الجنرال وزير الخارجية الأمريكي الجديد يقسم الأنصبة بين إسرائيل والعرب: الأمن لإسرائيل والصداقة للعرب.**

* حينما يؤكد أن عملية السلام ليست كل شئ في الشرق الأوسط فإنه يضع هذا التأكيد أمام عيون العرب في لحظة تجعل تأكيده هذا بالغ الخطورة في دلالته .**إنه ينذر بأن الادارة الأمريكية الجديدة ليست معنية كثيرا بخطورة الوضع الناشئ عن المواجهة المشتعلة بين الانتفاضة الفلسطينية والقوات الاسرائيلية** .. أو على الأقل أنها تترك هذه المواجهة تأخذ مداها .فميزان القوة يميل تماما لصالح إسرائيل ،والثمن الذي تدفعه إسرائيل ثمنا لهذه المواجهة ضئيل للغاية (خاصة بشريا) ويتحمل الفلسطينيون ما يتحملون سواء من زاوية أعداد الضحايا -قتلى بالمئات ومصابون بالآلاف -أو من زاوية الخسائر الاقتصادية المدمرة الناتجة عن إمساك إسرائيل بمفاتيح إغلاق الأنشطة الاقتصادية للفلسطينيين في أية وقت تشاء.

* إن الخطوط التي رسمها الجنرال باول لسياسة **إدارة بوش الابن** تجاه الصراع العربي الإسرائيلي تتطابق مع التوجه الأساسي الذي عبر عنه بوش نفسه طوال حملته الانتخابية ،وهو أن **على الولايات المتحدة ألاّ تضغط على إسرائيل** ، وأن تتركها تتخذ قراراتها بنفسها .. وأنه يتعين على الأمريكيين ألاّ يحاولوا فرض جدول زمني على إسرائيل لا يتلاءم مع مصالحها أو رؤيتها للأمور.

* من الواضح أن فريق السياسة الخارجية في الادارة الأمريكية الجديدة لا يرى أن الوضع الراهن يهدد فعلا بالانزلاق نحو حرب إقليمية . ربما لأنه يريد أن يرى الأمور بطريقة مختلفة عن الادارة السابقة -ادارة كلينتون -وربما لأنه يعتقد أن بامكان ادارته من خلال علاقاتها العربية أن تمنع العرب من التحرك في حرب اقليمية ضد إسرائيل . وربما- وهذا أهم -أنه مطمئن إلى قدرة إسرائيل العسكرية على ردع حكومات العرب عن استخدام القوة تحت ضغط الجماهير ، وأنها إن لم تردعها فهي قادرة على إنهاء أي مواجهة لصالحها.

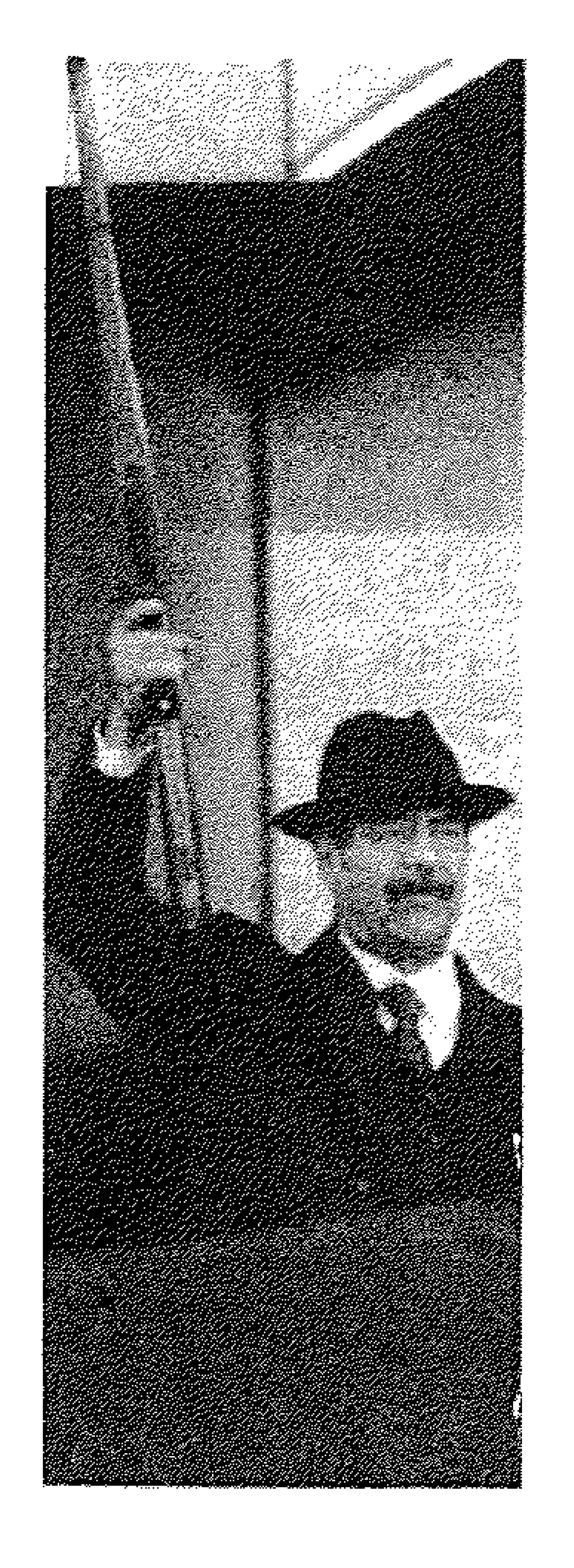
* **لم يعد خافيا على أحد ، بل لم يعد هناك من ينكر إن ادارة بوش الابن تعتبر العراق قضيتها الأولى في الشرق الأوسط** ، إن لم تكن قضيتها الأولى في السياسة الخارجية بشكل عام، وقد تحدث كثيرون من المحللين الأمريكيين -المؤيدين لبوش والمعارضين له والمحايدين أيضا -عن تصور بأن بوش الابن لم يرث الرئاسة فحسب ، بل ورث معها المهمة التي تركها أبوه الرئيس السابق ودون أن يكملها ، وهي مهمة **«القضاء على نظام صدام حسين»**. ولعلنا نلاحظ أن الفقرات الخاصة بالشرق الأوسط في شهادة وزير الخارجية الجديد أمام الكونجرس كانت في معظمها (أكثر من ثلثي مساحتها) منصبة على العراق ، والباقي كان لعملية السلام ،بما في ذلك المواجهة الاسرائيلية - الفلسطينية، وسوريا ولبنان.

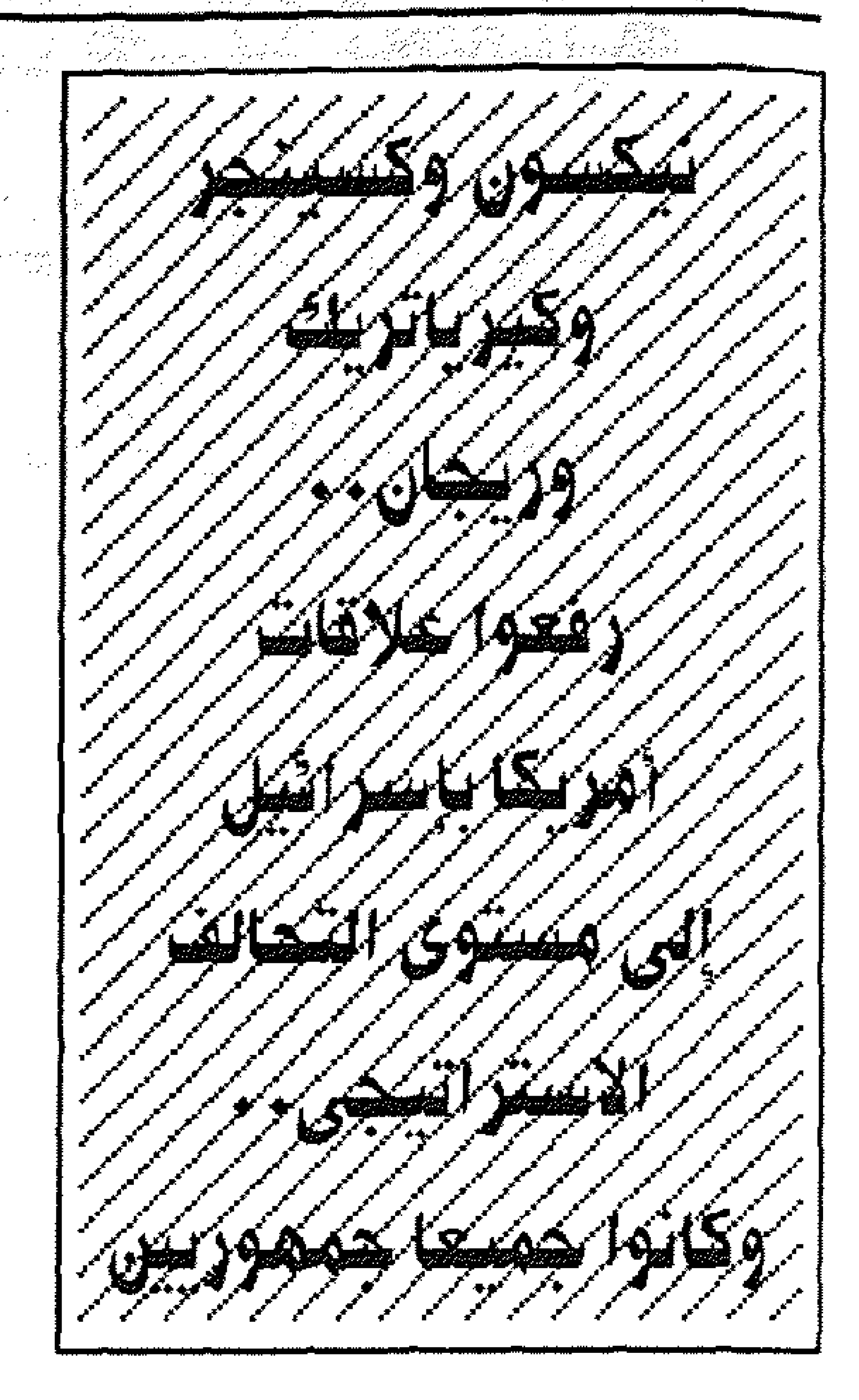
يزيد من تأكيد نية الادارة الجديدة التركيز على العراق لتحقيق غاية التخلص من نظام صدام حسين اللهجة الإيجابية التي تحدث بها الجنرال باول عن إيران .وحرصه على أن يميز بين العراق وإيران في قوله :«على الجانب الآخر من الخليج الفارسي فإن إيران تمثل حالة مختلفة. بلد مهم يمر بتغيير عميق من الداخل .توجد خلافات مهمة على مسائل سياسية بيننا وبينها (أي إيران) لكن هذه الخلافات لاتحتاج لأن تستبعد قدرا أكبر من التفاعل ، سواء بمزيد من التجارة أو مزيد من الحوار ، وسوف يستعرض فريقنا للأمن القومي مثل هذه الامكانات».

نحن إذن بصدد سياسة تعكس السياسة التي مارستها إدارة جمهورية سابقة هي إدارة رونالد ريجان في الثمانينات . وكانت سياسة الانحياز إلى العراق ضد إيران في الحرب بينهما .الآن ترسم خطوط السياسة الأمريكية لادارة جمهورية جديدة على أسس مماثلة ،وهي ضرب الأطراف الاقليمية بعضها ببعض ، لكن الانحياز (أو الميل) هذه المرة هو نحو إيران ضد العراق.

ويعد هذا في الوقت نفسه اعلان وفاة نهائيا ضد ما كان يسمى في عهد رئاسة

سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة لا ترى من الشرق الأوسط سوى العراق.. ولا هدف لها إلا إسقاط نظام صدام حسين





كلينتون «سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران معا»، وهى سياسة كانت قد بدأت تحصد ثمار فشلها فى أواخر رئاسة كلينتون.

ونستطيع أن نستنتج عن بوادر التلويح بميل نحو إيران وتهديده تجاه العراق أن **الادارة الأمريكية الجديدة تريد أن تضع نفسها فى موقع تختار فيه أن تدفع إيران إلى شن حرب ضد العراق**- كما فعلت ادارة ريجان عندما دفعت العراق إلى شن حربه ضد إيران بعد وقت قصير من انتصار الثورة التي أطاحت بحليف رئيسى لأمريكا هو الشاه- أو أن تقرر شن الحرب بنفسها مرة أخرى ضد العراق **«لاتمام المهمة»** التي تركها بوش الأب ناقصة بعد عاصفة الصحراء.

** لعله -كما يقال فى الأدب أنه لا يمكن فصل الرواية عن الروائى أو الشعر عن الشاعر -لا يمكن فصل السياسة عن السياسى.

فماذا ننتظر من« السياسى» الجنرال باول كسياسة خارجية تحت توجيهه؟.

إن باول هو أول عسكرى يتم اختياره لمنصب وزير الخارجية الأمريكية، أى لمنصب قيادة المؤسسة الدبلوماسية ،منذ اختيار **الجنرال جورج مارشال فى ظل رئاسة هارى ترومان** لهذا المنصب فى بداية عام١٩٤٧ .وقد بقى وزيرا للخارجية حتى بداية عام١٩٤٩ .بعد ذلك كان **الجنرال الكسندر هيغ قد شغل إيضا منصب وزير الخارجية فى بداية رئاسة ريجان** عام ١٩٨١ ،إلا أنه بقى فى منصبه أقل من ستة أشهر.

وعندما اختار **جورج بوش** الابن الجنرال باول ليكون وزيرا للخارجية فى إدارته ساق الجمهوريون لهذا الاختيار مبررات خداعية من نوع القول بأن مواقفه بشأن السياسة الخارجية وبشأن استراتيجية الأمن القومى الأمريكى تتمتع بتأييد الحزبين الجمهورى والديمقراطى وتحظى باحترام كبير لدى الرأى العام.

وكما هى الحال بالنسبة لمواقفه من قضايا السود فإن مواقفه بالنسبة لقضايا السياسة الخارجية تتسم بالوقوف دائما فى صف تأييد السياسات الخارجية للرؤساء الأمريكيين المتعاقبين. لم يقل أبدا لا بشأن أى قرار بالتدخل العسكرى ..منذ أن كان ضابطا صغيرا فى الحرب الأمريكية فى فيتنام .تحيط به سمعة من خلق أجهزة العلاقات العامة والدعاية تقول إنه شديد الحرص بالنسبة للزج بالقوات الأمريكية فى الخارج . ولا أحد يعرف مصدرا تستند إليه هذه السمعة.

منذ أيام بعد أن أعلن بوش الابن اختياره وزيرا للخارجية قالت محلل مؤسسة **«نايت-ريدر»** الصحفية أن أحد أسباب اختياره لهذا المنصب هو أن آراءه فى السياسة الخارجية غير معروفة(..).

إنما المعروف جيدا أنه لعب أدوارا مهمة فى مهام التدريب العسكرى للقوات المسلحة والقوى الأمنية لعدد من أشرس نظم الحكم اليمينية فى أمريكا اللاتينية وآسيا- بالأخص هايبتى ونيكاراجوا وغواتيمالا وكولومبيا - حينما كان يحمل رتبة« كولونيل» .لهذا تتجه «الشبهات» إلى الظن بأن اختياره وزيرا للخارجية فى هذا الوقت ربما يعنى أن الادارة الجمهورية ستقدم على تدخل عسكرى كبير - مهدت له إدارة كلينتون بالفعل- فى كولومبيا.

نظرته إلى العالم الثالث تفسر- ببرودها غير العادى إزاء قضايا حقوق الإنسان والفقر والاستغلال الاقتصادى الخارجي- اعجاب النخبة الأمريكية الحاكمة به. يقول **شيفى غونز الفيس** الصحفى الأمريكى الأسود المتخصص بشئون أمريكا اللاتينية:« أظن أن هناك من يتوقع منا نحن الناس السود أن تهزنا الاثارة والشعور بالعرفان لأن الرئيس المنتخب **جورج بوش**، صاحب شعار النزعة المحافظة العطوفة ،قد تمكن من أن ينظر إلى ما وراء لون جلد باول ليرى مضمون شخصيته .. لكن **فى الوقت الذى كنا نحن ننتظر قرارات المحكمة العليا بشأن أصواتنا فى الانتخابات فى فلوريدا ، لم نسمع كلمة من الجنرال .فالجنرال يعرف ان دور حامى الأمر الواقع هو الذى يمكنه من تحقيق ما لا يحققه رجل أسود فى أمريكا.. إن الجنرال باول سيضع نفسه فى خدمة أمريكا المؤسسات الاقتصادية . لكن ليس كل ما هو خير لأمريكا المؤسسات خيرا بالضرورة للأمريكيين».**

الجنرال باول كان **رئيس هيئة الأركان الأمريكية** فى وقت حرب الخليج. عرف القادة العرب عن قرب .أقام معهم علاقات وثيقة .لابد أن لاختياره وزيرا للخارجية ما يبرر توقع سياسة لادارة جورج وبوش تبتعد عن إسرائيل وتقترب من العرب.

ونكاد هنا فى واشنطن نسمع تصفيقا عربيا حماسيا لاختيار جنرال حرب الخليج الثانية .. ناسين أنه قد يكون خطوة كبرى نحو حرب الخليج الثالثة .حرب إتمام المهمة التى لم **يتمها مع بوش الاب وديك تشينى عندما كان وزيرا للدفاع :القضاء على نظام صدام حسين بأى ثمن.**

كل هذا دون أن ينطق الجنرال الذى أصبح الدبلوماسى الأمريكى الأول بكلمة نقد واحدة لإسرائيل ..وهذا هو نفسه موقف الرئيس الجديد **بوش** الذى كان أحد أوائل تصريحاته إثر قرار المحكمة العليا بتسليمه الرئاسة «**إن تصرفات القيادة الفلسطينية لا تبعث على الثقة بصدق نواياها بشأن السلام» وقد ردد باول المعنى نفسه بعد ذلك أمام الكونجرس.**

الجنرال مشغول بالدرجة الأولى بأمر العراق .وليس هناك ما يسعد قادة إسرائيل ،المدنيين والعسكريين على السواء ،مثل هذا الموقف ،فالحديث عن خطر العراق لا يتوقف ابدا فى إسرائيل ..ولهذا فهو مسموع جيدا فى أمريكا . وأمريكا بوش لديها عقدة عراقية أكيدة.

والآن وكل التوقعات تشير إلى حرب أمريكية جديدة مباشرة أو غير مباشرة - ضد العراق .. **لا يعود السؤال المهم كيف ستكون سياسة إدارة بوش فى الشرق الأرسط ، إنما كيف ستكون سياسة- بالأحرى -سياسات الأطراف العربية التى تجد نفسها بين شقى الرحى : إرضاء الولايات المتحدة والخضوع لضغوطها ، أو الاستجابة لاتجاهات الجماهير؟..**

وليس هناك من موقف وسط فى هذه المحنة.

أزمة سياسة ألمانيا تجاه اللاجئين

«جئنا هنا لحماية كرامتنا .. فضربتنا الشرطة وأذلتنا»

في كل مكان في ألمانيا تعلو الأصوات المطالبة بسياسة إنسانية تجاه اللاجئين . وقد نجح النقد الموجه ضد الممارسات التعسفية والتضييقية تجاه اللاجئين على مستوى الاتحاد الأوروبي في فرض نقاش واسع يهدف إعادة النظر في جملة من القوانين والأوامر والتعليمات الإدارية الخاصة باللاجئين. ورغم مقاومة حكومات محافظة مثل حكومة كول السابقة في ألمانيا إلا أن اللجنة (الحكومة) الأوروبية أقرت **عدداً من المشاريع لتحسين أوضاع اللاجئين** ومنها توفير الشروط ليحصلوا على فرصة تعلم اللغة وهي مفتاح الدخول للمجتمع المضيف وليلتحقوا ببرامج التأهيل الوظيفي ليتمكنوا من الولوج إلى حياة العمل .**وبإقرار استرداد (مادة ١٣) أصبحت دول الاتحاد الأوروبي ملزمة بمكافحة جميع أشكال التمييز والعنصرية.**

وتلعب قضايا سياسية راهنة دوراً معينا في الجدال الدائر حول سياسات اللجوء وسياسات ألمانيا تجاه المهاجرين ومنها سعي الحكومة والاقتصاد لتحسين **سمعة ألمانيا** ومحاولة جذب المستثمرين الذين يترددون في القدوم إلى ألمانيا بسبب نمو نشاط النازيين الجدد وتزايد حوادث العنف ضد الأجانب .كما تلعب عوامل عميقة وطويلة الأجل دورا مهماً خاصة **العامل الديموغرافي** . ومجرد المحافظة على مستقبل المعاشات يحتاج إلى نمو كبير في تمويل الصناديق الاجتماعية والذي يأتي من الأقساط التي يدفعها العاملون .وفي ظل انخفاض معدل المواليد وبالنتيجة ميل مجموع السكان للانكماش تحتاج ألمانيا إلى نحو ٣٥٠ ألف مهاجر ومهاجرة في سن الشباب سنويا للحفاظ على المستوى الحالي للضمان الاجتماعي.

ولكن كثيرا ما تتوارى النظرة الواقعية للأمور خلف الأحكام العنصرية المسبقة ضد الشعوب الأخرى وخلف المصالح السياسية الضيقة قصيرة المدى . وتلعب الانتهازية السياسية هنا دوراً بالغ الخطورة . وقد وصل الاستخدام التضليلي لورقة الأجانب وبالتحديد التحريض ضد المهاجرين ليصبح ورقة رئيسية في الدعايات الانتخابية . وبهذا وصل اليمينيون المتطرفون في فرنسا إلى كتلة من الأصوات كبيرة نسبيا في فرنسا . وبذات الورقة يلعب النازيون الجدد في ألمانيا . ونأتي هنا إلى بيت القصيد إذ تجنح سياسات الأحزاب الكبيرة في ألمانيا وخاصة المحافظة منها إلى منافسة اليمين المتطرف في هذا الميدان وتحقق هذه السياسة اللامبدئية نجاحات لا يستهان بها خاصة في المعارك الانتخابية كما أشرنا في مقالات عديدة سابقة .**هنا يكمن أحد أهم عوامل أزمة سياسة اللجوء في ألمانيا.**

من أكثر مناطق ألمانيا تأخرا وتعسفا في التعامل مع قضية اللاجئين مقاطعة ساكسونيا وعاصمتها درسدن. وليس من المصادفة أن يحقق النازيون الجدد قدرا ملحوظا من الانتشار ومن توجه تغلب عليه نزعة العنف في هذه المقاطعة بالذات.

منذ منتصف يناير تتابع الصحافة في ساكسونيا الأحداث التي جرت في بلدة صغيرة أسمها راديبيرج . وكان مسرح الأحداث بيت للاجئين أصبح خاليا الآن وتعرضت أبوابه وأثاثاته لعملية تحطيم مذهلة ..لأن الفاعل كانت الشرطة المكلفة بالحفاظ على النظام وأمن وسلامة الناس والممتلكات.

وصلت سيارتنا (عدد من ممثلي هيئات ثقافية واجتماعية ومنظمات رعاية اللاجئين والمهاجرين) بعد بحث طويل إلى دار اللاجئين في شارع جارتن شتراسه في مدينة كامينز . أمام الدار انتظرنا رغم المطر الثلجي عدد من الشبان من البان وأكراد وعرب من العراق .. معهم انتظر عدد الصحفيين الذين يراسلون صحف مقاطعة ساكسونيا.

كامينز مدينة صغيرة هادئة في مقاطعة ساكسونيا في شرق ألمانيا لا تتميز كثيرا عن العديد من مدن المنطقة .. بيوت من طابق أو طابقين تحيط بكل منها حديقة صغيرة . شارع أو اثنان كبيران ضمن شبكة الطرق التي تصل المدن ببعضها وتتفرع عنهما شوارع صغيرة على جانبيها الأشجار . ويسود المشهد في هذا الفصل من السنة لون رمادي بلون السماء الملبدة بالسحب الا فيما نذر من أيام أو ساعات تتسلل فيها أشعة الشمس التي يتمناها خاصة اللاجئون القادمون من بلاد الجنوب والشرق..

وفيما عدا الأشجار الأبرية دائمة الخضرة، هي خضرة تبدو داكنة في الجو الملبد بالغيوم والضباب ،تحمل بقية الأشجار فروعها العارية التي أفقدها برد الشتاء أوراقها فتضيف للمشهد حزنا وكآبة .الشوارع خالية من الناس .. المصانع التي كانت في المدينة أغلق معظمها بعد الوحدة الألمانية وثكنات «جيش الشعب الوطني» أصبحت بيوتا للاجئين أو تركت مهجورة فليس للجيش الألماني الاتحادي حاجة بها.

كانت الاستغاثة قد جاءت من أحد العاملين الاجتماعيين الذي أذهله ما رآه .«هاجمت الشرطة بيت اللاجئين في راديبيرج وضربت اللاجئين وحطمت الأثاث والتجهيزات الصحية في الدار واقتادت اللاجئين إلى سيارات أتوبيس أخذتهم إلى مدن أخرى في المقاطعة».

أحد الشبان العراقيين الذي جاء إلى ألمانيا هاربا من عسف النظام العراقي وقضى نحو سنة ينتظر قرارا في شأن طلب اللجوء الذي قدمه وجد صعوبة في التعبير في بداية الحديث . همه وقضيته الملحة أنه لم يعد يعرف ما يجري حوله **وأكثر ما يخشاه أن يرحلوه إلى العراق حيث سمع أن السلطات الألمانية تعتقد أن شمال العراق أصبح منطقة آمنة ولم يعد هناك ضرورة للإبقاء على اللاجئين العراقيين في ألمانيا.**

الخوف من الترحيل أو الطرد من ألمانيا يسكن غرف اللاجئين ويرافقهم ليل نهار حتى تأتي الورقة المنشودة ..تصريح الاقامة الذي يحصل عليه اللاجئ بعد طرق أبواب المحاكم وانتظار صدور حكم نهائي.

رسالة ألمانيا

نبيل يعقوب



جيرهار شرودر

في السابع عشر من يناير جاء ثلاثة من المسئولين إلى دار اللاجئين بمدينة راديبيرج الصغيرة في مقاطعة ساكسونيا وطالبوا اللاجئين بتسليم بطاقات هوياتهم والتقدم نحو سيارات الأوتوبيس المنتظرة أمام الدار لنقلهم إلى مدينة أخرى . قرب باب الدار كان يقف باص صغير للشرطة .وحاول المسئولون إفهام اللاجئين وكلهم في سن الشباب من العراق وكوسوفو وفيتنام ، أن الهدف هو ضرورة نقلهم من هذه الدار إلى مدينة أخرى حيث تنتظرهم ظروف سكنية وصحية أفضل.

ولكن اللاجئين كانوا قد تعلموا من تجاربهم الشخصية أن الشك أداة لا غناء عنها خاصة إن كانوا معزولين في مناطق تفتقر للمراكز الاستشارية والجمعيات رعاية اللاجئين وإن كانت درايتهم باللغة الألمانية قليلة. المسئولون الذين جاءوا بدون صحبة مترجم أو أي شخص يحوز ثقة اللاجئين فشلوا في إقناعهم بحزم أمتعتهم وركوب الباصات .خاصة مطالبة اللاجئين بتسليم بطاقات الهوية أثارت مخاوفهم . ولماذا إذا كان الموضوع مجرد الانتقال إلى دار أخرى تبعد بمسافة نحو نصف ساعة؟.

اللاجئون قالوا لنا إن المسئولين لم يكونوا جادين في التوصل إلى تفاهم معهم. فبعد نصف ساعة فقط من وصولهم طلبوا الشرطة، وحاول سبعة من رجال الشرطة إخراج أكثر من ثلاثين شاباً من الدار بالقوة ولكنهم فشلوا.

الرجال الذين حملوا مشقة ومغامرة الانتقال أو التسلل عبر حدود العديد من الدول حتى تمكنوا من «النفاذ إلى ألمانيا» أصبحوا الآن على يقين بأن الشرطة تعد لترحيلهم ..وهو الاستنتاج الوحيد القابل للتصديق في ظل الملابسات والظروف التي كانت.

وبسرعة تفضح براعة التخطيط وصلت قوة من ٧١ شرطياً مسلحاً وبدأ الهجوم على غرف اللاجئين وجرهم إلى خارج الدار بالضرب المبرح وفي بعض الحالات تحت تهديد السلاح .اللاجئ الجزائري الذي كان قد أخذ على عاتقه مهمة التفاوض مع المسئولين وناشد زملائه التحلي بالهدوء وعدم الانجرار لأي استفزاز لم يسلم من الضرب.

بعد انتصار الشرطة جرى نقل١٣ من «المتمردين» إلى سجن مدينة باوتسن من هناك نقلوهم كل إلى بلدة أخرى ثم شتتوهم في قرى ومدن عديدة .الآخرون الذين التقيناهم ،قصوا حكاياتهم والتي تعكس واقعا خطيرا :**السياسة التي نفذتها الإدارة والشرطة تخالف على خط مستقيم عددا من مواد القانون الألماني** ومنها حق اللاجئ في مهلة قبل نقله لمكان آخر وهذا تحديدا ما طالب به اللاجئون ،ومنها مبدأ تناسب الوسائل المستخدمة مع الوضع ، ولم يكن هناك أي مبرر للعنف . وكل التبرير الذي أعطى لضرورة النقل كان مخالفا للحقيقة.

وعندما يصل النزاع إلى ساحات المحاكم سيكون على المسئولين أن يفصحوا عما خططوه ،وعن الأوامر التي أصدروها للشرطة، وعن علاقة ما نفذوه بالقانون وبمبادئ حقوق الإنسان وبالمادة الأولى في القانون الأساسي الألماني(الدستور) التي تلزم الدولة وكافة أجهزتها بحماية كرامة الإنسان.

في اللقاء العاصف الذي حضرناه في كامينز واجه اللاجئون المسئول في إدارة المدينة المكلف بالعلاقة مع الأجانب . وقالوا له جئنا هنا لنحمي كرامتنا وحريتنا المضطهدة في بلادنا .. وانتم باي طريقة عاملتمونا.. هل تستطيعون معاملة مواطنيكم الألمان بهذه الأساليب؟ وقال أحدهم نجونا حتى الآن من الوقوع في أيدي النازيين ولكن اللقاء مع الشرطة لم يكن أفضل.

هيئات عديدة أصدرت بيانا مشتركا تطالب فيه الشرطة بالاعتذار للاجئين الذين تعرضوا للعدوان . وزير الداخلية سيتعرض لاستجواب من عدد من النواب أمام برلمان مقاطعة ساكسونيا.

إن كان هناك ما يبعث على الفرح وسط كل هذه الكآبة فهو التضامن التلقائي الذي مارسه هؤلاء الشباب فيما بينهم التضامن الذي منحهم الشجاعة والصمود .. رغم البعد الذي يفصلهم عن أوطانهم و رغم عزلتهم بسبب قلة درايتهم باللغة.

اعتذار واجب

سيلاحظ القراء أن هناك بعض الأقلام والموضوعات التي أعتاد عليها القارئ قد غابت هذا العدد، والسبب أن د. رفعت السعيد ساهر للخارج دون أن يترك مقاله، أما صلاح عيس فقد حال بينه وبيننا المرض. نتمنى له الشفاء العاجل.

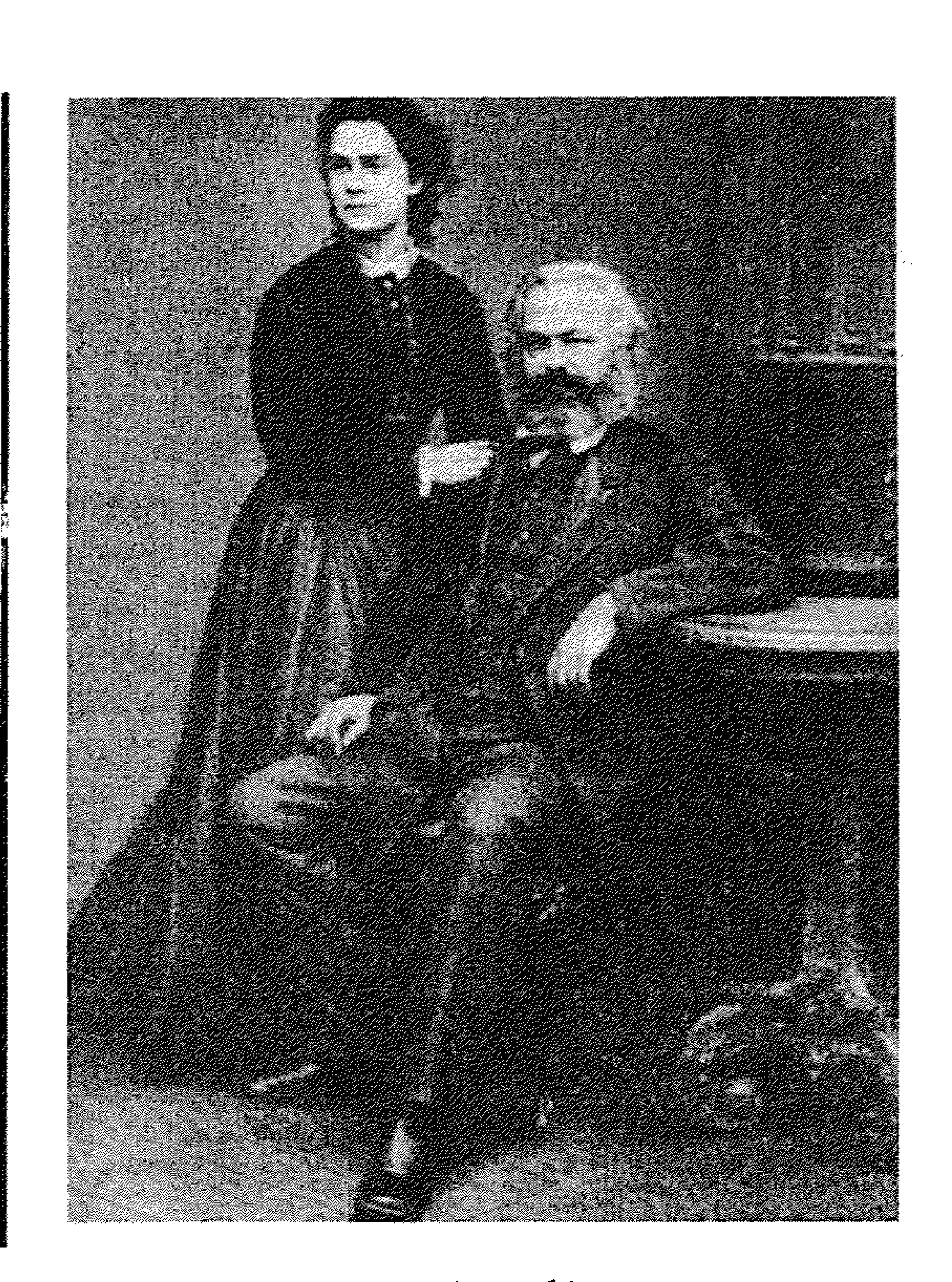


خياران لا ثالث لهما:

القرن ٢١ .. اشتراكية أم همجية

بقدر ما شهد القرن العشرون نشاطا من جانب الرأسمالية فإنه شهد أيضا تجارب طويلة مع الشيوعية .وعلى الرغم من أن الشيوعية هبطت إلى حدها الأدنى فى الوقت الحاضر ،فإن القرن الحادى والعشرين لن يكون قرن أمريكا .فمن المتوقع أن يشهد هذا القرن صراعات اجتماعية تضع محل شك الطموحات الواسعة لواشنطون ورأس المال العالمى.

سمير أمين

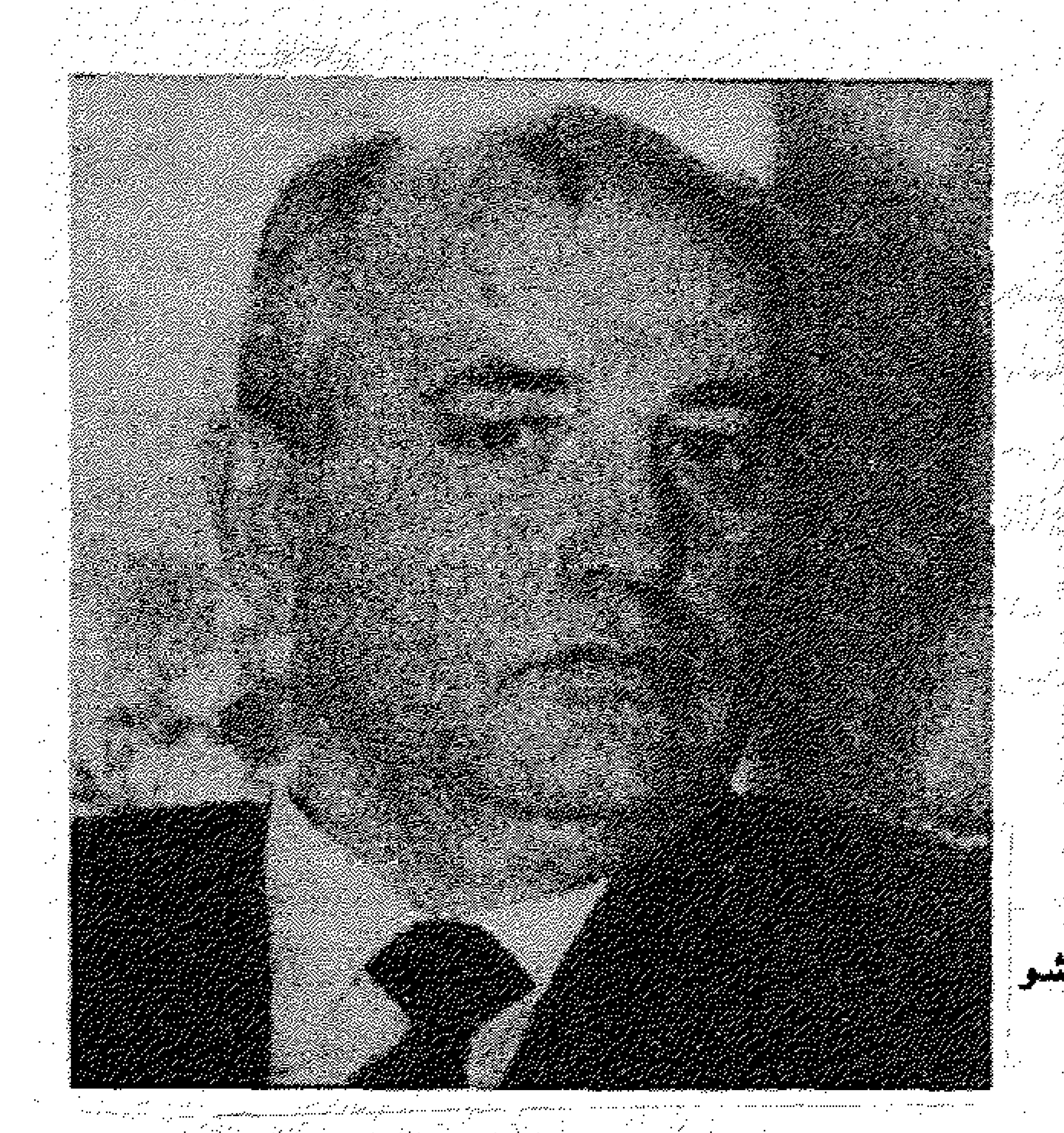


ماركس مع ابنته جينى

لقد شهدت نهاية القرن التاسع عشر جوا يشبه بشكل مثير للدهشة الجو الذى ساد عند بدايته- «الحقبة الجميلة» (ولقد كانت جميلة ،على الأقل بالنسبة لرأس المال) ،كانت البرجوازية التى قامت فى هذا الثالوث(الدول الأوربية والولايات المتحدة واليابان) تردد الأناشيد عن عظمة انتصارها الحاسم .أما الطبقات العاملة المتوسطة ،فلم تعد تمثل «الطبقات الخطرة» ،كما كانت خلال القرن التاسع عشر، بينما دعيت شعوب العالم لقبول «مهمة نشر الحضارة» التى يقوم بها الغرب.

كانت الحقبة الجميلة تتويجا لقرن من التحولات العالمية الجذرية التى شهدت الثورة الصناعية الأولى ، وما صاحبها من ظهور الدولة البرجوازية التى برزت من الربع الشمالى الغربى من أوروبا (محل مولدها) لتغزو بقية القارة والولايات المتحدة واليابان . وتم استبعاد الاطراف القديمة من العصر التجارى -أمريكا اللاتينية والهند البريطانية والهولندية من هذه الثورة المزدوجة ، بينما تم إدماج الدول القديمة فى آسيا (الصين والسلطنة العثمانية،الأطراف فى العولمة الجديدة.**ولقد ظهر انتصار رأس المال العالمى فى شكل انفجار سكانى ، رفع سكان أوروبا من ٢٣٪ من سكان العالم عام ١٨٠٠ إلى ٣٦٪ عام١٩٠٠ .وخلق تركز الثورة الصناعية فى الثالوث (الدول الأوربية والولايات المتحدة واليابان) استقطابا فى الثروة لم تشهده البشرية فى تاريخها السابق.**حيث كان التفاوت فى إنتاجية العمل بالنسبة ل٨٠٪ من سكان العالم عشية الثورة الصناعية لايتجاوز ٢ إلى واحد . ومع اقتراب عام١٩٠٠ أصبح التفاوت ٢٠ إلى واحد.

ولكن العولمة التى تم الاحتفال بها عام ١٩٠٠ باعتبارها نهاية



جورباتشوف



لينين

هل دخلت الولايات المتحدة مرحلة الأفول .. أم بدأت

مرحلة جديدة سوف تجعل من القرن ٢١ قرن أمريكا؟

التاريخ كانت حقيقة حديثة جاءت تدريجيا خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بعد فتح الصين والأمبراطورية العثمانية (١٨٤٠) وقمع المجندين الهنود فى الهند(١٨٥٧) ،وأخيرا تقسيم أفريقيا (ابتداء من ١٨٨٥) .**وهذه العولمة الأولى، بدلا من أن تؤدى إلى الإسراع بتراكم رأس المال، أحدثت أزمة هيكلية من عام ١٨٧٣ ، حتى عام ١٨٩٦ ،وهو ما حدث مرة أخرى بعد ذلك بحوالى قرن. ولكن الأزمة صحبتها ثورة صناعية جديدة (الكهرباء والبترول والسيارات والطائرة) كان متوقعا لها أن تحدث تحولا فى البشرية، وهو نفس ما يقال اليوم عن الالكترونيات.**

وفى موازاة ذلك ،نشأت الاحتكارات الصناعية والمالية الأولى- الشركات العابرة للقارات فى ذلك الوقت . وبدا أن العولمة المالية تبنى نفسها بشكل نهائى على قاعدة الذهب- الاسترلينى ، وأصبح الحديث عن تدويل التحولات ممكنا بفعل قيام الأسواق المالية الجديدة .**وكان هذا الحديث يجرى بحماس مماثل للحماس الذى تتحدث به الشركات عن العولمة المالية اليوم.** وأرسل **جول فيرن** بطله (انجليزى بالطبع) حول العالم فى ٨٠ يوما -فقد كانت «القرية العالمية» قد أصبحت فى نظره حقيقة.

وسيطر على الاقتصاد السياسى فى القرن التاسع عشر شخصيات من الكلاسيكين الكبار **(آدم سميث وريكاردو، ثم نقد ماركس المدمر)**. ودفع انتصار عولمة نهاية القرن الليبرالية إلى المقدمة، جيلا جديدا كانت تحركه الرغبة فى إثبات أن الرأسمالية «لا يمكن التغلب عليها». وقد بذل **والراس** ،الذى كان شخصية محورية فى هذا الجيل الجديد، والذى أعاد اكتشافه (ولم يكن هذا محض مصادفة) الاقتصاديون المعاصرون- بذل كل ما يستطيع من جهد لاثبات أن الأسواق تنظم نفسها بنفسها . ولكنه لم يستطع شأنه شأن الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد اليوم.

نحو ليبرالية عالمية

وكان أن هبطت الأيديولوجية الليبرالية المنتصرة بالمجتمع إلى مجموعة من الأفراد ،ومن خلال ذلك، أكدت أن التوازن الذى تفرزه السوق يمثل الشئ الأمثل اجتماعا ،ويضمن فوق ذلك، الاستقرار والديمقراطية **لقد كان كل شئ معدا لإحلال نظرية رأسمالية وهمية ، محل تحليل التناقضات فى الرأسمالية الحقيقية** .والصورة المبتذلة لهذا التفكير الاقتصادى الاجتماعى وجدت التعبير عنها فى كتيبات البريطانى **الفريد مارشال** ، التى كانت بمثابة إنجيل الاقتصاديين فى ذلك الوقت.

وبدا لبعض الوقت، أثناء الحقبة الجميلة أن وعود الليبرالية العالمية سوف تتحقق .فبعد عام ١٨٩٦ ، بدأ النمو مرة أخرى ،على أسس الثورة الصناعية الثانية، والاحتكارات ،والعولمة المالية .هذا «**الخروج من الأزمة**»كان كافيا ،ليس فقط لاقناع الفلاسفة الايديولوجيين للرأسمالية- الاقتصاديين الجدد- بل الحركة العمالية التى أصابها الارتباك . وبدأت الأحزاب الاشتراكية تنزل من مواقعها الإصلاحية إلى طموحات أكثر تواضعا: أن يكونوا **شركاء صغارا فى إدارة النظام** . وهذا التحول يماثل إلى حد كبير ما تحدث عنه رئيس وزراء بريطانيا **تونى بلير** ،والمستشار الالمانى **جيرهارد شرودر** بعد ذلك بقرن من الزمان .كذلك فإن النخب العصرية فى الأطراف أصبحت تعتقد عندئذ أنه لا يمكن خارج المنطق السائد للرأسمالية.

استمر انتصار «**الحقبة الجميلة**» أقل من عقدين ،**وقد تنبأ عدد قليل من الشخصيات الكبيرة(الذين كانوا لا يزالون شبابا فى ذلك الوقت- لينين على سبيل المثال ،بانهيار هذه الحقبة ، ولكن لم يستمع إليهم أحد** ،وهكذا فإن الليبرالية -أى هيمنة رأس المال وحده- لم تخفف من حدة التناقضات من جميع الأنواع التى يحملها النظام فى داخله ،بل أدت إلى تفاقم حدتها.

أن العولمة الليبرالية لابد أن تؤدى إلى عسكرة النظام فى العلاقات بين الدول الاستعمارية ،**وكان لامفر من أن تؤدى إلى حرب استمرت فى أشكالها الباردة والساخنة ثلاثين عاما- من١٩١٤ إلى ١٩٤٥** ووراء هدوء« الحقبة الجميلة» كان يمكن أن نلاحظ تصاعدا فى الصراعات

الاجتماعية والنزاعات الداخلية والدولية العنيفة. **وهكذا تميزت ثلاثة أرباع القرن العشرين بمشروعات راديكالية بشكل أو بآخر كانت تهدف إلى تحسين أو إجراء تحويل فى الأطراف** .. مشروعات كانت ممكنة نتيجة زعزعة عولمة «الحقبة الجميلة» الليبرالية . **ولذلك كان القرن العشرون هو القرن الذى شهد نزاعات شاملة بين قوى رأس المال الاحتكارى العولمى المسيطرة والدول التى تؤيده من ناحية، والشعوب والطبقات المسيطرة التى ترفض هذه الدكتاتورية من ناحية أخرى.**

الحرب المستمرة

وفيما بين ١٩١٤ و١٩٤٥ ،احتلت المسرح فى وقت واحد« حرب الثلاثين » بين الولايات المتحدة وألمانيا حول من سيرث الهيمنة البريطانية المحتضرة ،وكذلك محاولات الوصول إلى الهيمنة بوسائل أخرى ، وصفت بأنها بناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى.

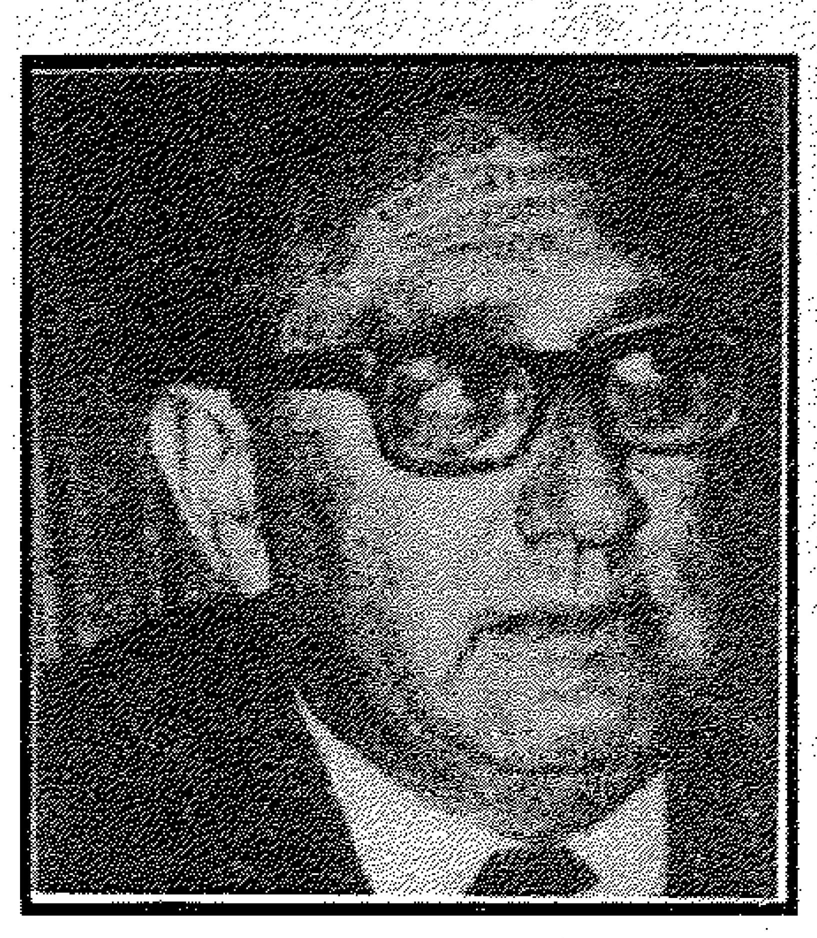
وفى المراكز الرأسمالية ،حاول المنتصرون والمهزومون فى حرب ١٩١٤ -١٩١٨ بإصرار -وفى مواجهة كل العقبات، إعادة يوتوبيا الليبرالية المعولمة .وهكذا شهدنا عودة إلى معيار الذهب ، وتمت المحافظة بالعنف على النظام الاستعمارى ، وتم تحديد الترتيبات الاقتصادية مرة أخرى ، وبدت النتائج جيدة لفترة قصيرة . وشهدت العشرينات عودة النمو ، بفعل الديناميكية الامريكية ، وإنشاء أشكال جديدة من خطوط العمل . وخلق هذا أرضية صالحة للتعميم بعد الحرب العالمية الأولى فقط. ولكن هذا الاحياء كان هشاً وفى أوائل عام١٩٢٩ انهارت المؤسسات المالية التى كانت أكثر قطاعات النظام عولمة ،**وكان العقد التالى بمثابة كابوس .وتمثل رد فعل الدول الكبرى للركود كما فعلت فى الثمانينات والتسعينيات ، باتباع سياسات انكماشية ، أدت إلى تفاقم الأزمة،وخلفت ركودا تميز ببطالة واسعة كانت مأساوية بالنسبة لضحاياها من حيث أن شبكات الأمان التى وضعتها دولة الرفاهية لم تكن موجودة بعد.** ولم تستطع العولمة الليبرالية أن تصمد أمام الأزمة . وتم التخلى عن النظام النقدى الذى يقوم على قاعدة الذهب. وعادت الدول الامبريالية للتجمع فى امبراطوريات استعمارية ،ومناطق نفوذ محمية -وهى عوامل النزاع التى أدت إلى الحرب العالمية الثانية .

واتخذت المجتمعات الغربية تجاه الكارثة مواقف تباينت فيما بينها .فالبعض غرق فى الفاشية ،واختار الحرب كوسيلة لإعادة توزيع الأوراق على النطاق العالمى (المانيا وإيطاليا واليابان).وكانت الولايات المتحدة وفرنسا استثناء ،ولجأتا إلى خيار آخر عن طريق البرنامج الجديد **لروزفلت** والجبهة الشعبية فى فرنسا وتمثل هذا الخيار فى إعادة تنظيم السوق من خلال تدخل الدولة النشط، مدعوما من جانب الطبقات العاملة .**ولكن هذه الصيغ ظلت محدودة ، ولم يتم التعبير عنها بشكل كامل إلا بعد عام ١٩٤٥.**

وأطلق انهيار خرافات الحقبة الجميلة ،حالة تطرف فى العداء للامبريالية .واستفادت دول أمريكا اللاتينية من استقلالها، واختارت قومية شعبية بأشكال مختلفة المكسيك جددت ثورة الفلاحين فى العقدين الأول والثانى من القرن الماضى ،وظهرت البيرونية فى الارجنتين فى الاربعينيات ،وفى الشرق، كان المقابل لذلك الكمالية التركية ، ودخلت الصين فى حرب أهلية بين التحديثيين البرجوازيين الذين أفرزتهم ثورة ١٩١١- الكومنتانج- وبين الشيوعيين .وفى أماكن أخرى ،فرض الحكم الاستعمارى تأجيل بلورة مشروعات قومية شعبية مماثلة لعدة عقود.

أما الاتحاد السوفيتى الذى كان معزولا ،فقد حاول اتباع مسار جديد ففى العشرينات ،كان يأمل، عبثا ،فى أن تصبح الثورة عالميا. وعندما

استراتيجية الهيمنة التى تتبعها الولايات المتحدة وحلفاؤها فى الناتو



هنرى كيسنجر

هى العدو الرئيسى للتقدم الاجتماعى والديمقراطية والسلام



كلينتون

خطر للانكماش داخل حدوده، تبع سلسلة من الخطط الخمسية تحت **حكم ستالين** ،كانت تهدف إلى تعويض الوقت الذى ضاع ،**وكان لينين** قد حدد هذا المسار «بالسلطة السوفيتية والكهربة» وعلينا أن نلاحظ أن الإشارة هنا كانت للثورة الصناعية الجدية- الكهرباء ،وليس الفحم أو الصلب. **ومن الكهرباء** (التى كانت فى الحقيقة الفحم والصلب إلى حد كبير) **اكتسب اليد العليا فوق سلطة السوفيتات التى أفرغت من معناها.**

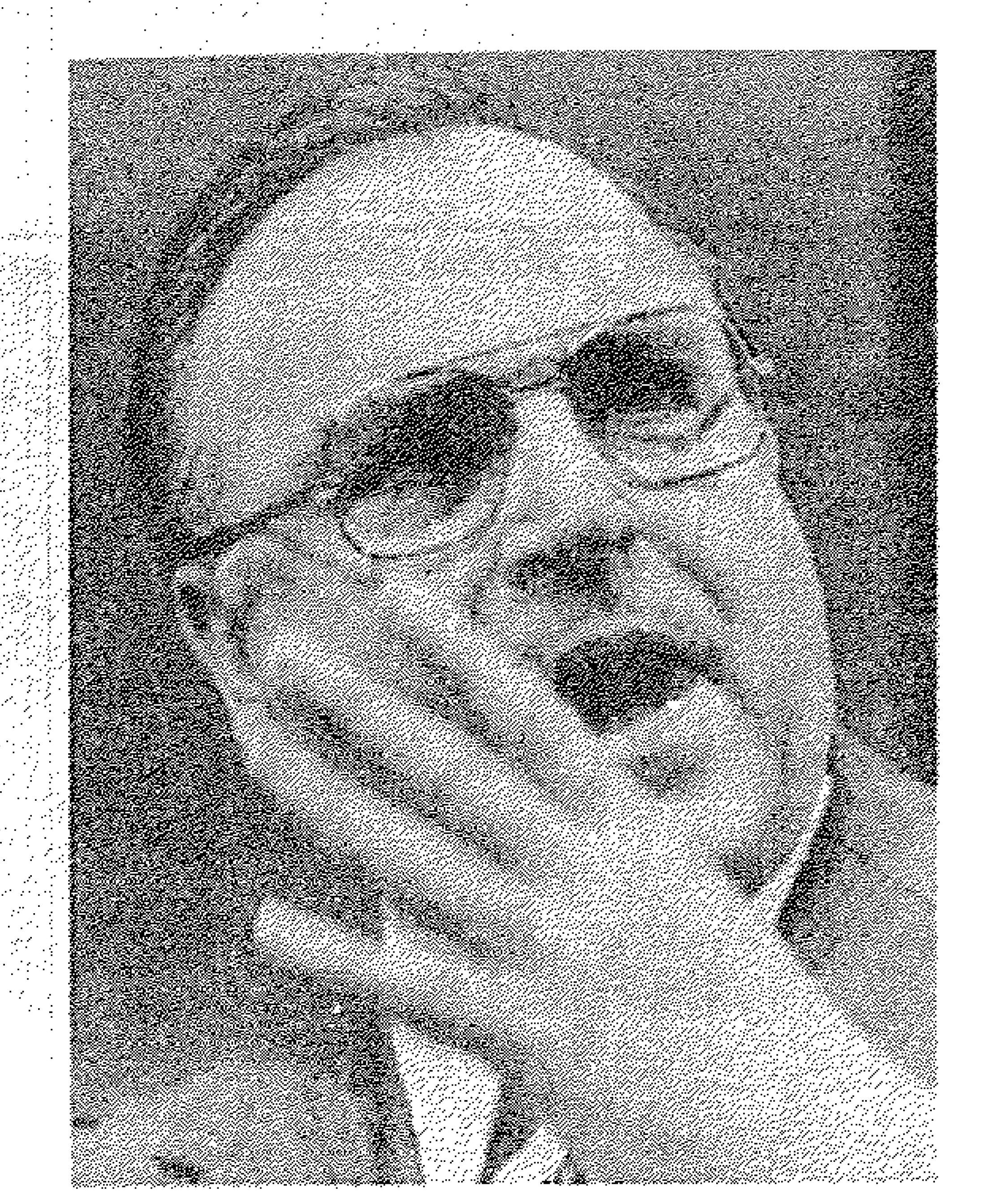
وبطبيعة الحال، فإن التراكم المخطط مركزيا ، كانت تديره دولة **استبدادية بغض النظر عن الشعبية الاجتماعية التى ميزت سياساتها ، ولكن لا الوحدة الالمانية ، ولا التحديث اليابانى كانا من عمل ديموقراطيين**، وتميز النظام السوفيتى بالكفاءة ،ما دامت الاهداف بسيطة: الاسراع بتراكم كثيف(تصنيع البلاد) وبناء قوة عسكرية ،وكان القوة الأولى القادرة على مواجهة الخصم الرأسمالى أولا بهزيمة ألمانيا النازية ، ثم بإنهاء احتكار أمريكا للأسلحة الذرية والصواريخ البالستية فى الستينيات والسبعينيات.

بعد الحرب

فتحت الحرب العالمية الثانية مرحلة جديدة فى النظام العالمى .وقد قامت انطلاقة حقيقية ما بعد الحرب (١٩٤٥-١٩٧٥) على أساس المشروعات الاجتماعية الثلاثة المتكاملة فى ذلك الوقت :

أ- **فى الغرب ، مشروع دولة الرفاهية لإقامة ديمقراطية وطنية اجتماعية** ،أقامت عملها على أساس كفاءة النظم الانتاجية الوطنية المستقلة

ب- **مشروع باندونج للبناء البرجوازى الوطنى(أيديولوجية التنمية)**





هيلموت كول



يلتسين

تراجعت الهيمنة الأمريكية التى كانت ساحقة عام ١٩٤٥ مع البروز الباهر لأوروبا واليابان فى أوائل الستينيات وخلال السبعينيات

ج- وأخيرا المشروع السوفيتى «رأسمالية بدون رأسماليين» المستقل نسبيا عن النظام العالمى المسيطر.

وقد أدت هزيمة الفاشية والاستعمار القديم إلى خلق حالة سمحت للطبقات الشعبية ، ضحايا التوسع الرأسمالى ،من فرص أشكال تنظيم رأس المال والتراكم اضطر رأس المال أن يتكيف معها ،وكانت أساس هذه الحقبة من النمو المرتفع والتراكم السريع.

وتعد الأزمة التى أعقبت ذلك (فترة ١٩٦٨ -١٩٧٥) أزمة تآكل ثم انهيار النظم التى استندت إليها الانطلاقة السابقة .ولهذا فإن هذه الحقبة التى لم تصل إلى نهايتها بعد ليست حقبة إقامة نظام عالمى جديد ، كما يقال غالبا ، بل هى حقبة فوضى ، والسياسات التى يجرى تنفيذها فى ظل هذه الظروف لاتشكل استراتيجية إيجابية لتوسع رأس المال ، بل هى تسعى ببساطة إلى إدارة أزمة رأس المال .ولم تنجح هذه السياسات لأن المشروع «العفوى» الذى تفرزه السيطرة المباشرة لرأس المال، فى غياب أى إطار تفرضه القوى الاجتماعية من خلال ردود فعل متماسكة ، ما زال خيالا : إقامة ادارة عالمية من خلال السوق- أى المصالح المباشرة قصيرة الأجل لقوى رأس المال المسيطرة.

لكن إدارة الأزمة دخلت بالفعل مرحلة الانهيار .**لقد كان من الممكن التنبؤ بالأزمة التى حدثت فى بلدان جنوب شرق آسيا وكوريا .ففى الثمانينات استطاعت هذه الدول ،والصين أيضا، أن تستفيد من الأزمة العالمية، بالدخول بدرجة أكبر فى المبادلات العالمية(بفضل ميزتها النسبية ، وهى رخص الايدى العاملة) ،وبدأت تجذب الاستثمارات الأجنبية ، ولكنها ظلت على هامش العولمة المالية.** ، ترسم مشروعاتها التنموية فى إطار استراتيجية موجهة وطنيا -حالتى الصين وكوريا ،وليس دول جنوب شرق آسيا) .وفى التسعينيات فتحت كوريا ودول جنوب شرق آسيا أبوابها للعولمة المالية ، بينما بدأت الصين والهند ، تتحركان فى نفس الاتجاه.

وبدأ فائض رؤوس الأموال الأجنبية يتدفق ،تجذبه معدلات النمو العالمية، ، وهو ما لم يسفر عن تسارع النمو ، بل عن تضخم فى أسواق المال والعقارات وكما تم التنبؤ ،انفجرت الأمور بعد ذلك بسنوات قليلة .وكانت ردود الفعل السياسية لهذه الأزمة الكبيرة ،جديدة من عدة وجوه -مختلفة عن ردود الفعل التى أحدثتها أزمة المكسيك مثلا. **وحاولت الولايات المتحدة ،تتبعها اليابان انتهاز فرصة الأزمة الكورية ،لتفكيك النظام الانتاجى للبلاد (تحت الذريعة الزائفة بأنه يخضع لسيطرة احتكارية) ، وأن تجعله تابعا لاستراتيجية الاحتكارات الأمريكية واليابانية** .وحاولت القوى المحلية المقاومة بتحدى مسألة دخولها العولمة المالية (بإعادة السيطرة على الأسواق المالية فى ماليزيا ،أو باستبعاد الاشتراك فى هذه العولمة من قائمة الأولويات فى الهند والصين.



تونى بلير

وهذا الانهيار فى البعد المالى للعولمة ، أرغم مجموعة الدول السبع على تصور استراتيجية جديدة ،الأمر الذى أثار أزمة الفكر الليبرالى .وفى ضوء هذه الأزمة ، يجب أن ندرس خطوط الهجوم المضاد الذى قامت به مجموعة السبع .**فبين يوم وليلة غيرت المجموعة لهجتها وعاد تعبير تنظيم الذى كان ممنوعا حتى ذلك الوقت إلى الظهور فى قرارات المجموعة وأصبح من الضرورى «تنظيم التدفقات المالية الدولية».**

القرن الحادى والعشرون

فى هذه الحالة التى تسودها الفوضى ، اتخذت الولايات المتحدة وضع الهجوم لاعادة هيمنتها العالمية ،وتنظيم العالم فى أبعاده الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، طبقا لهذه الهيمنة ولكن **هل دخلت هيمنة الولايات المتحدة مرحلة الأفول أم بدأت مرحلة تجديد سوف تجعل من القرن الحادى والعشرين قرن أمريكا ؟.**

إننا اذا درسنا البعد الاقتصادى بمعناه الضيق ،الذى يقاس حسب نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ،والاتجاهات الهيكلية للميزان التجارى ،فسوف نستنتج أن **الهيمنة الأمريكية التى كانت ساحقة عام١٩٤٥ ، تراجعت منذ أوائل الستينات وخلال السبعينيات ،مع البروز الباهر لأوروبا واليابان** . ويشير الأوربيون هذا الموضوع بشكل مستمر ،بتعبيرات مألوفة : الاتحاد الأوربى هو القوة الاقتصادية والتجارية الأولى على النطاق العالمى.. إلخ ولكن هذا الكلام متسرع ،**لأنه إذا كان صحيحا إن سوقا أوربية واحدة موجودة ،وحتى إذا كانت عملة واحدة آخذة فى الظهور ،فإن نفس الشئ لا يمكن أن يقال عن« اقتصاد أوربى»**(على

الأقل حتى الآن) .ولا يوجد شئ يمكن أن يوصف بأنه نظام إنتاجى أوربى» . فمثل هذا النظام الإنتاجى يمكن التحدث عنه فى حالة الولايات المتحدة.

إن تركيبة الاقتصاديات فى أوروبا ، من خلال نشوء البرجوازية التاريخية فى الدول المعنية، ،وتشكل نظم انتاج وطنية مركزية فى إطارها ..هذه التركيبة ظلت كما هى بشكل أو بآخر ، إن تحويلات رأس المال بين الأوروبيين ، ليست أكثر كثافة فى العلاقات الثنائية بين كل من البلدان الأوروبية ،والولايات المتحدة واليابان .**وإذا كانت أنظمة أوربا الانتاجية ، قد تآكلت ، وبالتالى ضفت بفعل« الاعتماد المتبادل العولمى» ،إلى درجة أن السياسات الوطنية تفقد الكثير من فاعليتها ،فإن ذلك يعمل لصالح العولمة ،والقوى التى تسيطر عليها ،وليس لصالح «الاندماج الأوربى» الذى لا وجود له حتى الآن.**

ولكن الهيمنة الأمريكية تستند إلى دعامة ثانية ،هى القوة العسكرية وهذه القوة التى بدأ بناؤها بشكل منتظم عام١٩٤٥ ، تعطى العالم كله المقسم إلى مناطق ، كله منها تحت قيادة معينة بها . هذه الهيمنة ثم إرغامها على قبول التعايش السلمى الذى فرضته القوة العسكرية السوفيتية. وبمجرد انهيار هذا الكابح بدأت الولايات المتحدة الهجوم لتعزيز سيطرتها العالمية ، التى لخصها **هنرى كيسنجر** بغطرسة ملحوظة ،فى عبارة «**العولمة هى مجرد مرادف للسيطرة الأمريكية**» .وتسعى الاستراتيجية الأمريكية إلى تحقيق خمسة أهداف:

١- تحييد واخضاع الشريكين الآخرين فى الثالوث (أوربا واليابان) ،والحد من قدرتهما على التصرف خارج فلك الولايات المتحدة.

٢- فرض سيطرة عسكرية على حلف الاطلنطى ،وتحويل شظايا العالم السوفيتى السابق إلى حالة مماثلة لحالة أمريكا اللاتينية

٣- ممارسة نفوذ لا ينازعه أحد على غرب آسيا ،وخاصة المصادر البترولية فى المنطقة.

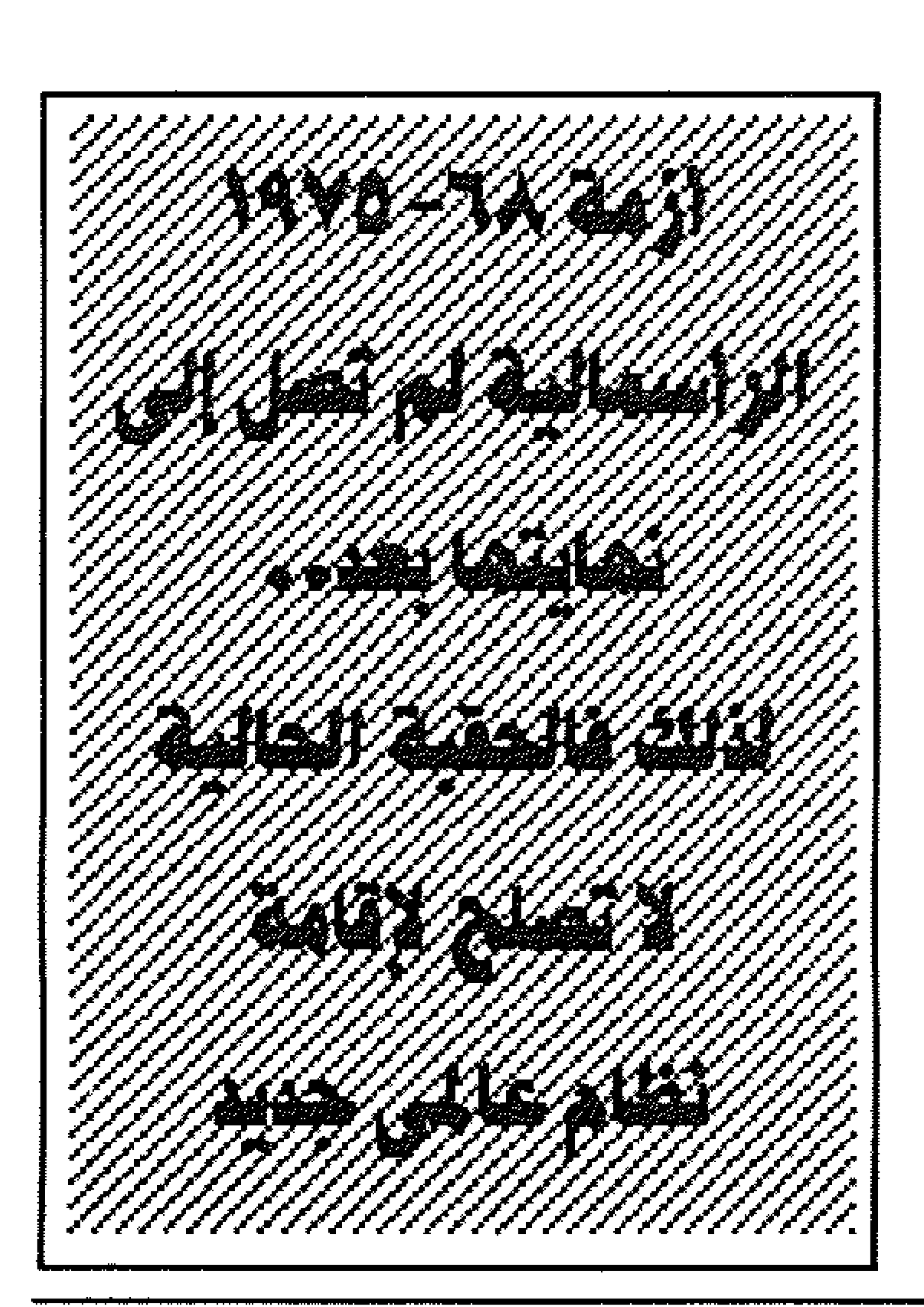
٤- تفكيك الصين ، وضمان خضوع الدول الكبيرة الأخرى(الهند والبرازيل) لمنع نشوء كتل إقليمية تكون قادرة على التفاوض على شروط العولمة.

٥- تهميش مناطق الجنوب التى لا تمثل مصلحة استراتيجية.

والادارة المفضلة لتحقيق هذه الهيمنة هى إذن عسكرية ، وهو ما لا يمل كبار ممثلى الولايات المتحدة عن تكراره بشكل يثير التقزز . وتتطلب هذه الهيمنة من حلفاء الولايات المتحدة أن يبحروا فى أثرها .ولا تبدى بريطانيا العظمى أو المانيا أو اليابان أية اعتراضات على هذا الطلب(ولو حتى من الناحية الحضارية) . لكن هذا يعنى أن الخطب التى يلقيها السياسيون الأوربيون على جمهورهم- عن القوة الاقتصادية الأوربية- ليس لها أى مغزى حقيقى، **أن أوروبا التى ليس لها مشروع سياسى أو اجتماعى خاص بها، حين تضع نفسها على أرضية المشاحنات التجارية وحدها ، تكون قد خسرت السباق قبل أن يبدأ** . وواشنطون تعلم ذلك حق العلم. والوسيلة الرئيسية فى خدمة الاستراتيجية التى اختارتها الولايات المتحدة، هى حلف شمال الأطلنطى (الناتو) ،الأمر الذى يفسر لماذا استمر الحلف بعد أن انهار الخصم الذى كان يمثل بدء وجود هذا الحلف. وما زال الناتو يتحدث باسم« المجتمع الدولى» ،وهو بهذا يعبر عن احتقاره للمبدأ الديمقراطى الذى يحكم هذا المجتمع من خلال الأمم المتحدة ،ومع ذلك فإن **الناتو يعمل فى خدمة أهداف واشنطون- لا أكثر ولا أقل** -كما يشهد بذلك تاريخ العقد الأخير من حرب الخليج إلى كوسوفو.


تاتشر

أوروبا ليس لها مشروع سياسى أو اجتماعى خاص بها تخسر السباق قبل أن يبدأ حينما تضع نفسها على أرضية المشاحنات التجارية وحدها



هل ستتغلب الصراعات الاجتماعية على انعزالها وترغم القوى الكبرى على التكيف مع متطلباتها.. أم ستتحكم القوى الكبرى فى النزاعات الاجتماعية وتوجدها لصالحها؟



إن الاستراتيجية التى يستخدمها الثالوث ،تحت توجيه الولايات المتحدة تهدف إلى إنشاء عالم أحادى القطب ، على أساس مبدأين متكاملين: الدكتاتورية المنفردة لرأس المال المسيطر ،والامبراطورية العسكرية الأمريكية التى يجب أن تخضع لها كل البلدان . ولا يجوز السماح لأى مشروع آخر فى هذا الإطار ، ولا حتى المشروع الأوربى الخاص بالحلفاء الثانويين فى حلف الأطلنطى ،لاسيما أى مشروع يستتبع درجة من الاستقلال مثل مشروع الصين، الذى يجب تحطيمه بالقوة عند الضرورة.

هذا التصور لعالم أحادى القطب ، يعارضه بشكل متزايد قصور لعولمة متعددة الأقطاب ،وهى الاستراتيجية الوحيدة التى تسمح للأقاليم المختلفة فى العالم أن تحقق تنمية اجتماعية مقبولة ،وسوف تعزز بالتالى الديمقراطية الاجتماعية ،والحد من دوافع النزاع **وتعد استراتيجية الهيمنة التى تتبعها الولايات المتحدة ،وحلفاؤها فى حلف الأطلنطى ،العدو الرئيسى للتقدم الاجتماعى والديمقراطية والسلام.**

إن القرن الحادى والعشرين لن يكون قرن أمريكا ، بل قرن نزاعات واسعة ونشوء صراعات اجتماعية ،تثير تساؤلات حول الطموحات غير المناسبة لواشنطون ورأس المال.

إن الأزمة تعمق التناقضات داخل تكتلات الطبقات المسيطرة، وهذه النزاعات لابد ستتخذ أبعادا دولية حادة بشكل متزايد ، وتضع بالتالى دولا وتجمعات دول الواحدة ضد الأخرى .ويستطيع الإنسان أن يلاحظ الاشارات الأولى لنزاع بين الولايات المتحدة واليابان، وحليفهما الاسترالى المخلص من ناحية ،والصين والبلدان الأسيوية الأخرى ، من ناحية ثانية كذلك، فليس من الصعب أن نتصور أن يولد من جديد نزاع بين الولايات المتحدة وروسيا ، إذا استطاعت الأخيرة أن تخلص نفسها من الدوامة التى سحبها إليها **بوريس يلتسين** . وإذا استطاع اليسار الأوربى أن يحرر نفسه من الخضوع للاملاءات المزدوجة لرأس المال ولواشنطون ،فسوف يكون من الممكن تصور أن الاستراتيجية الأوربية الجديدة ستكون متناسقة مع خطوط روسيا والصين ،والعالم الثالث بوجه عام ،من حيث ضرورة القيام بمجهود لبناء عالم متعدد الأقطاب.

وإذا لم يتحقق ذلك،،فإن المشروع الأوربى نفسه سوف يذوى.

لذلك ،فإن السؤال المحورى هو كيفية الربط بين النزاعات والصراعات الاجتماعية (ومن المهم التمييز بين الاثنين) من سينتصر ؟ هل ستكون الصراعات الاجتماعية فى مرتبة ثانوية بالنسبة للنزاعات ،وتتحكم فيها القوى المسيطرة ، بل وتوجهها لمصلحة هذه القوى ؟ أم هل ستتغلب الصراعات الاجتماعية على انعزالها وترغم القوى الكبرى على أن تتكيف مع متطلباتها.

ولا أتصور بطبيعة الحال أن النزاعات والصراعات فى القرن الحادى والعشرين ، سوف تفرز تكرارا للقرن العشرين .إن التاريخ لا يكرر نفسه وفقا لنموذج دورى .فمجتمعات اليوم تواجه تحديات جديدة على كل المستويات. ولكن لأن **التناقضات المتأصلة فى الرأسمالية ،كانت أكثر حدة عند نهاية القرن الماضى ، مما كانت عند بدايته ، ولأن وسائل الدمار هى أيضا أشد مما كانت ، فان البدائل فى القرن الحادى والعشرين ، ستكون أكثر من أى وقت مضى هى« اشتراكية أم همجية».**

عن مقال نشرته مجلة
إيكونوميك اندبوليستكال ويكلى

بدعوة من دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية بجامعة بيرزيت ، نظمت فى العاصمة الأردنية بعمان بالاشتراك مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ،فى الفترة من ١٨ إلى ٢١ يناير ٢٠٠١، ندوة مغلقة تحت عنوان «الثقافة فى الوطن العربى - تحديات الألفية الجديدة وآفاق التنمية الثقافية». وشارك فى الندوة ثمانية من المفكرين والساسة والباحثين من مصر هم« د. حسن حنفى -محمود أمين العالم-جميل مطر- حسين عبد الرازق- فريدة النقاش-عبد الغفار شكر-هويدا عدلى- هديل غنيم»، وستة وثلاثين من فلسطين ولبنان والمغرب والأردن وفلسطين ١٩٤٨ وعرب الولايات المتحدة ،من بينهم هشام شرابى وفواز طرابلسى وجورج جقمان وعزمى بشارة وعزيز العظمة وغسان الخطيب وكمال عبد اللطيف ومضر قسيس ومنير حمارنة ..

وخصصت الجلسة الأولى لتقرير حى عن الانتفاضة الفلسطينية قدمه د. جورج جقمان عميد الدراسات العليا بجامعة بيرزيت، تناول فيها ثلاثة محاور، الأول يعنى بالعلاقة بين الوطنى والديمقراطى فى مضمون الانتفاضة، والثانى بالعلاقة الممكنة بين مطلب إنهاء الصراع والهوية الفلسطينية ،والثالث آفاق الصراع فى المستقبل ودور إسرائيل فى الوطن العربى..

وناقشت الندوة بعد ذلك وعبر ثلاثة أيام مشحونة بحوار مسئول وجاد وجرئ ،والقدرة على الاختلاف دون صدام، والبحث عن الحقيقة ثلاث محاور ساخنة..

الأول: دور الثقافة فى مواجهة التحديات أمام العالم العربى فى القرن الحادى والعشرين.

الثانى :العلمانية والتدين فى العالم العربى فى القرن الحادى والعشرين.

الثالث: قضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطى فى الدول العربية المعاصرة.

وقدمت فى المحور الأخير ثلاثة أوراق مكتوبة لكل من عبد الغفار شكر وحسين عبد الرازق وهويدا عدلى ،وبحثان غير مكتوبين لفواز طرابلسى ومضر قسيس أثارت جميعا نقاشات حادة.

وبإذن خاص من دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية تنشر اليسار بعض هذه الأوراق ،نبدأها فى هذا العدد بالورقة المقدمة من حسين عبد الرازق رئيس تحرير «اليسار» والأمين العام المساعد لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

ندوة

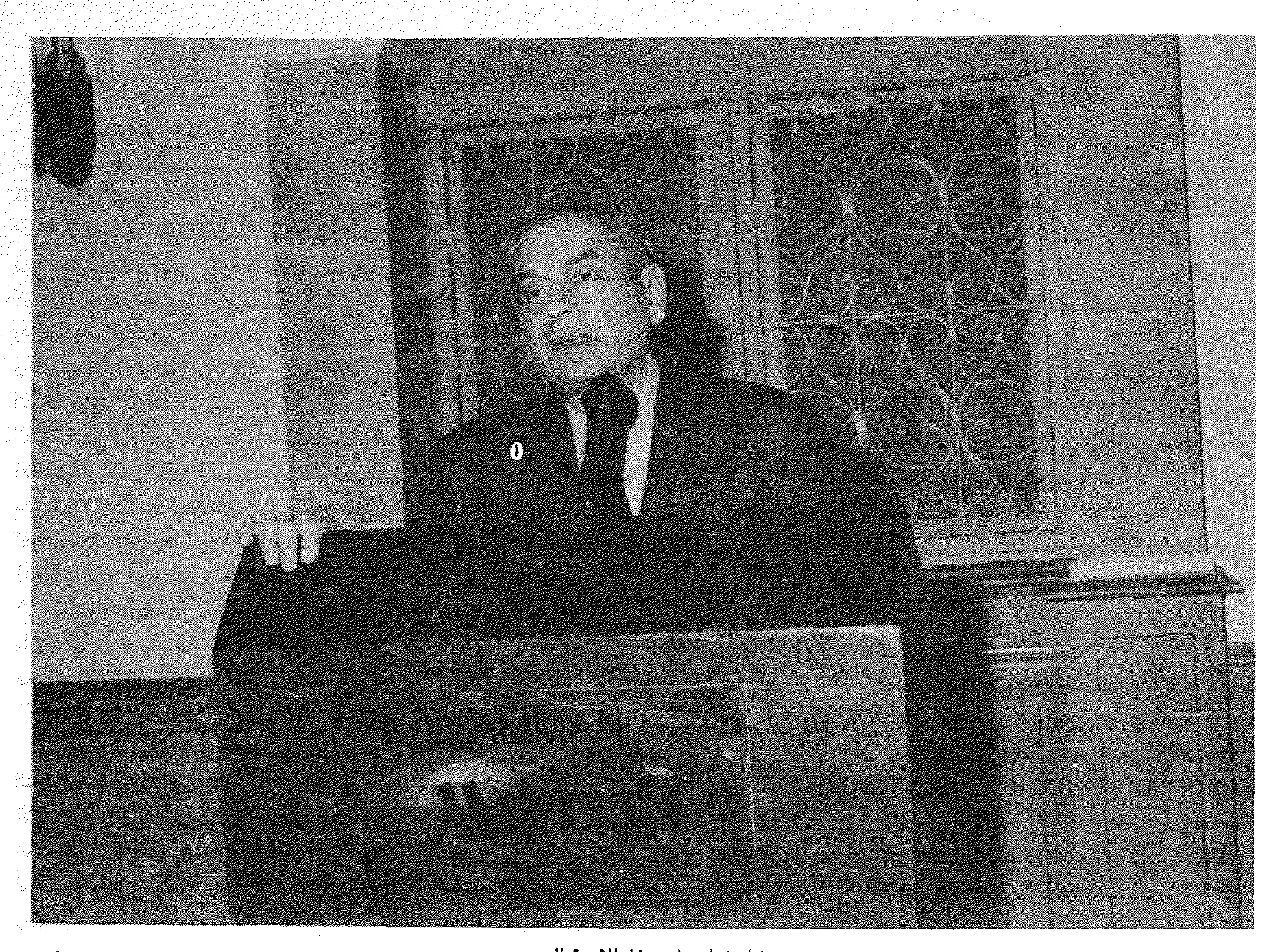
الثقافة فى الوطن العربى

تحديات الألفية الجديدة وآفاق التنمية الثقافية

• قضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطى فى الدول العربية المعاصرة •

التعددية الحزبية فى مجتمعات غير ديمقراطية : مصر نموذجا

حسين عبد الرازق



هشام شرابي في حفل الاستقبال

هناك تعريف شائع للديمقراطية .. يقول أن الديمقراطية هي «**حكم الشعب بواسطة الشعب وللشعب**».

والمصدر الاساسي تاريخيا لكلمه «الديمقراطية» يعود إلى «جمهورية أثينا» في أواسط القرن الخامس قبل الميلاد. وإشتقت كلمة «**الديمقراطية**» من كلمتين «**ديموس - Demus**» ومعناها الحكم، و« **كراتسي Kratsi** » ومعناها الشعب أي «حكم الشعب». والمنظر الاساسي لها كان «**بيركليس**» سنة ٤٩٢ قبل الميلاد الذى حدد مفهوم المواطن، وفرق بين المواطن الأغريقي الاصيل ، والغريب (البربر)، وقال أن الشعب يتكون من مجموع هؤلاء المواطنين، وأنه - أي الشعب - يحكم نفسه بنفسه عبر اللقاءات التى كانت تتم في ساحة أثينا حيث تؤخذ بالاجماع القرارات المصيرية. واستمرت جمهورية أثينا ٤٠ عاما. وبعدها عاشت أوربا تحت وطأة القمع والجهل والتعتيم بفضل الطغيان الاقطاعي وبمساندة رجال الدين. ولكن انطلاق الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر (١٧٨٩) أخرج القيم الديمقراطية من غيبوبة الزمن وجعلتها شعارا لثورتها ، حيث كتبت أول وثيقة لحقوق الانسان.

وهناك معياران أساسيان يمكن من خلالها النظر إلى الديمقراطية والحكم عليها.

الاول يتعلق بشروط تحقيقها ، مثل اقامة تعددية سياسية وحزبية، توسيع نطاق المشاركة السياسية، والحرص علي الانتخابات الدورية الحرة و النزيهة، و توفير الضمانات القانونية والدستورية لها. ويطلق على هذا المعيار اسم «**الديمقراطية الإنتخابية Electoral Democracy**».

الثاني يتعلق بالقيم والثقافة ومدى الحريات التى تكفلها، والتى تتعدى الجانب السياسي وحده (**بمعنى المشاركة** والإنتخابات). فتكتسب بذلك كافة أشكال الحرية المدنية من حرية الفكر والاعتقاد والتعبير وتغليب قيم معينه على الثقافة السائدة مثل قيم التسامح والقبول بالأخر، والاعتراف بالاختلاف دون أي تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الطائفة أو الفئة الإجتماعية وغيرها من قيم مشابهة. وهذا المعيار يدخل تحت مسمى «**الديمقراطية الليبرالية Librera1 Democracy**»

وبالتالي فمبادئ الحريات العامة والقيم الأخلاقية وحقوق الانسان، وخاصة «الاعلان العالمي لحقوق الانسان»،الصادر من الامم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ وكذلك العهود والاتفاقات الدولية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ديسمبر ١٩٦٦)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيه والسياسية (ديسمبر ١٩٦٦)، والاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري (ديسمبر ١٩٦٥)، وإتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة (ديسمبر ١٩٧٩)، وإتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (ديسمبر ١٩٨٤)، وإعلان الحق في التنمية (ديسمبر١٩٨٦).. تشكل جزءا أساسيا من منظومة الديمقراطية.

والديمقراطية بحكم التعريف لا تقوم بدون مؤسسات قوية تدعمها وترسخها ، خاصة تلك المتعلقة بالبنية التنظيمية والمؤسسية للدولة، أي البنية التى تسمح بتحقيق الديمقراطية على مستوى الممارسة وتجسيدها

الليبرالية السياسية لم تكن دائما الوجه الآخر لليبرالية الاقتصادية

في الواقع العملي.

وأغلب علماء والسياسة يعتبرون مستوى المؤسسية Level of Institutionalzlation في أي مجتمع معيارا اساسيا لضمان الديمقراطية .. وبعبارة أخرى فبناء المؤسسات أصبح شرط ضروري للوصول الى ديمقراطية سليمة. والمقصود بالمؤسسية وجود قواعد متعارف عليها تقوم علي الكفاءة وحسن الأداء واحترام النظام،تحكم عمل التنظيمات المختلفة، تعلي من قدر المصلحة العامة في مواجهة المصالح الشخصية أو الاهتمامات أو الولاءات الضيقة للافراد. وتشمل المؤسسية كافة مؤسسات الدولة.. المؤسسات التشريعية ، والمؤسسات التنفيذية (الحكومة، الوزرات ، الشرطة والجيش ، الاجهزة الرقابية) والمؤسسات القضائية، والمؤسسات الصحفية، والاحزاب السياسية، فضلان عن مختلف مؤسسات المجتمع المدني (كالنقابات والاتحادات والجمعيات الاهلية).

والمؤسسات تعني استبدال **الأسس التقليدية في إدارة العمل والعلاقات بين الافراد، والتي تقوم علي الاعتبارات الشخصية أو العصبية أو الشللية أو القبلية أو المصالح الضيقة، بغيرها أكثر رقيا وموضوعية وتنظيما وعدلا.**

فدولة المؤسسات هي الضامن الفعلي لإعمال مبدأ توازن السلطات في المجتمع (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وضمان عدم إفتئات سلطة علي الاخرى، كما هو شائع علي مستوى الممارسة السياسية.

فقوة المؤسسة هي وحدها الكفيلة بالحفاظ علي هيبة البرلمان واستقلاليته، وكذلك الحال بالنسبة للقضاء.

وبنفس المنطق فدولة المؤسسات هي التي تجنب أي تجربة ديمقراطية ما يعرف بظاهرة شخصنة القوة، والتي تعني الخلط بين الوظيفة العامة وشاغليها.

والديمقراطية بهذا التعريف بدأت ونمت واستقرت في أوربا الغربية وفي المجتمعات الرأسمالية.

ولكنها لم تكن أبدا منحة أو لصيقة بالتطور الرأسمالي والليبرالية الاقتصادية. وانما كافحت الشعوب الأوربية عقودا عدة من أجل كل حق انتزعته. فحق الاقتراع العام (أي صوت لكل مواطن علي قدم المساواة) لم يستقر في غرب أوربا الا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. ولم يكتمل في بريطانيا الا في عام ١٩٤٨.

كما أن المرأة في فرنسا مثلا لم تحصل علي حق الانتخاب الا في عام ١٩٤٥. ومرت فرنسا بثلاث ثورات (١٨٣٠ و ١٨٤٨ و١٨٧١) قبل أن تتحقق حرية الحركة النقابية ونظام الاقتراع العام وحرية تكوين الاحزاب الاشتراكية. وفي الولايات المتحدة لم يلغ نظام الرق الا بحرب أهلية استمرت حوالي أربع سنوات. وانتزع العمال في بلدان الغرب الرأسمالي تخفيض اسبوع العمل من ٦٠ إلي ٤٠ ساعة بسلسلة من النضالات (الاضراب ، التظاهر، الضغط علي المرشحين بالبرلمان، الصحافة..).

لقد تمسكت البورجوازية في أوربا وأمريكا لعقود طويلة بالجانب الاقتصادي لليبرالية، ووقفت بقوة ضد أي حق للآخرين يمس حريتها في تعظيم أورباحها وثرواتها واحتكارها للسلطة، وبالتالي فالليبرالية السياسية بما فيها التعددية الفكرية والسياسية وحرية تكوين الاحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، والحق في تداول السلطة وحق التصويت والترشيح لكل المواطنين، لم تكن دائما الوجه الآخر لليبرالية الاقتصادية أو الرأسمالية. واحتاج الامر إلي معارك ضارية وتضحيات كبيرة دامية في بعض الاحيان عبر عشرات السنين لكي ترضخ الرأسمالية للمطالب الديمقراطية من جانب القواعد الشعبية.

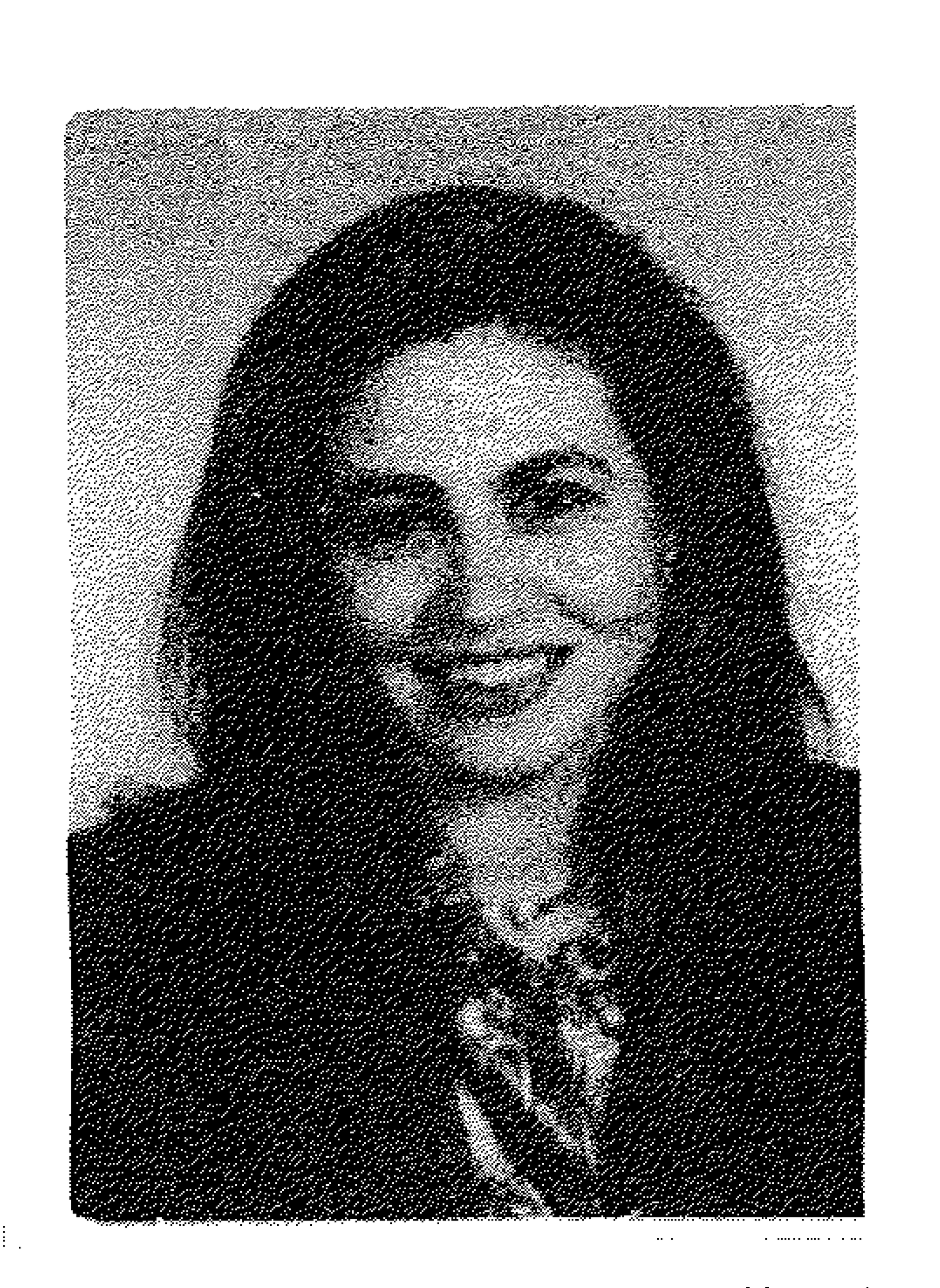
ولعبت مجموعة من العوامل بعدا أساسيا في تبلور الديمقراطية في صورتها الحالية:

* **قوة ونضال الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية.**
* **دور الاحزاب الاشتراكية في أوربا الغربية.**
* **التحدي الذي مثله قيام الاتحاد السوفيتي ايدولوجيا واجتماعيا.**

ومع ذلك فسرعان ما كانت تضحي الرأسمالية بالديمقراطية اذا ما تعارضت مع مصالحها كما حدث في المانيا النازية وايطاليا الفاشية، أو في ظل المكارثية في الولايات المتحدة

وقد إستعرت «الديمقراطية» في دول الشمال المتقدم - اذا جاز التعبير - بعد أن ترسخت قيم التسامح والحوار والتعاون والتنافس والصراع السلمي، واحترام الأخر. والاخر ليس مجرد بضعة آحاد بل جماعات وكتل كبيرة وحاشدة أحيانا، يتمثل في المختلف عرقيا ودينيا وعقائديت وسياسيا وحضاريا. وتأكدت الديمقراطية عمليا باستقرار التعددية الاجتماعية والسياسية والنقابية والثقافية، وإنهاء القيود التي تحول دون تواجد المجتمع المدني، وتوافر حد أدنى من الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، واعلام ديمقراطي وحكم محلي شعبي وحقيقي.. الخ.

والتحول إلى الديمقراطية في العقود الأخيرة من القرن العشرين شكل أحد العلاقات البارزة في كافة أنحاء العالم. بدءا من سقوط النظام الدكتاتوري في كل من البرتغال وأسبانيا، مرورا بقيام أنظمة ديمقراطية، فيما كان يعرف بدول أوربا



«دولة المؤسسات هى الضامن الفعلي لاعمال مبدا توازن السلطات فى المجتمع»

د. هالة مصطفى

الاحزاب المهيمنة فى العالم الثالث .. تسمح للمعارضين بتشكيل أحزاب سياسية ولكن ليس حكومات ..

الاشتراكية (الشرقية) وصولا إلي دول العالم الثالث والدول الناميه.

وقد عرفت الدول الناميه شكلين من أنظمة الحكم.

الشكل الاول : هو النظم الاستبدادية التقليدية التى تتناقض جذريا مع الديمقراطية.

الشكل الثانى: أنه فى ظل هذا الشكل لم تصل الدول الناميه الي مرحلة الديمقراطية الكامله، ولكن يصعب فى الوقت نفسه تصنيفها كنظم سلطوية بشكل مطلق، حيث تتميز بوجود معارضة حزبيه شرعية ممثله فى البرلمان، وإنتخابات دورية ونمو للتجمع المدنى، كل ذلك **رغم وجود حزب حاكم مهيمن وتقييدها لعديد من الحريات السياسية والمدنيه**..و «هذه السمات تجعل تلك النظم اكثر تسامحا مع المعارضة، كما ان حرصها علي اتباع نظم انتخابية تعددية حزبية ستؤدى بالتدريج الى التقليل من سيطرة واحتكار الحزب الواحد المهمين وبالتالى فتح المجال لمزيد من التنافسية السياسية». وهو الشكل الغالب فى عديد من بلاد أمريكا اللاتينيه وأفريقيا والدول العربية.

وجوهر هذه النظم **رفض تداول السلطة والمشاركة السياسية للمواطنين فى ادارة العملية السياسية (على جميع المستويات المحلية والقطرية). «فالاحزاب المهيمنة تسمح للمعارضين بتشكيل الاحزاب السياسية ولكن ليس الحكومات**» ومن هنا جاءت التسمية الصحيحة لها..«**الحزب الواحد فى قالب تعددى**». وتسمح هذه الانظمة لاحزاب المعارضة أن تشتد فى معارضتها أحيانا وان تتنافس مع الحزب المهيمن الحاكم فى إنتخابات مسيطر عليها جيدا، بهدف إضفاء صدقية داخلية وخارجية على «إنتصار» الحزب الحاكم فى المعارك الأنتخابية التى يديرها هذا الحزب الحاكم. وتواجه الاحزاب (المعارضة) حصارا لانشطتها من جانب السلطة السياسية وحرمان من التمويل وعقد الاجتماعات وقيودا علي حركتها فى مجال حرية الرأى والتعبير. وتدفع بعضها للدخول فى مساومات مع السلطه التنفيذية داخل البرلمان وخارجه علي حساب المبادئ التى ترعاها هذه الاحزاب وتتقدم بها للجماهير، وهو ما أدى الى تهميش هذه الاحزاب.

ديمقراطية عربية

وتتميز الدول العربية بغياب للديمقراطية بدرجات متفاوته، لافرق فى ذلك بين نظم حكم ملكيه أو جمهورية أو امارة أو سلطنه، أو بين نظام رجعى ونظام ينتمى للتحرر الوطنى، ونظام يتوفر علي شكل ديمقراطى وآخر لا يهتم بالشكل.

فرغم وجود دساتير أو وثائق دستورية فى أغلب البلاد العربية، ونصها علي الحريات العامه ومبادئ حقوق الانسان بصورة أو بأخرى «فإن أغلب الابنيه السياسية العربية، سواء تلك التى تأخذ بهذا النظام أوذاك تنطوى على ميكانيزمات واقعية غاية في الدقة والاحكام **تؤمن احتكار السلطة السياسية فى المجتمع، وأن يكون المرجع الأول والأخير فى القرار السياسى والتشريعى فى يد رئيس الدولة ووفقا لتوجهاته**. بحيث يصعب القول ان النظام السياسى العربى الراهن يختلف في مضمونه وممارساته عن نظام الخلافه الذى كان سائدا طوال حقبه التاريخ العربى الوسيطة. ان احتكار وواحدية السلطة فى البناء السياسى العربي، هو ظاهرة مزمنه يعانى منها المواطن العربى».

وإعلان حالة الطوارى بصورة شبه دائمة في عدد من البلاد العربية، حولها إلى دستور أخر للبلاد، حيث استخدمت حالة الطوارى في تعطيل الدستور وفى اصدار تشريعات. وتخضع ٧ دول عربية حاليا لحالة الطوارئ «وهى **مصر** منذ عام ١٩٨١ **وسوريا** منذ عام ١٩٦٣، والسودان والجزائر» والطوارئ معلنه فيها بشكل قانونى «والعراق والبحرين والصومال» وهى ممتدة فيها بشكل واقعى.

وهناك تغول من السلطة التنفيذية علي السلطة التشريعية . وتعد السلطة التشريعية فى البلاد العربية تعبيرا مباشرا عن ارادات الحاكم. والمجالس النيابه اما معينه أو منتخبة بصورة غير ديمقراطية ، ولاتستطيع ممارسة دورها التشريعي والرقابى بصورة صحيحه. والسلطات القضائية محرومة من أهم ضمانات الاستقلال «والتغولات علي مبدأ استقلال القضاء أكثر من أن تحصى في التشريعات العربية بدءا من تأكيد التبعية الفعلية للقضاة للسلطة التنفيذية فى التعيين والتأديب، حتى شيوع صور القضاء الاستثنائى والقضاء العسكرى، وهى صور يفتقر فيها القضاء الى الحد الادنى من ضمانات الحيدة والاستقلا»

وتفرض القوانين في البلاد العربية قيودا شديدة - مانعة فى كثير من الاحيان - على حريات الرأى والتعبير والاعتقاد وحرية اصدار الصحف وحريات التنظيم وتأسيس الجمعيات. **وتحتكر السلطة التنفيذية بصورة مطلقة أجهزة** الاتصال الجماهيرى خاصة الاذاعة والتليفزيون (لبنان استثناء).

ويتخذ المشروع العربى موقفا معاديا للتعددية السياسية وحق تكوين الاحزاب، فهو يينظر بحذر شديد لمبدأ التعددية السياسية. فعلى حين يحظر صراحة فى عدد من الدساتير فإنه يتغافل عنه عمدا فى دساتير أخرى، فى حين يفرغه من كل مضمون اما بواسطة قيود دستورية واضحة فى قلب الدستور نفسه واما بقيود تشريعية لاحقه تجعل من ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الدستور أمرا ضيقا للغاية ومحاطا بمخاطر شديدة. فالعمل الحزبي محظور فى بلدان الخليج (عدا الكويت واقعيا) وليبيا. ومحاصر فى مصر والسودان وتونس وموريتانيا. وتحرم الاحزاب عامة (عدا الحزب الحكم المهيمن) من حق التداول السلمى للسلطة.

وتباشر المؤسسات العسكرية العربية الحكم والسياسية، اما بطريقة سافرة فى شكل حكم عسكرى فعلى، واما بطريقة غير مباشرة من خلال موقعها المؤثر فى قلب النظام السياسى العام.

والاعتقالات والتعذيب وانتهاك حقوق الانسان سمة بارزة في كافة النظم السياسية العربية.

«ورغم أن عديدا من الجماعات السياسية خارج السلطة تطالب بالحاح بإشاعة مناخ التعددية السياسية كوسيلة لتداول السلطة وعدم احتكارها.. الا أن نفى الاخرين والايمان بوحدانيه الحقيقية التى تعلنها هو وحدها، هما قيمتان تقعان في قلب بنائها الايديولوجي، الامر الذى يضفى شكوكا جدية حول ما اذا كانت هذه الجماعات تؤمن بالتعددية وبتداول السلطة كموقف مبدئي، أم تتخذ هذه الشعارات كوسيلة للوصول إلى السلطة ثم يأتى بعد ذلك شأن أخرى»

ولعل شعار « **كل مواطن بعثى وإن لم ينتم**» الذى طرحه حزب البعث الحاكم في العراق فى بداية السبعينيات يكشف بوضوح الايديولوجيا التى تتحكم بالعلاقة بين المجتمع والدولة من خلال الحزب الحاكم.

وفي محاولة لتبرير الانظمة والاوضاع غير الديمقراطية في العالم العربي، روجت الانظمة وعدد من الكتاب من مواقف ومواقع فكرية مختلفة عددا من المقولات من نوع « الخصوصية»و « أولوية التنمية عن الديمقراطية» و«ضرورة الربط بين الديمقراطية والحرية الاقتصادية أو أقتصاد السوق» و«استحالة تحقيق الديمقراطية في ظل الامية»..وغيرها من الحجج والاسانيد التى ترفض الديمقراطية أو تدعو لتأجيلها . وجرت محاولات عدة لاقامة منظومة فكرية متكاملة تصب فى رفض «الديمقراطية» وعالمية «مبادئ حقوق الانسان» و«الحريات العامة».

وقد لجأت كثير من دول العالم الثالث فى **مؤتمر فيينا لحقوق الانسان عام ١٩٩٣**، والدول العربية من بينها، بل وفى مقدمتها، إلى رفع شعار « **الخصوصية» الثقافية مقابل الديمقراطية وحقوق الانسان** لتخفى أوضاعها الاستبدادية وإنتهاكاتها لحقوق الانسان فى بلادها. ونجحوا فى فرض قضية العالمية والخصوصية على مناقشات المؤتمر.

فطرحت عدد من الدول العربية والاسيوية بقيادة «الصين» تحفظا على مبدأ عالمية حقوق الانسان وعموميته، بمقولة أن للثقافة والتقاليد المحلية أولوية عما عداها، وأن المعايير الدولية لحقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية بنيت أساسا على مفاهيم غربية، وهي لا تتناسب مع المجتمعات الاسيوية والعربية لأنها تركز علي الحقوق الفردية. فالاسيويون علي سبيل المثال « يعطون قيمة أكبر للانسجام الاجتماعى ، كما أنهم اكثر ميلا للتضحية بالمصلحة الشخصية فى سبيل الجماعة ».

مضر قسيس

واعتبر بعض المفكرين العرب **الاعلان العالمى لحقوق الانسان « عولمة مفروضة من قبل حضارة غربية سائدة ويجب رفضها ومقاومتها ».**

وركز آخرون على «**التغريب**» قائلين أن « مطلقات» التنوير الغربية - الحرية والتسامح والعقلانية والموضوعية - «قد لاتكون أنسب المعانى لنا، وقد لا تكون حتى جزاء من أى تنوير حقيقي بالنسبة لنا. و«حديث الغرب لنا (خاصة الحلف الصهيونى الامريكى) عن الليبرالية السياسية والتعددية وحقوق الانسان.. الخ هو دعوة لها ظاهر برئ وباطن خبيث». وأشاروا إلى ازدواج المعايير التى يمارسها الغرب والولايات المتحدة الامريكية و«مؤازرتها لبعض الحكام الطغاة المستبدين، ثم التحول عنهم، بل المطالبة بمحاكمتهم ومطاردتهم بإسم الدفاع عن الديمقراطية». و كشف المشاركون فى مؤتمر «**التنمية والاخلاقيات الثقافية**» الذى عقد فى **هافانا** - من ٧ إلى ١١ يونيه ١٩٩٩ - عن العديد من العمليات الارهابية التى قامت بها وتقوم بها المخابرات الامريكية C.I.A فى مؤازة الحكم الدكتاتورى والتدخل فى عمليات الإنتخابات حين كانت تبشر بنتائج لا تتفق مع السياسة الأمريكية ومصالحها (البرازيل عام ١٩٦١ - شيلى عام ١٩٧٣ - نيكاراجوا عام ١٩٨٢..)

والتأكيد على الخصوصية وإن كان فى جانب منه ينطوى على رفض أفكار الهيمنة والاستعلاء الغربيين، إلا أن ذلك لا يمكن أن ينطبق على القيم والمبادئ والمثل الانسانية «التى هى فى الاصل ثمرة نضال انسانى شاق

الأبنية السياسية العربية تؤمن احتكار السلطة السياسية في المجتمع وأن يكون المرجع الأول والأخير في القرار السياسي والتشريعي في يد رئيس الدولة ووفقا لتوجهاته

وطويل كانت للغرب فيها اسهاماته المميزة على رغم كل الانتهاكات لهذه القيم والمبادئ والمثل على يد الغرب نفسه» وهناك **خلط بين الديمقراطية والمنظومة العالمية لحقوق الانسان وبين الممارسات الغربية والامريكية على وجه التحديد في «الانتقائية وتطبيق المعايير المزدوجة، والتي تعتبر في حد ذاتها إنتهاكا صريحا لحقوق الانسان. والمشكلة الحقيقية ان هذه الدول تحترم حقوق الانسان العالمية وتتمسك بها بالنسبة لمواطنيها أما عندما تتعامل مع الخارج فإنها لا تراعى إلا مصالحها الذاتية.. ويساعدها على ذلك خلل النظام الدولي، فهو نظام غير ديمقراطى تتحكم فيه دول واحدة»**

إن حقوق الانسان في الديمقراطية والعدل الاجتماعي والمساواة الانسانية ليست «هيمنة غربية» و «غزوا ثقافيا» بل هي إرث انساني عالمي ناضلت الانسانية كلها من أجله طويلا. والاجدر بنا كوننا ورثة حضارة عريقة وممتدة الجذور، أن نبادر إلي الاسهام في هذا النضال من أجل حقوق الانسان.

وقد ساهم العرب والمسلمون مساهمة إيجابية في تأكيد القيم الديمقراطية وقيم حقوق الانسان. فعند صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان كانت الدول العربية المستقلة الاعضاء في الامم المتحدة ثلاث هي «**مصر ولبنان والمملكة العربية السعودية». وقد امتنعت السعودية وحدها عند التصويت على الاعلان العالمي متعلله بأمور ثلاثة تعترض عليها.. وهي حق العمال في إنشاء النقابات، والحق في حرية العقيدة، وقضية مساواة المرأة بالرجل**، في حين أيدته كل من مصر ولبنان، وشارك كل من **محمود عزمي** (مصر) **وشارل مالك** (لبنان) في صياغة الاعلان، بل ولعبا دورا فعالا في هذه الصياغة وفي أقرار الاعلان، ولذلك لم يكن غريبا أن ينص الاعلان العالمي لحقوق الانسان في مادته الاولى «يولد الناس احرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق» وهي نفس مقولة **عمر بن الخطاب** الذى قال «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم أحرارا»

ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان لم يكن مجرد وثيقة غربية أو مجرد أفكار غربية، ولكن هذه الوثيقة جاءت نتيجة مفاوضات وجهود انسانية شارك فيها المجتمع الدولي كله، شرقة وغربه، شماله وجنوبه، بكل حضاراته وثقافاته من خلال الامم المتحدة، وهي بالتالي عمل إنساني يمثل الحد الدنى من التوافق بين كل هذه الدول بحضاراتها المختلفة.

كما ان الاتفاقات والعهود الدولية التى تكون منظومة حقوق الانسان العالمية وأحد جوانب الدايمقراطية، صيغت كلها في أواخر الستينيات، ولم تدخل حيز التنفيذ الا في السبعينيات. ومعنى ذلك أن الحكومات والدول العربية والافريقية والاسيوية وأمريكا اللاتينية شاركت مشاركة كاملة في اعداد هذه الاتفاقيات.

ويغيب عن كثيرين ان الولايات المتحدة لم تصدق على الكثير من هذه الاتفاقات إلا مؤخرا - أضطرت إلى اعلان تصدقيها على العهدين الدوليين عشية مؤتمر فينا عام ١٩٩٣ - ومازالت تعترض على بعض الاتفاقيات (مثل اتفاقية الطفل والمحكمة الجنائية الدولية...)

ومن الملفت للنظر أن دعاة «الخصوصية» لا يرفضون الحداثة المادية ومنتجاتها، بل يستميتون من أجل تملكها، وهي باتت من واقع حياتهم اليومية، ولا يرفضون العلوم البحته التى أثمرت هذه الحداثة وهذه المنتجات، فهي لا تهدد الاستبداد في أسسه وأصوله ،**ولكن ما يرفضه هؤلاء هو عقل الحداثه الليبرالى الذى كانت أعظم تجلياته الديمقراطية وحقوق الانسان، وحريته في الانتماء والاعتقاد واختيار نظامه السياسي، وبإختصار حقه في أن يكون هو وحده سيد نفسه ومصيره.**

وكما يقول أديب الجادر «.. ولا أدرى كيف يمكن الحديث عن الخصوصية حين الحديث عن الحقوق الاساسية كالحق في الحياة والامان، وعن مناهضته التعذيب، وعن حرية الرأى والتعبير،وعن المشاركة في ادارة الشئون العامة والانتخابات والحق في العمل والسكن والرعاية الصحية. إن هذه الحقوق الاساسية عالمية وغير قابلة للتجزئه ويعزز بعضها بعضا».

والقضية الثانية التى تطرح لمواجهة وتأجيل الديمقراطية على المستوى الفكرى والسياسي هي **قضية التنمية وأوليتها على الاصلاح السياسي والدستورى**، فيطالب بعض المثقفين العرب بالتركيز على التنمية وتأجيل بقية حقوق الانسان والحريات الاسياسية إلى مرحلة تالية.

وقد أثبتت تجارب التاريخ فساد هذه المقولة. فتجربة ثورة أكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ واعطاء قضية التنمية في الاتحاد السوفيتى أولوية مطلقة على حساب الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة، وما أفرزته من «نشوء نظام معاد للديمقراطية في المجتمع وداخل الحزب الشيوعى السوفيتى، بدأ مع السنوات الاولى للثورة وتعمق اثر سنوات الحرب العالمية والحرب الاهلية وحروب التدخل، وخلال مقاومة الطبقات الاستغلالية وعملية التصنيع وتعميم نظام الكولخوزات، وتحول النظام في النهاية إلى نظام تبعي يقوم على دكتاتورية البيروقراطية الحزبية وبيروقراطية الدولة والسلطة غير المقيدة، وفساد السلطة والحزب، وادعاء امتلاك قيادة الحزب وحدها للحقيقة الكامله، بحيث لا يشكل وجود أغلبية

مخالفة لها أي مغزى أو ضرورة لإعادة النظر فيما تقرره القيادة،وسقوط الحزب فى هاوية عبادة الفرد. وانتهاك الشرعية والتنكيل بالمخالفين فى الرأى وتجريم النقد وحذف روح المنافسة الحرة والفكر المبدع من النظرية والعلوم الاجتماعية».. أدى كل هذا فى النهاية إلى سقوط وانهيار الدولة الثانيه فى العالم من حيث القوة العسكرية والاقتصادية.

قبل سقوط التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى كانت تجارب التنمية والتحول الاشتراكى والتقدم الاجتماعى والتحرر الوطنى فى العالم الثالث قد عانت من نفس الظاهرة. وكانت تجربة النظام الوطنى التقدمى المعادى للاستعمار والمتطلع إلي الاشتراكية والعدل الاجتماعى تحت قيادة «**جمال عبد الناصر**» فى مصر، وما آلت اليه الانجازات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية عقب رحيل **جمال عبد الناصر** وانقلاب القصر الذى قاده **أنور السادات** فى ١٣ مايو ١٩٧١ **دليلا قاطعا علي فساد «تأجيل» الديمقراطية من أجل التنمية والتطور الاقتصادى والاجتماعى.**


جمال عبد الناصر

لقد فشلت كل التجارب التنموية في العالم العربى نتيجة لغياب الديمقراطية. ويكفى أن هناك في عالمنا العربى - حتى اليوم - ٧٣ مليون يعيشون تحت خط الفقر، و٧٠ مليون يعانون من الامية الأبجدية.

القضية الثالثة التى يطرحها المناهضون للديمقراطية فى العالم العربى هى **قضية التخلف والاميه.**

ويري هؤلاء ان «الشعب قاصر عن ممارسة الديمقراطية وغير مؤهل لذلك. وأن «الجرعة» لابد وأن تكون تدريجية، وأن هناك مخاوف من فتح كل المنافذ فتعم الفوضى ويزداد العنف، وان الشعب غير واع بما فيه الكفاية باعتبار أن الامية حجر عثره وان الرموز الانتخابية هى الاساس للتعامل مع الاختيارات الكثيفة للأشخاص». وهو **منطق القلة التى استولت علي السلطة، واعتبرت نفسها أكثر قدرة على تحقيق مصالح الناس والاختيار نيابة عنهم، واعتبار الشعوب مجموعة من القصّر يحتاجون إلي وصاية حكامهم، والذى لا يعرف أحدا من فوّضهم لتحديد مصير الشعوب.** وقد فشلت أنظمة الوصاية تلك وثبت ان هدفها الحقيقي ليس الا الحفاظ علي الاوضاع القائمة لأقصى فترة زمنية ممكنة وفرض الفقر والجهل والمرض علي الشعوب لتحقيق مصالح فئة محدودة تتحكم فى مقادير هذه الاوطان وشعوبها المقهورة تحت وطأة أنظمة غير ديمقراطية.

القضية الرابعة والتى تصر عليها بعض القوى الليبرالية، هى **الربط بين التحول الاقتصادى إلي الرأسماليه وامكانية تحقيق الديمقراطية**، أى جعل إقامة نظام اقتصادى (حر) رأسمالى شرط أولى لاقامة نظام ديمقراطى.

يقول د. **سعيد النجار** أحد منظرى الاقتصاد الرأسمالى (اقتصاد السوق) في مصر «الواقع أنه توجد علاقة وثيقة بين النظام الاقتصادى والنظام السياسى. وهذا واضح كل الوضوح فى التجربة التى مرت معها البلاد التى أقامت نظامها الاقتصادى على أساس الاشتراكية. فإذا كان النظام الاقتصادى يقوم علي الغاء الملكية الفردية في وسائل الانتاج واستيلاء الدولة عليها وتركيز كل أو معظم الموارد الاقتصادية فى يدها، فإن ذلك يؤدى بالضرورة إلى نظام سياسى شمولى . فإحتكار السلطة الاقتصادية لابد أن يقترن بإحتكار السلطة السياسية. ومن العبث فى هذه الظروف ان نتوقع قيام نظام ديمقراطى ينطلق من مبدأ أن الامة مصدر السلطات ويأخذ بالتعددية الفكرية والحزبية ويقوم على الفصل بين السلطات ورقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية واحترام حقوق الانسان الاساسية وغير ذلك من المبادئ التى تشكل جوهر الديمقراطية الليبرالية .. **ويمكن القول أن الديمقراطية الليبرالية هى المقابل السياسى للنظام القائم علي اقتصاديات السوق. كلاهما يضع السلطة فى القاعدة دون القمة.** فالديمقراطية الليبرالية تجعل الأمة مصدر السلطات. واقتصاد السوق يضع السلطة فى جمهور المستهلكين والمنتجين»

وتوكد هذا المعنى د. **هاله مصطفى** قائلة.. «فالمعروف نظريا وعمليا ان الديمقراطية لم تتطور تاريخيا في ظل نظم اقتصادية مغلقة تركز القوة الاقتصادية فى أيدى الدوله وحدها. وإنما إرتبطت بنظم الاقتصاد الحر المفتوح الذى يعمل على توزيع الثروة والملكية بين قوى المجتمع المختلفة. فقانون التعددية السياسية هى المحصلة الطبيعية لتعددية دوائر القوة الاقتصادية ونمو الطبقات الاجتماعية المختلفة. فالآثار الاجتماعية التى تولدها عملية الاصلاح الاقتصادى .. كلها تعمل علي توسيع قاعدة المشاركة السياسيه لما تؤدى اليه من زيادة مستوى الرضا الاجتماعى. والعلاقة الوثيقة بين هذه العملية - اى الإصلاح الاقتصادى - وبين تحقيق الاستقرار في المجتمع وتخفيف عوامل التوتر والتقدم التى تنشأ فى أحيان كثيرة بسبب الازمات والضغوط الاقتصادية التى قد تتعرض لها مجتمعات مختلفة. ولا شك أن هذه العوامل تعد شروطا لازمة لدفع عملية التطور الديمقراطى بحيث يكون غيابها نذيرا بعرقلة الديمقراطية ذاتها».

ان هذا الربط الميكانيكى بين الرأسمالية والديمقراطية، واعتبار الاولى شرط للثانية، يقوم على سلسلة من الأخطاء والمغالطات . فتاريخيا لم يكون تبلور وقيام النظام

الديمقراطي في دول الشمال مواكبا لقيام النظام الرأسمالي، أي الليبرالية الاقتصادية بل فصلت بينهما عقود طويلة. وكما سبق الاشارة فقد انقضت قوى الرأسمالية على الديمقراطية عندما تعارضت مع مصالحها (الفاشيه والنازيه). وكل تجارب التحول الاقتصادي في دول جنوب شرقي اسيا خاصمت الديمقراطية السياسية، فتحولت إلى الرأسمالية واقتصاد السوق في ظل أنظمة غير ديمقراطية. واعتبار تجارب الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية هي النموذج للاشتراكية، ومن ثم **القطع باستحالة الديمقراطية في ظل الاشتراكية، هو تجميد للتطور واصرار علي اعتبار الاتحاد السوفيتي هو النموذج الاشتراكي الوحيد الممكن . فالاشتراكية أرحب وأوسع من تجربة واحدة. بل إن هناك من يرى - بحق - استحالة تحقيق الاشتراكية بدون الديمقراطية. وأن سقوط التجارب الاشتراكية نتج عن احتكار الدولة للملكية كافة وسائل الانتاج ومنع المنافسة بين وحدات القطاع العام وغياب الادارة الديمقراطية لوحدات الانتاج والاعتماد علي الادارة البيروقراطية، فالاشتراكية أيضا تحتاج إلي التعددية والمنافسة وديمقراطية الادارة. كما أن الرأسمالية تعني في الواقع احتكار قلة من الرأسماليين للثروة والملكية وليس توزيعها بين قوى المجتمع.**

(مصر نموذجا)

من بين البلاد العربية يدور الحديث دائما علي تحول اربعة دول تحديدا هي «**مصر - المغرب - الاردن - لبنان**» الي الديمقراطية ووجود نظام حزبي تعددي فيها بشكل أو بأخر. ولعل التجربة المصرية الحالية، ووجود ١٥ حزبا منهم خمسة أحزاب ممثلة في البرلمان ان تقدم نموذجا صارخا لغياب الديمقراطية والتعددية السياسية الحقيقية في الوطن العربي، رغم توفرها علي شكل ديمقراطي قد يخدع كثيرين*.

لقد كانت مصر أول دولة عربية - بل ببين ما يعرف اليوم بدول العالم الثالث أو الجنوب - عرفت الحياة النيابية والأحزاب السياسية.. بدءا من «**مجلس المشورة**» عام ١٨٢٩ والذى تكون من ١٥٦ عضوا منهم ٣٣ من كبار الموظفين وعلماء الدين و٢٤ من موظفي الاقاليم و٩٩ ينتخبون من كبار أعيان البلاد، وهو مجلس له سلطة استشارية فقط، مرورا «**بمجلس شورى النواب**» عام ١٨٦٦ وصدور اول دستور عام ١٨٨٢ (من خمسين مادة) وقيام أول حزب سياسي (**الحزب الوطني العرابي**) في ٢٠ نوفمبر ١٨٧٩، وربط ثورة ١٩١٩ بقيادة **سعد زغلول** بين الاستقلال والديمقراطية (انهاء الحماية وجلاء قوات الاحتلال والدستور) وصدور دستور ١٩٢٣ وتجربة التعددية السياسية الاولى حتى عام ١٩٥٢، وصولا إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو وصدور دستور ١٩٥٦ ثم دستور ١٩٧١ وعودة التعددية الحزبية عام ١٩٧٦.



ثورة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول ربطت بين الاستقلال والديمقراطية

وتنشط الاحزاب السياسية المصرية حاليا في ظل اطار سياسي ودستور وقانون يخاصم الديمقراطية في الصميم.

أولا: الدستور.

هناك نصوص ديمقراطية عديدة في الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ تتفق مع مبادئ حقوق الانسان والحريات العامة، خاصة حرية الرأى والصحافة، وتوكد على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

** ومع ذلك فجرهو الدستور لا يقر التعددية السياسية والفكرية وتداول السلطة، وإنما يقوم على دولة يحكمها فرد وزعيم وقائد، لا يخضع للمساءلة، وإنما هو فوق كل السلطات والمؤسسات الدستورية.

فرئيس الجمهورية طبقا لنصوص الدستور هو:

- رئيس السلطة التنفيذية .. يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها، ويعين رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم. . وله حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ورئاستها وله حق طلب تقارير من الوزراء.

ويسجل فقهاء القانون الدشتورى .. أن الدستور لم يوضح الحدود الفاصلة بين دور رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء في اتخاذ القرار. والمسئولية البرلمانية تنحصر في مجلس الوزراء وحده، بمعنى أن ما يتخذه رئيس الجمهورية من قرارات وما يرسمه من سياسات، إنما يكون بعيدا عن رقابة سائر السلطات في الدولة.

- يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم.

- يصدر اللوائح لتنفيذ القوانين ولوائح الضبط.

- له حق إصدار قرارات لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب.

- يعلن حالة الطوارئ.

- يبرم المعاهدات.

-له أن يستفتي الشعب في المسائل المهمة، وحق العفو عن العقوبة أو تخفيفها.

- لرئيس الجمهورية طبقا للمادة ٧٤ الشهيرة «إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى، أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة الخطر، ويوجه بيانا إلى الشعب».

- وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية، والمجلس الأعلى للشرطة..و...و..

** يمنع الدستور مجلس الشعب من إجراء أي تعديل في الموازنة العامة إلا بموافقة الحكومة.

ثانيا: القوانين المقيدة للحريات.

ويتساند مع سلطات رئيس الجمهورية المطلقة الواردة في الدستور والتى تتضاعف في الممارسة العملية، سلسلة من القوانين الاستثنائية والمواد القانونية التى تنتهك حقوق الإنسان والحريات العامة، وبعضها يعتدى على مبادئ الدستور ذاته. ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤، الذى يفرض العقاب على إجتماع أكثر من خمسة أشخاص في الطريق العام، إذا أمرتهم السلطات بأن يتفرقوا ولم يفعلوا.

- القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ الذى



عدد من المشاركين من بينهم هويدا عدلي وحسين عبد الرازق وفريدة النقاش وفيصل حوراني

فرض العقاب علي اتفاق شخصين أو أكثر حتى ولو كان اتفاقهم لغاية مشروعة «إذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل التى لوحظت فى الوصول إليه..».

- قانون الطوارئ الذى صدر تحت اسم «قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٦» في أغسطس ١٩٣٩، ثم حول إلى قانون الطوارئ عام ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ (المسمى بقانون الحريات).

- القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والذى يجرِّم حقا أساسيا من حقوق الإنسان وهو حق الإضراب السلمى.

- مواد عديدة من قانون العقوبات (٥٨ لسنة ١٩٣٧) والتعديلات العديدة التي أدخلت عليه، مثل المواد ٩٨أ،ب، بمكرر،ج،د،هـ.. والمنقولة من قوانين فاشية صدرت فى إيطاليا فى عهد موسوليني، والمواد ١٠٢ مكرر و١٧١ و١٧٤.

- قانون الأحكام العسكرية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٦ والذى يبيح فى مادته السادسة محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية فى أية قضية يرى رئيس الجمهورية إحالتها للمحاكم العسكرية.

- قانون مباشرة الحقوق السياسية (٧٣ لسنة ١٩٥٦) الذى يسهل للحكم تزوير الانتخابات والاستفتاءات

- قانون الحراسات رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ والذى يبيح لجهة سياسية هى المدعى الاشتراكى التحفظ على الأشخاص في مكان أمين (السجون) من سنة إلى خمس سنوات.

- قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتكوين الجمعيات الأهلية، والذي يمثل عقبة حقيقية أمام حرية تكوين الجمعيات وإستمرارها وإستقلالها.

- القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بالأحزاب السياسية، والذى يُخضع قيام الأحزاب وإستمرارها وصحفها ونشاطها للجنة حكومية، ويجعل الطعن فى قراراتها أمام محكمة مشكلة من عدد مساو من القضاة السابقين ووزراء الحكومة.

- قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠.

- القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن محاكم أمن الدولة.

القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ (المعروف بقانون مكافحة الإرهاب) بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية وإنشاء محاكم أمن الدولة.

- تعديلات عديدة أدخلت على قانون الإجراءات من أخطرها إلغاء المواد الخاصة بقاضى التحقيق وإعطاء النيابة العامة سلطة قاضى التحقيق لتجمع بين سلطة التحقيق والاتهام، وإلغاء حق المواطنين في رفع جنحة مباشرة ضد الموظف العام وقصر حق تحريك الدعوى علي النيابة العامة.

ثالثا: القوات المسلحة والشرطة.

منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أصبحت القوات المسلحة هى الؤسسة الأساسية للحكم، وهى مصدر الشرعية الفعلية. ورغم صدور دستور ١٩٧١، فمازالت القوات المسلحة هى القوة الرئيسية فى الدولة والحكم. **فرؤساء الجمهوريات منذ الثورة وحتى الآن عسكريون خرجوا من صفوف القوات المسلحة**. والجمع بين منصب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة يؤكد الموقع الخاص لهذه المؤسسة وعدم خضوعها لأية مؤسسة أخرى من

مؤسسات الحكم، عدا رئاسة الجمهورية التى تخرج دائما من صفوفها. **وهناك مواقف ومناصب أساسية فى الدولة لا يتولاها إلاضباط من القوات المسلحة** مثل المخابرات العامة وهيئة الأمن القومي، ومحافظى المحافظات الحدودية (سيناء الشمالية - سيناء الجنوبية - البحر الأحمر - بورسعيد - مرسى مطروح - أسوان...) **وعنصر الحماية الرئيسية للحكم هو القوات المسلحة** التى تتدخل فى اللحظة المناسبة لحمايته، كما حدث فى إنتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ وخلال تمرد الأمن المركزى عام ١٩٨٦ .

والقوة الثانية التى يستند إليها الحكم هى قوات الشرطة، خاصة مباحث أمن الدولة، وقوات الأمن المركزى وقوات الأمن السياسى، التى تلعب دورا حاكما فى الحياة السياسية المصرية، خاصة فى ظل حالة الطوارئ - وتؤثر فى اتخاذ القرار السياسى وفى تشكيل مؤسسات الحكم « الحكومة - مجلس الشعب - المحليات - المحافظين - كبار الموظفين - هيئة تدريس الجامعات - السلك الدبلوماسى - النيابة العامة..».

ودور القوات المسلحة والشرطة فى البناء السياسى المصرى يقدم صورة نموذجية للدولة البوليسية كما وردت فى كتب العلوم السياسية وأنظمة الحكم.

رابعا: السيطرة الإعلامية.

يحتكر الحكم أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة، ويسخرها لخدمة سياساته والدفاع عن مصالح الحكام والطبقات السائدة، ومحاولة إعادة صياغة أفكار الناس وقيمهم وتحويل الحكم إلى أسطورة وفرض زعامته، ومنع الآراء المعارضة بحق من الاقتراب من الاذاعة والتليفزيون، وقد أصبح دورهما الإعلامي في العقد الحالى طاغيا، خاصة في ظل الأمية الأبجدية التى تصل إلى ما يقرب من ٥٠٪. وحتى الصحافة، والتى سمح للأحزاب بإصدارها، فمازالت سوق الصحافة شبه محتكرة للحكم. فالمؤسسات الصحفية التى تملك المطابع وشركات التوزيع والاعلان وتحتكر ٩٥٪ من المطبوعات في سوق الصحافة، مملوكة للدولة ملكية خاصة، وتعبر أساسا عن سياسات الحكم، مما يحرم الأحزاب والقوى السياسية التى تتبنى سياسات أخرى من أداة إعلامية مؤثرة، تنقل وجهات نظرها وتدافع عنها.

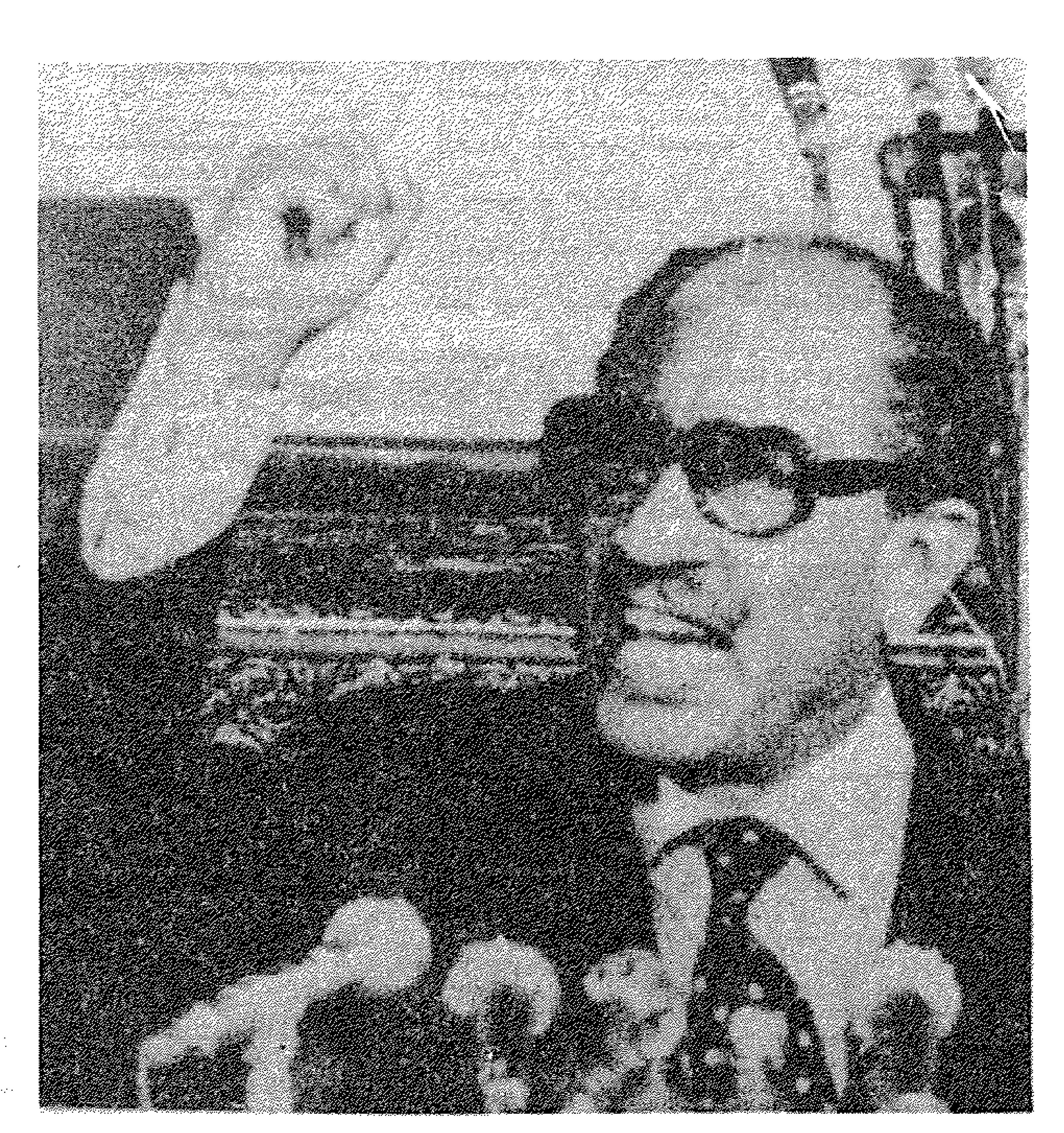
خامسا: حكم الطوارى

تعيش مصر منذ عام ١٩٣٩ تقريبا فى ظل إعلان حالة الطوارئ التى لم ترفع إلا سنوات قليلة خلال النصف الأخير من هذا القرن. **وتعيش مصر تحديدا منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ ولمدة تقترب من ٢٠ عاما فى ظل حالة الطوارئ.** ويعطى القانون لرئيس الجمهورية عند إعلان حالة الطوارئ الحق في وضع قيود علي حرية الأشخاص فى الاجتماع والانتقال والإقامة والمرور فى أماكن وأوقات معينة، أو القبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم، والترخيص فى تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية، والأمر بمراقبة الرسائل أيا كان نوعها، ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحررات والرسوم وكافة وسائل التعبير والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها ، وتعطيل وإغلاق أماكن طبعها، وتحديد مواعيد فتح المحلات العامة وإغلاقها، وكذلك الأمر بإغلاق هذه المحال كلها وبعضها، وتكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الأعمال أو الأستيلاء علي أى منقول أو عقار، وسحب التراخيص بالأسلحة والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقعات علي اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها، وإغلاق بعض المناطق أو عزلها، وتنظم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديدها. ولرئيس الجمهورية توسيع هذه السلطات إذا أراد. ولمن يعتقل أو يقبض عليه أن يتظلم أمام محكمة أمن الدولة العليا..فإذا أفرجت المحكمة عنه لرئيس الجمكهورية (وزير الداخلية حاليا) حق الاعتراض.

سادسا: التعذيب وإنتهاك حقوق الإنسان

وفى ظل حالة الطوارئ واعتبارا من مساء ٦ أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن، **مارست أجهزت الأمن التعذيب بصورة منهجية فى السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة ومعسكرات الأمن المركزى، بما يجعلها سياسة ثابتة ومعتمدة من الحكم وأجهزة الأمن التابعة له.**

وقد أثبتت تقارير منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية والدولية، بما فيها منظمة العفو الدولية هذه الجريمة البشعة . وأدانت قرارات لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة الحكومة المصرية، وعبرت عما يساورها من «قلق إزاء ما تتلقاه من تقارير من منظمات غير حكومية موثوق بها، ومن المقرر الخاص بالتعذيب بالأمم المتحدة، تؤكد استمرار التعذيب فى مصر». وأصدرت الخارجية الأمريكية تقريرها السنوى فى أول فبراير ١٩٩٥، وقد أفردت مساحة واسعة لانتهاك حقوق الانسان فى مصر، وأكدت أن «الحكومة المصرية باستخدامها قانون الطوارئ، تورطت في أعمال القتل والتعذيب للمواطنين المحتجزين علي ذمة قضايا أمنية (سياسية) وواصلت إخفاقها في معاقبة المسئولين عن ممارسة التعذيب، والاعتقال التعسفى ، والاحتجاز بدون محكمة، وإستخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة المشتبه بأنهم إرهابيون، والتحرش بالصحفيين والمحامين وعمال غزل كفر الدوار فى أكتوبر



أنور السادات

الماضي، وقتلت قوات الأمن على الأقل ١٣٩ ممن يشتبه بأنهم متطرفون (القتل خارج القانون) ونجمت بعض الوفيات عن الاستخدام الزائد للقوة.. إلخ»

وتوالت الأحكام القضائية التي تثبت وقوع التعذيب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الحكم في قضية الجهاد (٤٨ لسنة ١٩٨٢) - الحكم في قضية الحركة الشعبية أو التنظيم الشيوعي المسلح (٨٧ لسنة ١٩٨٣) - الحكم في قضايا الجماعات الاسلامية في عين شمس (٢٧٣٠ - ٢٧٣١ لسنة ١٩٨٩) - الحكم في قضية التنظيم الناصري (١٩٩٠) - الحكم في قضية اغتيال د. رفعت المحجوب (١٤ أغسطس ١٩٩٣)..وصولا إلي واقعة قتل المحامي «**عبد الحارث مدني**» عقب القبض عليه بيوم واحد، وذلك غير تحقيقات عديدة لنيابة أمن الدولة أثبتت فيها تعرض المتهمين للتعذيب.

وقد صدرت في الاعوام الأخيرة التقارير التالية:

- التقرير السنوي حول «حقوق الإنسان في الوطن العربي» الصادر عن المنظمة العربية لحقوق الانسان (١٩٩٧).

- تقرير منظمة العفو الدولية (الأمنستي) بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٩٧ ويحمل عنوان «مصر.. الضحايا المنسيون اعتقالات بلا نهاية وتعذيب منهجي».

- تقرير «لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب» في ٣ مايو ١٩٩٦، والذي قال نصا: «تمارس قوات الأمن التعذيب بصورة منهجية مستمرة في مصر، وخاصة بواسطة مباحث أمن الدوله. لقد أصبح التعذيب أمرا عاديا ومنتشرا وبشكل عام، على الأقل في مواقع عديدة في مصر، ولم يجر أي تحقيق أو يتخذ أي إجراء قانوني ضد أفراد جهاز مباحث أمن الدولة، رغم تصديق مصر علي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب (١٩٨٦).

ولم يبذل أي جهد لمنع قوات الأمن من التصرف كدولة داخل الدولة. ويبدو أن سلطات عليا توفر لهم الحماية اللازمة للهروب من أية مساءلة.

ولا يقف انتهاك حقوق الانسان في مصر عند حدود التعذيب. فقد اصبح العقاب الجماعي للمواطنين دون تمييز وسيلة مألوفة لتأديب المصريين من خلال الحملات التي تشنها قوات الأمن المركزي على بعض القرى والأحياء السكنية و من خلال التصدي لأي تحرك عمالي سلمي للمطالبة بحقوق اقتصادية أو اجتماعية، عن طريق محاصرة القلاع الصناعية، وإقتحامها بالقوة، والقاء القبض على من يتواجد فيها من العمال.

وتوسع الحكم في اعتقال المواطنين دون تمييز ويقدر عدد من اعتقل خلال الفترة من ٨١ حتى الآن بعشرات الآلاف .. من بينهم مناضلون سياسيون ونقابيون تصدوا للدفاع عن حقوق الوطن والمواطنين، وعمال استخدموا حقهم المشروع في الاضراب والاعتصام السلمي في محاولة لتحسين احوالهم المعيشية امام تزايد واحتدام الازمة الاقتصادية والاجتماعية. وإمتد الاعتقال ليصبح سلاحا في يد المفسدين من رجال السلطة يستخدمونه لحماية مصالحهم وتصفية حسابات ونزاعات وخلافات اقليمية أو عائلية أو شخصية.

سابعا :تزوير الانتخابات.

فمنذ بدأت التعددية السياسية مارست أجهزة وزارة الداخلية والحكم المحلي التزوير في كافة الانتخابات العامة سواء انتخابات مجلس الشعب، أو مجلس الشورى، أو الأنتخابات المحلية، وكذلك في الاستفتاءات العامة. وكان الخلاف الوحيد بين انتخابات وأخرى بما فيها انتخابات مجلس الشعب الأخيرة (نوفمبر - ديسمبر ٢٠٠٠) هو حجم التزوير، واستخدمت في هذا التزوير القانون (سواء قانون مباشرة الحقوق السياسية، أو قوانين الانتخابات بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة والقائمة الحزبية المطلقة)، واستخدام العنف والتدخل المباشر لأجهزة الزمن، والتلاعب في النتائج.. إلخ .. بحيث أصبح الحديث عن تداول السلطة سلميا عن طريق صندوق الانتخابات أمرا مستحيلا في ظل الأوضاع القائمة.

ثامنا القوي المعادية للمجتمع المدني والديمقراطية

فقد تصاعدت في السنوات الأخيرة **ظاهرة الجماعات «الإسلامية» التي ترفض المجتمع القائم وتكفره وتسعى لتغييره بالعنف والقوة.** ومارست هذه الجماعات (خاصة الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد) العديد من عمليات القتل والاغتيال الفردي والجماعي التي استهدفت رجال الأمن (خاصة صغار رجال الشرطة من الجنود والخفراء والمخبرين السريين)، والسياح، والمواطنين العاديين ، والكتاب والمفكرين ، وبعض رموز الحكم. وامتدت أنشطتها إلي عمليات إجرامية في الخارج (أديس أبابا - إسلام أباد..)، ولجأ بعض القريبين من هذه الجماعات أو المعبرين عن فكرها لملاحقة المفكرين والكتاب والمبدعين بقضايا حسبة لتكفيرهم واتهامهم بالردة ومصادرة إبداعاتهم . وحاولت الدولة مواجهتهم بأساليب عديدة كان منها التنافس معهم على أرضيتهم مما أوقعها في مواقف وإجراءات وقوانين، تصب في تحويل الدولة إلى دولة دينية.

تاسعا: حرية الحركة النقابية

فقد حرصت السلطة على **التحكم والسيطرة على الحركة النقابية العمالية** خاص الاتحاد العام للعمال من خلال تدخل مباشر لوزارة العمل ومباحث أمن الدولة ومن خلال قانون يمكن السلطة التنفيذية والجهات الامنية من التحكم بصورة شبه مطلقة في انتخابات النقابات العامة ومجلس الاتحاد العام لعمال مصر.

وتم قتل حركة النقابات المهنية بصدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الذى قضى على استقلال النقابات وأدى إلى خضوع عدد كبير منها للحراسة وتأجيل انتخابات العديد منها ١٠ سنوات حتى الأن:

عاشرا: موقف النخبه

بدا واضحا من خلال الممارسة أن هناك قطاعا ليس صغيرا داخل النخبة المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، يفتقر إلى أية قناعة حقيقية بالديمقراطية.

إنه قطاع معاد موضوعيا للديمقراطية، وينتشر في صفوف الليبراليين والماركسيين والقوميين والناصريين وتيار الإسلام السياسي.. وحديثهم عن الديمقراطية مشروط بأن تحقق لهم النفوذ والفوز والسيطرة والقيادة، وإلا فلا داعي لها. ووصل موقفهم العملي إلى حد الصمت - وأحيانا التبرير - لانتهاك حقوق الانسان والتعذيب وتزوير الانتخابات العامة والنقابية بحجة وجود خطر قفز تيار أو قوة معادية للديمقراطية للسلطة أو النفوذ.

في ظل هذه المنظومة المتكاملة المعادية للديمقراطية، بدأت التجربة الثانية للتعددية السياسية في مصر (التجربة الاولى من ١٩٢٣ وحتى حل الاحزاب السياسية في ١٧ يناير ١٩٥٣ وكانت أهم الاحزاب في هذه الفترة احزاب الوفد والحزب السعدي والاحرار الدستوريين والحزب الوطني والحزب الوطني الجديد وحزب الاتحاد وحزب الشعب وحزب مصر الفتاة (الحزب الاشتراكي) وحزب الكتلة الوفدية وحزب الفلاح وجبهة مصر).

كانت البداية في ٢٩ مارس ١٩٧٦ عندما وافق الاجتماع المشترك بين مجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي (الحزب الوحيد في ذلك الوقت) على

قيام ٣ منابر (تنظيمات) داخل الاتحاد الاشتراكي هي:

- **تنظيم مصر العربي الاشتراكي**: برئاسة اللواء ممدوح سالم (رئيس الوزراء في ذلك الحين)

- **تنظيم الاحرار الاشتراكيين**: برئاسة مصطفى كامل مراد (أحد الضباط الاحرار)

- **تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي**: برئاسة خالد محيي الدين (أحد أعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢)

وفي افتتاح مجلس الشعب في ١١ نوفمبر ١٩٧٦ ألقى رئيس الجمهورية (**محمد أنور السادات**) بيانا قال فيه..

« **لقد إتخذت قرارا سيظل تاريخيا يرتبط بكم وبيوم افتتاح مجلسكم الموقر هو أن تتحول التنظيمات الثلاثة، ابتداء من اليوم، إلى أحزاب** .. إن هذا القرار ينطوي علي تحول أعمق مما يبدو وعلي مسئوليات أكثر مما ترى العين من النظرة الأولى.. فالدستور الدائم في تقديري يتسع لهذا التطور الجذري في البناء السياسي العام لبلدنا، وهذا أمر قد يعن لكم بحثه وتأمله.. ولكن هناك نصوص أخرى لا بد من أن تراجع علي ضوء هذا القرار وخصوصا النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي. وفي تصوري أنه أصبح من المحتم أن يكون هذا النظام الاساسي منظما للاحزاب بعد أن قفز الشعب بالتجربة الديمقراطية وبكم هذه القفزة الرائعة خلال المعركة الأخيرة بين الاحزاب الثلاثة. ولا أريد أن استبقكم الي التفاصيل ، ولكن هناك نتائج لابد أن تترتب منطقيا علي هذا القرار. إن بد الاتحاد الاشتراكي بالضرورة سترتفع نهائيا عن الاحزاب وسوف يصبح كل حزب حرا تماما في إدارة نشاطه في حدود القوانين والدستور.. »

وهكذا بدأت التعددية الحزبية بقرار فردي ومفاجئ من رئيس الجمهورية. ولكنه في الحقيقة لم يكن مجرد قرار منبت الصلة بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية في مصر.

فالرئيس السادات عارض قيام الاحزاب بقوة قبل قراره بأشهر قليلة. فقال في ورقة أكتوبر في ١٥ مايو ١٩٧٤ «لقد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العامل اطارا لحياته السياسية.وإننا في معركة البناء والتقدم لاحوج ما نكون لهذا التجمع. ومن ثم فإنني أرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الاحزاب». ثم عاد في أوائل عام ١٩٧٦ من خلال قرار لجنة مستقبل العمل السياسي إلى رفض الاحزاب والابقاء علي الاتحاد الاشتراكي (١٦ مارس ١٩٧٦).

لقد فرض قيام الاحزاب السياسية في مصر، تطور ونضال الحركة الجماهيرية المصرية واتجاهها للتعبير المستقل ومحاولتها بناء أشكال تنظيمية مستقلة، سواء على مستوى الطبقة العامة أو المهنيين والمثقفين والطلاب (إنتفاضة الجامعة ١٩٧٢ - الهبات الجماهيرية في ٧٢و٧٣ و١٩٧٥ - الاضرابات العمالية في يناير ومارس ١٩٧٥ - التعبير السياسي من خلال نقابتي المحامين والصحفيين في الفترة من ١٩٧١ إلي ١٩٧٥ - التنظيمات الماركسية مثل الحزب الشيوعي المصري وكذلك حزب العمال الشيوعي والحزب الشيوعي ٨ يناير بعد ذلك..). **كما لعب ازدياد التمايز الاجتماعي واتساع نطاق الفوارق بين الطبقات الكادحة والوسطى والطبقات الكبير المستغلة، وحاجة الحكم لتهيئة مناخ مناسب لتشجيع الاستثمار الأجنبي، ضرورة الاعتراف بقدر من التمايز السياسي**

ولكن تجربة التعدد الحزبي ولدت منذ البداية ناقصة ومقيدة.

فقد ولدت الاحزاب في نوفمبر ١٩٧٦ في تناقض مع الدستور الذى نص في مادته الاولى على أن «.. جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي وإشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العامل، ونص في مادته الخامسه..« الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسماليين الوطنية، وهو أداة هذا التحالف في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ودفع العمل الوطني إلى أهدافه المرسومة».

ولم يتم تعديل هذه المواد في الدستور الا في ٣٠ أبريل ١٩٨٠، أى بعد قيام الاحزاب بأكثر من عامين وخمسة أشهر حيث أصبحت المادة الخامسة تنص على يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الاحزاب».

وصدر أول قانون بنظام الاحزاب السياسية في ٧ يوليو ١٩٧٧ (القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والقانون ١٤٤ لسنة ١٩٨٠)، أى بعد قيام الاحزاب السياسية ثمانية أشهر، ليفرض قيودا مانعة لقيام الاحزاب وممارستها لدورها في المجتمع.

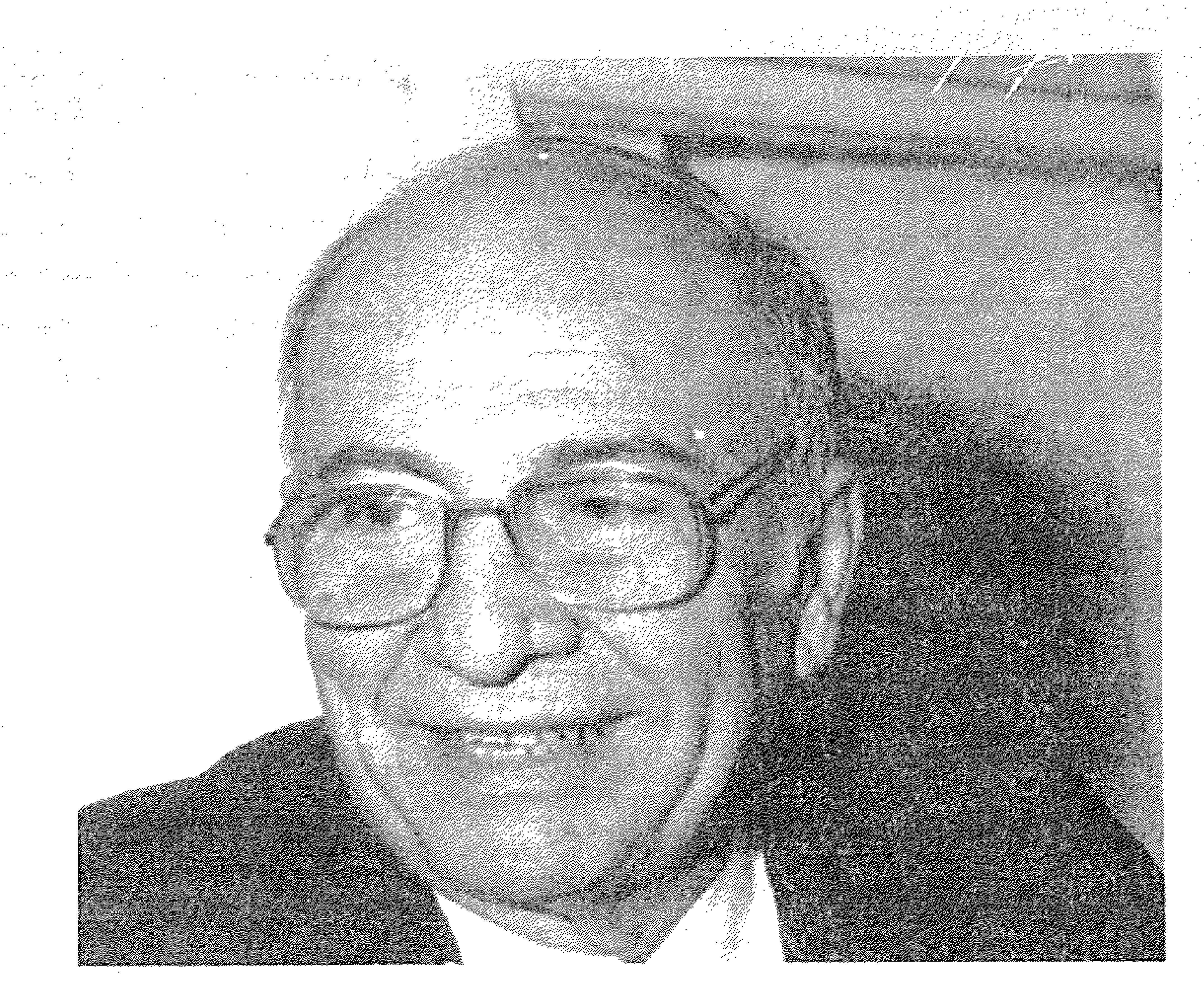
فقد إرتهنت القواعد القانونية للتعدد الحزبي بفلسفة وعقلية نظام الحزب الواحد، فلم يترك القانون هامشا للتوجهات الفكرية المستقلة، وفرض على القوى والتيارات السياسية، المختلفة التقيد بطائفة من الالتزامات إذا ما رغبت في الترخيص لاحزابها، تبدأ من الالتزام بمبادئ متعارضة حملتها «ثورتي» ٢٣ يوليو و١٥ مايو، ولا تنتهي عند حدود الالتزام، بمبادئ الشريعة الاسلامية ومقتضيات الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ومقومات الدستور و«المكاسب الاشتراكية» وتحالف قوى الشعب العاملة».

وحرص المشرع من خلال قانون الاحزاب أن يكفل للحزب الوطني الحاكم (حزب رئيس الجمهورية) الوصايا الكاملة سواء على تأسيس وإستمرار الاحزاب الجديدة أو على القرارات التي تصدرها هذه الاحزاب أو على صحافتها الحزبية. وذلك من خلال النص على إنشاء لجنة شئون الاحزاب الساسية المناط بها منح أو حجب الترخيص للاحزاب الجديدة، وطلب حل الحزب اذا فقد بعد اشهاره أى من الشروط التي وضعها القانون لتأسيس الاحزاب، وفي أن تأمر بإيقاف صحف الحزب أو نشاطه أو قراراته لاعتبارات «المصلحة القومية» وأن تضع القواعد المنظمة لاتصال الحزب بأى حزب سياسي أجنبي.

وتتكون لجنة شئون الاحزاب حاليا من رئيس مجلس الشورى (أمين اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي سابقا) رئيسا، ووزراء العدل والداخلية ووزير الدولة لشئون مجلس الشعب ، وثلاثة من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم يختارهم رئيس الجمهورية أعضاء . وبالتالي كفل القانون هيمنة الحكومة والحزب الحاكم علي اللجنة.

ومنذ قيام لجنة شئون الاحزاب لم توافق على قيام احزاب جديدة (تضاف لاحزاب التجمع والاحرار ومصر العربي الاشتراكي) إلا اربعة أحزاب ورفضت قيام ٣٧ حزبا آخر.

فقد وافقت على قيام **الحزب الوطني الديمقراطي** برئاسة رئيس الجمهورية أنور السادات، وكذلك **حزب العمل الاشتراكي** الذى وقع السادات علي وثيقة تأسيسه، **وحزب الوفد الجديد**، وذلك في عام ١٩٧٨



خالد محيى الدين

و١٩٧٩، وأخيراً وافقت في عام ٢٠٠٠ علي قيام **حزب الوفاق الوطني**. أما الاحزاب الاخرى فقد قامت بأحكام صادرة من محكمة القضاء الاداري.

وقد هدد السادات **حزب التجمع** بالتجميد والحل وأعلن في ١٤ مايو ١٩٧٨ إحالة الحزب إلى لجنة شئون الاحزاب تمهيدا لحله وصادر بعد ذلك صحيفة «الاهالي»، وأوقف صدورها في أكتوبر من نفس العام. وفي ٢٠ مايو ٢٠٠٠ أصدرت لجنة شئون الاحزاب **قرار بتجميد حزب العمل وايقاف صدور جريدته الشعب.**

وفرض علي الاحزاب السياسية حصارا ماليا طبقا للمادة ١١ من قانون الاحزاب فمنعت من امكانية استثمار أموالها في مشروعات تجارية، وحظر علي الاحزاب قبول أي تبرع أو ميزة أو منفعة من أي شخص اعتباري حتي ولو كان متمتعا بالجنسية المصرية، وأن تعلن عن اسم أي متبرع فرد وقيمة تبرعه في أحدي الصحف اليومية علي الاقل وذلك إذا زادات قيمة التبرع علي خمسمائة جنيه في المرة الواحدة أو علي الف جنيه في العام الواحد (تكلفة نشر هذا الاعلان في أي صحيفة يومية قومية يزيد عن ١٠٠٠ جنيه في المرة الواحدة) . ورتب القانون علي مخالفة هذه المادة حبس كل مسئول في حزب سياسي أو عضو من أعضائه أو من العاملين به تسلم مباشرة أو بالواسطة مالا.. وتكون العقوبة السجن اذا كان المال أو المنفعة من أجنبي.

وقد تعرض قادة وأعضاء الاحزاب السياسية للملاحقات الامنية والاعتقال والسجن والتهديد في لقمة العيش والمنع من تولي الوظائف. فتعرض التجمع في الفترة من عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨١ لسلسة من الهجمات البوليسية من أهمها الحملة أثناء انتخابات مجلس الشعب (أكتوبر ١٩٧٦) وبعد انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ وفي سبتمبر ٧٧ ومايو ٧٨ وسبتمبر ٧٨ ويناير ٧٩ ومارس ٧٩ وأغسطس ٧٩،و نوفمبر٧٩، يناير ٨٠ وستمبر ٨٠ ومارس ٨١ ونوفمبر ١٩٨١، وشملت أكثر من ١٠٠٠ من اعضائه. وفي الثمانينات والتسعينيات تركزت الحملات علي جماعات الاسلام السياسي المحجوبة عن الشرعية وعلى حزب العمل الاشتراكي . وكانت الاحزاب السياسية جميعا قد تعرضت لاعتقال قادتها في ستمبر ١٩٨١ (عدد المعتقلين ١٥٣٦).

ولكن أخطرما تعرضت له الاحزاب في مصر هو فرض الحصار عليها بحيث حددت إقامتها في المقار القليلة التي تملكها وفي الصحف الحزبية، ومنعت من عقد الاجتماعات خارج المقار ومن توزيع البيانات ومن المسيرات السلمية أو الدعوة للاضراب أو الاعتصام. والاهم من هذا كله تزوير الانتخابات والاستفتاءات العامة، بما في ذلك انتخابات مجلس الشعب الأخيرة في اكتوبر - نوفمبر ٢٠٠٠ لضمان احتكار الحزب الحاكم للاغلبية الكاسحة لمقاعد مجلس الشعب بما لايقل بأي حال من الاحوال عن ثلثي الاعضاء، وبالتالي استحالة التداول السلمي للسلطة.

ففي أول انتخابات تعددية عام ١٩٦٧ فاز حزب مصر (الحزب الحاكم) بـ٢٧٩ مقعدا بينما حصل حزب الاحرار علي ١٤ مقعدا وحزب التجمع ٤ مقاعد والمستقلون علي ٤٧ مقعدا.

وفي أخر انتخابات عام ٢٠٠٠ حصل الحزب الوطني علي ١٧٨ مقعدا وارتفعت إلي ٣٨٨ بعد انضمام ٢١٠ من المستقلين اليه وحصل الوفد علي ٧ مقاعد والتجمع على ٦ مقاعد والناصري علي مقعدان وحزب الاحرار علي مقعد واحد.

وهكذا إستقر في أذهان المواطنين استحالة تداول السلطة وأن الحكم من نصيب الحزب الحاكم دائما، وأن الاحزاب الاخرى جميعا هي أحزاب معارضة إلى الابد.. ليتأكد أن التعددية الحزبية في مصر هي تعددية شكلية وأننا نعيش في ظل نظام استبدادي في الجوهر، أو نظام «حزب واحد في قالب تعددي».

*** يوجد في مصر حاليا خمسة عشر حزبا هي:**

١- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.
٢ - حزب العمل (حزب العمل الإشتراكي سابقا).
٣ - حزب الاحرار (حزب الاحرار الاشتراكي سابقا).
٤ - الحزب الوطني الديمقراطي.
٥ - حزب الوفد الجديد.
٦ - الحزب العربي الديمقراطيي الناصري.
٧ - حزب التكافل.
٨ - حزب الشعب الديمقراطي.
١٠ - حزب الأمة.
١١ - حزب مصر الفتاة.
١٢ - حزب مصر العربي الاشتراكي.
١٣ - حزب العدالة.
١٤ - حزب الخضر.
١٥ - حزب الوفاق.

مكتبة الأسكندرية وتراثنا العلمى

نهاية المكتبة لم تكن بالغزو العربى ولكن بهجوم المتعصبين المسيحيين عليها بذريعة الإلحاد



محمد علي والي مصر

سمير حنا صادق

يتميز «الإنسان العاقل-Home Sapiens» عن غيره من الأحياء بوجود مراكز للغة فى المخ مكنتـه من أن يتخلص من سجن الحاضر ويسبح إلى الماضى ومن أن يخرج من قبضة الواقع ويخطط للمستقبل . وتسجل الشعوب المختلفة أجمل ما فى تاريخها لتفخر به كما تتذكر كبواتها لتتعظ منها. **ولكننا بكل أسف كثيرا ما نتجاهل فى بلادنا العربية أجمل ما فى تاريخنا ونصاب بانتقائية كريهة تنسى أفضالنا على الإنسانية** . وبلا شوفانية ،فإن فى تاريخنا ما يحق لنا أن نفخر ونعتز به، مثل أمجاد الحضارة الفرعونية وانتصارات الامبراطورية الإسلامية . ولكن هناك، إلى جانب هذه المراحل التاريخية جانب آخر ننساه دائماً وهو فضلنا على العالم فى مجال العلم .وقد تجسد هذا الفضل فى مرحلتين مهمتين فى تاريخ العلوم الطبيعية : مرحلة مكتبة الاسكندرية ومرحلة الإمبراطورية الإسلامية ،وهى مراحل ننساها بانتقائية سيئة فى دراسة تراثنا وأصولنا.

لم تكن« مكتبة الاسكندرية» مجرد مكتبة ، بل كانت إلى جانب هذا مركزا مهماً للبحث العلمى ،وهى فى هذا المجال تمثل تجربة انتظرت الإنسانية بعد اندثارها قرونا عديدة حتى يعاد تكرارها(١). دامت هذه المكتبة لمدة سبعة قرون -من حوالى ٣٠٠ ق م إلى حوالى ٤٠٠ م -وزينت مداخلها بمسلات فرعونية وبتماثيل للإله **«سرابيس» .فقد وحدت هذه** الفترة بين الإله أوزيرايس والإله أبيس فى إله واحد هو **«أوزير-أبيس»** الذى اختصرت اسمه إلى« **أوزيريس»** وتحول إلى «سرابيس» ،وأنشأت له معبداً هو**«السرابيوم»**(٢).

ولقد وضع علماء هذه المكتبة بذور نبتة العلم الحديث وقاموا بالعناية به حتى ترعرع ونما(٣).

عمل فى هذه المكتبة أقليدس (٣٣٠-٢٧٥ق.م) صاحب الهندسة الإقليدية التى ندرس أسسها حتى الآن فى مدارسنا ،والذى درس على يديه أرشميدس وأريستاركوس، والذى ألف كتاب «الأوليات» الذى ترجمه العرب والذى ترجم بعد ذلك من العربية إلى اللاتينية ولفت نظر نيوتن أثناء مروره فى أحد الأسواق فاشتراه وسحر به وانتهى به الأمر إلى تأليف كتابه العظيم **«مبادئ الرياضيات» «principia mathematic»**.

عمل فى هذه المكتبة أيضا **هيروفيليس (٣٣٠-٢٦٠ق.م)** وهو أول من قام بدراسة التشريح وعلم وظائف الأعضاء ووضع بذلك أسس علوم الطب الحديثة. فقد أثبت مثلا أن المخ وليس القلب أو الكبد هو مصدر المشاعر ووصف العديد من أجزاء الجسم كما يدرسها طلبة الطب حتى الآن باسمه مثل ما **يسمى«Torcular Herophili»** . ورغم سقوط دراسات الطب بعده فى هوة الطب الامبريقى (وهو ما يعادل ما يسمى بالطب البديل اليوم) فقد عادت هذه الدراسات على يد الأطباء المسلمين ثم بعد ذلك الغربيين إلى المنهج العلمى.

وعمل أيضا فى المكتبة **اريستاركوس**(٣١٠-٢٣٠ق م) ، أول من اقترح مركزية الشمس**Helio centricity- بدلا من مركزية الأرض Geocentricity-** وهى النظرية التى أعاد كوبرنيكس اكتشافها فكانت بداية التخلص من سيطرة الكنيسة وأرسطو على العلم وإنطلاقة إلى آفاق العلم الحديث.

وعمل كذلك فى المكتبة ارتواشثينوس خلال منتصف القرن الثالث قبل الميلاد .وهو الذى أثبت كروية الأرض قبل الميلاد بثلاثة قرون وهو الذى قاس محيطها وحدده بما يعادل ٤٠,٠٠٠ كيلو متر وبرقم لا يختلف إلا بنسبة بسيطة جدا عن أدق الحسابات الحديثة. وهو الذى غير علم الجغرافيا فأصبحت الخرائط ترسم على كرة والذى أبحرت -الرحلات البحرية على أساس دراساته هوويطليموس (١٢٧-١٤٥م) صاحب الماجسطى إلى أرجاء العالم المختلفة ، ومنها كولومبوس المشهورة.

وعمل فى المكتبة أيضا **ارشميدس** واضع أسس رياضيات التفاضل والتكامل ،والذى يعتبره الرياضيون مع نيوتن وجاوس أهم علماء الرياضة.

ولم تكن نهاية المكتبة كما يزعم البعض على يد الغزو العربى ، بل كانت على مراحل **كانت نهايتها هجوم المتعصبين المسيحيين عليها باعتبارها مركزا للإلحاد وكانت قمة هذا الهجوم هى مأساة تمزيق إحدى أهم علماء المكتبة وهى هيباشيا** (٣٧٠-٤١٥م) ونشر أشلائها ،فكانت بذلك أولى ضحايا العلم من ظلم وافتراء الدجالين المتمسحين بالدين وأعداء العلم والدين.

بتحطم المكتبة دخل العلم عصر الظلمات ،ولم يستيقظ منه إلا أيام الحكم العباسى فى الإمبراطورية الإسلامية ،حيث **نشطت حركة** الترجمة وبدأ العلماء المسلمون مدرسة جديدة

في الممارسة العلمية باحترام التجربة والعمل اليدوي.

نما في أحضان الحضارة الإسلامية جنين علم الكيميـــاء على شكل «علم الخيميـــاء Alchemy. صحيح أن العاملين به أمثال جابر بن حيان والرازى قد بنوا بعض دراساتها على خرافات فيثاغورس وصحيح أننا نعلم الآن أن« الخيمياء» كانت دراسات خرافية عن« حجر الفلاسفة» وعن تحـــويل النحــاس إلى ذهب، ولكن هذه الدراسات قد وضعت بوسائلها أسس علم الكيمياء ،فقد درس الخيميائيون وسائل خلط المواد ببعضها البعض وطرق تحضير القلويات والأحماض، والخواص المميزة لبعض العناصر، بل إن أحد علماء الغرب -وهو مجهول الاسم، كان يوقع كتاباته باسم Geber تمحكاً في جابر بن حيان.

وكانت إضافات العلماء المسلمين للرياضيات عظيمة بكافة المقاييس: وقد تمكن المسلمون بدراساتهم في رياضيات الهنود من إدخال الصفر والأرقام الهندية إلى مجال الرياضيات المختلفة. وهكذا سبق **الكاشاني** نيوتن بما يقرب من سبعمائة عام وقدم أبو الوفا دراساته عن حساب المثلثات ، ثم وضع الخوارزمي نظرياته لاستعمال الجبر في حل المعادلات المختلفة وقدم عمر الخيام حلولا هندسية للمعادلات المركبة.

كذلك في ميدان البصريات : فما قدمه **ابن الهيثم** عن العدسات وانكسار الضوء وطبيعته قد أثار فكر العلماء بعده وضمن لنفسه مكانة في تاريخ العلم.

فإذا أضفنا إلى هذا الكم الهائل من الاضافات للعلم ما نقله المسلمون من ترجمات على يد أمثال **حنين بن اسحق** وغيره للأعمال القديمة ولعلماء مكتبة الاسكندرية والإغريق لعرفنا ما تدين به الحضارة الغربية للامبراطورية الإسلامية.. ويكفى أن نتذكر أن الغرب يقرأ عن أرسطو في كتب عليها تعليقات ابن رشد

ولعله من المظاهر المهمة لهذه العملية، أن الحضارة الغربية قد أعطت كثيرا من العلماء العرب أسماء معدلة يسهل على مواطنيها **نطقها . فاصبح اسم أبو نصر الفارابي** Avennassar،واسم أبو القاسم Al-baucasis، واسم ابن الهيثم Alhazem، واسم ابن سينا Avicenna ،وابن رشد Averroes.

وعندما نتساءل عن أسباب إهمال التاريخ لهذه المرحلة المهمة في تاريخ العلم، سنجد أن أهم هذه الأسباب هو تجاهل المؤرخين المسلمين أنفسهم لدور العرب في تطور العلم. ويقول **بيرفيز هوبهوى**، عالم الفيزياء الباكستاني في كتابه عن« **الإسلام والعلم**» (٤) إنه قد سادت القيادات الإسلامية تيارات معادية للعلم أشعلت موجات هستيريا تبث الكراهية له حتى أن العلم والاستنارة والعقلانية أصبحت مكروهة من القيادات الإسلامية جميعها بعد ابن رشد حتى الآن، ما عدا **فترات قصيرة حددها بيرفيز بأيام محمد على وجمال عبد الناصر.**

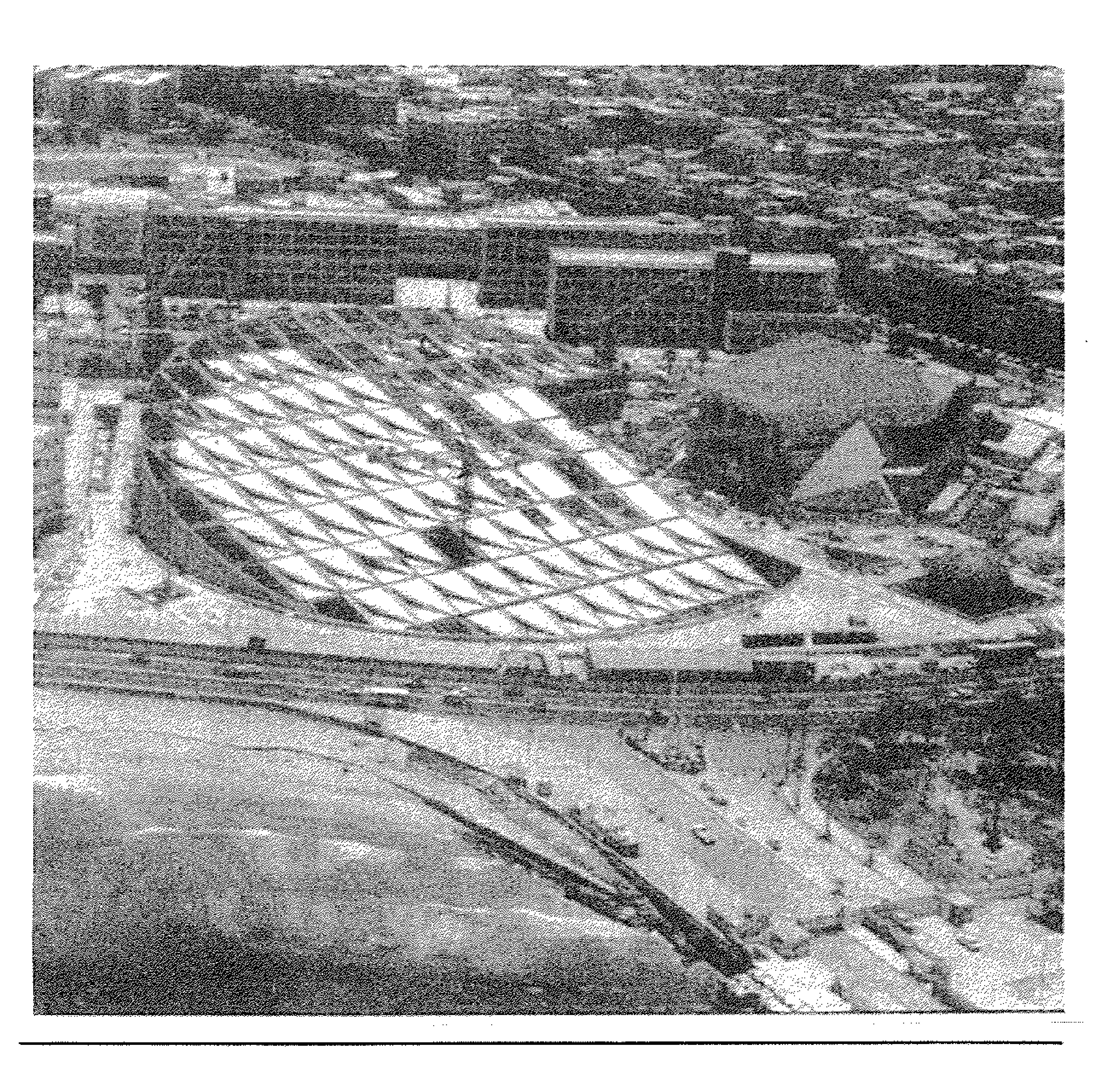
ولكن .. وآه من ولكن
انهار كل هذا
انهار بانتصار أعداء العقل على أنصاره
وانهار بانتصار النظرة الجامدة قصيرة المدى على النظرة المتطورة بعيدة المدى.
انهار بانتصار الماضي على المستقبل
انهار بهزيمة فكر المعتزلة وإخوان الصفا وابن رشد.
انهار بجلد رجال العلم في الميادين.

ودخلت الإمبراطورية الإسلامية في ظلمات القرون الوسطى التي خرج منها الغرب بترجمات العلماء المسلمين وبفلسفة ابن رشد.

حتى آثارنا الجيولوجية أهدرناها في الصحراء الغربية التي مرت بمراحل جيولوجية متعددة غنية بحفريات حيوانات الغابة والبحار. وقد اكتشف فيها في تسعينات القرن العشرين حفريات لحيتان ضخمة سميت باسم «سحلية إيزيس الملكية silosaurus Isis لها أربع أطراف وهو كشف يسد ثغرة كبيرة في نظرية التطور. وحتى هذا الكشف الثمين تركناه لينهب ويباع لمتاحف العالم المختلفة.

يقول إدوارد جيبون في كتابه «سقوط الإمبراطورية الرومانية» (٥) على مدى قرون لم يسجل اكتشاف واحد يؤكد كرامة الإنسان ويزيد من سعادته».

وهكذا انهارت الإمبراطورية الرومانية.
وهكذا ينهار كل مجتمع يزدرى العلم.



(١) Cosmos , Carl Sagan , Random House ,New york 1980.

(٢) مكتبة الاسكندرية القديمة، سيرتها ومصيرها ،مصطفى العبادى ،اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

(٣) العلم في مكتبة الاسكندرية -سمير حنا صادق- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨.

(٤) Islam and Science, Pervez hoodbhoy, zed books ltd. london and new jersey the decline and and fall of the roman empire, edward gibbon, new york: modern library n.d.

سينما

السينما الشابة بين الحقيقة والخيال

كأنما استيقظ صناع الأفلام المصرية ذات صباح ،فأدركوا فجأة أنهم يصنعون سينما لا تنتمي إلى الأغلب الأعم من جمهور المتفرجين من الشباب ،هؤلاء الذين لم يتشكل وجدانهم مع **عادل إمام ونادية الجندى ونبيلة عبيد** ،بما يمثلون من نجومية عصر الفهلوة والشطارة وحروب «**كيد النساء**» ،فى نفس الوقت الذى كانت قد تراجعت فيه السينما الجادة التى يمثلها جيل الثمانينات مثل **محمد خان وعاطف الطيب وخيرى بشارة وداود عبد السيد** ،وانحسرت فيه موجة أفلام المقاولات التى كانت تلبى سوق شرائط الفيديو فى البلدان العربية .لقد كانت السينما المصرية خلال التسعينات -مثلها فى ذلك مثل الاقتصاد والسياسة- تفقد طريقها وهدفها شيئا فشيئا ،بما سبق أن أشرنا إليه مراراً من أن أزمة السينما سوف تفضى إلى سينما الأزمة ،حيث غابت تماما أية فلسفة فنية أو تسويقية من صناعة الأفلام ،وهكذا جاء فيلم «**عشوائى**» شديد التواضع مثل« **إسماعيلية رايح جاى**» ليشكل صدمة عنيفة لصناع الأفلام ما يزالون يحاولون فهمها واستيعابها ،واختلفت فى تفسيرها وجهات النظر والتبريرات.

يقول لك البعض إن ذلك كان تعبيراً عن الحاجة لسينما شابة جديدة، تناقش مشكلات الجيل الجديد الذى يبدو أن صناع الأفلام لا يعلمون عنه الكثير، فهم أنفسهم لا يزالون- فى الأغلب الأعم- ينتمون بأفكارهم ومشاعرهم إلى السينما «التجارية» بمعناها السطحى المبتذل ،فظهرت أفلام «شبابية» (لاحظ التعبير) لا تختلف كثيرا عما يحدث فى سوق الموسيقى مما تعارفنا عليه باسم «**الأغنية الشبابية**» ،وجاءت هذه الأفلام من نوعية «**صعيدى فى الجامعة الأمريكية**»و«**همام فى امستردام**» و«**عبود على الحدود** » لتكرس ظاهرة «المضحكين الجدد » الذين يعيدون السينما العربية - صناعة وفناً -إلى بداياتها البدائية الأولى .من جانب آخر ،فإننا ننسى أو نتناسى أن هناك محاولات مماثلة أكثر جدية- بشكل نسبى- ظهرت منذ أوائل التسعينيات ،فى أفلام مثل« **شباب على كف عفريت» لمحسن محيى الدين** و« **اللعب مع الشياطين »**و«**الحب فى طابا » لأحمد فؤاد** و«**ضحك ولعب جد وحب» لطارق التلمسانى**، لكن هذه المحاولات لم يكتب لها -بسبب التردى المستمر فى أحوال السينما المصرية- أن تمضى نحو النضج ،فضاعت فى زوايا النسيان.

على النقيض ،تطفو اليوم على السطح تلك المحاولات من جديد ،تحت ضغط الحاجة للتوجه إلى جمهور الشباب ،حتى أنه يمكنك أن ترصد عدداً غير قليل من الأفلام التى تتخذ حياة الشباب موضوعا لها ، وإن تفاوتت جديتها وجدتها وأساليبها ومضامينها وأهدافها ،وها نحن نحاول أن نتأمل ونقارن بين ثلاثة أفلام ظهرت خلال العام الماضى تدور حول هذا الموضوع ،هى« **شورت وفانلة وكاب**» و«**عمر ٢٠٠٠** » و«**فيلم ثقافى**».

فيلم ثقافى

العدل فيلم تقدم

تأليف وإخراج محمد أمين

أحمد يوسف

مفهوم «الروشنة»

لعل أول ما يلفت انتباهك فى فيلم« **شورت وفانلة وكاب**» هو عنوانه ،الذى يشبه إسما لمحل تجارى (!) ، لكنك سوف تدرك أن صانعى الفيلم- **مدحت العدل** كاتبا للسيناريو ، و**سعيد حامد** مخرجا -يشيران بهذه الأسماء إلى أبطال الفيلم، وإن كنت لن تعرف أبداً لماذا اكتسبوا تلك الأسماء الغريبة، وما أهميتها للفيلم نفسه ،فهذا هو «**الكاب**» واسمه الحقيقى **خالد المصرى(أحمد السقا)** الذى يعمل دليلا ومرشداً للسائحين والسائحات الراغبين فى قضاء بعض الأيام فى مخيمات الصحراء ،أما «**الفانلة» فهو منعم الغولى(شريف منير)** المتخصص فى السباحة والغوص فى أعماق البحر وأخيرا يأتى«**الشورت» عطية عصفور(أحمد عيد)** الذى يدير مقهى يشترك فيه هؤلاء الأصدقاء الثلاثة .ومنذ اللحظة الأولى -وحتى اللحظة الأخيرة- سوف يكون المكان الذى تدور فيه «الأحداث»-إن جاز أن نسميها كذلك- فى شرم الشيخ ،حيث يستغرق الفيلم فى لقطات طويلة عديدة - فيما يشبه الإعلانات، أو هى كذلك بالفعل- فى استعراض القرى السياحية وأماكن وأساليب اللهو فيها ، مع مزيد من لقطات السائحات المرتديات «**البكينى**» على طريقة المسلسل الأمريكى المبتذل «**باى ووتش**» حيث يتلمظ الجميع دون استثناء وهم يسترقون النظر إلى تلك الأجساد العارية، حتى أن الفيلم يعمد أيضا فى غلظة واضحة إلى اصطناع شخصية البدوى- وربما الصعيدى- **هريدى (عثمان عبد المنعم)** ،الذى يحاول الاستيلاء على مقهى الأصدقاء «**بتسوانه**»!.

ينقل إذن فيلم« **شورت وفانلة وكاب**» مشكلات الشباب واهتماماتهم إلى عالم القرى السياحية (وهى ظاهرة تتفشى كالوباء فى العديد من الأفلام المصرية المعاصرة) ، وكأن تلك القرى هى الحل المنشود لكل المشكلات . لكن الأكثر أهمية هو نظرة الفيلم إلى هؤلاء الشباب ،ليس باعتبارهم باحثين عن عمل وجدوه بالفعل -أو هكذا يريد الفيلم أن يقنعك -بالرحيل إلى هذا العالم «السياحى» ،وإنما باعتبارهم لاهثين وراء بيع فحولتهم الجنسية للسائحات! لذلك لن يكون غريبا أن تأتى صورة «البطل» مجسدة فى **خالد المصرى** الذى يقول عنه الفيلم أن« **شرم الشيخ مالهاش طعم من غيره**» ،ولن تدرى لماذا ،فهو ذلك الشاب الذى يسير عارى الصدر إلا من صديرية مفتوحة ،وقد وضع عصابة على رأسه ونظارة شمس على عينيه وسلسلة من الخرز حول عنقه ، ذقنه دائما نصف حليقة ، يجيد ركوب الجياد وقيادة السيارات ،ويمضى وسط السائحات ليقرأ لهن الكف وليلتقط من بينهن من تحلو فى عينيه .إنها إذن «**الروشنة**» التى يتصور صناع الفيلم أن القطاع الأكبر من الشباب -العاطلين والفقراء!- يبحث عنها ، لكن الحقيقة أن الفيلم يبيع هذه الصورة إلى الجمهور ،بقدر ما يستخدم الشباب سلعة ينبغى فى النهاية تطويعها لصالح السينما التجارية.

وإن حاولت أن تبحث عن حبكة الفيلم ،فسوف تعثر عليها فى حكاية سبق للسينما الأمريكية والمصرية أن اعادتها مرات عديدة(ومع ذلك فإنهم يقولون إنها« سينما شابة) حيث تأتى الفتاة الثرية رباب (**موديل الإعلانات اللبنانية نور**) بصحبة أبيها الدبلوماسى اللبنانى (**سليم كلاس**) إلى شرم الشيخ لحضور مؤتمر اقتصادى عربى ، لكن الفتاة تكشف -دون أسباب درامية واضحة على الإطلاق -عن تمردها على أبيها ،حيث تسعى للهروب منه للزواج من عشيق يخدعها ،لينقذها **خالد المصرى** من براثنه فى اللحظة الأخيرة، فتطلب منه أن يصحبها فى رحلة خلوية إلى الصحراء ،ليولد الحب- هكذا ! - فى قلبيهما وليقفا أمام سطوة الأب تحت شعار «أليس من حق هذا الجيل أن يقرر ما يريد» ،ويصطنعا موقفاً يهدد فيه **خالد** بقتل حبيبة وقتل نفسه إن لم يحقق لهما الأب رغبتيهما فى الزواج (أترى إلى أى حد وصلت الرومانسية المزعومة ،وتعبير الجيل الجديد عن مطالبته بحقه؟!) ،فيكون على الأب أن يذعن على أمل إجبار ابنته على السفر معه بعد الزواج، ليفاجأ أن القانون المصرى يتطلب موافقة الزوج على سفر زوجته ، وذلك قبل أن يصدر فى الآونة الأخيرة قانون مناقض!!

(على صناع الفيلم إذن أن يبحثوا عن نهاية «قانونية» أخرى للدراما)!.

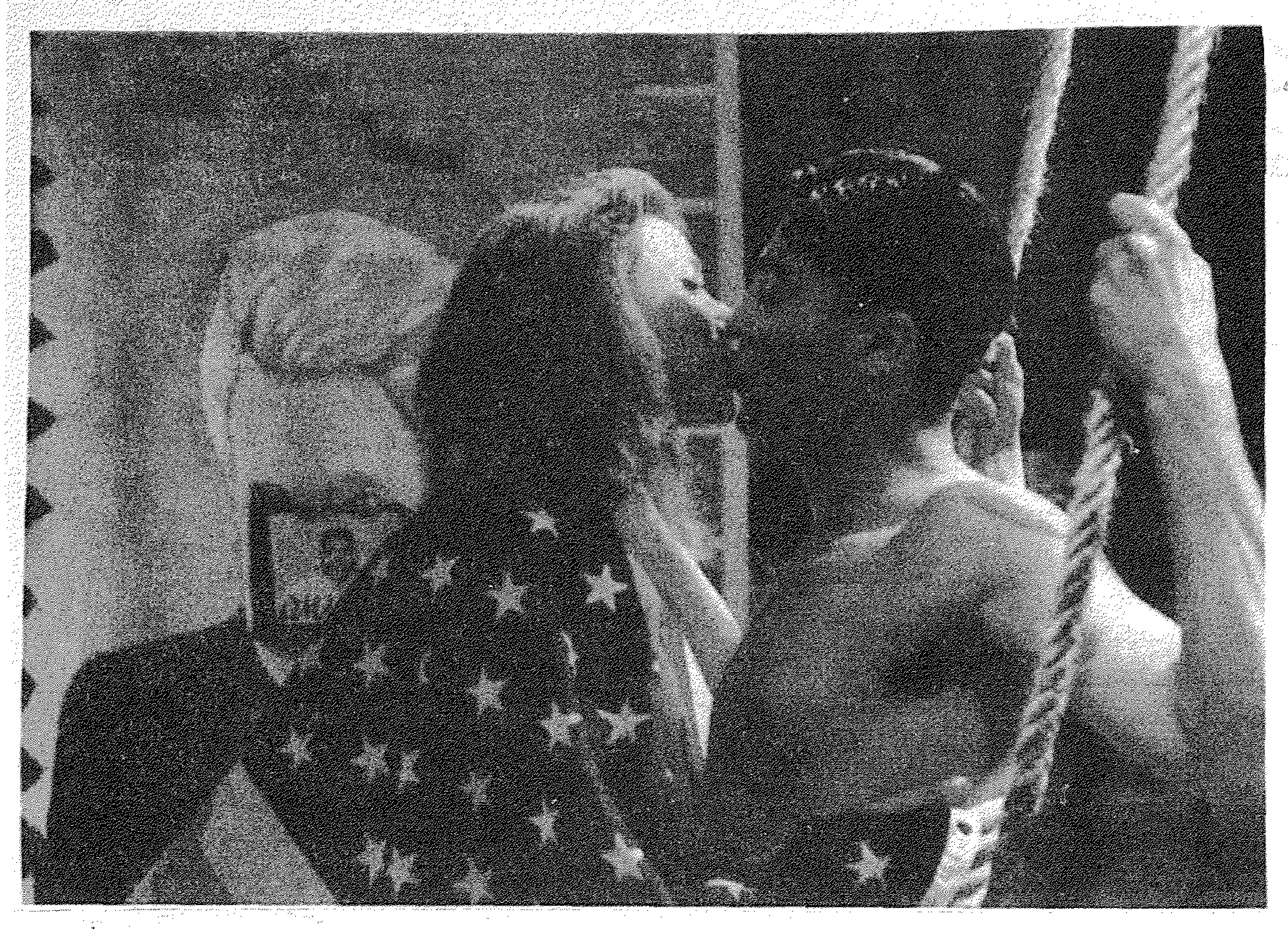
لكن ما يلفت النظر حقا فى فيلم« شورت وفانلة وكاب» هو ذلك الاستسهال الفنى الذى تمت من خلاله «فبركة» الفيلم ،لكى يصبح ما يمكن أن تحكيه فى دقائق معدودة شريطا يمتد زمنه إلى الساعتين ،فلم يجد حيلة إلا فى تكرار ما يقوله مرة بعد أخرى ،وحشر مشهد هزلى سوف تراه مرات عديدة للخلافات داخل المؤتمر الاقتصادى العربى، يتبارز فيه المجتمعون بأعلام دولهم ، دون أن يكون لذلك أى سياق فى الفيلم ،ناهيك عن مشهد متكرر آخر للممثل **سامى العدل** يؤدى فيه دور المسئول الأمنى الكبير الذى يتعاطف مع قصة حب **خالد ورباب**(!) ،ليأتى الفيلم فى النهاية أشبه بطبق «السلطة» ،الذى تصبح فيه« قضايا الشباب- أو هكذا يدعى صناع الفيلم -وجبة سينمائية تجارية عابرة لا تسمن ولا تغنى من جوع.

مراهقة التغريب

على الجانب الآخر تماماً ، يأتى فيلم «**عمر ٢٠٠٠**» لمؤلفه ومخرجه **أحمد عاطف** وجبة ثقيلة على النفس والروح ،لأنه تعمد- مع سبق الإصرار -أن يتبع منهج طبق «السلطة» شكلاً ومضموناً . لكن فيلم« **عمر ٢٠٠٠**» لا يخفى قدراً من الطموح وإن لم يعرف الفرق بينه وبين الجموح، وفى لجوئه إلى التغريب- ولا نقول التجريب -المفتعل. يبدأ الفيلم ببطله عمر(خالد النبوى) وهو يقف أمام مرايا مشوهة ،ليبدو لك على الفور رغبة صانع الفيلم فى اصطناع البهلوانيات الشكلية، لينتهى المشهد باكتشاف عمر أن شعيرات بيضاء قد تسللت إلى رأسه ،ليدرك أن الشيب قد طاله قبل الآوان .فلتتصور -مثلا- أن ذلك الاكتشاف قد أتى دون الوقوع فى هذه البلهوانيات ،عندئذ كان من الممكن للمتفرج أن يتعاطف مع البطل فى أزمته ومحنته، لكن ذلك النزوع الشكلى الذى يسيطر على الفيلم كله- مما يعكس المراهقة الفنية التى تميز معظم التجارب الأولى لصانعيها -كان يشكل حاجزاً زجاجياً يفصل دائما بين المتفرج وما يراه على الشاشة.

لا تستغرب إذن أن يضطر الفيلم- أو أن هذا هو الجانب الآخر لنزعته الشكلية -إلى التقريرية فى« قول كل شئ عن كل شئ» ،فيما يتصور أنه يلخص مشكلات الشباب، فيستطرد عمر فى مونولوجات طويلة مثل «أنا شاب عمرى ألف عام» دون إشارة للاقتباس عن صلاح جاهين)، أو «عمرى اتبخر، كل حاجة عشتها نص نص.. أنا نفسى نص نص».، أو الحديث عن المصير الذى ينتظر الشباب «كرش فى عيليت فى بطيخة بدرى بدرى» ، ولا يدرى الفيلم أن هذا المصير أصبح حلماً فى ظل البطالة الكاسحة،فكأن الفيلم يقف-بل يحاكى إلى درجة المطابقة- عند الرؤية التى كان يوسف شاهين يرددها فى أفلامه قبل ما يزيد عن عشرين عاماً، حتى أن الممثل **خالد النبوى** كان يلقى بهذه السطور بنفس الطريقة التى كان **محسن محيى الدين** يؤدى بها فى فيلم «**اسكندرية ليه؟**»!.

ويتخذ فيلم «**عمر ٢٠٠٠**» قالب «**الرحلة**» التى تستغرق شهراً واحداً متبقياً على بلوغ عمر سن الثلاثين ،فى انتظار الحصول على تأشيرة الهجرة إلى أمريكا هرباً من واقعه المرير. وفى هذه الرحلة سوف يقابل عمر العديد من الشخصيات التى تظهر



وتختفى كيفما اتفق، فهذا هو حفار القبور **أحمد التربى أحمد فؤاد سليم الذى يلجأ إليه البطل بحثاً عن إجابات لتساؤلاته الحائرة وإن كان هذا التربى** أقرب إلى الجانب الوجودى- وليس السياسى أو الاجتماعى أو الاقتصادى -فى النظرة إلى الحياة وإلى قضية عمر ،الذى يفترض أنه يجسد مشكلات الشباب. وعبر «قفزات» سردية- بالمعنى الحرفى للكلمة- يستعرض لنا الفيلم أنماطاً أخرى لا تشعر أبداً بجذورها الواقعية من الناحية الدرامية، فهناك فتاة ثرية(موناليزا) تقضى حياتها أمام الكومبيوتر لأنها تفتقد الإحساس بوجود أبيها وأمها المشغولين عنها بأعمالهما وثرائهما(إننا لا نرى ذلك على الشاشة لكننا «نسمع» عنه) ، ثم الفتاة الفقيرة بيبو أو شلبية **(منى زكى) التى** صدمتها سيارة مجهولة فدفنوها ظناً منهم أنها ماتت ، لكنها تعود إلى الحياة بعد أن تكون قد رأت الموت بعينها لتؤكد- فى تقريرية أخرى -أن «الإنسان لا يستطيع أن يهرب من الحياة بقدر عدم استطاعته الهرب من الموت» ،وأنها أدركت أن الشياطين الحقيقيين يقيمون فوق الأرض لاتحتها. ثم يأتى الفتى **سعيد حرب (أحمد حلمى)** الذى عاد إلى الوطن بعد هجرة طويلة تنقل فيها بين البلدان متعثراً حتى أصابته لعثمة فى نطقه وأفكاره ،كما أن هناك الفتى المنعزل المكتئب **عماد(ماجد الكدوانى)** الذى اختار أن يعيش وسط تحف قديمة ، لكن زلزالاً (كأننا نشهد زلزالاً كل يوم!) يدمر عالمه فيضطر للعودة إلى الواقع ،بالاضافة إلى العديد من الشخصيات الأخرى التى يتوالى ظهورها على الشاشة كالأشباح بلا معنى أو دلالة (وإن كان المعنى فى بطن صانع الفيلم) ، مثل الراقصة العمياء شهد التى تقيم مع أبيها الساحر فى القبور ، أو« **الفتاة« أشجان»** التى تظهر فى الربع ساعة الأخيرة فيقع فى هواها بطلنا فجأة من النظر الأولى ، أو رجل الأعمال «آدم البربونى» الذى نعرف- **بشكل حوارى عارض يكاد أن يفوت على المتفرج -أنه كان السبب فى بطالة والد البطل ،الذى ليس له وجود إلا فى بعض سطور الحوار.**

إن القالب الدرامى للرحلة فى الزمان أو المكان أو البناء الاجتماعى ، يمكن أن تجدله العديد من الأمثلة الناضجة فى السينما المصرية ، بدءاً من« بين السماء والأرض» لصلاح أبو سيف ،وحتى «البحث عن سيد مرزوق» «لداود عبد السيد» ،و«قشر البندق» لخيرى بشارة ، و«سواق الأتوبيس» و«ليلة ساخنة» لعاطف الطيب ،على سبيل المثال لا الحصر ،(وأيضا «فيلم ثقافى» الذى سوف نتناوله لاحقا) ،وهو القالب الذى يفترض أنه شديد الصعوبة فى تناوله وإن بدا عكس ذلك، فهو لا يقوم على التصاعد الدرامى التقليدى بين البداية والوسط والنهاية. لذلك فإن عليك أن تمسك جيدا بكل العناصر الدرامية لتصنع منها شكلا خاصا متفرداً . لكن **فيلم «عمر ٢٠٠٠» اكتفى بأن تكون مشاهد الفيلم مجرد« نمر» تقفز هنا وهناك بلا أى منطق فنى**(مرة أخرى ،نحن لا نطالب بمنطق فنى جاهز) لكننا نطلب أى منطق فنى خاص يختاره صانع الفيلم) ، سوى **أن يضع لنا على الشاشة بين الحين والآخر عنواناً يذكرنا بما تبقى من الأيام الثلاثين التى يفترض أن الفيلم يستغرقها** .لذلك لن تصبح هناك أى دلالة للإفراط الشكلى فى استخدام علامات الترقيم السينمائية ، مثل الاظلام التدريجى المتكرر على نحو خاص ،كما سوف **يقع الفيلم فى مأزق الخلط بين الأسلوب بين**

الواقعية والسيريالية والرمزية دون أن يصنع منها مزيجاً متسقاً يشكل شكل الفيلم ومضمونه ،وتصبح المشاهد خبط عشواء تنتقل من نمرة استعراضية ركيكة مملة لحفل تنكري يقيمه رجل الأعمال **آدم البربوني** ، إلى نمرة سيريالية تحكي فيها «**بيبو**» عن رؤيتها للعفاريت في القبور حيث تحتشد الشاشة بعجائب الصور والمؤثرات متواضعة التنفيذ ، إلى« فرسكة» يسخر فيها الفيلم من مذيعة التلفزيون **شيرين (معتزة عبد الصبور)** التي تسفر عن وجهها المبتذل عندما يضع لها عمروبيبو مخدرا في مشروبها ، ثم تتحول في مشهد لاحق إلى التدين الزائف ، إلى نمرة رمزية تقطع فيها بيبو «أذيال» الشياطين من التجار المستغلين(**هل تتذكر فيلم محمد شبل «أنياب»؟**) ، إلى مشهد فج تباع فيه الأعضاء البشرية كأنها السلطانة (**هل تتذكر «حب في الثلاجة» لماهر عواد وسعيد حامد ؟ وقبله «سمك لبن تمرهندي» لرأفت الميهي؟!**).

فلنتأمل ما أدى إليه هذا الخليط المشوش من الأفكار والأساليب ،إذ يجلس عمر فوق الهرم في المشهد الأخير محتفلا بعيد ميلاده الثلاثين ، ليقفز الزمن فجأة ثلاثين سنة أخرى لنجده جالساً في نفس مكانه وقد أصبح عجوزاً هرماً ليلخص لنا الفيلم «حكمته» بأن« **الناس كل ما توصل لحاجة تبص لحاجة أكبر لغاية العمر ما يروح**» ،فهل ترى تلك هي قضية الشباب بحق- التي يقول الفيلم إنه يطرحها -**فكأن الأمر كله ليس إلا نصيحة عرجاء بالقناعة ، تماما كما كانت السينما المصرية تفعل في الثلاثينات والأربعينات ، دون تلك البهلوانيات الشكلية الحالية من الأصالة!**.

الاقتراب من المعادلة الصعبة

أما «فيلم ثقافي» لمؤلفه ومخرجه **محمد أمين** فإنه يبدو من بين **تلك الأفلام المصرية القليلة التي تحاول أن تقدم في الآونة الأخيرة تصورا عن حل المعادلة الصعبة بين رغبة الفنان في قول شئ جاد واحتياج الجمهور المعاصر إلى أن يتسلى «ويكبر دماغه» ويضحك** ولكنه ضحك كالبكاء أو بديل عنه) .ليس هناك في الحقيقة ماهو جديد في«**فيلم ثقافي**» على مستوى الشكل، فهو بدوره يختار قالب «الرحلة» التي تستغرق يوما واحداً ،حيث يطوف في أنحاء مختلفة من أوجه حياتنا الاجتماعية في نوع من السخرية المريرة .**لكن جوهره يدور حول جيل الشباب المحروم بسبب البطالة والظروف الاقتصادية المتردية من إقامة حياة سوية** فيبحث عن إشباع حاجاته الجنسية من خلال الفرجة على **شرائط البورنو** » التي يطلقون عليها- بالنزعة الساخرة المعروفة لدى الشعب المصري- اسم« **الأفلام الثقافية**».

إن الأبطال الثلاثة في نهاية العقد الثالث من عمرهم يعانون الحرمان الجنسي -وإن كان الخطأ الدرامي هو أنك لا تميز فروقاً جوهرية في تكوين أي من هؤلاء الأبطال- فهنا هو **أشرف (فتحي عبد الوهاب) وعلاء(أحمد عيد) وعفت** أحمد رزق يمضون يومهم بحثاً عن مكان يشاهدون فيه شريط«**بورنو**» **جنسياً** ، سوف يتضح فيما بعد أن المادة المسجلة عليه هو الفقرة الخاصة بالشباب في بيان حكومة**كمال الجنزوري أمام مجلس الشعب** (ما هو «البورنو» الحقيقي إذن؟!) ، لكنهم في رحلتهم يتنقلون في أماكن مختلفة نكتشف أنها جميعا تؤكد على أن أيا من قطاعات المجتمع لا يواجه مشكلتهم أو حتى يضع في نواياه حلها (أو بالأحرى فإنه لا يراها أو يتعامى عنها) ،حتى إذا ما عثروا على مكان ملائم اكتشفوا أن نظام الفيديو ليس متوافقاً مع نظام جهاز التلفزيون ، ليقول لك الفيلم على لسان المعلم برايز (محمد التهامي)، امبراطور عالم شرائط البورنو، أن «**العيب مش فيكم ،العيب في النظام**»!.

وربما لأسباب فنية تعود إلى قصور التجربة الأولى لصانع الفيلم، كان الفيلم يمضي من نمرة إلى أخرى ،حتى أنك يمكن أن تحذف منها ما تشاء أو تقدم أو تؤخر إحداها على الأخرى ،وهو ما أدى إلى **أن يظل الفيلم يدور حول نفسه في استطرادات عديدة كانت تبعده أحياناً عن هدفه** أو توقعه في مأزق «الافيهات» الغليظة أو المبالغة و«الفرسكة» المجانية في عرض موضوعه، مثل مشهد الممرضة التي تصاب بالجنون حين تعلن عن رغبتها في الزواج فتمضي في هلوسة يحاكي بها «فيلم ثقافي» مشهد زفاف قناوي في تميص المجانين من فيلم« **باب الحديد**» ، ثم تكرار نفس المعنى في إصابة عروس عانس بانهيار عصبي في ليلة زفافها لأنها لا تصدق أن حلمها بالزواج قد تحقق أخيرا. تماما مثلما استغرق الفيلم عشرات المرات في استعراض مشاهد الفتيات السائرات في الشوارع ليزداد لهيب الحاجة الجنسية لأبطال الفيلم ،فيقول أحدهم «جاتهم داهية ، أحسن يقعدوا في البيت» ،فيجيب الآخر :«خليهم ، أهم عاملين جو، الناس شقيانة»، هي وجهة نظر مشوهة تجاه المرأة (ليس من الشخصيات فقط، وإنما من الفيلم الذي كانت الكاميرا فيه تقوم بالتركيز على مؤخرات الفتيات في السراويل الضيقة، كأن ذلك هو العالم بالفعل) ،فتلك النظرة تحيل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية إلى« وجود» المرأة في الحياة(!) وهو ما يمكن أن تلمسه -للأسف الشديد-في الأغلب الأعم من الأفلام المصرية في الفترة الأخيرة ،**حيث تتحول المرأة إلى« موضوع » لا وجود ذاتياً لها ، حتى أن «الممثلات» تتحولن إلى شخصيات شبحية إلى جانب الممثلين من الرجال أو بالأحرى إلى« موديلات» الاعلانات أو الفيديو كليب.**

ولأسباب رقابية أخرى ،وقع فيلم ثقافي» في مأزق تسطيح مشكلته ،حين ألقى بالمسئولية على الشباب الذي يفتقد الهدف ،فاصطنع شخصية الفتى المراهق **طارق (أحمد عزمي)** ، شقيق أشرف الأصغر ، الذي يبدو أكثر حكمة في مواجهة الواقع حين وجد الحل في اهتمامه بالكمبيوتر ودراسته (هكذا) ،ونراه يلقي النصائح على شقيقه وصديقيه **وكأن الفيلم يهرب بذلك من المشكلة التي دار حولها طويلا بأن يفترض حلاً مفتعلا ،تماما مثل تلك النهاية الغامضة التي تظهر فيها النجمة يسرا بشخصيتها الحقيقية ، لتعطي الأبطال شريطا سينمائيا لها ، مؤكدة لهم «أنا كل مواضيعي هادفة» فلا تدري** إن كان ذلك يتضمن سخرية متوارية ما لم يصل مغزاها إلى المتفرج ، أم أنه عجز صانع الفيلم عن أن يصل بموضوعه إلى نهاية درامية . لكن **يبقى أن «فيلم ثقافي» امتلك الطموح المشروع بأن يمزج بين مقتضيات السينما التجارية السائدة (التي يقولون لك إنها لابد أن تكون كوميدية) ،وطرح موضوع جاد يمس بحق واحدة من مشكلات الشباب**، تلك المشكلات التي ما تزال تنتظر أن يقترب منها السينمائيون المصريون بصدق وعمق ،حتى يكون لدينا ما يستحق أن نطلق عليها «**السينما الشابة**».

- ومكتوب كمان إن الوزير صادر الروايات القبيحة حفاظاً على الآداب العامة والقيم الدينية و..

وكرسي الوزارة!

عمرو

